



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



OL 27159.8.30



3 2044 010 639 755



HARVARD  
COLLEGE  
LIBRARY







## شرح رائف الفرائض

تأليف العالم العلامة . والحبر البحر الفهامة . مقدمة الافاضل المحققين  
وخاتمة الجهابذة المدققين . نابغة العصر . وبتيمة الدهر . اعلم علماء  
زمانه على الاطلاق . والمجمع على كمال فضله وادبه  
بالاتفاق . حضرة الاستاذ المتفنن الشهيد

والسيد الكامل النحرير . المرحوم

الشيخ يوسف الاسير طيب

الله ثراه وجمل الجنة

مأواه



طبع طبعة ثانية بالمطبعة المثنائية في بغداد « لبنان » سنة ١٣١٨ هجرية

al-Asir

"Sharh"

بسم الله الرحمن الرحيم

CIMES

الحمد لله العواب \* ومسهل الامور الصعاب \* وعلم من شاء  
فرائض الكتاب \* والمجازي على عمل الخير بالشواب \* والصلاة والسلام  
على من وردت الشريعة على لسانه \* واورد اصحابه اياها واروام بحسن  
بيانه \* وهم رووها لمن تلاهم من الائمة \* وهم دونوها وحرروها في الكتب  
للامة \* رضي الله تعالى عنهم اجمعين \* واوردنا معهم حوض نعمته المعين \*  
اما بعد فان علم الفرائض من اجل العلوم واوسعها \* واجملها صناعة واروجها  
بضاعة وانفعها \* لا سيما ان الشارع قد حث على تعلمه وتعليمه \* بقوله صلوات  
الله تعالى عليه مع تسليحه \* تعلموا الفرائض وعلموها الناس وكان تعليمه صلى  
الله تعالى عليه وسلم لهذا العلم اقوى اساس فلذلك اجهدت نفسي برهة في  
تعليمه \* واعملت فكري مدة في تنسيحه وتوسيمه \* حتى فهمت بعونه تعالى  
رموزه \* وفهمت بحوله تعالى كنوزه \* فالتقطت فرائد الدرر والفرر ونظمتها  
في سلك رجز تحفظ \* فان هذا العلم سريع النسيان اذا لم يراجع حيناً بعد  
حين ويلحق \* فجاءت بمحمدته تعالى متنكاً متيناً \* وعقدت بلا تعقيد جيداً  
مفصلاً ثميناً \* يجب الفارض بانه \* وبقي عن وصف عونه عيانه \*

يقول الناظر فيه بعين فكره \* صدقني ناظم هذا الكتاب سن بكره \*  
والشاهد لا يحتاج الى شهادة \* وانما يتحدث بنعم الله تعالى عبادة \* وقد  
سميته رائض الفرائض \* لانه لصعب هذا الفن كالرائض \* مسهل  
حزونها \* ومذل حرونها \* ولما يبرز في حلبة هذا الميدان \* وبرز لطالبه  
في حلة البيان \* طلبوا مني شرحاً بقرّ مبانيه \* ويحرر بديع رقائقها \* وبين  
معانيه \* ويلين عريكة دقائقها \* فشرحته بما جعل المسائل كسلاسل  
الانهار \* والايات واضحة بالشبايك والجداول كضحي النهار \* وقد  
سطح صرح الحساب \* وفتح بحسب الطاقة مفلق الابواب \* فبرزت شموسه  
بلا سحاب حاجب \* وبرزت عروسه من الحجاب بلا ضن بحاجب \*  
صحيحة النسب \* صريحة الحسب \* والله تعالى يدفع عنه كيد الخاسدين \*  
وينفع به المستفيد منه حتى يوم الدين \* لا سيما من اعاني على طبعه \*  
وكان سبباً موصلاً لهموم نفعه \* وقد افتخته باسم الله الكريم \* لتعود  
بركته على مطالعه بقلب سليم \* فقلت

باسم الاله الوارث الذي قسم محاسب الخلق له الحمد الاتم

باسم متعلق بأبدأ او انظم او اولف والاله المعبود فهو فعال بمعنى مفعول  
كالكتاب بمعنى المكتوب والوارث من الاسماء الحسنى الواردة في القرآن  
الكريم ومعناه الباقي بعد فناء مخلوقاته وحذف مفعول قسم اقتصاراً او اختصاراً  
لقصد العموم لانه تعالى قاسم الارزاق والاعمار وغير ذلك والقسمة التجهئة  
والنفقة ومحاسب الخلق اي مظهر اعمال العباد يوم الحشر والنشر والمعاد  
ويسر كثيراً ويعفو عن كثير فله الحمد على عدله وعلى فضله والحمد الثناء  
بالجميل على الجليل الاختياري بقصد التمجيد والاثم ان يكون باحسن صيغة  
على اسم اخلاص وجملة له الحمد استثنائية كجملة ابدأ باسم الاله ويموز ان  
تكون احداً ما علة للآخرى ولا يخفى ما في هذا المطلع من البراعة لاشعار ما

ذكر فيه بالمقصود من هذا الكتاب وهو فن الفرائض لانه متضمن الارث والقسمة  
والحساب المذكورة فيما يأتي من الابواب والله تعالى اعلم بالصواب ثم قلت

ثم الصلاة والسلام ابدا لاحمد المختار اصلاً للهدي  
ولاصوله الكرام الاتقيا وللفروع والحواشي الانقيا

اي بعد ابتدائي باسمه تعالى وحمدي لذاته العلي يهدي الدعاء والتحية في  
دائماً لاحمد او الرحمة والامان كائنان من الله تعالى دائماً لاحمد اعني نبينا  
المنتقى من العباد منشأ للرشاد عليه الصلاة والسلام الى يوم المعاد والمراد  
باصوله آباؤه وامهاته فان من آياته انبياء ومؤمنين ومن امهاته مؤمنات  
بائفاق والكريم ضد اللثيم وضد الخيل والانتقيا جمع نقي اي متقرب وبفروعه  
ذريته وبحواشيه فروع آياته وامهاته المؤمنون والانتقيا جمع نقي وهو من يحذر  
الله تعالى فيعمل ما امر به ويحترز ما نهى عنه وفيما ذكر براعة استهلال ايضاً  
لان النسب من موضوع هذا الفن وهو ينقسم الى اصل وفروع وحاشية قريبة  
وحاشية بعيدة وجمع الحاشية باعتبار ان البعيدة تشتمل على عدة حواش فان  
كل اصل تسمى فروعه حاشية ففروع جدك الادنى حاشية وفروع من فويقه  
حاشية وهلم جرا وان اطلق على الكل حاشية بعيدة على ان الجمع يطلق على ما  
زاد عن الواحد خصوصاً في هذا الفن وحذف المحذرة من انقيا وانقياء  
جائز للوقف فلا ضرورة في ذلك فاني بحمده تعالى قد اجتنبتها والله تعالى  
الموفق ثم قلت

وبعد فالعبد الفقير يوسف من بالاسير الازهري يوصف  
بقول ذي ارجوزة بما اصطفى من مذهب النعمان في الارث يعني  
كان مقتضى الظاهر ان يقال اقول ذي ارجوزة فالتفت اي عذلت عن  
التكلم للفقية لمزيد التواضع والعبد والفقير همتان مشبهتان ومعنى الاولى  
الخاضع المطيع ومعنى الثاني المحتاج ويوسف اسم عبري معناه الفضل اي الزيادة

وهو في الاصل علم للكرم ابن الكرم ابن الكرم العزيز ابن يعقوب  
ابن اسحق بن ابراهيم علي نبينا وعليهم الصلاة والسلام والاسير الاخير فهو  
فعل بمعنى مفعول وانما لقيت بذلك لان الافرنج اسروا جدي ايام حرب  
مالطة من صفينة وقد اقام بها برهة ثم عاد لبلده صيدا طليقا واخبر عما  
رآه من اهلها والازهري نسبة للازهر وهو الجامع الذي بناه جوهر قائد  
الملك المعز حين افتتح مصر لا زال عامرا ومعمورا بالعلماء الذين يضاؤون  
كوكب السماء وانما نسبت اليه لانني اقتبست من نوره حين جاورت فيه  
اتم بدوره رضي الله تعالى عنهم وجاورني بهم في جنة النعيم مع النبيين  
والشهداء والصالحين بفضل الله عليهم وقولي ذم اشارته للمنظومة الآتية وارجوزة  
افعولة قال في القاموس الرجز ضرب ابي نوع من الشعر وزنه مستفعلن ست  
مرات سمي بذلك لتقارب اجزائه وقلة حروفه وقال الخليل انه ليس بشعر وانما  
هو انصاف ابيات واثلاث والارجوزة كالقصيدة منه وارتجز الرصد سات  
والسحاب تحرك بطيئا وقولي بما اصطفي الخ ابي هذه ارجوزة وافية بالمسائل  
المختارة من مذهب الامام ابي حنيفة الثمان في فن الميراث والمراد بمذهبه ما  
استقر عليه رأيه او رأي اصحابه من المسائل حيث انهم لم يخرجوا عن اصوله  
التي اسمها وقواعد التي قررها رضي الله تعالى عنه وعنهم اجمعين وانما  
اخترت ذلك لان عليه العمل في اعصارنا وامصارنا ثم بينت العلة الغائية  
لهذا النظم فقلت

نظمها تذكرة لنفسي مرتجي النفع بها لجنسي

النظم في الاصل ضم اللآلئ ونحوها في السلك ضد النثر ثم صار حقيقة  
عرفية في ضم الكلمات على وزن مخصوص والتذكرة ما تستذكر به الحاجة  
اي مذكرة وتطلق بمعنى التذكير فهي حال او مفعول له والمراد بجنسي من  
هو راغب في هذا الفن مثلي سمع الله دعائي وحق بفضل رجائي آمين ثم قلت

واحمد الله على توفيتي      لمثل هذا النظم والتحقيق  
وارتجبي منه القبول والمنز      ونفع ما الفته طول الزمن  
ورحمة من فضله لوالديه      ومن له سواها فضل علي  
وسائر الذين آمنوا بما      اتى به رسل الاله الكرما

اعدت الحمد بصيغة المضارع لدلالاتها على التجدد والجملة الاسمية تقيد الدوام  
والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد ومثل الشيء مشاركة في كل اموره  
وقد يكنى به عن ذات الشيء كما هنا ويقال مثلك لا يغل اي انت لا تغفل  
والتحقيق الاثقان وذكر الشيء على وجه الحق او بدليل والرجاء الامل والقبول  
ضد الرد والمن جمع منة بمعنى النعمة والنفع الافادة والتسليف الجمع  
والتركيب والرحمة الرأفة والفضل الزيادة والبغية والمنة والاحسان والغنى  
والعلم ونحو ذلك فيفسر في كل مقام بما يناسبه وسائر بمعنى باق والايمان  
التصديق والرسول جمع رسول وهو من اوحى اليه بشرع وامر بتبليغه فان لم  
يؤمر بذلك فهو نبي فقط والاله هنا بمعنى المعبود بحق وهو الله تعالى قال فيه  
للعهد وازافة رسل اليه للاستغراق اي كل رسله تعالى لا نفرق بين احد  
منهم عليهم الصلاة والسلام والكرما بمحذف المحضة للوقف نعت كاشف اذ  
لم يكن فيهم غير كريم حتى يمتاز عنه فهم امناء الله تعالى على وحيه وخيار  
خلقه ولا عبرة بمن يجهل فضلهم فينكره

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد      وينكر النعم طعم الماء من سقم  
ربنا لا تنزع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب  
ثم ختمت الخطبة بقولي

وان يكون واقيا لي مسعفا      في كل شائي وهو حسبي وكفى  
ان يكون معطوف على القبول او رحمة والواقى الحافظ والمسعف المسعد



اي المعين والشان بمعنى الامراي الحال مفرد مضاف فيعم اي في كل اموري  
ويجوز ان يكون اصل شاني شاني بهمز اللام فابدلت ياء بمعنى مبغض  
وحسبي اي كافيه عن غيره وقولي وكفي اي وكفي به كافيا فمن كان الله له  
كان له كل شيء وتدير البيت وارتيحي من الله تعالى ان يكون حافظا لي  
من كل سوء ومعيئا لي في كل اموري او في دفع كل مبغض وانما رجوته  
وحده لانه يكفي عن غيره فانه خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل  
ولا يخفى ما في هذا البيت من حسن الختام اي الاشارة الى ان الخطبة  
انقضت بالتام ثم قلت

### مقدمة الكتاب

اي هذه الابيات الستة الآتية مقدمة هذا الكتاب وهي اسم فاعل  
من قدم اللزوم بمعنى تقدم منقولة من مقدمة الجيش وهي طائفة منه تنقدم  
عليه كما ان الساقية هي طائفة منه ثنائرا عنه ولم تنقل لطائفة الكتاب  
ويجوز فتح دالها فتكون اسم مفعول من قدم المتعدي والكتاب بمعنى المكتوب  
ومقدمته طائفة منه تنقدم على المقصود لكون تقدمها انسب وانفع واشد  
ربطاً واسد ضبطاً وقد جعلتها قسمين قسماً في تعريف الجدول وقسماً في  
تفسير الفاظ يحتاج المبتدئ لفهم معانيها فالتقسيم الاول هو قولي

وجدولين اجعل لكل ميت	في اول ورث ذاك الميت
معبراً عن كل وارث بما	يوضح وجه ارثه ليعلم
وارق بشأن حظ كل وارث	من امهم التصحيح حذو الوارث
وان تر المحبوب منهم حبيبا	فاكتبه والحجب امامه اكتب
وعم كلاً بالخطوط الاربع	يحيث يحوى الاسم في مربع
وحظه امامه في آخر	وقبة التصحيح فوق الآخر

الجدول النهر الصغير وعرفا خطان متوازيان على هيئة النهر ويحصل من

ثلاثة خطوط جدولان احدهما لاسماء الورثة والثاني لحظوظهم على التوزيع من التصحيح وهو اقل عدد تحصل منه الحصص بلا كسر اي مقدار سهام التركة والمراد باسماء الورثة ما اشتق من جهات الارث كالابن والاخ لازيد وصالح مثال من ذلك ما اذا مات شخص عن ابوين واخوين وزوجة هكذا بان ترقى ت اي مات حيث كان الميت ذكرًا اوت حيث كان انثى وترقم اسماء

الورثة كما ترى وتمد بين الغاء واول وارث خطأ وكذلك بينه وبين الآخر الى الآخر وقد خطأ تحت آخر وارث ثم تم خطين على طرفي الخطوط وخطًا في وسطها بحيث يكون كل ام في مربع وحظه في مربع يوازي مربعه وحينئذ يقال لمجموع تلك الخطوط شبكًا وترقم قبة التصحيح فوق الجدول الثاني كما ترى والاب مشتق من الابوة والام من الامومة والاخ من الاخوة

ت ١٢	
اب	٠٧
ام	٠٢
اخ	حجب
اخ	حجب
زوجة	٣

والزوجة من الزواج وهي من جهات الارث فاذا قلنا مات عن اب وام واخوين وزوجة نعلم من ذلك جهات ارثهم بخلاف ما لو قيل مات عن زيد وعند بكر وخالد وحسنة مثلاً نعم قد يحتاج لرقم اعلام الورثة فترقم خارج الشباك بحيث يكون العلم ازاء صاحبه واصل هذه المسألة اي يخرج حظوظ هؤلاء الورثة اثنا عشر للزوجة منها ثلاثة سهام واللام اثنان والاب سبعة ولا شيء للاخوين مطلقا لحجبهما بالاب وانما رقما في جدول الورثة بالنقل ليظهر حجبهما للام عن الثلث الى السدس وفي هذا الشباك العلل الاربع وهي العلة المادية والعلة الصورية والعلة الفاعلية والعلة الغائية فالاولى اسماء الورثة وارقام الحظوظ بجملة ومفصلة والخطوط والثانية شكله على هذه الهيئة والثالثة صانعه الفرضي والرابعة معرفة ما لكل وارث من الحقي في التركة وقولي الميت بسكون الياء غلب على من خرجت روحه من جسده من العقلاء للمذكر والمؤنث وبتشديد الياء على من كانت حالته كحالة الاموات من

الاحياء وغلبت الميتة بسكون الياء على من زهقت روحه من سائر الحيوان  
بغير ذكاة شرعية والورث بضم الواو وتشديد الراء جمع وارث ووارثة قال  
ابن مالك رحمه الله تعالى

وَفَعَلَ لِفَاعِلٍ وَمِثْلَهُ وَصَفَيْنِ نَجْوَا ذَلَّ وَعَاذَلَهُ

واما وراث وورثة ووارثون فخاص بالمذكر وقد يدخل معه المؤنث  
تغليبا واما وراثت فخاص بالمؤنث وقلا يغلب المؤنث على المذكر وقولي في  
آخر بفتح الخاء وقولي الاخر بكسرها اي آخر الجدولين كما رايت والله تعالى  
اعلم ثم شرعت في القسم الثاني من مقدمة الكتاب فقلت

بالفرع كالعقب يراد من يرث من ولد وولد ابن فاكثر  
لكن بفرع الاب حيث اطلقا يراد غير فرع ميت مطلقا  
كذا بفرع الجدة لا يدخل اب ولا فروع لفرق قد وجب

فرع النسب اسفله من ابن وابن ابن وبنت وبنت ابن كما ان اصله اعلاه  
كالاب والجد والام والجدة بعكس الشجرة المفروسة لاني اسماء اهل النسب  
اذا جمعت على شكل شجرة تتجمل اسماء اصوله في ساقها وفروعه فيما هو  
كالاخصان وحواشي النسب فروع الاب والام والجد والجدة واذا اطلق  
الفرع في مقام الارث يراد به اب الميت وبنته وابن ابنه وبنت ابنه ويراد  
بفرع الاب الاخوة والاخوات وبنو الاخ الشقيق وبنو الاخ للاب ويراد  
بفرع الجدة العم الشقيق والعم للاب وبنوها ولا يدخل فرع الميت في فروع ابيه  
مع انه منهم والعقب بكسر القاف وسكونها يلتزم السكون هنالوزن مرادف  
للفرع وقولي فاكثر اي اعني بما ذكر وما يذكر ليقرب الفهم ويبعد الوم  
وقولي مطلقا معناه سواء كان الميت ذكرا او انثى ثم قلت

وبنت الابن من ابوها الابن او ابنه ان بنا او اب يدن  
ومثلها ابن الابن في الصوم كذا بنو الاخوة والصوم

والاخ ان يطلق بعم من 'لا م' والعم للعم لام لا بعم

اي ان بنت الابن تصدق على من ابوها ابن الميت او ابنه او ابن ابنه وهلم جرا فاذا اريد تعيين درجة ابوها قيل بنت ابن من الدرجة الثانية مثلاً وكذلك ابن الابن وكذا يقال في ابن الاخ وابن العم واذا اطلق الاخ بعم الاخ للام لانه وارث يخلاف العم فانه لا بعم العم للام لانه من اولي الارحام وكذلك ابنه وابن الاخ للام وفي باب اولي الارحام يراد عكس ذلك والعموم الاول مصدر والثاني جمع عم قياساً فعدم ذكر القاموس له لا يدل على عدم جوازه لانه قلما يذكر القياسي هذا واذا قيل بنات ابن او ابناء ابن مثلاً يراد بالابن جنس الفرع الذكر واذا اريد تخصيصه يقال ابناء ابن واحد من الدرجة الاولى مثلاً والله تعالى اعلم ثم قلت

والاصل اجداد صحاح وأب حيث بلفظ ذكر يركب  
وحيثا استعمال مطلقاً بعم مع ذاك جدة صحيحة وام

حيث اطلق الاصل في مقام الورثة يراد به الابوان والاجداد الصحاح والجدات الصحيحات واذا قيد بالذكر يراد به الاب وابوه وابو ابيه وهلم جرا واذا قيد بالانثى كان المراد به الام والجدات الصحيحات وفي باب ذوي الارحام يراد به الجد الفاسد والجددة الفاسدة وفي غير ذلك يراد به الاعم كما في الانساب ففي كل مقام يفسر بما يناسبه

وولد كالنسل انثى او ذكر واسماً لجمع مطلقاً قد استقر  
عصبة جمع كذا ومفرد وحذف تائه كثيراً يرد  
وذات للانثى وذو للذكر وغيره كذا وذبي فاعتبر

ولد الميت من ولده الميت مباشرة وزنه فعل بمعنى المفعول اي مولود

و يطلق على الذكر وعلى الانثى مفردا واسم جمع وكذلك النسل وقولي  
 مطلقا حال من فاعل امنقر بمعنى ثبت ومعنى الاطلاق انه يكون اسم جمع  
 للذكر فقط وللؤنث فقط ولما والعصبة في الاصل جمع عاصب وتجمع على  
 عصبات وعصاب وعصب وتطلق على المفرد مع التاء وعدمها ويقال عصبة  
 عصباً فهو عاصب وذاك معصوب وعصبة تعصباً فهو معصب وذاك معصب  
 والعصبة في اصل اللغة قوم الرجل الذين يتعصبون له وفي العرف من لم يكن  
 له نصيب مقدر صريحاً واما العصبة بضم العين وسكون الصاد فهي ما بين  
 العشرة الى الاربعين من الرجال او الخليل او الطير كالعصاة واصلاها ما  
 يشد به الراس كالعمامة واصل العصب بفتححتين اطناب المفاصل وخيار  
 القوم والعصب بفتح العين وسكون الصاد الشد وضم المتفرق من الشجر وقولي  
 وذات الانثى الى اخره. معناه ان ما للؤنث من الالفاظ لا يستعمل في  
 المذكور بطريق التغليب الا ما ندر وما للمذكر قد يستعمل في المؤنث  
 بطريق التغليب ومسوخ الابتداء بولد وعصبة ارادة اللفظ وحذف مفعول  
 اعتبر للعلم به اي اعتبر الفرق ثم قلت

ومفرد ياتي بالجمع مثلاً لا سيما المضاف والمحلى  
 والجمع ان يكن مضافاً او بأل وذلك للجنس فللفرد احتمال

مفرد مبتدا مجرور برب مقدرة بعد الواو اي ان الاسم المفرد الموضوع  
 للفرد المنتشر اي العام عموماً بدلاً قد يعم عموماً شمولياً في الاثبات كما في  
 الذي لا سيما حيث كان مضافاً او محلى بال كقوله تعالى علمت نفس ما  
 احضرت اي النفوس اي كل نفس وقوله تعالى ان الانسان لني خسر الا  
 الذين امنوا وقولهم قطعت راس الغنم فيكون مثل الجمع الباقي على جمعيته  
 ولكن قلما يوصف بالجمع او يستثنى منه لعدم اصلته في ذلك المعنى والجمع

قد يتعمل من معنى الجمعية حيث كان مضافاً لو محلي بال وكان ما ذكر  
من الإضافة وال للجنس وقد يتعمل عن ذلك منجرباً عنهما كقولك لا  
الزوج النساء اي ولو واحدة وكقولهم لا تبيع الوصية لورثته اي ولو واحداً  
وكقولهم مات عن غير ورثة اي ولو واحداً وانما ذكرت هذا البحث هنا  
لكثرة فوائده في هذا الفن ثم قلت

وعدد والعدد والجمع لما	زاد عن الفرد وبنسباً عما
والفرد وتراف يزوج قولاً	وواحد ان كان من ذلك خلا
وعدد الزوجات تنفي واحده	في الذكر عنه حيث ساوى الواحد
وكل ما كاتب بهذا المعنى	فذكر فرد منه عنه افني

اي العدد بالفك والعدد بالادغام ولنظ جمع وكل فرد من افراده كالورثة  
والبنات والبنين والاخوة يراد بكل منها ما زاد عن الواحد والجنس للواحد  
وما زاد عنه والعدد في اللفظة الاحماء والعدد اسم منه وهو سيف عرف  
الحساب مقدار آحاد الاشياء واسماؤه واحد واثنان وثلاثة وهلم جرا  
والجنس لفظ المعنى المشترك اعم من النوع والصنف وسيف عرف الشرع  
جماعة اشتركوا في حكم وفي عرف المنطق المشترك بين كثيرين مختلفين  
بالحقيقة والفرد ان قول بالزوج او الشفع يراد به الوتر اي ما لا ينقسم  
الى متساوين والا فيراد منه الواحد وقولي وعدد الزوجات الخ عيت به  
ان الزوجات ونحوهن كالجندات قد يكتفي عن ذكر جمعهن بالفرد كأق  
يقال للزوجة الربع او الثمن للجمدة السدس حيث لا فرق بين العدد والواحدة  
لان فرض الزوجية تاخذه الواحدة والعدد وكذلك فرض الجدبة ولا بد  
من تعيين عدد كل صنف من الورثة عند القسمة ونحوها فليس ذلك على  
اطلاقه بل لكل مقام مقال ثم قلت

ووارث من فيه للارث سبب ويشمل الانثى بنسبة النسب  
 الوارث في الاصل اسم فاعل يكون لازماً بمعنى الباقي ومتعدياً بمعنى  
 الآخذ لما كان لمن توفي قبله وعرفاً من فيه قوة اخذ التركة او بعضها لقراءة  
 ولو حكى وان لم ياخذ بالفعل لما نفع كالحرم والحجب او عدم ركن كالتركة  
 او عدم شرط كتحقق موت المورث فنقول من فيه للارث سبب معناه ان  
 الوارث عرفاً من اتصف بقراءة مورثه الحقيقية وهي قرابة الولاد كالأب  
 والاب والابن والابن والابن او الحكمية كالزوج والمولى وكما يطلق على الذكر مطلقاً  
 يطلق على الانثى بقصد النسب كما يقال امرأة لابن أي ذات لبن ووجلب  
 لابن أي ذولبن والمراد بالشمول العموم البدلي وقد يكون الشمولي كما  
 تقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

والفرض عرفاً ما لفرق فقه	مراجعة ولو بفرد حصراً
كذا النصيب غالباً والحصة	الشخص مطلقاً تكون شقصة
والحظ من كل اعم مطلقاً	والسهم فرد الاصل حيث اطلقاً

الفرض في الاصل الحز والتقدير وفي عرف الفقهاء ما طلب من المكلف  
 طبقاً جازماً بدليل قطعي الثبوت والدلالة وفي عرف هذا الفن الحظ المقتضى  
 صريحاً من التركة لتريق من الورثة بنص او اجماع بحيث لا يزيد الا  
 بالرد ولا ينقص الا بالمول والمراد بالتريق من يفرق عن غيره ولو كان  
 واحداً وقولي التفرق بكسر التاء بمعنى التريق والنصيب يراد منه معنى  
 الفرض غالباً وقد يراد منه الحصة وهي قسم الشخص سواء كان عصبة او  
 صاحب فرض والغالب استعمالها فيما ياخذ العصبه عكس النصيب والحظ  
 اعم من كل واحد من الثلاثة والسهم حيث اطلق يراد به الواحد من اصل  
 المبالغة الذي هو يخرج فرض الورثة او عدد رؤوسهم ويأتي ايضا



يعونه تعالى وقد يطلق المصمم على النصيب مع قرينة والله تعالى اعلم ثم قلت

ومضمراً بغير ذكر مرجع يصلح للميت اليه إرجع  
ومضمراً خلاف مرجع ظهر أعد المذكور وذو قد اشتهر  
وكل كلمة بلا اضافته للميت تقديرًا ترى مضافه  
وان تكن بأل فال عنه بدل كالفرع أي فرع الذي قد انتقل

قالوا لا بد للمصمم الغائب من مرجع اما صراحة واما كناية لانه مبهم فلا  
بد له من مفسر وحيث لم يوجد مرجع صريح في كتب الفرائض للمصمم  
الغائب كان الميت مرجعه حيث كان صالحاً له لانه المحدث عنه اصاله  
والمصمم حكم آخر وهو انه قد يعود على متعدد وهو بصيغة المفرد بتاويل  
المتعدد بما ذكر وكذلك اسم الاشارة وكل كلمة مجردة عن ال والاضافة فهي  
مضافة تقديرًا للميت كقولنا ابن واخ واب وام أي ابن الميت واخوه وابوه  
وامه ونس على ذلك وحيث كان ما ذكر بال تكون ال عوضاً عن المضاف  
اليه على رأي الكوفيين. واما على رأي البصريين فال للعهد والمعهود في  
ذلك ابن الميت واخوه الخ وذلك كقولنا ترث الزوجة الثمن مع الفرع أي  
زوجة الميت ترث ثمن ماله حيث كان فرعه الوارث وفي قولي وذو قد اشتهر  
تورية لان المراد ولفظ ذا اشتهر بالعود للمذكور أي بان يشار به لمتعدد  
ما وُل بالمدكور ثم قلت

والمال والتركه كالإيراث والارث ما يورث كالتراث  
وقد ترس الاواخر الثلاثه مصادر الفعل كذا الوراثة  
وكل حظ من اضافة خلاضه للمال او الذبي تلا

المال في الاصل ما يملك وفي عرف الفقهاء هو النقود وما يقوم بها ولو فلسا  
وفي عرف هذا الفن ما يتركه الميت بما كان يملكه من النقود وما يقوم بها

وما اشبه المال من الحقوق وكذلك التركة فلا يدخل في ذلك الامانات ونحوها مما لم يكن يملكه ولذلك اعترض على من قال يبدأ من تركة الميت بصرف ما يتعلق باعيان التركة لاربابه كالوديعة والرهن الخ والميراث والارث والراث والوراثة مصادر لورث و يطلق كل واحد منها على التركة الموروثة بالفعل وعلى ما شأنه ان يورث لولا الدين والوصية والارث في الاصل انتقال الشيء من شخص او اكثر لشخص او اكثر واصله الورث كما ان اصل التراث الوراث واصل الميراث الموراث وبأني بمعنى البقاء والبقية وفي عرف هذا الفن حق قابل للتجزى يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهما ونحوها كذا عرفه بعضهم ومراده بنحوها القراءة الحكيمة وهي النكاح والولاء وقولي ما اشبه المال من الحقوق معناه ان الميراث يجري في كل الاعيان المالية وفي بعض الحقوق دون بعض فما يورث حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن وحق حبس الرهن لاستيفاء الدين وحق حبس المأجور لاستيفاء الاجرة وخيار العيب وخيار التعيين وما لا يورث ويسمى حقاً مجرداً حق الشفعة وخيار الشرط وخيار الرؤية وحد القذف والولاء والولايات والعوارض والرجوع عن الهبة وخيار القبول والاجارة والاجازة في بيع الفضولي والاجل وذلك مبسوط في كتب الفقه وقولي وكل حظ الخ معناه انا اذا قلنا لفلان ربع مثلاً كان تقديره ربع المال او التركة او الارث الخ واذا قلنا الربع كانت ال عوضاً عن المضاف اليه ثم كذلك يقال في المال والتركه الخ اي مال الميت وتركه الميت لدخوله تحت قولنا وكل كلمة بلا اضافة الخ والله تعالى اعلم ثم قلت

والاقتصار في البيان حصر  
كما اذا قلنا فلان يدلي  
ينفي الذي قد حاد عنه الذكر  
بأمة فمن سواها خل  
وان تشأ فارسمه بالتوصل  
وفسر الادلاء بالتوصل

اي ان الاختصار في مقام البيان على ذكر شيء يفيد انحصار الحكم فيه اعم  
اثباته له وانقائه عما سواه كما يقال فلان اخو زيد لا يبه ايه لالامه ولا لهما  
وفلان يدلي بامه اي لا بابيه ولا بها وقولي فمن سواها خل اي فرغه من  
الادلاء بغيرها وقولي وفسر الادلاء الخ اي وفسر العلماء الادلاء بالتوصل  
اي التقرب او فسرته انت بذلك لان معناه كذلك ولك ان تفسره بالتوصل  
لانه يرادفه او يقاربه والمراد بالرسم التعريف والتفسير بيان المعنى ويطابق  
على كشف المراد عن المشكل والتاويل رد احد المحتملين الى ما يطابق  
الظاهر واصل الادلاء لغة ارسال الدلو في البئر ثم ان ادلاء شخص لشخص  
يكون بنفس ذلك الشخص او بشخص آخر او باشخاص اي بعض الورثة  
يتوصل للميت بقراءة نفسه لكونه ذا قرابة قريبة وبعضهم بواحدة غيره  
لكونه ذا قرابة بعيدة والى ذلك اشرت بقولي

والاصل في الادلاء ادنى الاصل والفرع ثم ذو الولاء الاصلي  
اي اسبق من يتوصل الى الميت ويتوصل به اليه اقرب اصوله واقرب  
فروعه وم ابو الميت وامه وابنه وبنته فعم يدلون اليه بانفسهم وغيرهم يدلي  
بهم فيدلي بالابن فروعه وبالأبنة فروعه وبالأب فروعه وم الاخوة  
والاخوات وفروعهم واصولهم والجدات وفروعهم كالأعمام  
وفروعهم والعمات وفروعهم وبالام فروعه واصولها وفروعهم كالأخوال  
وفروعهم والخالات وفروعهم فالنسب هو البهوية والابوة والادلاء باحدهما  
بتغليب الابوة على الامومة واصل الادلاء في السبب مولى العاقبة ومولى  
الموالة المباشران لذلك وعصبة كل منها يدلي به واما الزوج والزوجة فلا  
يعتبر الادلاء بها من حيث الزوجية فلا يرث الريب من حيث كونه ريباً  
من ربه اي زوج امه الاجتي ولا الرب يرث الريب لكن حيث كان  
بينهما سبب آخر من نسب او ولاء يعطى حكمه وذو معطوف على ادنى  
وعطف المولاء يتم لتأخر الولاء في الارث عن النسب كما يأتي بعونه تعالى

تفصيله والفرع بالجر معطوف على الاصل اي الاصل في ادلاء ورثة الميت  
النسبية اليه اقرب اصوله واقرّب فروعه وبني ادلاء ورثته السببية المولى  
الاصل اي المعنق والموالي وانما قيدت المولى بالاصيل لانه يطلق على عصبه  
كل منها بالتبعية كالسيد للمولى في اللغة معان كثيرة كما في القاموس ثم قلت

والاصل في ادلاء اعلى عصبه      نفوسه او الذكور العصبه  
فذكر لم تختل نسبه      محضة انثى هو اعلى عصبه  
لكن من يدلي بانثى مع ذكر      اقوى من المدلي بمحوض الذكر

اي اعلى العصبات هو العصبه بنفسه النسبي وهو كل ذكر نسب لم تختل في  
سلسلة نسبه الى الميت انثى وحدها سواء كان الميت ذكراً ام انثى بان كان  
متصلاً اليه بنفسه كابن الميت او بجنس الذكور فقط كابن ابيه وابن ابن ابيه  
وهلم جراً او بجنس الذكور والاناث معاً كماخي الميت الشقيق لكن العمدة في  
ذلك هو الادلاء بجنس الذكور وانما الادلاء بالانثى يزيده قوة فان الشقيق

يجب من الالب فقط ومثال السلسلة هكذا | يوسف | يعقوب | اسحق | ابراهيم

فلو كان مكان اسحاق او يعقوب انثى لم يكن يوسف عصبه لابراهيم ولا  
ابراهيم عصبه ليوسف لتخل الانثى ولكن يكون كل منها بالنسبة للآخر  
ذا رحم له كما اشرت لذلك بقولي

وذكر ادلى بانثى نسب      غير ابن ام فلرحم آنسب

اي وكل ذكر ادلى الى الميت بانثى نسبية فانسبه للرحم بان نقول هو  
رحمي او ذو رحم وتحكم عليه بذلك حيث لم يدل مع ذلك بذكر عصبه الا  
ابن الام اي الاخ من الام وحدها فانه مدل بالام فقط وهي انثى نسبية  
ويرث بالفرض لا بالرحم وقد استثنى ولد الام من عدة قواعد كما سئرى

بعونه تعالى واضافة انثى لنسب من اضافة الموصوف للصفة كروح القدس  
اي الروح القدس والنسب هو القرابة بالولاد وهي الحقيقية وذكر مبتدا  
وجملة ادلى صفة له وغير حال من ضمير ادلى او نعت لذكر بعد النعت  
بالجملة وان قل ذلك وجملة فلرحم انسب خبر وقرن بالفاء لان المراد بذكر  
العموم كما اثرت لذلك بقولي وكل ذكر هذا واذا ادلى الذكر بانثى السبب  
ففيه تفصيل فالمدلي بالزوجة من حيث الزوجية اجنبي كالمدلي بالزوج كما  
ياقي والمدلي بالمولاة ان كان عصبة لها يكن عصبة للعتيق وارثا والا كان  
اجنبيا كاخيهما من امها وابن بنتها ثم قلت

لذا اذا ادلى بها الجدة فسد ومن به من جدة يدلي وجد  
اذ كل من يدلي بذوي رحم فقط من اهل الفرض وعصوبة سقط

اي ويكون الجدة من اولي الارحام اذا كان مدليا الى الميت بانثى نسبية  
فقط وكذلك من يدلي بهذا الجدة كايه وامه لان المدلي بذوي رحم فقط لا  
يكون الا اذا رحم والحاصل ان اهل الفرض او العصبة اما ان يدلي الى  
الميت بنفسه او بوارث واما ذو الرحم فاما ان يدلي بوارث او بذوي رحم ثم  
بوارث ولا يكون مدليا بنفسه ولا يوصف بالصحة والفساد من اولي الارحام  
الا الجدة والجدة والمراد بالصحة الصلاحية للارث وبالفساد عدمها فالجدة  
الفاقد هو من يتخلل بينه وبين الميت انثى بلا ذكر وارث سواء كانت ام  
الميت او جدة للميت من قبل امه او من قبل ابيه واما كون الميت انثى فلا  
يفسد لان الميت لا يدلي به بل اليه والمدلي بالجدة الفاسد من جد وجدة  
فاقد فالجدة الفاسدة هي من تتخلل بينها وبين الميت جد فاسد والجدة من  
جهة الام لا يكون الا فاسدا حيث لا بد من تتخلل الام بينه وبين الميت  
واما الجدة من جهة الاب فيكون صحيحا وهو ابو الاب وابو ابني الاب وابو  
ابني ابني الاب وهم جراً ومن سواء فاسد كابي ام الاب ففي كل درجة من

درجات الجدلية جد صحيح فقط وجدة صحيحة من جهة الام فقط ويكون معها من جهة الاب في الدرجة الاولى واحدة صحيحة وليس فيها سواها وفي الدرجة الثانية جدتان صحيحتان من جهة الاب وفي الثالثة ثلاث وعلم جراً ومثال من ذلك

### حامد حسن حامدة

صالح صالحة	كريم كريمة
امين امينة سالم سالمة	نجيب نجيبة شامل شاملة
حبيب حبيبة فاخر فاخرة راغب راغبة زاهد زاهدة جبل جبلة جليل جبيلة خليل خليفة كامل كاملة	

فحامد وحامدة والدا حسن وصالح وصالحة والدا حامد وكريم وكريمة والدا حامدة وامين وامينة والدا صالح وسالم وسالمة والدا صالحة ونجيب ونجيبة والدا كريم وشامل وشاملة والدا كريم وحبيب وحبيبة والدا امين وفاخر وفاخرة والدا امينة وهكذا الخ واذا اردت زيادة المثل بالتدرج فضع تحت كل شخص من الدرجة الثالثة ذكراً وانثى اذ كل انسان يولد منها سوى آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وفي الدرجة الاولى جدتان وارثتان وجد وارث وجد فاسد وهو كريم لانه ابو ام الميت وهو حسن وفي الدرجة الثانية امينة وسالمة وشاملة وارثات ونجيبة فاسدة لادلائها الى حسن يمجّد فاسد وهو كريم ويرث فيها من الجدود امين فقط لانه ابو ابى ابي حسن واما سالم ونجيب وشامل ففاسدون لادلائهم الى حسن باناث وفي الدرجة الثالثة ترث حبيبة لانها ام ابي ابى الاب وفاخرة لانها ام ام ابى الاب وزاهدة لانها ام ام ام الاب وهذه ابويات ويرث من الاميات كاملة فقط لانها ام ام ام الام فهؤلاء الاربع وارثات واربع لا يرثن واحدة من جهة الاب وهي راغبة لانها ام ابى ام الاب وثلاث من جهة الام وهن جميلة لانها ام ابى ابى الام وجيليلة لانها ام ام ابى الام وخليفة لانها ام ابى ام الام

حيث تخلل الجدد الفاسد بين كل واحدة منهم وحسن ولو كان مكان حسن  
 انثى كان الامر كذلك لان الميت بدلى اليه لا به فلا فرق بين كونه ذكراً  
 وكونه انثى وكما يقال فيما ذكر درجات يقال طبقات واذا اجتمع طبقتان  
 فاكثر فالقربى فحجب البعدى كما يأتي في الحجب ان شاء الله تعالى وقلاً  
 يجتمع في الخارج اكثر من اربع جدات واربعة اجداد وذكر ما زاد على  
 ذلك للترين والتمكين ولا يخفى ان نصف الاصول في المثال ابوي ونصفهم  
 امي فالابوي من هو من جهة حامد والامي من هو من جهة حامدة وينتهي  
 نسب الابوي الى الميت بالاب والامي بالام كقولنا ام ابي ام الام اي ام  
 ابي ام ام الميت قال في الام الاخيرة بدل عن الميت كما تقدم وكقولنا ام  
 ابي ام الاب اي ابي الميت هذا وقد تكون جدة مدلية الى الميت بطرفين  
 فتكون من جهة الاب ومن جهة الام فنقع موقع جدتين وكذلك الجدد لكن  
 الجدة قد تكون صحيحة في الطرفين بخلاف الجد وذلك كان يتزوج محمد  
 بشريفة فياتيان بعد القادر وحنيفة فيتزوج عبد القادر بخولة وحنيفة بصالح  
 فيلد عبد القادر يوسف وتلد حنيفة نفيسة فيتزوج يوسف نفيسة وياتيان  
 بولد فشريفة ام ام ام ذلك الولد وام ابي ابيه حيث تزوج ابن ابنها يوسف  
 بنفيسة بنت بنتها واتيا بولد كانت كذلك ومحمد ابو ابي ابي ذلك الولد وابو ام  
 ام ذلك الولد في الطرف الاول صحيح وفي الطرف الثاني فاسد فيرث بالطرف  
 الصحيح وهي ترث بالطرفين في بعض المذاهب كما يأتي تفصيل ذلك ان شاء  
 الله تعالى وسياأتي مزيد ايضاح لذلك في احكام الارث والحجب بحوله  
 تعالى ثم قلت

وكل انثى غير بنت ام	وغير كل امهات الام
ادلت بانثى نسب فهي رحم	او سبب فاجنبية تحم
الا اذا مولاة مولاة بدت	فانها عصبة لها غدت
وكن من ادلى باهل السبب	الاعصاب ذي الولاء اجنبي



كل الاول خبره جملة فهي رحم وكل الاخير خبره اجنبي وغير الاول نعت  
انثى ويجوز ان يكون حالاً من كل وغير الثاني معطوف على الاول وسبب معطوف  
على نسب واذا اطلق السبب يراد به ما يشمل النسب واذا قوبل بالنسب كما  
هنا يراد به قرابة الولاء والنكاح فقط والقرائن تعين المراد ومعنى الايات  
ان كل انثى ادلت بانثى نسبية فقط فهي من ذوات الارحام الا بنات ام  
الميت وامهات ام الميت فانهن مدليات بالام وهي انثى نسبية ويرثن بالفرض  
وان كل انثى ادلت بانثى سببية كبنت المولاة وبنت الزوجة فهي اجنبية لا  
وارثة ولا ذات رحم من هذه الجهة لان كل من ادلى بالمولى او المولاة ما  
عدا عصبتها بالنفس اجنبي وكل من ادلى بالزوج او الزوجة من الاصهار  
اي احماء الزوجة وهم اقارب زوجها واختان الزوج اي اقارب زوجته مطلقاً  
اجنبي من حيث ذلك فتلخص من هذا وما قبله ان الانثى وحدها لا تكون  
واسطة بين ميت ووارثه ما عدا الام فانها تكون واسطة لاولادها ولا  
تجزيهم ولا مهادها اي امها وام امها وام امها وهكذا وتنجيهم وتكون  
واسطة لابيها وجدها وجدتها الفاسدة والمدلي بهم واولادها من جهة الرحم  
وما عدا المولاة فانها تكون واسطة لعصبتها الذكور كابنها وابيها ومن يدلي  
بها من الذكور العصبية ولن له عليها الولاء من مولى ومولاة فانها عصبية لها  
بالنفس والمراد بها ما يشمل عصبتها كما سيتضح بعونه تعالى فالمولاة الاصلية  
كالمولى الاصلي والحاصل ان اهل النسب ثلاثة اقسام عصبية واصحاب فرض  
واولو رحم واهل السبب ثلاثة اقسام ايضاً ازواج وموالي عتاقة وموالي مولاة  
والازواج اصحاب فرض والموالي مطلقاً عصبات والمدلي بنفسه من الجميع  
الولدان والوالدان والزوجان ومولى العتاقة الاصلي ومولاتها كذلك ومولى  
المولاة الاصلي ومولاتها كذلك ولا يدلي احد من اولي الارحام الى الميت  
بنفسه بل لا بد من توسط الوارث وحده بينه وبين الميت كابن البنت او  
الوارث وغيره من اولي الرحم كابن ابن البنت ولا تكون وسائطه الا نسبية

ولا يدلي بالموالي الاصلية الا عصباتهم بالنفس ولا يدلي بالزوج ولا  
بالزوجة احد من جهة الزوجية ولا يدلي بالبنت الا اولو الرحم وكذلك  
الاخت ولا يدلي بالام من الورثة الا اولادها وامهاتها ويدلي بها بعض  
اولي الارحام واول طبقة تدلي بالاب وورثة وباقي الطباق يكون فيها ورثة  
واولو رحم وكذلك الابن فغالب ادلاء الورثة النسبية سوى الاب والابن  
بها لا سيما العصبية النسبية سواءها فانه لا بد ان يكون احدهما في سلسلة  
ادلائه الى الميت والله تعالى اعلم ثم قلت

ومن بمحجوب الميت ادلى يكون حجة بذلك اجلى  
ومن بغير ثابت في نسبة ادلى فالفه كذا المشكوك به  
والمدل بالحرم لا يهرم به لانه عد كميته فانيته

اي ان الشخص من الورثة اذا كان مدلياً الى الميت بشخص محجوب  
باخر يكون محجوباً من باب اولى لانه حيث حجب من هو احق منه كان  
حجبه اجدراً واظهر وذلك كابن الاخ مع وجود الاخ الذي هو ابوه ووجود  
الاب الذي هو ابو ابيه فانه محجوب بابيه الذي هو اخو الميت وابوه  
محجوب بابيه الذي هو ابو الميت ومع ذلك يسمى وارثاً لان فيه سبب  
الارث وهو الاخوة بتشديد الواو وقولي بذلك اشارة الى الحجاب المفهوم من  
المحجوب فابن الاخ حجة بالاب اولى لانه قد حجب اباه الذي هو احق  
منه واقرب وقولي ومن بغير ثابت الخ المراد منه انه لو اقر شخص لشخص  
آخر انه ابن ابيه مثلاً مما فيه حمل النسب على غير المقر فلا يثبت نسبة  
للأب بذلك الاقرار ولكن يرث من المقر مواخذة له باقراره حيث لم يكن  
من اهل النسب الثابت مطلقاً ولا من الموالي مطلقاً احد وحيث لم يثبت  
نسبه يجرد ذلك الاقرار فالمدلي به لا يرث من المقر كابن المقر له لان  
الاقرار لا يتعدى بل يقتصر وسيأتي تمام الكلام على الاقرار بعونه تعالى

وقولي كذا المشكوك به اي ان الشخص المشكوك فيه اي في كونه وارثا يلغى  
 فلا يرث لانه لا ارث بالشك على المعتقد ومن ذلك ما لو وضع شخص ولده  
 في مكان ثم اراد اخذه فوجد ولدين ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل  
 بيان ذلك فلا يرث واحد منهما ولها الصلح ولا يرث احدهما من صاحبه  
 بالشك وكذلك لو ولدت حرة وامة في بيت مظلم ولم يعلم ولد الحرة من ولد  
 الامة لا يرث واحد منهما بل يسمى كل منهما لمالك الامة بنصف قيمته  
 وكذلك لو كان الولدان عند ظئر اهي مرضعة ولم يتميز احدهما من الاخر  
 ونس على ذلك سائر وجوه الاشتباه وقولي والمدل يهذف الياء تخفيفا  
 كاللثان والتمثال اي ومن يدلي بمن حرم من الارث لمانع قام به كالقتل  
 واختلاف الدين لا يحرم من الارث مع وجود المدلى به المحروم لانه يحسب  
 ميتا والميت لا يججب من يدلي به وذلك كما لو قتل شخص اياه فلا يرثه  
 ولا يمنع من ادلى بذلك الشخص كابنه من الارث لذلك والله تعالى اعلم  
 ثم قلت

والحجب ان يطلق للحرمان بصرف والنقل الى النقصان  
 ورتبة يراد منها الدرجة وهي باهل جهة مندرجه  
 والخطب سهل بالقرينات يرى وما ذكرت مثل تقيده جري  
 وبعض ما ذكرت عرفا آني وبعضه موافق للغات

الحجب فسمان كما يأتي بعونه تعالى حجب حرمان وحجب نقصان وحيث  
 اطلق الحجب ينصرف لحجب الحرمان حيث ان الشيء اذا اطلق ينصرف  
 لكامله والمراد بالدرجة المنزلة الاعتبارية وكذلك الرتبة والمرتبة والطبقة  
 وانما تعتبر الدرجة في اهل جهة واحدة حتى اذا تفاوتوا بالدرجة حجب  
 الاقرب الابدع والمراد بالجهات اسباب الارث الخاصة المتشعبة من الاسباب  
 الثلاثة العامة بل في الحقيقة من سبب واحد عام وهو النسب فانه كالجنس  
 والجهات كالانواع له وهي البنوة والابوة ولها الجدود والاخوة والصومة

والامومة وفيها الجدات ومن ذلك اصناف اولي الارحام الآتية ان شاء الله تعالى ومثال ذلك هكذا

## محسنة

جهاز	البنوة	الابوة	الاخوة	العمومة	الامومة
١	احمد	صالح	عبدالله	ابراهيم	آمنة
٢	محمد	مصلح	عبد الواحد	اسحق	امينة
٣	عمود	صليح	عبد الاحد	يعقوب	امونة
—	حامد	مصالح	عبد الصمد	يوسف	مامونة
٥	حمدان	صلحان	عبد الرحيم	افرايم	مؤمنة

واعلم ان اولاد الانسان بطن واولادهم بطن آخر فلا يقدم الاكبر فاحمد بن محسنة ومحمد بن احمد الخ وصالح ابوها ومصلح ابوه الخ وعبدالله اخوها وعبد الواحد ابنه الخ وابراهيم عمهما واسحاق ابنه الخ وآمنة امها وامينة ام آمنة الخ فحيث ماتت محسنة وكل هؤلاء في الوجود ورثها احمد وصالح وآمنة فقط ولم يوجد من جهة البنوة عند موتها الا حمدان وباقي الجهات موجود لا يحجبهم احد منهم لان جهة البنوة مقدمة على باقي الجهات والدرجة لا تعتبر بينه وبين آخر من جهة اخرى فلا يحجبهم صالح وان كان اقرب منه الى محسنة لانه في جهة الابوة وذلك في جهة البنوة ولا يحجبهم غير صالح بالاولى وكذلك يقال في صلحان مع عبدالله وسفي عبد الرحيم مع ابراهيم فتنبه لذلك فقد رأيت بعض المفتين المشهورين غلط فيه فانني بنقدّم ابن الم على ابن ابن الاخ مطلقاً بأنه اقرب منه الى الميت وذهل عن كونها مختلfi الجهة فالدرجة لا تعتبر بينهما وابن الاخ ولو بعد عن الميت بالف درجة يحجب الم الذي هو في اعلى درجات العمومة ويقدم عليه بلا مراء ولكل جواد كبرة ولكل عالم هفوة ولكن متى كثرت منه

المفوات سقط من الثقات نعوذ بالله تعالى من ذلك هذا وقولي وبعض ما  
ذكرت حرفاً آتي الخ اوردت به الاعتذار لمن يقول انه يستغني عن ذكر ما  
قدمته لان بعض تلك الالفاظ باقر على معناه اللغوي كالاخ وبعضها غير  
معناه العرف كصححة الجد والجدة وفسادها وان ذلك يعرف بالفرائض الدالة  
على المراد فقلت نقديني لذلك كالتبديع قبل الدخول خشية الدخول من باب  
قولم لا تدخل الحضرة الا وانت ندبم والله بكل شيء عليم ثم قلت  
(مقدمة العلم) هي مبادئ المجموعة في قول الناظم

ان مبادي كل فن عشره	الحد والموضوع ثم الثمره
ونسبة وفضله والواضع	والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى	ومن درى الجميع نال الشرفا
واكثرها مفسر في قولي	

غاية ذا الفن حصول ملكة	منه بها قوة قسم التركة
ومن له تلك يسمى الفرضي	حيث بهما يهدي لاقصى الغرض
وهو اصول وفروع تبعث	عن قسمة التركة حيث تورث
وحكمه الفرض على الكفاية	والشارع الواضع في البدايه
وكونه بعض الفروع نسبته	وعندم حسابه ثمنه
وهو بتأصيل وتصحيح رُسم	اذ بها قسمة تركا ثم

هذه مقدمة علم الفرائض فأل في العلم والفن للعهد والفرائض جمع فريضة  
بمعنى مفروضة اي حصة مقدرة صريحاً من التركة كنصيب اهل الفرض  
وتطلق على المسألة ولو كان فيها حظ عصبة بتغليب حظ اهل الفرض او  
تكون حينئذ بمعنى مطلق المقدرة فان مال حظ العصبة ان يكون قدراً من  
التركة او التركة وهي مقدرة ولو حكماً ومعنى هذه الايات ان فائدة تعلم

هذا الفن اي النوع من العلم ان تحصل لتعلمه من ممارسته اياه ملكة اي حالة  
 راسخة تكون له بها قدرة على قسمة التركات بالوجه الشرعي وانه يسمى صاحب  
 تلك الملكة فرضياً نسبة للفريضة وقيل للفرض بسكون الزاء وفتحها من تغيير  
 النسب ويسمى فارضاً ايضاً لانه يهدي بتلك الملكة لاستيفار ما تعلمه  
 واستحصال ما لم يتعلمه فيقسم التركة على اتم المراد شرعاً وان المراد بالفن  
 قواعده الكلية وفروعها الجزئية وتسمى المسائل لانه يسأل عنها واسناد  
 البحث اليها مجاز عقلي اي يبحث بها عن كيفية قسمة التركات فالقاعدة  
 كقولنا الوارث يجب بمن هو احق منه وفروعها كقولنا ابن الاخ يجب  
 بابيه وفرع فرعها كقولنا ابن بكر اخي زيد يجب عن ارثه زيدا بوجود  
 ابيه بكر وفرع الفرع فرع ويسمى نحو قولنا ابن الاخ يجب بابيه الاخ  
 قاعدة صغرى هذا ويطلق العلم وكذلك الفن على ادراك القواعد والمسائل  
 وعلى الملكة الحاصلة من ممارسة ذلك وبفهم من قولني تبحث عن قسمة  
 التركة حيث تورث ان موضوع هذا الفن كيفية قسمة التركة من حيث  
 الارث لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية كجسم  
 الانسان فانه موضوع علم الطب من حيث الصحة والمرض وكالكلمات  
 العربية فانها موضوع علم النحو من حيث الاعراب والبناء وقيل موضوع علم  
 الفرائض قسمة التركات والعدد من حيث التأصيل والتصحيح ونسبته لسائر  
 العلوم كونه بعض علم الفقه المسمى بعلم الفروع وموضوع علم الفقه عمل المكلفين  
 وقسمة التركات من ذلك وواضعه الاول الشارع اي الذي انشأ الشرع  
 وهو الله تعالى ويطلق الشارع على الرسول عليه الصلوة والسلام مجازاً حيث  
 انه مبلغ ذلك ويطلق الواضع على كل امام دون الفن وقرر قواعد وفروع  
 مسائله وتم فوائده والشرع خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين  
 والذي يتعلق بهذا الفن من الاحكام الشرعية فرض الكفاية وهو ما اذا  
 قام به البعض سقط عنه وعن الباقي والا اثم الكل بتركه كرد السلام

ودفن الميت المحترم ايجب على كل قوم ان يكون فيهم من يقسم التركات  
 على الوجه الشرعي بحيث لا يختل شيء من ذلك واستعداد هذا الفن من  
 الكفاب والسنة والقياس والاجماع وهي اصول الفقه وما قيل انه ليس  
 للقياس فيه مدخل لا يتنافي ذلك لان المراد انه لا يعتد بالقياس في هذا  
 الفن الا اذا صار مجمعا عليه فالعبرة اذن للاجماع والمراد بالكتاب القرآن  
 الشريف وبالسنة اقوال النبي عليه الصلاة والسلام وافعاله وبالاجماع  
 اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة نبينا عليه الصلاة والسلام في عصر على اي  
 امر كان وبالقياس حمل معلوم على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند  
 الحامل كالحاق سائر المسكرات بالخمر في التحريم لانها حرمت للاسكار  
 وكالحاق الاخوة بالجد عند من يورثهم معه لانه ورث بادلانه بالاب وم  
 مدلول بالاب وفضل هذا الفن على سائر المعاملات لكونه يتعلق بال  
 الانسان بعد موته وسائر ما يتعلق به في حياته فلذلك يقال انه نصف  
 العلم واسمه علم الفرائض وعلم الميراث ومسائله فروع المستخرجة من قواعده  
 كقولنا ابن الابن وارث وابن البنت ذو رحم وقولي وعندهم حسابه تقته  
 اي وحساب الفرائض بعض من علم الفرائض يتم به لان قسمة التركات  
 تتوقف عليه غالبا كما تتوقف على معرفة الاسباب والشروط والموانع والمراد  
 بالحساب التأصيل والتصحيح وما يلزم لذلك لا مطلق علم الحساب الذي هو  
 استخراج المجهولات العددية من معلومات مخصوصة وان كان له نفع عظيم في  
 هذا الفن والتأصيل هو تحصيل اصل المسألة والمسألة هنا هي حظوظ الورثة  
 ولو واحدا واصلا اقل عدد يخرج منه حظ كل فريق من الورثة صحيحا  
 والتصحيح تحصيل اقل عدد يخرج منه حظ كل شخص من الورثة بلا كسر  
 كما سنبين ذلك بعونه تعالى وقولي في البداية اي في اول الامر من بديت  
 بمعنى بدأت او من بدأت بقلب المحزة ياء لمشكلة الكفاية والله تعالى  
 اعلم ثم قلت



## ❖ فصل في توزيع التركة ❖

اي تفريقها على مستحقها شرعاً حسب الامر الشرعي والتركه ما تركه الميت مما كان يملكه من مال ونحوه وقد بينت كيفية ذلك بقولي

وبعد صرف لازم للنقل	فالدین فالوصی به الارث يحل
لاهل فرض فاعتصاب بالنسب	فالعتق ثم الرد فالرحم القرب
ثم موالاة فمن له اقر	بنسب حملاً على الغير استقر
فذیه وصية توقفت على	اجازة لو كانت معه من علا
فبيت مال موضع المال	او فضل قاصر عن استكمال
وما عدا الزوجين من قد انقرض	من ورث يأخذ كل ما وجد

اي يجب على من تولى امر تركه الميت ان يبدأ بالصرف لتجهيز الميت بالمعروف ثم لقضاء دين العباد واما ما هو لله تعالى كالزكاة والكفارة فيسقط بموته فلا يلزم ادائه الا اذا اوصى به فينفذ من الثلث بعد الدين بلا توقف على اجازة الورثة كوصيته لغير وارث واذا اجاز الورثة الوصية باكثر من الثلث جازت ويحل الارث بعد صرف ذلك لاهل الارث فيصرف اولاً لاهل الفرض حيث كان فان لم يكن او كان وبقي عنه شيء يصرف لمعصبة النسب ان كان والا صرف لمعصبة العتق ان كان فان لم يكن منهم احد وكان اهل فرض نسبي لم يستغرق المال يرد الباقي عنه عليه فان لم يكن وكان احد الزوجين يصرف المال او الباقي عن احد الزوجين لاولي الارحام فان لم يكن احد منهم يصرفه لموالى الموالاة والا صرف ذلك لمن اقر له الميت بنسب محمول على غيره كان يقول فلان ابن ابني او ابن ابني او اخي فان لم يكن يصرف ذلك لمن اوصى له به حيث لا وارث يتوقف صرف ذلك على اجازته فان لم يكن او كانت وصيته باقل من الموجود يصرف المال او الباقي عن الوصية مطلقاً او الباقي عن احد الزوجين او

الباقى عن احد الزوجين والوصية لبيت المال اى يوضع فيه حيث كان منتظماً بان كان وكيله يصرف ماله في مصارفه الشرعية وبيت مال المسلمين عبارة عن المكان الذي يوضع فيه المال الذي يجب صرفه لمصالح المسلمين فان لم يكن منتظماً صرف ذلك متولي التركة لمن له قرابة بالميت بغير النسب كرحم المعتق واقارب الرضاع واقارب الزواج ولنفسه ان كان محتاجاً والا لفقراء المسلمين وسماً في تفصيل ذلك بحوله تعالى وقولي من علا اعمى من علاه وذكر قبله حيث نتوقف على اجازته وعلى اجازة من فوقه سوى احد الزوجين فان الوصية بالزائد عن فرضه لا نتوقف على اجازته لانه لا يستغرق التركة بفرضه ولا يرد عليه على الصحيح ولم اقل بما زاد عن الثلث ليشمل الوصية بالثلث لاحد الزوجين فانها تجوز حينئذ كما تجوز له الوصية بكل ما بقى عن فرضه حيث لم يكن احد ممن ذكر كالقبر له المذكور ومولى الموالاة ومن قبلها والا امتنعت بما زاد ولو لاجنبي ولاحد الزوجين مطلقاً الا باجازه من قبله والحاصل ان لميت ان يوصي للاجنبي بثلث ماله وباقى منه ولو كثرت ورثته وان وصيته بما زاد عن ذلك نتوقف على اجازة الوارث حيث كان وان الوارث الذي يستغرق التركة ولو بالرد غني عن الوصية فتكون عبثاً وان الوصية مطلقاً لوارث غير معجوب حيث كان وارث آخر نتوقف على اجازته وان كل وارث اذا انفرد يستغرق التركة بالعصوبة او بالفرض والرد ما عدا الزوجين فانها لا يجتمعان في تركة حقيقة واحدهما لا يستغرق التركة لانها ليسا من اهل الرد هذا وقولي وبعد صرف الخ بعد متعلق بيجل وكذلك لاهل فرض واعتصاب معطوف على فرض وبالنسب متعلق به والعنق معطوف على النسب والرد معطوف على فرض والرحم معطوف عليه والقرب جمع قرابة بمعنى القرابة نعم الرحم وموالاة معطوف على الرحم ومن له اقر معطوف على اهل وكذلك ذي وصية وبيت مال مبتدا وموضع للمال خبره والجملة معطوفة على جملة الارث

يجل وهي استثنائية وعطفت بالفاء وثم للترتيب والتقدير والارث باقي محله  
 واولاه لاهل الفرض ثم لاهل الاعتصاب بالنسب ثم لاهل الاعتصاب  
 بالعتق ثم لاهل الرد ثم لاهل الرحم الذي هو قرابات ثم لاهل الموالاة ثم ان  
 اقر له الميت بنسب ثبت محمولاً على غير المقر ثم لذبيه وصية متوقفة على  
 الاجازة ممن ذكر وذلك كله يجل بعد صرف متولي تركة الميت المال  
 اللازم لتجهيز الميت وبعد دين العباد اللازم بعد التجهيز وبعد الوصية التي  
 لا تنوقف على الاجازة اللازمة بعد دين العباد هذا وقد علقنا بعد يجل  
 الملفوظة على رأي من يحكم بان الخبر عامل في المبتدأ فلا يكون المبتدأ  
 اجنبياً منه فلا يضر توسطه بينه وبين بعد محموله الآخر او على رأي من  
 يقول انه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها والا فيقدر له يجل  
 مدلولاً عليه بالمذكور هذا ولا يخفى ان اطلاق الارث على الوصية وجعل  
 ذي الوصية من الورثة باب التغليب ولم اعطف بيت المال بالافراد على ما  
 قبله كذي الوصية لانه غير وارث عند الحنفية بل كما قلت موضع المال  
 وذو الوصية كالوارث لان الوصية اخت الميراث اي تشاركه في كثير من  
 الاحكام منها ان المحرم من الارث لما منع قام به يهرم من الوصية وكما لا  
 يخفى ان ما تطلق على العاقل وان كان الغالب ان تكون لغيره ومن ذلك  
 قولي وما عدا الزوجين اي ومن انفرد من الورثة سوى الزوجين يرث كل  
 التركة واما الزوجان فقد يكون احدهما وحده اي ليس معه وارث آخر  
 ولكن لا يرث كل التركة وقد ذكرت ذلك على سبيل الاستطراد وكذلك قولي

وكل شخص جمعته ارث جمع	فيها الارث له قد اجتمع
مالم يصب احدهما بالصاحبة	حجب والا ناله بالحاجة
فالاول ابنهم الاخ لأم	والثاني كالمولى اخا لغير أم

جهة الارث عبارة عن سببه واصلها الوجه اي الطريق الموصل للمقصود

وتكون عامة كالنسب وخاصة كالبنوة والابوة والامومة والجدودة والارث  
 يكون بمعنى الموروث وبمعنى استحقاق ذلك وقد يجتمع في شخص بالنسبة  
 لاشخاص اكثر جهات الارث كان يكون ابا لزيد وعماً لاسمى وابناً ل بكر  
 ومولى لصالح وزوجاً لهند الى آخر ما يمكن اجتماعه في شخص وأما بالنسبة  
 لشخص آخر فقط فقلما يجتمع اكثر من ثلاث جهات فاذا اجتمع جهتان في  
 شخص فتارة لا تكون احدهما محبوبة بالاخرى وتارة تكون فتشال الشخص  
 الذي جمع الجهتين وهو يرث بها الاخ لام حال كونه ابن عم ل اخيه كان  
 يتزوج عم زيد ام زيد فتأتي منه بولد ذكر او انثى فان كان ذكر افكل من  
 زيد والولد اخ الاخر لامه وابن عمه ويرثه بالجهتين وان كان انثى يرثها زيد  
 كذلك وترثه بالاختية فرضاً ورداً لا بنتية الم لانها رحم والشخص الثاني  
 الذي جمع جهتين واحدهما محبوبة بالاخرى المصاحبة لها مثالة المولى بعنى  
 او موالاة حال كونه اخاً لغير ام بان كان اخاً لاب او لها فانه يرث بالاخوة  
 لانها عصوبة نسبية تحجب العصوبة السببية كما يأتي تفصيل ذلك بعونه تعالى  
 هذا ما كان من امر الجهتين واما الثلاث فقد بينتها بقولي

وقد ترى في وارث ثلاثا وبائنتين قد حوى الميراثا  
 كان ترى الولاء لابن عم وهو زوج او اخ من ام

ايه وقد تعلم في وارث ثلاث جهات حال كونه ورث بائنتين منها كان  
 يكون زيد مولى هند واخاه لام وابن عمها او مولاها وزوجها وابن عمها والولاء  
 محجوب بنوة الم لانها عصوبة نسبية واندر ما يكون ان تجتمع ثلاث في  
 وارث وهو يرث بكلمها وذلك في نكاح المجوس المجوزين نكاح المحارم كأن  
 يتزوج مجوسى بنته فتأتي منه بولد ويسرق بالامر فتشتره فيموت بعد موت  
 ابيه فتورثه بالامومة والاختية والولاء وسياً في تمام الكلام على ذلك ان شاء  
 الله تعالى ثم قلت

## ❖ فصل في اسباب الميراث واركانه وشروطه وموانعه ❖

قدمت الاسباب لتوقف وجود المسبب على وجودها وعدمه على عدمها وهو هنا الميراث وقدمت الاركان على الشروط لانها ابعاض الحقيقة والشروط خارجة عنها وان لزم عدم الحقيقة بعدم ركن او شرط واخرت الموانع لانه لا تأثيرها لا يظهر الا اذا وجد السبب والاركان والشروط وسينفع ولا يحصل الارث بالفعل لمن يتصف بهذه الاسباب الاتية الا اذا توفرت الاركان والشروط وانتفت جميع الموانع فتام ذلك هو العلة المؤثرة فاذا فقد ركن او شرط او وجد مانع لا يحصل الارث بالفعل وان اتصف رب السبب بكونه وارثاً ومن لم يكن رب سبب فهو اجنبي لا يتصف بالوارث وقد ذكرت الاسباب المتفق عليها بالاجمال فقلت

ان النكاح والولاء والنسب كل لارث ربه به سبب  
 المراد بالنكاح القرابة الحكمية التي سببها عقد الزوجية الصحيح والنسب ينشأ عنه وان كان اقوى منه ألا ترى آدم وحواء فلولا زواجهما لما كان آباء وابناء والمراد بالولاء القرابة الحكمية التي سببها العتق ولو بتدبير او استيلاء او كتابة او وصية او ملك قريب او نحو ذلك او الموالاة وهي ان يقول شخص حر اعجمي لا يعرف له اب في مسقط راسه لآخر مطلقاً انت مولاي تعقل عني اذا جنيت وترثني اذا مت فيقول الآخر قبلت او ان يقول ذلك الشخص لمثله فيما ذكروا ليتك على ان تعقل عني واعقل عنك وترثني وارثك فيقبل الآخر ويدخل في ذلك ولده الصغير ومن يولد له بعد ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل عنه او عن ابيه او عن واحد منهم لم يكن له ولا لايه الرجوع ولا التحول لآخر والمراد بالنسب القرابة الحقيقية التي سببها الولاد وهي الاصل والفرع وفرع الاصل ويدخل في ذلك اولو الارحام وان تأخر ارثهم وكل واحد من هذه الاسباب سبب

وارثية من اتصف به فمن اتصف به يتصف بكونه وارثا فمعنى كون  
النكاح سببا انه طريق موصل للارث الكائن بواسطته يلزم من وجوده  
وجود الارث بالقوة عند عدم ركن او شرط او وجود مانع وبالفعل اذا  
توفرت الاركان والشروط وانتفت الموانع حتى العجب والا فبالوصف والقوة  
ويلزم من انتفاء انتفاء الارث به لا مطلقا لانه ربما يخلفه احد اخويه  
او كلاهما فالسبب العام اعتلاق قرابة مطلقا ويكون خاصا واخص وقد  
تجتمع الاسباب الثلاثة في شخص بالنسبة لآخر كان يكون بينها ولأول  
ونكاح ونسب كما تقدمت الاشارة لذلك ويورث بالنسب من الجانبين  
نارة كالاخ مع اخيه ومن جانب نارة كابن العم مع بنت العم فانه يرثها  
وهي لا ترثه الا بالرحم ويورث بالنكاح من الجانبين فكل شخص من  
الزوجين وريث الآخر ما لم ينقطع النكاح بينها حقيقة وحكما فيرث  
احدهما الآخر في عدة الطلاق الرجعي وفي عدة طلاق الفار ولو بائنا وهو  
من يطلق زوجته في مرض موته بغير طلبها سمي بذلك لانه يظن ان  
طلاقه لقراره من وارثتها له ويرث بولاء العتاقة جهة السيادة وهي السيد  
الاصلي وعصبته بنفسهم وبولاء الموالاة من شرط له الارث وعصبته  
كذلك وقد ذكرت طرفا مما يتعلق بولاء العتاق بقولي

ثم الولاء لحمة كالنسب وما به يرث غير العصب  
فلا تورث بولاء فرضا ولا برحم وبهذا يقضى

يطلق الولاء لغة على السلطة والنصرة والتناصر والمحبة والقرابة وعرفا  
ما تقدم في الشرح آتقا من انه قرابة حكمية سببها الميثاق او المحالفة على  
الارث والعقل وعرفه بعضهم بانه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم  
العصوبة عند عدم العصوبة النسبية وعرفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

بقوله الشريف الولاء لحة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب ابيه وصلة  
وعلاقة كوصلة النسب وعلاقته لا ينتقل عن من يكون له لا يبيع ولا يهب  
اي ولا يارث وانما هو حق مجرد يثبت لمباشر العتاقة ولعصبته بالنفس على  
العتيق وعلى اولاده واحفاده وعنقائه فيرثونهم به حيث لا مانع وله احكام  
اخر كولاية النكاح وحيث انه حق مجرد لا يورث وانما يورث به  
بطريق العصوبة كالرحم في الاصح لا بطريق الفرض فلا يرث الاب  
والجد السدس مع الفرع بالولاء بل يحجب حرمانا ولا الجد القاسد مع  
ابن البنت مثلا بالرحم بل يحجب الجد به حرمانا على المعتمد فيها لانه  
ليس بمال ولا شبيهه بالمال فلا تجري فيه السهام والانتقاس ولذلك قيل انه  
لا يجزأ وقبل يورث به بالفرض وقيل يجزأ وهو قول الامام وعليه فلا  
يستوي من كان له ثلث العتيق ومن كان له ثلثاه ارثا وقولي وبهذا  
يقضى اي ويفتي بما ذكرته من انه لا يورث به الا بطريق العصوبة  
وكذلك الرحم على الغالب فيها وانما شبه الولاء بلحمة النسب لان المعتق  
كالب للعتيق حيث انه سبب لحرية التي صار بها مطلق التصرف بعد  
ان كان عاجزا حتى عن التصرف بنفسه فكان كالميت او الحيوان غير  
الناطق فكان المعتق سبب حياته كما ان الاب سبب حياة ابنه فاستحق  
عليه الولاء هو وعصبته وعلى اولاده وعنقائه ثم قلت

ويرث العتيق ذو قرابته وذو نكاحه فذو عتاقته  
فذو عصبية يارث المولى لو مات اذ مات العتيق اولى  
متصفا بما عليه قد قضي عتيقه من صفة كذا افرضا

حاصل الكلام على ذلك انه اذا كان للعتيق عصبية نسبية ولو واحدا  
ولو كان عصبية مع غيره لا يرث منه احد من موالي العتاق ولا غيرهم واذا

كان ورثته اهل فرض واستغرقت فروضهم التركة فكذلك والا ورث  
 الباقي عن الفرض ذو الناق فمن بعده من عصبته بالنفس فقط لا عصبته  
 بالغير ولا مع الغير ويرثون كل تركته بالترتيب حيث لم يكن له ذو  
 نكاح ولا ذو قرابة يرث مطلقا وانما يرثه المولى الاصلي حيث لا مانع من  
 الموانع المقدمة ولما عصبة المولى الاصلي فقد ذكر بعضهم لارثه من العتيق  
 الذي اعنقه قريبه او عتيقه ضابطا بقوله هو ذكر يكون عصبة وارثا  
 للمعتق لو مات المعتق حين موت العتيق بصفة العتيق التي مات عليها  
 وفرعوا على ذلك مسائل منها ما اذا مات عن ابنين فمات احدهما عن ابن  
 ثم مات العتيق عن ابن مولاه الباقي وعن ابن ابنته المتوفى بعد ابيه فلا  
 يرث العتيق الا الابن الباقي دون ابن الابن لانه لو مات جده عند موت  
 العتيق لا يرث منه مع وجود عمه ويعلم من ذلك ان الولاء لا يورث  
 ولكن يورث به ولو كان مما يورث لورثه ابنا المعتق منه ثم ورث ابن  
 الابن نصيب الابن منه فكان يشارك عمه كما لو وجد مال لجدوه والحالة  
 هذه ومنها ما اذا مات المعتق عن ثلاثة بنين ثم مات واحد منهم عن ابن  
 وواحد عن اربعة بنين وواحد عن خمسة بنين ثم مات العتيق عن ابناء  
 معنقه العشرة ورثوه بالسوية فتكون مسأله اعشارا او اصلها عشرة لكل  
 ابن ابن منهم عشر تركه العتيق لانه لو مات جدهم المعتق حين مات  
 عتيقه كان الامر كذلك وتخرج هذه المسألة ايضا على ان الولاء لا يورث  
 لانه لو كان موروثا لكان لابن الابن الواحد ثلث تركه العتيق وللاربعة  
 ثلثها وللخمسة ثلثها ومنها ما اذا اعنق مسلم عبدا كفرا ومات عن ابنين  
 احدهما مسلم والاخر كافر ثم مات للمعتق على كفره ورثه الابن الكافر  
 فقط ولو اسلم ثم مات ورثه المسلم فقط ولو اسلم الابن الكافر ثم مات العتيق  
 مسلما ورثه الابن ولو ارتد المسلم فلا ارث له مطلقا لانه لو مات  
 المعتق بصفة العتيق حين موت العتيق كان الامر كذلك ولو كان الولاء



كالمال لورثه الابن المتصف بالاسلام حين موت ابيه وفي ذلك كفاية  
والله تعالى اعلم ثم قلت

ويرثون كالعتيق ولده وعنقاه كذلك الحفده  
وولد من حرة الاصل اتلذ فما عليه من ولاه لاحد

حاصله ان من اعنق عبداً او امة من ذكر او انثى مفرداً او عدداً عنقاً  
منجزاً او معلقاً بصفة كان دخلت الدار فانت حر فدخل او دبره كانت حر  
بعد موته او اوصى بعنقه او استولد الامة فعنقوا بموته او عنق بالمكاتبة  
او التمس شخص من مالكم عنقه على مال فاجابه او ملك اصله او فرعه  
فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك ثبت له الولاء عليه ولعصبته  
النسبية المتعصبين بانفسهم ولعصبته السببية كعنقه وعصبته الذين هم  
كذلك وكما ثبت الولاء على العتيق الذكر او الانثى يثبت على اولاده  
واحفاده وعنقائه وعنقائه وبشرط لثبوتهم على فرع العتيق لمعتقه  
وعصبته ان لا تكون ام الفرع حرة الاصل بان لم يمسها رق ولا احداً من  
اصولها والا فلا ولاه على ولدها لاحد لان الولد يتبع الام في الرق  
والحرية وحاصل ما قيل في تفصيل ذلك انه اذا كان الابوان حريين  
اصليين فلا ولاه على اولادهما واذا كانا عتيقين او فرعي عتيقين فولاه  
ولدهما لموالي الاب واذا كان الاب عتيقاً او ولد عتيق والام حرة الاصل  
فلا ولاه على الولد لاحد كما ذكر سواء كانت عريية ام لا واذا كانت  
الام عتيقاً او فرع عتيق والاب حر الاصل فان عريياً او مولى عربي فلا  
ولاه على ولده لموالي الام وان كان عجمياً فكذلك عند ابي يوسف وعندهما  
عليه الولاة لموالي الام وسياً في تمام الكلام على الولاء في باب الحجب ان  
شاء الله تعالى هذا وكان اهل الجاهلية يرثون الرجال دون الصبيان

والاناث حيث لا نصرة لهم وكانوا يتوارثون بالحلف اي العهد وهو الموالاة وبقي هذا في الاسلام واستدل له بقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم وقال الشافعية نسخ ذلك بالتوارث بالمجرة اية الانتقال من دار الكفر الى دار الاسلام ثم نسخ ذلك بآية الوصية وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف حقاً على المنقين وهي في سورة البقرة ثم نسخ ذلك بآيات المواريث وهي قوله تعالى في اول سورة النساء للنساء للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً وقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الى قوله تعالى وصية من الله والله عليم حلیم وقوله تعالى في آخر السورة المذكورة يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الانثيين بين الله لكم ان تزلوا والله بكل شيء عليم ثم قلت

ورُكنه مورث ووارث وتركته تورث وهي الثالث

اي واركان الارث ثلاثة اولها مورث بكسر الراء مشددة وهو من يستحق غيره ان يرث منه ويطلق على الحاكم بالارث وليس مراداً هنا وثانيها وارث وهو من يستحق ان يرث من غيره ولو بالقوة وثالثها تركه وهي ما يستحقه الوارث من المورث بطريق الارث او ما شأنه ذلك ومعنى كون هذه الثلاثة اركاناً للارث انها عماده وقوامه لان الارث عبارة عن استحقاق شخص مال شخص بفرض او عسوبة او رحم واذا فقد واحد

من هذه الثلاثة فقد الارث كما انه اذا فقد السبب او شرط من الشروط  
او وجد مانع من الموانع فقد الارث وايضاح الفرق بينها انه اذا كان  
جماعة من الناس ولكل شخص منهم مال فهم واهلهم ركن الارث لانه  
يتقوم بهم فهم كاجزائه وحقيقية وتعلقهم بهم كتملق الكل باجزائه وجزء  
الشيء لا يكون سبباً ولا شرطاً له عرفاً والمقتضي بعضهم الى استحقاق مال  
البعض بطريق الارث هو سبب الارث وهو القرابة ونحوها وما يتوقف  
عليه ان يزول ملك المستحق منه لذلك المسال ويخلفه ملك المستحق بلا  
الافضاء المذكور هو شرط الارث وهو موت الاول وحيوة الثاني عند  
ذلك ومعرفة قدر المستحق وما يتوقف على عدمه ذلك هو الموانع وهي القتل  
والرق واختلاف الدين او الدار كما يأتي والله تعالى اعلم ثم قلت

وشرطه شرعاً وفناء الاول      وعندها شرعاً حياة من ولي  
وعلم من يحكم او يفني به      وجوه ما يحكم او يفني به

شرط الشيء عرفاً ما يلزم من اجل عدمه عدم ذلك الشيء ولا يلزم  
من وجوده وجود ذلك الشيء ولا عدمه عكس المانع وقيل شرط الشيء ما  
يتوقف عليه ذلك الشيء وليس مقوماً ذلك الشيء ولا مفضياً اليه ولا  
مؤثراً فيه وما يدل على ذلك الشيء بلا توقف هو علامته وما توقف عليه  
وهو مقومه هو ركنه وما توقف عليه وهو خارج عنه ومنقض اليه هو  
سببه وما توقف عليه واثر فيه هو علته وشروط الارث ثلاثة اولها وفاة  
الاول اي موت المورث الذي ذكر اولاً في البيت موتاً شرعياً بان يكون  
حقيقياً كأن يشاهد ميتاً او حكماً كان يحكم القاضي بموته تجاوز عمره  
غالب اعمار اترابه اي الذين ولدوا حين ولادته او تقديرًا كجنين انفصل  
ميناية على امه توجب الغرة كأن تضرب بطن امه فيسقط وربما كان

ذلك قبل نفخ الروح فيه فيعد ميتاً حكماً وتورث عنه الزرة وهي خمسمية  
درهم والثاني حياة اوارث عند موت المورث حياة شرعية حقيقية كأن  
يشاهد حياً حياة مستقرة بان يكون معها ابصار وحركة باختيار ولو غلب  
الظن بقرب موته او تقديرية كحمل انفصل اكثره حياً في وقت يظهر فيه  
انه كان موجوداً في رحم امه ولو نطفة وشرط الشافعية انفصال كله حياً  
حياة مستقرة لا كحياة المذبح والشرط الثالث علم من يقضي لوارث او يفتيه  
باستحقاقه وجوه مسائله من سبب وشرط ومانع وغير ذلك مما يلزم علمه  
في ذلك فضمير به الاول للارث وضمير به الثاني لما التي هي كناية عن  
المسألة من مسائل الارث التي يحكم او ينفي بها وقولي حياة من ولي معناه  
حياة الوارث الذي ذكر بعد المورث في البيت قبله ففعل ولي محذوف  
اي الذي ولي المورث في الذكر ومعنى كون هذه الثلاثة شروطاً للارث  
انه يلزم من عدم واحد منها عدمه مع انها ليست قوامه ولا مفضية اليه  
وقولي شرطاً مفعول مطلق لما بعده على حذف مضاف اي وفاة الاول وفاة  
شرع وحياة الثاني حياة شرع اي شرعية ثم قلت

ولا تورث بنكاح المحرم ومن على عدة زوج مسلم

اي ولا يحكم ولا تفت بارت احد بنكاح المحرم بفتح الميم والراء لان  
نكاح المحرم ليس سبباً شرعياً للارث به وكذلك نكاح امرأة في عدة  
زوج مسلم فان بعض المحارم ليس محلاً لنكاح سائرهم واما معتدة المسلم  
فليست محلاً لنكاح غيره حيث كانت في عدة طلاقه الرجعي او البائن  
ولو بخلع ولا محلاً لنكاح احد حيث كانت في عدة موته او عدة بينوته  
الكبرى والاولى نكاح زوجته الباقية على عصمتها التامة والمحرم ما حرمه  
الله تعالى والمراد به هنا من حرم الله تعالى نكاحه علينا كالام والبنت

والاخذ كما في آية المحارم والصحيح ان نكاح المحارم باطل لا فاسد  
وكذلك معتدة المسلم ولو كان حلالاً في مذهب المتأخمين ولا يقران عليه  
لو اسما وما عدا ما ذكر من الانكحة الفاسدة عند المسلمين فما استحل بعض  
الامم من ذلك كالنكاح بلا شهود ونكاح امرأة في عدة كافر ونكاح متعة  
يورث به ويقر عليه حيث كان من غير آل الاسلام واما آل الاسلام  
فالنكاح الذي اتفق ائمة المسلمين على عدم صحته فلا يتوارثون به اتفاقاً  
كالانكحة المذكورة وما اختلف ائمة المسلمين في صحته بان كانت شهوده غير  
عدول فعند المالكية كالصحيح ومن المعلوم في زماننا ان المفتي الحنفي والقاضي  
الحنفي ممنوعان عن الافناء والقضاء بغير الصحيح من مذهب ابي حنيفة  
نعم اذا رفع للقاضي حكم قاضٍ شافعي او مالكي او حنبلي امضاء ما لم  
يكن مخالفاً للكتاب او السنة المشهورة او الاجماع في رأي ائمة مذهبه  
فينقضه هذا ونكاح المتعة ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من  
المال كذا مدة فترضى وهو باطل لا يفيد حل التمتع بها ولا يقع عليها  
طلاق ونحوه من متعلقات النكاح ولا يرث احدهما من صاحبه به كما لا  
يورث بالزنا ووطئ الشبهة مطلقاً اتفاقاً واما ارث الولد الحاصل من نكاح  
غير صحيح فقد بينت حكمه بقولي

وولد منه اتي لن يحرم      في امة لم نره محرماً  
كذاك من شبهة تولدا      او بنكاح فاسد قد وُلدا  
وولد الزنا والملاعنة      من قوم امه لدى المباينة

اي ان الولد الآتي من النكاح المذكور المحظور عند جميع ائمة  
الاسلام لا يحرم من الارث كولد الحلال حيث كان ذلك النكاح حلالاً  
عند الامة التي وقع فيها ذلك النكاح كطائفة من المجوس لان النسب يورث

به ولو كان سببه محظوراً كما يرث الولد المتولد بوطء الشبهة وبالنكاح  
 الفاسد مطلقاً وإذا لم يكن حلالاً عندهم كان الولد كولد الزنى وولد الزنى  
 لا توارث بينه وبين ابيه ولا بينه وبين قوم ابيه فكأنه لا اب له الا  
 اذا قال هذا ابني ولم يقل من الزنى وكذلك ولد الملاعنة الا اذا استخافه  
 ابوه وكذب نفسه فولد الزناء وولد اللعان يرثان بجهة الام فقط لانه  
 ليس لها اب شرعي لانفناء النسب بنفي الاب فلو كان لرجل ولد من امرأة  
 ثم زنى بها فانت بولد او لاعنها في ولد آخر ثم مات احد الولدين فان  
 الآخر يرثه بكونه اخاً لام لا شقيقاً وقولي لدى المباينة اي عند حكم  
 القاضي بالبينونة بين المتلاعنين او عند عدم الاستلحاق في ولد الزنى كما  
 ذكر وولد الملاعنة وفهم من قولي كذاك من بشبهة اخ انه لا توارث  
 بين الرجل والمرأة بوطء الشبهة ولا بالنكاح الفاسد وانما الولد الحاصل  
 منها نسب وارث كالحاصل من النكاح الصحيح ثم ذكرت موانع  
 الارث فقلت

واحرم وجوباً قاتل القاتل من ارثه لظنة التعجيل

اي واحكم بحرم القاتل من ارثه لمقتوله اي وارثته له ولو قام به  
 سبب الارث وتوفرت اركانها وشروطه حكماً موافقاً للشرع لزوماً وذلك  
 المنع لتهمة الاستعجال فان من استعجل على الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه  
 فان قيل لم يمت القاتل قبل اوان موته كما قال صاحب الجوهرة

وميت بمروء من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل

قلنا يكفي ظنه ذلك والاحكام تبني على الظاهر وقال تعالى ولكم في

القصاص حياة فهو يعاقب بالنظر لكسبه والمراد بالقتل المانع لوارثية القاتل  
 من الشخص المقتول بذلك القتل الموجب للقتل او الكفارة وان سقطا  
 بجرمة الابوة والاول هو العمد العدوان وهو ان يقصد ضربه بمحدد او  
 ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه عمد وهو ان  
 يعتمد قتله بما لا يقتل غالباً كالسوط وخطأ كان يرمي صيدا فيصيب  
 انساناً وما جرى مجراه كالغلاب نائم على شخص او سقوطه عليه من عال  
 فخرج القتل بسبب كما لو حفر بئراً او رمى حجراً في الطريق او دفع له  
 سماً فشربه باختياره ولو لم يعلم انه سم فمات به مورثه او قتله قصاصاً  
 او رجماً او دفناً عن نفسه او قتل العادل الباقي وكذا عكسه ان قتل  
 قتله وانا على الحق وانا الآن على الحق وخرج القتل مباشرة من الصبي  
 والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة والتقييد بالموجب جرسه على  
 الغالب اذ الحكم فيما استجب فيه الكفارة كذلك كمن ضرب امرأة فالتقت  
 جنباً ميتاً ففيه الغرة اي خمسمية درهم وتستحب الكفارة مع انه يحرم  
 الارث منه وعند الشافعية مطلق القتل مانع وقولي قاتل القتل تخصيص  
 القاتل بالمانع يفيد ان المقتول لا يمنع من ارث القاتل وهو كذلك اجماعاً  
 كان يصير القتل ذا فراش يخرج القاتل فيموت القاتل قبل موته فيرثه  
 حيث كان من ورثته بان يكون فيه سبب من اسباب الارث مع توفر  
 الاركان والشروط وعدم مانع آخر ويقال لمن قام به مانع من الارث  
 محروم ولذلك قلت واحرم ووجوباً مفعول مطلق مبين للنوع اي حرم  
 وجوب وقولي لظنة بكسر الظاء متعلق بمحذوف اي وحرمة كائن لظنة  
 التعجيل اي لتهمة هي تعجيله على مورثه لثلا يطغى موته فيعوق عن ارثه  
 لان قتل الوارث مورثه من شأنه ان يظن به الاستعجال على ارثه منه  
 فالمراد بالتهمة المتهمة به اي المظنون به ويجوز ان تكون بمعنى الايهام  
 او القوم والله تعالى اعلم ثم قلت

ومن به رقة كذلك ردة كمن به زندقة او ردة

اي ورد من قام به رقة عن الوارثية كما نرد القتال سواء كان قنأ او مبغضاً او مكاتباً او مدبراً او ام ولد فلا يرث من موثه حتى يكون عند موته تام الحرية فقولي ومن به رقة يشعر بذلك اي اية رقة كان والرق عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر وهو مانع للزريق من وارثته من غيره لانه لو ورث لكان ما يرثه لسيده وهو اجني من مورث رقيقه وانما لا يورث لانه لا يملك شيئاً حتى يورث عنه وما ملكه البعض ببعض الحر يكون لملك بعضه الزريق على المعتمد وقولي كمن به زندقة او ردة اي كما يرد من به زندقة او ردة عن الوارثية من غيره فالردة مانع لمن اراد عن ان يرث غيره اجماعاً ويرث المرتدة ورثتها المسلمون وكذلك المرتد عندهما وقال الامام يورث عنه ما اكتسبه في اسلامه وما اكتسبه في رده نفي وقال الامام الشافعي كسب اهل الردة مطلقاً نفي لبيت المال بعد الموت ولحقه بدار الحرب كموته عند الخنفية والردة هي قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام بفعل مكفر او اعتقاد كذلك والزندقة كالردة وهي اظهار الاسلام واخفاء الكفر كالنفاق وقيل عدم احتمال دين من الاديان وقيل انكار الشرع جملة او عدم الايمان بالآخرة او الربوبية او هو مذهب الثنوية او الثنائين بالنور والمظلمة وقيل اصل زنديق زن دين بالفارسية اي دين المرأة فعرب بلفظ زنديق وقال المالكية اذا لم تثبت زندقة الشخص في حياته تكون تركته لورثته وثبوتها بعد موته لا يمنع لاحتمال توبته او طعنه في الشهود لو كان حياً وعد بعضهم الزندقة والردة مانعاً واحداً وبأني تمامه بعونه تعالى

وفي اختلاف الدار للكفار في ولاية حكماء توارث نفي



اي المانع الرابع من موانع الوارثية اختلاف دار المتوارثين في  
الولاية حكماً وحقيقة او حكماً فقط وذلك بالنسبة للكفار فلا يمنع  
التوارث بين المسلمين اختلاف الدار سواء كانت دار احدهما دار حرب  
علينا ودار الآخر دار سلم لنا او كانت الداران داري حرب علينا  
مختلفين في الولاية فالاختلاف المذكور مانع لكل منهما من وارثته من  
الآخر لانصاف كل منهما به كما اذا قام السبب بكل منهما فانه يوجب  
انصاف كل منهما بالوارثية من الآخر كالزوجية والاخوة مثلاً واختلاف  
الدار باختلاف المنعة اي الجند والمالك وانقطاع العصمة حتى يستتبع كل  
من اهل الدارين قتال الآخر فتنتقطع الوراثية لابتنائها على الولاية واما  
اذا كان بينهما عصمة ومعاونة على عدوها كانت الدار واحدة والوراثية  
ثابتة والاختلاف المذكور اما حقيقة وحكماً كالحربي في دار الحرب  
والذي في دار السلم وكالحريين في داري حرب مختلفتين في الولاية  
والتناصر واما حكماً فقط كالمتأمن والذي في دارنا فانها وان كانت  
واحدة حقيقة لكن المتأمن من اهل دار الحرب حكماً اي من جهة  
الاحكام الشرعية لتكفنه من العود اليها ولا عبرة باختلاف حقيقة الدار  
فقط كمتأمن في دارنا وحربي في دارهم فان الدار وان اختلفت حقيقة  
لكن المتأمن من اهل دار الحرب حكماً فهما متحدتان حكماً فيدفع مال  
المتأمن لوارثه الحربي لبقاء حكم الامان في ماله لحقه وايصال ماله  
لوارثه من حقه فيمنع ذلك صرفه لبيت مال المسلمين فالمدار على الاختلاف  
الحكمي ولذا اقتصرنا على ذكره واما المسلمان فيرث احدهما من الآخر  
ولو كان احدهما في دار الحرب والآخر في دار السلم لعدم انقطاع  
العصمة وفي شرح السراجية لابن الحنبلي واما قول العتابي من اسلم ولم  
يهاجر اليها لا يرث من المسلم الاصلي فمدفوع بقول بعض علاننا يخافون ان  
ان هذا كان في ابتداء الاسلام حين كانت الهجرة فريضة ألا نرى ان

الله تعالى قد نفى الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية منتفية كان الميراث منتفياً لان مبنى الميراث على الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث احدهما من الآخر لان حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح اه والذي من عقد له الامام ذمة اي عهداً وان يدفع كل سنة ديناراً مثلاً والمستأمن من قال له الامام او غيره ادخل دارنا بامان وله الاقامة الى اقل من سنة والمعاهد كالمستأمن حكماً وهو من عاهدناه على ترك القتال مدة ولو عشر سنين وقد يقال مهادن ويموز فتح الدال وكسرهما فيها وقولي وفي اختلاف الدار الخ اي منع الشرع التوارث بين الكفار بسبب اختلاف الدور في الولاية حكماً او حكماً وحقيقة فللمانع الحقيقي هو الشارع ويسمى الاختلاف مانعاً عرفاً لانه سبب لمنع الشارع والله تعالى اعلم وقد ختمت الموانع بقولي

كذا اختلاف الدين بالاسلام والكفر تلك الحرز بالتمام

الدين الحق ما شرعه الله تعالى لعباده على لسان رسول من رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام ويطلق الدين على كل ملة ولو باطلة فليس مختصاً بالاسلام لقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً واما قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام فعناه الدين المرتضى عند الله وقولي كذا اختلاف الدين اي مثل اختلاف الدار في كونه مانعاً من التوارث وقولي بالاسلام متعلق باختلاف والكفر معطوف عليه فكل منها دين ومعنى اختلافه بما اختلاف افراده بان يكون في زيد اسلام وفي مورثه نصرانية وكل من زيد ومورثه يتصف حينئذ بمخالفة دينه لدين الآخر فاختلف الدين بالاسلام والكفر مانع من وارثية الكافر من المسلم بلا خلاف ومن

وارثية المسلم من الكافر خلافاً لبعض المصادر الاولى كمعاوية بن أبي  
سفيان ومعاذ بن جبل وقد اختلف الائمة في ان الكفر ملة او ملل  
فذهب الحنفية والاصح من مذهب الشافعية انه ملة واحدة فيرث بعض  
الكفار بعضاً وان اختلفت شيعتهم ومذاهبهم كاليهود والنصارى وغيرها  
وقيل انه ملل فاليهودية ملة والنصرانية ملة والمجوسية ملة وهلم جرا وقيل  
انه ثلاث ملل فقط اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها ملة وان عدم  
التوارث باختلاف الملل وقولي تلك الحرم بالتام اي ما ذكرته من الموانع  
هو الحرم في مذهب الحنفية وما سوى ذلك فليس بمانع عرفاً كعدم ارث  
ولد اللعان او الزنى من ابيه وقومه وعدم ارثهم منه والمراد بقوم ابيه من  
ليس له قرابة بامه منهم كالاخوة للاب فانه لا انتفاء السبب وهو النسب  
وعدم ارث من جهل تاريخ موته لفقد الشرط وهو تحقيق حياة الوارث عند  
موت المورث وعدم ارث المشكوك في نسبه لا انتفاء السبب ايضاً لان  
السبب هو النسب الصحيح الثابت وكذلك النكاح والولاء فلا ارث بالشك  
واما ارث انقر له بنسب حملاً على الغير فان نسبه ثابت بالنسبة للمقر  
مواخذة له باقراره ولا يتعدى اقراره لغيره ويتأخر عن كل الورثة وله  
الرجوع عنه كالوصية وانما يقدم على الموصى له بما زاد عن الثلث ونحوه لانه  
قريب في الجملة وبمضمون عد النبوة من الموانع والصحيح انها مانع من  
الموروثة لا الوارثية لقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا  
نورث ما تركناه صدقة وهي معنى قائم بهم لا بورثتهم عليهم الصلاة  
والسلام وزاد الشافعية مانعاً آخر وهو الدور الحكمي كما زادوا هم والمالكية  
سبباً آخر وهو جهة الاسلام بشرط ان يكون بيت المال في انتظام  
وتقدم حينئذ على الرد وذوي الارحام والمورث المذكور ان يلزم من الحكم  
لشخص بانه وارث الحكم بانه غير وارث كان يقر وارث حائز للتركة  
بين يجنبه حرماناً فلو اعطي المال كان ذلك غير وارث وصحة اقراره

نتوقف على انه ولورث فيثبت نسب المقر له عندهم ولا يرث وعند الحنفية يرث التركة دونه مؤاخذه له باقراره ولا يثبت نسبه حيث كان فيه حمل على الغير هذا وبمضمم ادخل الردة والزندقة في اختلاف الدين والصحيح انها لا يدخلان في ذلك لان المرتد والزندقي لا دين لهما حتى لو ارتد اخوان الى النصرانية مثلاً لا يتوارثان ووجود من هو احق لنقدمه جهة او درجة او نحو ذلك مانع للتأخر في ذلك عن الارث لكن خص ذلك باسم الحجب على انه يطلق المانع على الحجب والعكس فيقال الحجب بالوصف وكذلك الحرم مع القرينة وهو ظاهر والله تعالى اعلم ثم قلت

### ﴿ باب الورثة ﴾

جمع وارث والمراد به من اتصف بسبب الارث من العصبه واهل الفرض من ذكر وانثى كما تقدم واولو الارحام لهم باب والخنثى تذكر آخر الكتاب ولا يخفى انه قد لا يكون للميت وارث اصلاً وقد يكون له وارث واحد او اثنان او ثلاثة الى ما شاء الله تعالى ان يكون له ومعا كثروا لا يخرج احد منهم عن الاصناف الآتية تفصيلاً واجمالاً في قولي

ورثة الميت صنوف تحصر منها ذكور واناث تذكر

اي ان الوارث جنس والذكر والانثى نوعان له وله نوع ثالث وهو الخنثى ولم يذكر معها لندرتيه وكل من النوعين صنوف فالذكور ستة عشر صنفاً والاناث اثنا عشر صنفاً فالجملة ثمانية وعشرون صنفاً فقولي ورثة الميت اي جنس من يستحق الارث بالقوة من الميت المذكور او

الانثى او الخنثى اصناف محصورة في عدد مخصوص بعض هذه الاصناف داخل في نوع الذكور وبعضها في نوع الاناث وكلاهما يذكر وقد قدمت الذكر بقولي

ذكرانها الابن فرع ابن ذكر فالوالد الادنى فاصله الذكر

اي ذكران الصنوف او الورثة وهو من اضافة الصفة للموصوف والابن وما عطف عليه خبر ذكران وهو اول الاصناف واقواها واقرها قرابة واحواها ويختلف الميت الذكر من هذا النوع اكثر مما تختلف الانثى غالباً لان من الرجال من له الف جارية كما هو معلوم وقولي فرع ابن انص على المراد من ابن الابن وانسب بمقابلة الاصل وذكر نعت فرع مخصص لان منه الانثى كما يأتي وتقدم ان وصف الاب بالادنى توكيد لدفع نوم ارادة الجد والوالد كلاب ولا يكون الاب الادنى الحقيقي الا واحداً وقد يتعدد حكماً كما يذكر في باب النسب من كتب الفقه والضمير في اصله راجع للوالد والذكر نعت اصل او بدل منه والمراد بالاصل الجد ابو الاب او ابو ابي الاب او ابو ابي ابي الاب وهلم جرا ولو قلت فرع ذكر واصل ذكر لكفى لدخول الابن في الفرع والوالد في الاصل لان الفرع اسفل نسب الميت والاصل اعلاه كما تقدم لكن التفصيل اجمل واوضح واكمل ثم قلت

فالاخ من امه فصنو يذكر	فمن اب فرع ثان ذكر
فرع ثالث كذا فصنو اب	ثم اخو الاب الذي هو لاب
فرع اول فرع الثاني	من الذكور لا من النسوان
فبعد ذا شقيق جد اذنى	ثم اخوه من ابه الادنى

ففرعُ صنوه فرعُ منْ لأبْ منْ الذكور وليقس باقي النسب

ذكرت في هذه الايات حواشي النسب بعد ما ذكرت الفرع والاصل فيما قبلها من ذكور الورثة بالترتيب وقدمت الاخ لام لانه صاحب فرض ومن عداه عصبة وكل واحد من هذه العصابات مقدم علي ما بعده فصنف صنو الميت مقدم علي صنف اخوته لايه لزيادة القوة بالقرابة من الطرفين وصنف الاخ لاب مقدم علي صنف ابناء الشقيق بالدرجة وهكذا الخ ويحصرون في ثلاثة عشر صنفاً الابن وفرعه الذكر والاب والجد الصحيح والاخ لام والاخ الشقيق والاخ لاب وفرع الاخ الشقيق الذكر وفرع الاخ لاب الذكر والعم الشقيق والعم لاب وفرع العم الشقيق الذكر وفرع العم لاب الذكر ومن عدا من ذكر من ذكور النسب هم من اولي الارحام كالعم لام وابن الاخ لام والخال وابن الخال وسياقي حصرهم في بابهم ان شاء الله تعالى ثم ذكرت ذكور ورثة السبب بقولي

والزوج والمولى بعنق وكذا مولى موالاة وقد تمت بهذا

انما اخرت الزوج مع انه صاحب فرض لانه سببي كالمولى من حيث الزوجية وقد يتعدد حكماً كما اذا ادعى اثنان نكاح امرأة بعد موتها وتساويا في الاثبات فيشتركان في نصيب الزوج الواحد ويدخل في المولى بعنق عصبته الذكور من النسب او السبب واما عصبته الاناث من السبب كعنتته فتدخل في الموالاة وكذلك مولى موالاة ابي المولى بسبب عنتي والمولى بسبب موالاة نعمان صنفان والزوج صنف فقد تمت اصناف الذكور بمولى الموالاة وانما ذكر آخر لان ارثه مؤخر حتي عن اولي الارحام كما تقدم والولاء في الاصل من الولي وهو القرب والمحبة والنصرة

اطلق شرعاً وعرفاً على القرابة الحكيمة لتضمنها ذلك غالباً وولاء العتاقة يحصل بمطلق العتق ولو بتدبير او استيلاً أو كتابةً او وصية او ملك قريب محرم وولاء الموالاة يحصل بالعقد المذكور في الاسباب وقيل المراد بقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم مولى الموالاة ثم فصلت اناث الاصناف بقولي

اناثها بنت فبنت ابن فأم  
فمن اب فجدة صحت لأم  
فالاخت من ام فبن اب وام  
او لاب او لها فهي تعم  
وزوجة ومن لها الولاء كذاك تلك الورث النساء

اي اناث اصناف الورثة اي اصناف اناثهم وقدمت البنت لان الولد مقدم طبعاً وعرفاً وشرعاً وبنت الابن كالبنات والحاصل انهن اثنا عشر صنفاً بعد من لها الولاء صنفين مولاة العتاقة وقد تعدد بالنسبة لرفيق واحد بان يكن مشتركاً فيه وتشمل مولاتها ومولاة الموالاة وبعده الاخت ثلاثة والجدة ثلاثة وقد تقدم الكلام على ذلك في المقدمة ولا يخفى ان المنطقي يعتبر الجنس اعم من النوع والنوع اعم من الصنف ولا تدقيق في ذلك ونحوه عند اهل مثل هذا الفن فيقال اجناس وانواع وطوائف وفرق واصناف للكتليات المتخالفة في الاحكام فالمراد باسم الجنس او النوع او الفرق او الفریق او الفرقة او الصنف او الطائفة ما مفهومه كلي اي يمحيط لو وجدت له افراد كثيرة اشتركت فيه وان لم يوجد منه الا فرد واحد حقيقة ويختص ببعض الاحكام كالام فان معنى هذا اللفظ كلي وهو الوالدة ولا يكون للشخص الا ام واحدة حقيقة واكثر ما يراد بالجنس ما يصدق بالواحد فما فوق كما تقدم وقولي صحت الجملة نعت جدة اتي بها توكيذاً لان الجدة في مثل هذا المقام يراد منها الصحيحة لان

الفاصلة انما تراد في اولي الارحام وقولي نعم اي فالجدة نعم الاصناف  
الثلاثة التي لام والتي لاب والتي من جهتها ولا يقال لها شقيقة بخلاف  
الاخت وقولي كذلك اي تنقسم المولاة الى مولاة عتاقة ومولاة مولاة كما  
انقسم المولى كذلك والنساء بدل من الورث وهو اسم جمع للمرأة كالنسوة  
والنساء والمرأة الانسان الانثى او البالغة ويراد في هذا الفن الاول لانه  
لا عبرة للبلوغ في كون الانسان وارثا او مورثا ثم جمعت كل الورثة في  
ثلاثة ابيات فقلت

وباختصار والدان فولد      فولد ابن ثم جدة فخذ  
فولد الوالد فابن الذكر      من ذلك ثم ولد الام اذكر  
فالعم واختم اقرباء بآبن عم      فمن له الولاء والزوجان تم

قد اشتمل البيت الاول على الاصول والفروع من الورثة النسبية  
والثاني على الحاشية القرية وشرط الثالث الاول على البعيدة منهم والشرط  
الاخير على الورثة السببية بالاصالة والتبعية فالوالدان الاب والام والولد  
الابن والبنت وولد الابن ابن الابن وبنت الابن وولد الوالد الاخ الشقيق  
والاخ لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب وابن الذكر من ولد الاب  
ابن الشقيق وابن الاخ لاب وقد علمت انه يراد بذلك فرعها الذكر كما  
يراد بابن العم والعم العم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن  
العم لاب وولد الام الاخ لام والاخت لام ومن له الولاء يشمل الموالي  
الاصلية وعصباتهم والزوجان الزوج والزوجة فغير تغليب كالوالدان حيث  
ان الزوج اذا خلا عن القرينة لا يراد به الا الرجل عرفا وان جاز لكل  
منها لغة للفرق في احكام الفرائض وقولي باختصار اي والورثة  
بالاختصار هم والدان الخ وقولي واختم اقرباء اي ان آخر الورثة من



اطلق شرعاً وعرفاً على القرابة الحكيمة لتضمنها ذلك غالباً وولاء العتاقة يحصل بمطلق العتق ولو بتدبير او استيلاً او كتابة او وصية او ملك قريب محرم وولاء الموالاة يحصل بالعقد المذكور في الاسباب وقيل المراد بقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم مولى الموالاة ثم فصلت اناث الاصناف بقولي

اناثها بنت بنت ابن فأم فالأخت من أم فمن ابر وأم  
فمن اب فجدة صحت لأم او لاب او لها فهي تعم  
وزوجة ومن لها الولاء كذاك تلك الورث النساء

اي اناث اصناف الورثة اي اصناف اناثهم وقدمت البنت لان الولد مقدم طبعاً وعرفاً وشرعاً وبنت الابن كالابنت والحاصل انهن اثنا عشر صنفاً بعد من لها الولاء صنفين مولاة العتاقة وقد تعددت بالنسبة لرفيق واحد بان يكن مشتركاً فيه وتشمل مولاتها ومولاة الموالاة وبعد الأخت ثلاثة والجدة ثلاثة وقد تقدم الكلام على ذلك في المقدمة ولا يخفى ان المنطقي يعتبر الجنس اعم من النوع والنوع اعم من الصنف ولا تدقيق في ذلك ونحوه عند اهل مثل هذا الفن فيقال اجناس وانواع وطوائف وفرق واصناف للكتليات المتخالفة في الاحكام فالمراد باسم الجنس او النوع او الفرق او التريق او الفرقة او الصنف او الطائفة ما مفهومه كلي اي يمحيط لو وجدت له افراد كثيرة اشتركت فيه وان لم يوجد منه الا فرد واحد حقيقة ويختص ببعض الاحكام كالام فان معنى هذا اللفظ كلي وهو الوالدة ولا يكون للشخص الا أم واحدة حقيقة واكثر ما يراد بالجنس ما يصدق بالواحد فما فوق كما تقدم وقولي صحت الجملة نعت جدة اتيت بها توكيداً لان الجدة في مثل هذا المقام يراد منها الصحيحة لان

الفاسدة انما تراد في اولي الارحام وقولي نعم اي فالجدة نعم الاصناف الثلاثة التي لام والتي لاب والتي من جهتها ولا يقال لها شقيقة بخلاف الاخوت وقولي كذلك اي تنقسم المولاة الى مولاة عتاقة ومولاة مولاة كما انقسم المولى كذلك والنساء بدل من الورث وهو اسم جمع للمرأة كالنسوة والنسوان والمرأة الانسان الانثى او البالغة ويراد في هذا الفن الاول لانه لا عبرة للبلوغ في كون الانسان وارثا او مورثا ثم جمعت كل الورثة في ثلاثة ابيات فقلت

وباختصار والدان فولد      فولد ابن ثم جدة فخذ  
فولد الوالد فابن الذكر      من ذلك ثم ولد الام اذكر  
فالعم واختم اقرباء بآبن عم      فمن له الولاء والزوجان تم

قد اشتمل البيت الاول على الاصول والفروع من الورثة النسبية والثاني على الحاشية القرية وشطر الثالث الاول على البعيدة منهم والشطر الاخير على الورثة السبية بالاصالة والتبعية فالوالدان الاب والام والولد الابن والبنت وولد الابن ابن الابن وبنت الابن وولد الوالد الاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب وابن الذكر من ولد الاب ابن الشقيق وابن الاخ لاب وقد علمت انه يراد بذلك فرعها الذكر كما يراد بابن العم والعم العم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن العم لاب وولد الام الاخ لام والاخت لام ومن له الولاء يشمل الموالي الاصلية وعصباتهم والزوجان الزوج والزوجة فغير تغليب كالوالدان حيث ان الزوج اذا خلا عن القرينة لا يراد به الا الرجل عرفا وان جاز لكل منهما لغة للفرق في احكام الفرائض وقولي باختصار اسمي والورثة بالاختصار هم والدان الخ وقولي واختم اقرباء اي ان آخر الورثة من

اهل القرابة والنسب ابن العم وان كان ابن العم درجات وقولي تم اي  
عدد الورثة مطلقاً والشئ يختصر ليحفظ ويبسط ليتضح ثم قلت

فالوارث المطلق شخص منهم ومن سوام فبقيد يعلم

اي فاذا اطلق الوارث بان لم تكن معه قرينة تدل على العموم فبراد  
به شخص من هولاء المذكورين سواء كان ذكراً ام انثى واما الوارث من  
سوام فلا بد له من قرينة لفظية او حالية كان يقال الخال وارث ذو  
رحم او يكون المقام مقام التعميم او التخصيص باولي الارحام فالمراد بمن  
سوام اولو الارحام فانهم ورثة لوجود سبب الارث فيهم وهو القرابة وان  
كانت بعيدة لكن لهم باب وحدهم ولهم احكام تخصهم فخلطهم بهولاء لا  
يليق على ان في اصل ارثهم خلافاً بين الائمة وان اتفقت عليه في هذه  
الاعصار الامة ومولى الموالاة وان اختلف في ارثه حتى الآن لكن اقله  
الكلام عليه وقربه من مولى العتاقة في الاحكام ذكر معه ولم  
يحمل له باب مخصوص في غالب كتب الفرائض بخلاف كتب الفقه  
ويجوز في ميم من الكسر والفتح اي والذي سوام من الورثة يعلم بالقيد  
والقرينة ودخلت الفاء في الخبر باعتبار عموم من اوال في الوارث والله  
تعالى اعلم ثم قلت

واحد الزوجين منهم ان يموت والباقي موجود الى الارث يموت  
فورثن زوجاً واماً واباً وابناً وبنتاً ولباق احبها

لا ينبغي ان معنى كون من ذكر من الاصناف ورثة ان كلاً منهم فيه  
سبب الارث من الشخص الذي ينفه وينهم تلك العلاقات والاسباب لا

انهم كلهم ورثة بالفعل لشخص آخر غيرهم بل لا يتصور حقيقة اجتماع  
كلهم اذ لا يجتمع حقيقة في الورثة زوج وزوجة لانه يلزم ان يكون  
الميت زوجاً للزوجة وزوجة للزوج وهذا لا يمكن وقد يصور حكماً في مسألة  
الميت الملقوف الذي يدعى رجل انه امرأته وامرأة انه زوجها فيكشف  
فاذا له اثنان فقل يحكم انه زوجة وزوج وذا كعناق مغرب ولا يمكن  
اجتماع من له ولاء موالاة مع من له ولاء عناق او مع اب لان من شرط  
صححة الموالاة ان يكون من عليه ولاؤها مجهول النسب وان لا يكون عليه  
ولاء عناق لاحد فانصى ما يمكن اجتماعه ٢٦ صنفاً حيث كان الميت احد  
الزوجين فاذا كان الميت الزوج امكن اجتماع كل اصناف النساء ما عدا  
مولاة الموالاة وكل اصناف الرجال ما عدا الزوج ومولى الموالاة واذا كان  
الميت الزوجة امكن اجتماع كل الرجال ما عدا مولى الموالاة وكل النساء ما  
عدا الزوجة ومولاة الموالاة وانما يرث من الفريقين حينئذ خمسة اصناف  
احد الزوجين والولدان والوالدان لادلائهم بانفسهم الى الميت وانما سقط  
من له الولاء الاصلي بالعتق مع انه مدل بنفسه ايضاً لان من شرط ارثه  
ان لا يكون معه عصبه من النسب لانه بها يحجب وحيث سقط يسقط  
معه من يدلي وهم عصبته المتعصبون بانفسهم وانما سقط باقي الورثة  
لان واحداً منهم لا يخلو عن الادلاء بواحد من الاب والام والابن وكل  
من ادلى بواسطة لا يرث معها الا ولد الام وهو لا يرث مع الفرع ولا مع  
الاصل المذكور وكلاهما موجود في المسألة واصل هذه المسألة من ١٢ ان  
كان الميت الزوجة وتصح من اصلها حيث كان من صنف الابن اثنان ومن  
صنف البنت واحدة كما يأتي وحيث كان الميت الزوج كانت المسألة  
من ٢٤ وتصح من اصلها حيث كان من صنف الابن ٦ ومن صنف البنت  
١ هكذا واذا كان الرجال وحدهم ورث منهم الزوج والابن والاب  
ومسألته من ١٢ للزوج ٣ وللاب ٢ والباقي وهو ٧ للابن ويحجب

٢٤	ت	الباقون بالاب والابن واذا كانت النساء	١٢	نت
٣	زوجة	وحدهن ورثت منهن الزوجة والام والبنت	٣	زوج
٢	بن	والشقيقة وبنت الابن حيث كانت البنت واحدة	٢	بن
٢	بن	والا فتسقط بنت الابن مع الباقيات حيث كان	٢	بن
٢	بن	من صنف البنت عدد لحجب الجدات بالام لانها	١	بنت
٢	بن	اقرب من يرث بالامومة ومن امهات والاخت	٢	اب
٢	بن	لام بالبنت والاخت لاب والمولاة بالشقيقة لانها	٢	ام
٢	بن	عصبة مع البنت ومساكنتهن من ٢٤ للبنت ١٢ ولبنت الابن		
١	بنت	مطلقاً ٤ تكلمة الثلثين ان كانت البنت واحدة والا كان		
٤	ام	للبنات ١٦ وسقط جنس بنت الابن واللام ٤ والزوجة ٣ فيبقى ١		
٤	اب	تأخذ الشقيقة لانها عصبة مع الغير فتأخذ الباقي عن اصحاب		

الفروض والله تعالى اعلم

### ❀ باب الفروض ❀

اي هذا الآتي نوع من الالفاظ يدل على بيان الفرض بمجده وعده ومحلّه واهله وجمع باعتبار انواعه التي هي الكسور المنطقية الآتية وهو في الاصل الحز والتقدير وفي الاصول ما طلب من المكلف طلباً جازماً بدليل قطعي الثبوت والدلالة وفي عرف هذا الفن ما ذكرته بقولي وهو

الفرض ما قدر من ميراث شرعاً لمخصوص من الوراث  
وسنة منه بنص قد انت وسابع بالاجتهاد قد ثبت

اي الفرض عرفاً هو النصيب الذي قدره الشرع من التركة تقديرًا صريحاً لفريق من الورثة مخصوص ومن خواصه انه لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول اي حقيقة الفرض العرفي شيء قدره الشارع من تركة الميت لفريق معين من ورثة ذلك الميت وامر بان لا يزداد الا بطريق الرد وان لا ينقص الا بطريق العول وسيأتي بيانها عقب هذا الباب بعونه تعالى وانواعه سبعة ستة منها وردت بنص القرآن الشريف وثبت المسامع باجتهاد الائمة ثم اجمع عليه من يعتد باجماعه من الامة وينسب تقديره للشارع لانهم بنوا على قواعد كلامه واساس نظامه والفرض بمعنى المفروض اي المقدّر والميراث بمعنى الموروث والشرع في الاصل الاظهار والبيان وعرفاً ما شرعه الله تعالى وبينه انا من الاحكام على لسان رسوله الكرام فهو بمعنى المشروع وقد يسند اليه فيقال احله الشرع وحرمه الشرع وبأني بمعنى الشارع اي الله تعالى او رسوله عليه السلام وبأني بمعنى المذهب الظاهر المستقيم وكذلك الشريعة اي الطريقة الدينية المستقيمة الظاهرة ويجوز ان تكون مأخوذة ومنقولة من مورد الماء ولخصوص نعت المحذوف كما قدرناه والوراث من الجموع المختصة بالذكر لكن المراد هنا ما هو اعم والاجماع في الاصل العزم والاتفاق وفي عرفنا اتفاق المجتهدين من امة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بعده على امر ديني اي شرعي والاجتهاد في الاصل بذل الطاقة والوسع وعرفاً بذل الفقيه الوسع والمجهود في استخراج الاحكام الشرعية من ادلتها بالقياس او غيره والاجتهاد يكون في المشكل ونحوه فتحسن مقابله بالنص ومقابلة النص به والنص ما دل دلالة صريحة من كتاب او سنة وزاد وضوحاً على الظاهر والقياس الاصولي الحكم على شيء بمحكم شيء آخر لمشاركته اياه في علة ذلك الحكم كالحكم بتحريم العرق قياساً على الخمر لمشاركته لما في علة التحريم وفي الاسكار وقدمت الثابت بالنص لانه اقوى واشرف من الثابت بالاجتهاد والاجماع كما هو ظاهر

وقد ذكرت هذا قبلاً والله تعالى اعلم ثم قلت ولكن العود احمد

سدس ثلث فثنى الثلث فالثمن فالربع فنصف الارث

هذه الفروض الستة وهي السدس الخ ويعبر عنها بعبارات شتى منها طريق التدلي بان يقال الثلثان ونصفه ونصف نصفه والنصف ونصفه والنصف نصفه ومنها طريق التبعلي كما ذكرتها السدس وضعفه وضعف وضعفه والثلث وضعفه وضعف وضعفه ويقال الثمن والسدس وضعف كل وضعف وضعفه ويقال الثلث والرابع وضعف كل ونصفه وهي خمسة كسور مفردة اكبرها النصف وكسر مركب من الثلث وهو الثلثان فمخرجه مخرج الثلث لانه ثلث مكرر ومخرج كل كسر سمية الا النصف فمخرجه اثنان ولو قيل بدل النصف ثني لوافق الباقي واصغرهما اوسعها فمخرجاً فالعشر من عشرة والتسع من تسعة وليس العشر والتسع والخمس والسبع من الفروض واضفت النصف للارث اي التركة اشارة لان كل واحد منها كذلك فاذا قلنا للوارث الفلاني الثمن او ثن او السدس او سدس اي ثمن التركة الخ كما تقدم ثم قلت

وثلث باق وهو بالام يخص مع احد الزوجين والاب الاخص

هذا هو الفرض السابع الثابت بالاجتهاد وذلك ان ظاهر النص ان لما ثلث المال في هذين الحالين ايضاً حيث لا فرع ولا عدد من الاخوة ولو اعطيت ذلك اشكل الامر لان الاب عصبية في درجتها والاصل في مثل ذلك ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين فادى اجتهاد سيدنا عمر ابن الخطاب وجمهور الائمة المجتهدين لا سيما اصحاب المذاهب الاربعة ومن

وافقهم الى اعطائها ثلث الباقي عن فرض احد الزوجين في هاتين المسألتين وهو في الحقيقة سدس اربع واثني لفظ الثلث تأدياً مع ظاهر الكتاب الشريف حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث على ان الآية الكريمة تشعر بان ذلك حيث لا وارث له سواها فبني الجمهور الحكم باعطائها ثلث الباقي في صورتين على ذلك الاصل الشرعي ولم يخالفوا الآية الكريمة وتسمى هاتان المسألتان بالعمرتين لقضاء سيدنا عمر فيها وبالفراوين لوضوحهما وبالفريبتين لانه لا يوجد ثلث الباقي في سواها وصورتها هكذا فالاولى من ٤ لان الباقي بعد فرض الزوجية

ت	٤	ت	٦	منقسم على مخرج الثلث فلا يحتاج لضرب وفي
زوجة	١	زوج	٣	هذه المسألة اجتمع ربمان لكن احدهما بعنوان
ام	١	ام	١	ثلث الباقي والثانية من ٦ حاصلة من ضرب ٣
اب	٢	اب	٢	مخرج فرض الام وهو ثلث الباقي في ٢ مخرج

نصف الزوج فالسنة فيها اصل مركب وقولي والاب الاخص لدفع توهم مساواة الجدة للاب في ذلك حيث لم يكن الاب مع انه يخالفه فيها فتأخذ الام مع الجدة واحد الزوجين ثلث التركة كملا لان الجدة ليس في درجتها وما تأخذه الام في صورتين المحررتين بالفرضية لا بالعصوبة على العمدة خلافاً لما اوردته الصيدلاني من انها تأخذه بتعصبا بالاب فان قيل ان الاخ لام مساو للاخت لام في الحظ مع انه في درجتها فلماذا لم يقس الاب والام عليهما في هاتين صورتين لا سيما انهما يستويان مع الفرع في ان لكل منهما السدس اجيب بان النص ورد في استواء الاخ والاخت لام بقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة تقتضي المساواة حيث اطلقت ولا كذلك الام مع الاب ولو سلمنا ان ذلك ليس نصاً فقياس الابوين عليها قياس بالفارق لان الاب عصبه والاخ لام ذو فرض وايضاً الاخ



لام شاذ ولا يقاس على الشاذ وايضاً الاب والام لم يستويا حفظاً في  
 الصورتين المذكورتين لو اخذت الام الثلث كاملاً لانها في صورة ما اذا  
 كان الميت الزوج تكون المسألة من ١٢ للزوجة ٣ وللام ٤ وبقي للاب ٥  
 فلم يساوها ولا تفضل عليها التفضل المهود في صورة ما اذا كلف الميت  
 الزوجة فتكون المسألة من ٦ للزوج ٣ وللام ٢ وبقي واحد للاب وهو  
 نصف حظ الام ولذلك وافق ابن سيرين ابن عباس في الاولى في انها  
 تأخذ الثلث كلاً ووافق الجمهور في هذه في انها تأخذ ثلث الباقي على ان  
 قياس الابوين عند عدم الفرع على انفسها عند وجود الفرع قياس  
 بالفارق ايضاً لانها مع الفرع الذكر صاحباً فرض محض وعند عدم الفرع  
 مطلقاً يكون الاب ذاعصوبة محضة هذا ما قيل في ذلك والله تعالى اعلم  
 بما هنالك ثم قلت

وثالث مال في سوى ذي الصورة ان تخل عن فرع وعد الاخوة  
 والعدة من اولادها ثلثاً حوى وذكر منهم وانثام سوا  
 وهي مع جنس الفروع او عدد من مطلق الاخوة للسدس ترتد

اي وتأخذ ام الميت سواء كان ذكراً ام انثى ثلث ما له الذي يورث  
 عنه في غير هذه الصورة وهي كونها مع الاب واحد الزوجين فقط وتعتبر  
 صورتين باعتبار كون احد الزوجين اما ذكراً واما انثى او يقال ال في  
 الصورة للجنس فتصدق بالصورتين وقولي ان تخل الخ اي بشرط ان لا  
 يكون لذلك الميت جنس فرع من ولد او ولد ابن ولا عدد من الاخوة  
 مطلقاً اي ذكراً او انثى او خنثى اشقاء او لاب او لام ابيه اولادها  
 وارثين بالفعل او محجوبين او خلطاً بما ذكر ومن المسائل التي تأخذ فيها  
 ثلث المال كاملاً ما اذا كانت وحدها فان فرضها الثلث والباقي كله بالرد واما

اذا كان معها احد الزوجين فقط فان فرضها الثلث ويرد عليها الباقي واما  
 اذا كان معها الاب فقط او الجد واحد الزوجين وكذا جنس بني الاخوين  
 الشقيق ومن لاب وجنس الاعمام وجنس بني الاعمام وجنس مولى العتاقة  
 فان فرضها الثلث ولا يرد عليها شيء والحاصل ان لها ثلث الباقي مع الزوج  
 او الزوجة حيث كان الاب الاخص اي الذي لا يطلق حقيقة الا على  
 واحد بالنسبة لميت واحد وهو الوالد مباشرة والاب الاعم هو الجد فانه يعم  
 حتى آدم ولها سدس المال مع جنس الفرع او عدد من الاخوة مطلقاً سواء  
 كان مع ذلك احد الزوجين والاب او احدهما ام لا ولها ثلث المال فيما عدا  
 هذه المسائل الاربع وهو الاصل لان معيتها لمن ذكر طارئة والاصل عدمها  
 ولذا يقال اذا كان لها السدس نقلت اليه وحجبت عن الثلث ولا يقال زاد  
 حظها اذا كان لها الثلث وقيل كل منهما اصل في محله وان فرضها احدهما  
 والشرط يخص وكذا يقال في ثلث الباقي فقولي للسدس ترد اي تحول  
 وتنقل وتصرف لا بمعنى ترجع لانه يشعر بانه الاصل وان الثلث طارئ  
 وقد علمت وقولي وهي بكسر الهاء على الاصل وانما تسكن تخفيفاً وكذا ضم  
 هاء وهو وسكونها والفاء كالواو وانما شرط العدد من الاخوة في نقل الام  
 من الثالث الى السدس دون الفرع لانه قوي فيغلب الام وينقلها لافل  
 حظها والاخ ضعيف بالنسبة اليه واليه لانها من الاصول والميت جزؤها  
 كما انه جزء الاب ويقال انها وعاء بالنسبة للاب حيث النسب اليه وهو  
 الفارس فشرط العدد من الاخوة من باب قولهم ضعيفان بغلبان قويا  
 وقولي وعد الاخوة اي وعدد الاخوة وفيه اشارة لطيفة لقولهم الاب  
 يحجب الاخوة ويمدح على الام فينقلها بهم الى السدس ويستبد بالفرق  
 وقولي وذكر منهم واتهام سواي ان الاخ لام كالاخت لام في الاجتماع  
 فيأخذ مثل حظها وكذلك في الانفراد وذلك مما شذ به اولاد الام عن  
 سائر الورثة كما شذوا بارثهم مع من يدلون به وهو الام ويحببهم نقصاناً

لمن يدلون به وهو الام وذكرهم بدلي بانثى نسبة وليس بذوي رحم بل هو وارث وذكرهم كالانثى منهم في الحاجة والمجوية دائماً واولاد الاب مثلاً للذكر مثل حظ الانثيين اجتماعاً ولا تساوي انثام ذكرهم انفراداً ولا يحجبون الاب مطلقاً ولا يرثون معه وذكرهم مدل بذكر وليس ذكرهم كانشام في الحجب دائماً بل الاخت لاب تسقط مع العدد من الشقائق ولا يسقط الاخ لاب معه والاخ لاب يحجب ابن الشقيق ولا تحجبه الاخت لاب الا اذا تعصبت فتساويه حينئذ فيما عدا الحظ عند الاجتماع وعدم امكان انفرادها حينئذ ثم الاصل في كل ذكر ادلى بانثى من النسب ان يكون من اولي الارحام كابن البنت وابن الاخت الا ابن الام وسياً في تفصيل ذلك بعونه تعالى ثم قلت

وجنس بنت الابن مع بنت فله سدس وللاثنتين بدعي تكملة وبعد ذاك جنس اخت للأب مع شقيقة كذلك احسب

فهم مما تقدم انه يزداد باسم الوارث الجنس او الصنف وقد يراد الفرد لقربة كالنبت والشقيقة هنا حيث صرح بالجنس مع بنت الابن والاخت لاب ولم يذكر معهما لا سيما بما يأتي بعد من ان البنت اذا تعددت تأخذ الثلثين وتسقط بنت الابن ان لم تعصب وكذلك الشقيقة مع الاخت لاب فقولني مع بنت اي واحدة ومع شقيقة اي واحدة ودخلت الفاء في الخبر لان المبتدأ عام في المعنى لان المعنى ومن يكون من بنات الابن مع بنت فله السدس سواء كان واحدة ام اثنتين ام ثلاثاً الى ما شاء الله تعالى ان يكون وتقدير البيت الاول وجنس بنت ابن الميت له سدس تركته حال كونه مع بنت صليبة واحدة للميت ويسمي ذلك السدس الذي يأخذه جنس بنات الابن تكملة الثلثين وذلك لان الثلثين فرض العدد من

البنات او الاخوات والبنات نوعان بنات صلب وبنات ابن ولاخوات  
 نوعان اخوات شقائق واخوات لاب فاذا استكمل النوع الاول الثلثين  
 لم يبق فرض الاخر واذا لم يستكمل ذلك يأخذ حظه الانفرادية  
 ويستكمل الثلثين من يكون من النوع الثاني ولا تشارك الاخت البنت في  
 ذلك لانها جنس آخر وتقدير البيت الثاني واحسب جنس اخت للاب  
 حال كونه مع شقيقة واحدة كذلك اي كجنس بنت الابن مع البنت في  
 كونه يأخذ السدس تكلمة الثلثين بعد ما ذكر من البنت وبنت الابن  
 اي عند فقدها واما اذا كن جميعاً فلهن حكم سيأتي يسانه قريباً بعونه  
 تعالى والحاصل ان للبنات ستة احوال ثلاثة تشترك فيها بنات الصلب  
 وبنات الابن وهي كون النصف للواحدة وكون الثلثين للعدد وكون  
 الذكر يعصبن وثلاثة تنفرد بها بنات الابن اخذ السدس مع البنت  
 وسقوطهن بالعدد من البنات الصليات حيث لا معصب وسقوطهن بالابن  
 الصلي وللأخوات لغير الام ثمانية احوال خمسة مشتركة بين الشقائق  
 وبنات الاب وهي الثلاثة المارة في البنات والرابع انهن يصرن عصبات مع  
 البنات او بنات الابن والخامس انهن يسقطن بالابن وابن الابن وبالاب  
 اتفاقاً وبالجد على قول الامام وهو المعتمد وثلاثة تنفرد بها بنات الاب  
 احدها اخذهن السدس مع الشقيقة الواحدة والثاني سقوطهن بالعدد من  
 الشقائق حيث لا معصب والثالث سقوطهن بجنس الشقيقة العصبية وان  
 كان معهن معصب ويسقط معهن وفهم من ذلك مشاهة الاخوات من  
 الاب لبنات الابن في اخذ السدس مع الغير وفي المحبوبة بالعدد منه  
 بحيث لا معصب وفهم منه انفراد الاخوات عن البنات وبنات الابن  
 يكونهن يصرن عصبية معهن ولا تصير البنات ولا بنات الابن عصبية مع  
 الغير وسيأتي لذلك مزيد ابضاح بعون الكريم الفتح ثم قلت

وهو الجدّ أو اب مع فرع. مع ما تبقى حيثُ اثني الفرع.

وهو اي السدس اي سدس تركة الميت والعطف باو يشعر بانها لا يكونان وارثين بالفعل معاً وهو كذلك لان الجد يحجب بالاب وتركته تقدم الاب المشعر بنقصه في الارث اعتماداً على فهمه مما تقدم وما يأتي ومع الاولى حال من الاحد الدائر بين الاب والجد والمراد بفرع مطلق الفرع بدليل قيد الآخر بالاثني والمراد باثني الفرع الجنس ابيه جنس الفروع الاناث كما ان المراد بفرع للجنس فلا يختلف الحكم المذكور للاب والجد مع الواحد والعدد من الفروع الا اذا كانت الاثني عدداً فانه يقل الباقي كما يأتي واذا اجتمع ذكر فرع واثناه في المسألة كان الحكم كما لو كان محض الذكور في ان الاب او الجد لا يكون له الا السدس فرضاً ويحجب عن العصوبة بعصوبة البنوة كما يأتي بعونه تعالى ومع الثانية حال من هو او من الضمير المستتر في خبره وحيث اثني متعلق بتبقى على تقدير مضاف اي حيث وجود اثني فرع في الورثة او حيث وجود نصيب فرع اثني في المسألة او خبر اي حيث اثني موجودة وحيث هنا عبارة عن المكائيل الاعتباري وهو الورثة او المسألة اي مجموع حظوظ الورثة والتقدير والسدس كائن لاحد شخصين هما ابو الميت وجده حال كون ذلك الاحد مصاحباً لفرع من فروع الميت مطلقاً حال كون السدس مصاحباً لما تبقى عن جنس الفرض في المسألة التي يوجد فيها اي في اهلها ذلك الفرع حيث تبقى شيء ويشعر ذلك انه حينئذ عصبه ايضاً لانه لا يأخذ الباقي عن الفرض الا العصبه ومثال ذلك ما اذا مات شخص عن ابيه وابنه او ابن ابن له او بنته او بنت ابن له ففي المسألة الاولى والثانية يأخذ الاب السدس فقط وفي الثالثة والرابعة يأخذ السدس فرضاً وتأخذ البنت او بنت الابن النصف ويبقى الثلث فيأخذه

تعصياً فيتم له بذلك النصف واذا تعددت البنات او بنت الابن او كانتا معاً بقي له السدس مع ذاك واذا كانت معهن ام لا يبقى شيء ومثل الاب في ذلك الجدة ومفهوم البيت انه حيث لا فرع مع احدهما لا يكون الحكم كذلك بل يكون للواحد منها حكم آخر وهو محض العصبية فيكون لكل منهما ثلاثة احوال العصبية المحضة حيث لا فرع والفرضية المحضة مع الفرع الذكر وكناتها مع الفرع الانثى ويخالف الجدة الاب في انه يجب به وفي الغراوين وفي انه لا يجب ام الاب وفي بعض مسائل خلافية تعلم مما يأتي بعونه تعالى ثم قلت

وولد الام وحيداً ذالهُ وجنس جدات حوى كما له

اي حيث لا يكون الا شخص من الاخوة للام ذكراً او انثى يكون ذا اي السدس له ومفهومه ان ولد الام اذا كان غير واحد لا يكون له ذلك وتقدم انه يكون له الثلث اذا تعدد وليس لولد الام حالة غير هاتين الا الحجب بالفرع او بالاصل الذكر من حيث كونه ولد ام وقولي وجنس جدات حوى كما له اي وللجدة الواحدة او العدد منها كما لولد الام حيث كان واحداً وهو السدس او كمال السدس في حيث كانت الجدة واحدة استبدت بالسدس وحيث كانت عدداً مستوياً في الدرجة اقتسمته بالسوية وليس للجدات حالة غير هذه الا حجب بعداهن بقرباهن وحجب الابويات بالاب والجدة الا من لا تدلي به فلا يحجبها وحجب كلهن بالام لانها اقرب من يرث بالامومة كما ان الاب اقرب من يرث بالابوة فان الجدات كلهن امهات والاجداد كلهم آباء هذا وقد اشرت بقولي كما له الى ان اصحاب السدس تموا بالجدات ومجملتهم سبع فرق الام مع الفرع او عدد الاخوة والشخص الواحد من اولادها حيث لم يكن في

المسألة منهم سواء ولم يكن فيها من يحجبه عن ذكر واما عدم الوصف  
 المانع فشرط في كل وارث والاب مع الفرع والجد كذلك بشرط عدم  
 الاب وجنس بنت الابن مع البنت الواحدة بشرط عدم المعصب وجنس  
 الاخت لاب مع الشقيقة الواحدة بشرط عدم المعصب وعدم البنت و بنت  
 الابن وعدم الاب والجد وجنس الجدة بشرط عدم الحجب كما ذكره  
 يرث الثلث فريقان الام في غير الغراوين مع عدم الفرع والعدد من  
 الاخوة والعدد من ولدها والله تعالى اعلم ثم قلت

ثمن الجنس زوجة والربيع الزوج فرضاً حيث كان الفرع  
 وحيث لا فرع وان كان السوي ينال كل ضعف ما معه حوى

حيث ان الزوج والزوجة ذكر وانثى مستويان جهة ودرجة كان  
 له ضعف ما لها على القاعدة الفرضية لكون الذكر اقوى ولاية ونصرة  
 واكثر اتفاقاً فله نصف ما يورث عنها ولها ربيع ما يورث عنه ولا يحجبان  
 حرمانا وانما يجب كل منهما بفرع الآخر نقصاناً سواء كان فرعاً له ايضاً  
 ام لا فينقل الزوج بجنس ابن الزوجة او بنتها او ابن ابن او بنت ابن  
 لها الى الربع وتنقل هي حيث كان له ذلك الى الثمن ويشترك المتعدد  
 منها في ذلك بالسوية وتعدد الزوجة يكون حقيقة وحكماً عند آل  
 الاسلام وتعدد الزوج انما يكون حكماً بعد موت الزوجة كان يدعى كل  
 واحد من عدة رجال انها زوجته ويثبت ذلك كل في تاريخ واحد واما  
 في حياتها فتتم اثر اليناث وتقدير البنتين ثمن تركة الزوج كاثمن لجنس  
 زوجته وربع تركة الزوجة لجنس زوجها في المسألة التي يكون فيها جنس  
 فرع الميت منها والمسألة التي لا فرع للميت منها فيها اي في اهلها ينال  
 الزوج ضعف ما حوى مع فرعها والزوجة ضعف ما حوت مع فرعها ولو كان

هناك كل وارث سوى فرع الميت لانه لا ينتص حظه احد سواء فتمن  
 مضاف تقديراً وال عوض عن المضاف اليه وفرضاً حال او تمييزاً لثمن  
 وحيث قيد للنصيبين وان وصلية ومع بسكون العين لغة متعلقة بحو  
 والضعف المثلان وصرحت بالجنس مع الزوجة دون الزوج لندور تعدده  
 كما علمت هذا وقد فهم من ذلك ان للزوج حاليتين اخذ النصف فرضاً عند  
 عدم فرع الزوجة واخذ الربع فرضاً عند وجود فرعها وان للزوجة حاليتين  
 اخذ الربع عند عدم فرع الزوج واخذ الثمن عند وجود فرعه كذلك والثمن  
 لا يكون فرضاً الا لـ نصف واحد وهو جنس الزوجة عند وجود فرع للزوج  
 والربع فرض صنفين جنس الزوجة عند عدم فرع للزوج وجنس الزوج  
 عند وجود فرع للزوجة ويكون فرضاً للام مع الزوجة والاب لكن بعنوان  
 ثلث الباقي كما تقدم واما النصف ففرض خمسة اصناف احدها الزوج  
 بشرطه كما تقدم والثاني البنت حيث لم تكن عدداً ولا معصب لها وبنت  
 الابن بحيث لم تكن عدداً ولا مع البنت المذكورة ولا معصب لها والاخت  
 الشقيقة حيث لم تكن عدداً ولا عصبية والاخت للاب حيث لم تكن عدداً  
 ولا مع الشقيقة المذكورة ولا عصبية وقد ذكرتمهن وحدهن مع الشروط  
 المذكورة بقولي

والنصف فرض البنت حيث اُفردت كذا ابنة ابن حيث تلك فقدت  
 كذا شقيقة فاخت للاب حيث خلت كل عن المعصب

اي حيث لم يكن في ورثة الميت الا بنت واحدة ولم يكن ابن يكون  
 فرضها نصف تركته وحيث لم تكن بنت وكانت بنت ابن واحدة ولم يكن  
 ابن ابن يعصبها يكون فرضها كذلك وكذلك الشقيقة والاخت للاب فحيث  
 كانت في الورثة شقيقة واحدة ولا معصب لها من شقيق او بنت او بنت



ابن يكون فرضها كذلك وحيث كانت اخت لاب واحدة ولم تكن الشقيقة  
 المذكورة ولا معصب لها من اخ لاب او بنت او بنت ابن يكون فرضها  
 كذلك فقولي كذا ابنة ابن اي مثل البنت بنت الابن عند فقد البنت  
 وقولي كذا شقيقة فاخت للاب اي مثل البنت وبنت الابن الشقيقة  
 والاخت للاب فيما ذكر وعطفت الاخت للاب بالفاء اشارة لانها بعد  
 الشقيقة وقولي حيث خلت كل عن المعصب اي بشرط ان تخلو كل واحدة  
 منهن عن وجود معصب لها او في المسائل التي يخلون فيها عمن يعصبهن  
 فالحيثية للتقييد او للمكان الاعتباري ولم اذكر عدم الحاجب وعدم الوصف  
 المانع لكون ذلك معلوماً على انه لا حاجب للبنت بالمعنى العربي اصلاً كما  
 يأتي بانه يعونه تعالى وفهم من ذلك انه لا يجتمع اثنان من هؤلاء  
 الاربع لكل واحدة منها النصف فرضاً في مسألة ميت واحد كما لا يجتمع  
 ربان ولا ثمان وانما يجتمع ربع الزوجة مع ربع الام المبر عنه بثلاث  
 الباقي ويجتمع نصف الزوج مع نصف الشقيقة او نصف الاخت لاب كان  
 تمت الزوجة عن شقيقة وزوج او عن اخت لاب وزوج وامم هاتين  
 المسألتين التصفيتان ثم قلت

والعدّ من كل على الترتيب ينال ثلاثين بلا تعصيب

اي والعدد من كل اثني مئتين يكون ينال اثني التركة لكن بالترتيب  
 وعدم التعصيب فحيث اجتمع عدد من كل منهن ولا معصب اصلاً يستبد  
 بالثلاثين العدد من البنات فان لم يكن احد من البنات استبدت به بنات  
 الابن فان لم يكن احد من بنات الابن ايضاً استبدت به الشقائق فان  
 لم يكن احد من الشقائق ايضاً اخذته الاخوات للاب فلا يجتمع ثلاثان  
 في مسألة ميت واحد فالثلاثان فرض اربعة اصناف هي اعداد الاناث

ذوات النصف وقولي بلا تعصيب اي مطلقاً سواء كان بالغير او مع الغير  
وسياً في بيان الحكم مع ذلك بعونه تعالى وقد بينت حكم ما اذا اجتمعت  
افراداً واعداداً بقولي

وحيثما كنَّ فرادى انصفتْ      بنت وبنت ابن بسدس اكنفتْ  
وكل باق للشقيقة العصب      وحجت بها اذن اخت لاب  
وحيث اعداداً جمعن وحدهن      فالثلثان للبنات وحدهن  
والباقي وهو الثلث للشقائق      والباقي منهنَّ يحجب حائقي

اي وفي المسألة التي توجد فيها اولئك الاناث مفردات تكون البنت  
ذات نصف وتكتفي بنت الابن بالسدس تكملة الثلثين كما تقدم وكل  
الباقي وهو الثلث يكون للشقيقة التي صارت عصبة مع الغير وهو البنت  
وبنت الابن كما صارت بذلك الاخت لاب لكن الشقيقة اقوى منها مع  
كونها من جهة واحدة فحجبها لانها صارت بالعصوبة كالشقيق والشقيق  
تحجب اولاد الاب مطلقاً فكذلك بالشقيقة حيث صارت مثله حكماً لطلق  
العصوبة وان كان هو عصبة بنفسه وفي المسألة التي توجد اولئك الاناث  
فيها اعداداً اي جماعات مفردات عن المعصب فالثلثان يكون للبنات  
مفردات به عن صواحبهنَّ والباقي عن نصيبنَّ وهو ثلث التركة يكون  
للشقائق والباقي منهنَّ اي وسائرهنَّ وهو بنات الابن والاخوات لاب  
متلبس يحجب مطيف ومحيط به فبنات الابن حجبنَّ بالبنات لكونهنَّ  
عدداً اقرب درجة فيستبد بالثلثين والاخوات للاب بالشقائق لزيادة  
قوتهنَّ بالقرب لليت من جهة الام ايضاً وزيادة القوة كقريبة الدرجة  
والاقوى في العصابات يطرد حجه حرماناً لمن دونه بخلاف اصحاب الفرض  
مع اصحاب الفرض فقد يحجب الاقوى من دونه قوة حرماناً كالعدد من

الشقائق مع جنس الاخت للاب وقد يحجبها نقصاناً كالشقيقة الواحدة مع ذلك وإنما لم تحجب الاخوات بالبنات مع انهن دون بنات الابن لعدم اتحاد الجهة وهو معتبر غالباً في حجب الاقرب او الاقوى لمن دونه كما يعلم مما يأتي بعونه تعالى ومشيئته ثم قلت

وحكم اهل الفرض انه فرط وما بالازدحام في المال سقط

اي ومزية مستحق الارث بالفرض من تركه على مستحق الارث منها بالعصوبة ان يقدم الاول بان ينظر للفروض والتركة فان فضل من التركة شيء عن الفروض يصرف للعصبة وان تزامت الفروض بان طابقت التركة او ضاقت عنها التركة سقط العصبة ولا يزاحم اصحاب الفروض بخلاف اصحاب الفروض فان بعضهم يزاحم البعض في التركة حيث ضاقت عن فروضهم كالغرماء اذا ضاق مال المدين عن ديونهم وتعمل المسألة ولا يخفى انه ليس المراد ان مطلق صاحب فرض يقدم على العصبة ويزاحم من سواه من اصحاب الفروض بل اذا كان كل منهم مستحقاً بحيث لا يكون محجوباً كما اشرت لذلك والا كان صافياً من اول الامر كما اذا مات شخص عن ام وجدة وبنات واخوة لام وابن عم فان الام تأخذ السدس والبنات الثلثين ويبقى السدس لابن العم وتسقط الجدة بالام والاخوة لام بالبنات وقد يكون العصبة حاجباً لصاحب الفرض كما اذا ماتت عن زوج وابن واب وام واخوة لام فالمسألة من ١٢ للزوج ٣ وللأم ٢ وللأب ٢ وللأبن الباقي وهو ٥ وتسقط الاخوة للام بالعصبة وهو الابن هذا ومن لا يرث الا بالفرض الام على المعتمد والجندات واولاد الام والزوجان ومن يرث بالفرض في بعض المسائل الاب والجد والبنات وبنات الابن والاخوات الشقائق والاخوات للاب وتقدير البيت

وخصوصية مستحق الفرض في تركه انه منقدم في الارث على غيره وانه لا يسقط بازدياد الفروض في التركة وذلك تعريض بالعصبة فانه يسقط بذلك ولا يسمى هذا السقوط حجباً على المعتمد ولا يدل ذلك على تفضيل اهل الفرض على العصبة مطلقاً فان المزية لا تقتضي التفضيل والمعتمد ان العصبة اقوى وافضل كما سينضح ذلك بعونه تعالى ولقد جاء عجز هذا البيت ختاماً لباب الفروض وتمهيداً لباب العول المذكور عقبه وهو قولي

### ﴿ باب العول ﴾

وانما عقبته به لانه من خواصه وكذلك الرد الآتي عقب العول وذكرت فيه الاصول لتوقف بيانها على معرفتها غالباً والعول في الاصل مصدر عال اي جار ومال عن الحق والميزان نقص او زاد وعال الشيء زياداً فله وثقل عليه واهمه ومنه عيل صبري اي غلب اي غلبته الشدائد قال في القاموس وعالت الفريضة في الحساب زادت وارتفعت اه وهذا اشارة للمعنى الاصطلاحي الآتي وانه من عال بمعنى زاد وقيل من عال بمعنى جار بدليل مقابلتها بالمعادلة والعدل ضد الجور على ان في المعنى العرفي مناسبة لسائر ما ذكر من المعاني اللغوية وقد عرفت الاصل بالحد والد فالحد هو قولي

اقل حد يتأتى كل حظ منه بلا كسر فاصل يلتقط

المسألة عبارة عن حظوظ الورثة من التركة وان شئت فقل هي عبارة عن التركة باعتبار كونها حظوظاً للورثة والمراد بالحظوظ الجنس فيدخل

الحظ الواحد كما اذا مات شخص عن ابن وتركه فمسأله التركة والسهم واحد والاصل واحد وحيث كانت حظوظاً فقد تكون متساوية ومتجانسة كما اذا مات عن عشرة بنين او عشر بنات فالحظوظ عشرة اعشار حسب الرؤس وقد تكون مختلفة كما اذا مات عن ام واخوة لام واخت لاب فللام السدس والاخوة لام الثلث والاخت لاب النصف فهذه الحظوظ هي التركة وهي المسألة وهي كسور التركة واقسام التركة واجزاء التركة فاذا جنسها بان جعلتها اجزاء متساوية من جنس واحد وهو هنا السدس تسمى باعتبار ذلك مهاماً والمهام آحاد الاصل ومقدارها وهو كونها ستة اصل المسألة فاختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات وانما قلنا من جنس السدس لانه اصغرهما فيكون اوسعها مخرجاً فنخرج الحظوظ الثلاثة منه مهاماً صحيحة بخلاف ما لو جعلتها اثلاثاً مثلاً فانه يكون للام نصف منهم ولا يجوز ذلك صناعة لعسر الضبط في اكثر المسائل كما لا يجوز جعلها انصاف اسداس فتكون اثني عشر مهاماً للزوم زيادة العمل وان خرج منه حظ كل فريق من الثلاثة مهاماً صحيحة فقد علمت ان الاصل هو العدد الذي يحصل منه حظ كل فريق من الورثة مهاماً صحيحة مع كون ذلك العدد اقل عدد يمكن منه خروجها صحيحة كالسنة المذكورة بالنسبة لحظوظ الفرق الثلاث المحررة ثم ان كانت الاخوة للام اثنين كان للواحد منهما سهم والاخر كذلك فلم يدخل كسر فيقال صحت المسألة من اصلها وتسمى الستة حينئذ اصلاً وتصحيحاً اي مصححاً وان كانوا ثلاثة فان اعطوا السهمين كسروها اثلاثاً ليكون لكل واحد منهم ثلثا سهم وذلك لا يجوز كما تقدم فيلزم ان تضرب الثلاثة الذين كسرت مهامهم عليهم في الاصل وهو ٦ فيحصل ١٨ تسمى تصحيحاً لانها تقسم عليهم مهاماً صحيحة فمن له في الاصل شيء ضربه في ٣ وتسمى جزء السهم لان ١٨ لو قسمت على الاصل خرجت هي والسهم واحد من الاصل فهي جزء السهم

اي حظ السهم فللام ١ في ٣ فلها ٣ وللأخوة للام ٢ في ٣ فلهم ٦ لكل واحد منهم ٢ وللأخت للاب ٣ في ٣ فلها ٩ والنسبة بين الاصل والتصحيح العموم والخصوص الوجهي حيث انها اجتمعا في الستة حيث كانت الاخوة للام ٢ وانفردا حيث كانوا ٣ فانفرد الاصل في ٦ والتصحيح في ١٨ وتقدير البيت وكل عدد هو اقل ما يمكن منه خروج كل حظ من حظوظ فرق الورثة بلا انكسار منهم فهو اصل المسألة الذي يلتفت اليه وتبني غالب الاحكام عليه او التقدير فالاصل المحفوظ اي المهود هو اقل عدد يحصل منه حظ كل فريق بلا انكسار فالمراد بالانكسر اثره او هو مصدر المجهول ولو قدر مكان فريق شخص كان تعريفاً للتصحيح فهو اقل عدد يحصل منه حظ كل شخص من الورثة بلا انكسار ويقال هو اقل عدد يحصل منه كل حصة صحيحة ولا يخفى ان كل اذا اضيف الى نكرة يراد منها الافراد واذا اضيف لمعرفة يراد منها الاجزاء فقولي كل حظ اي كل فرد من افراد الحظ اي كل حظوظ الورثة بخلاف لو قلت كل الحظ ولا يخفى ان تعريف الاصل بما ذكر يشمل اعداد رؤس العصبه ومخارج الفروض الاصلية وما كان منها ذا عول او رد واعداد الرؤس لا تنحصر ولا تكون الا عادلة لان المسألة تكون حصصاً مماثلة بقدر عدد الرؤس لان العول انما يحصل حيث لا تفي التركة بانصاء الورثة ويعبر عن الانصاء بالمسألة وعن قدر التركة بالاصل والرد انما يأتي حيث لا تستغرق انصاء الورثة التركة فهما من خواص المسائل الفرضية المحضة كما يأتي بعونه تعالى واصول الرد مستأني في باب عقب هذا الباب واما اصول العول واصول الفرض الاصلية فقد ذكرتها بقولي

واصل فرض ستة واثنا عشر وضعف هذا وثلاثة نقر

واتنان والضعف وضعف الضعف وهذه السبعة منها ثاني  
ثلاثة أولى بها العول يلم حيث تضيق عن فروض تزدهم  
فاول يبلغ مطلقاً عشر والثاني بالآوتار سبعة عشر  
والثالث احصر عولة يعولها بثمة لذا آمنه بخيلها

اي ومخارج الفروض المسماة باصول الفروض واصول المسائل الفرضية  
هي سبعة اصول لا غير وذلك لان الفروض سبعة كسور عرفاً وهي في  
الحقيقة خمسة كسور من الكسور التسعة المنطقة وهي النصف والثالث الى  
العشر فالفروض النصف والربع والثلث والسادس واما الثلثان فهو  
مكرر الثالث فمخرجه مخرج الثالث واما ثلث الباقي فهو اما ربع واما سدس  
بالنظر لاصل المسألة واما بالنظر للباقي عن فرض احد الزوجين فهو ثلث  
فمخرجه مخرج الثالث فرجع مخرجه لاحد الخمسة فمخارج الفروض المفردة  
خمس فقط الاثنان والاربعة والثمانية والثلاثة والستة واما الاثناس عشر  
وضعفا فمخرج مركب من مخرجين فالاول من ضرب مخرج الربع في مخرج  
الثالث او ما يؤول اليه والثاني من ضرب مخرج الثمن في مخرج الثلث او ما  
يؤول اليه كما سنبين بالامثلة بعونه تعالى وقد تكون السنة مركبة من  
ضرب مخرج النصف في مخرج الثلث وانما لا تعد اصلاً ثامناً لانها كالاصل  
المفرد صورة والذي قد يعول من هذه الاصول السنة والاثناس عشر  
والاربعة والعشرون فالاول يعول اربع عولات شفعاً ووتراً والثاني ثلاث  
عولات ووتراً والثالث لا يعول الا عولة واحدة محصورة بثمة وهو الثلاثة  
ولذلك يسمى بخيل الاصول فالاصول العائلة ثمانية وهي ٧ و ٨ و ٩ و ١٠  
و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٧ وانما تعول حيث لا تسع فروض المسألة كما اشرت  
لذلك ولتمثل اولاً للاصول الثلاثة الاول فأمثلتها التي لا عول فيها السنة  
وهي اصل للسدس وحده كجدة وعم او مع النصف كجدة و بنت وعم او

مع الثلث كام واخوين لام وعم او مع سدس آخر كجدة واخ لام وعم  
او مع الثلثين كام وبنيتين وعم او مع نصف وثلث كام وشقيقة واخوين  
لام ويسقط العم لو كان لكونها عادلة او مع نصف وسدس آخر كبنت  
وبنت ابن وام وعم او مع نصف وسدس ثالث كام وثلاث اخوات  
مختلفات او مع ثلثين وسدس آخر كام وشقيقتين واخنت لام فجميع هذه  
الامثلة اصول مسائلها الستة لان الستة مخرج السدس واصلها سدسة  
فقلبت السنين والذال تائين وادغمت الاولى في الثانية تخفيفاً وما عدا  
السدس بما ذكره فمخرجه داخل في الستة فاكتفي بها لان الخارج  
للتداخله يكتفي باكبرها وهو مخرج الكسر الاصغر من كسور المسألة  
والستة اصل للنصف مع الثلث ايضاً كزوج وام وعم فيضرب مخرج احدها  
في مخرج الآخر للمباينة بين المخرجين والحاصل ستة فهي الاصل وجميع  
هذه المسائل لا حول فيها بل بعضها عوادل وهي ما لم يذكر فيها العم  
وبعضها عوادل وهي ما ذكر فيها العم وسنأتي العائلة بعونه تعالى واما  
الاثنا عشر فهو اصل لكل مسألة فيها الربع مع الثلث او الثلثين او  
السدس وذلك لان مخرج الثلث يباين مخرج الربع فيضرب احدهما في  
الآخر فيحصل اثنا عشر ومخرج الثلثين هو مخرج الثلث لانها ثلث مكرر  
كما تقدم ومخرج السدس موافق لمخرج الربع بالنصف فترد الستة مخرج  
السدس لنصفها وهو ثلاثة ليحصل التباين وتضرب الثلاثة في الاربعة مخرج  
الربع فيحصل اثنا عشر وقد يكون مع ذلك نصف فيبقى الاصل على حاله لان  
مخرج النصف داخل في مخرج الربع فالربع مع الثلث كزوجة وام وعم او  
زوجة واخوين لام وعم ومع الثلثين كزوجة وشقيقتين وعم ومع السدس  
كزوجة وجدة وعم ومع السدس والنصف كزوج وبنت ابن وبنت وعم ولا  
يكون الاثنا عشر عادلاً اصلاً بل اما عاذل كما ذكر واما عائل كما سيأتي  
بعونه تعالى وكذلك الاربعة والعشرون وهو اصل لكل مسألة فيها الثمن مع



الثلثين فقط او مع السدس فقط او مع الثلثين والسدس او مع السدس  
 والنصف فالاولى كزوجة وبنتين وابن ابن والثانية كزوجة وام وابن والثالثة  
 كزوجة وبنتين وام وعم والرابعة كزوجة وبنات ابن وبنات وعم فالمسألة التي  
 فيها الثلثان فقط بضرب مخرجه في مخرج الثمن فيحصل ٢٤ والتي فيها السدس  
 يرد مخرجه الى ثلاثة لموافقة لمخرج الثمن بالنصف وبضرب الوفاق وهو  
 الثلاثة في مخرج الثمن فيحصل ٢٤ ولا يجتمع الثمن مع الربع ولا مع الثلث  
 ولا فرض مع مثله الا السدس فانه قد يجتمع منه ثلاثة في مسألة والا  
 النصف مع نصف آخر فقط كزوج وشقيقة او اخت لاب وانما للاصول  
 الثانية العائلة الخارجة من هذه الاصول الثلاثة المتقدمة فالسبعة كزوج  
 واختين شقيقتين او لاب والثانية كزوج وام واخت شقيقة او لاب  
 والتسعة كزوج وام وثلاث اخوات متفرقات والعشرة كزوج وام واختين  
 لام واختين شقيقتين او لاب والثلاثة عشر كزوجة واختين شقيقتين  
 وام والخمسة عشر كبنتين وزوج وابوين والسبعة عشر كثلاث زوجات  
 وجدتين واربع اخوات لام وثلاث اخوات شقيقات او لاب والسبعة  
 والعشرون كزوجة وابوين وبنتين فلا تخرج مسألة فيها عول عن هذه  
 الاصول وحصرها استقرائي ويقال اصل عائل ومسألة عائلة لوجود معنى  
 العول اللغوي في كل منها ووجود المعنى العرفي في الاصل ووجود لازمه  
 في حظوظ المسألة وسيستفح بالمثال الآتي بعونه تعالى واما الاصول التي لا  
 تعمل اصلاً فالاثنتان اصل لسبع مسائل اثنتان من نصفين وخمس من  
 نصف وبقاى فالاثنتان زوج وشقيقة وزوج واخت لاب والخمس زوج او  
 بنت او بنت ابن او شقيقة او اخت لاب وعم والثلاثة اصل لثلاث  
 مسائل واحدة مركبة من الثالث والثلثين وواحدة من الثالث والباقي وواحدة  
 من الثلثين والباقي فالاولى اي فاهل الاولى كاختين لام واختين شقيقتين  
 او لاب والثانية كام وعم والثالثة كبنتين وعم وهذان الاصلان يكونان

عادلين وعاذلين كما رأيت والاربعة اصل لكل مسألة فيها الربع والباقي  
 كزوجة وعم او زوج وابن او معها نصف كزوج وبنت وعم او زوجة  
 واخت شقيقة او لاب وعم او معها ثلث الباقي كزوجة وابوين ولا بنافي  
 ذلك ان ثلث الباقي من الثلاثة لانه ثلث باعتبار الباقي وربع او سدس  
 باعتبار الاصل كما اشرنا لذلك آنفاً والثمانية اصل لكل مسألة فيها الثمن  
 والباقي كزوجة وابن او معها النصف كزوجة وبنت وعم وهذان الاصلان  
 لا يكونان الا عاذلين كما اشرت لذلك بقولي

وما يعول اذ يعول عائل	وما يطابق الفروض عادل
وما به عن الفروض فاضل	للرد او لغيره فعادل
واصل سنة بكل قد وفي	واخواه عنها العدل انتفي
واثنان والثلاث كل عادل	وعاذل والباقي دوماً عاذل

امم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل وكذلك يراد بما ذكر من  
 عائل وعادل وعاذل فالسنة مثلاً يكون عائلاً وعادلاً وعاذلاً فالمسألة التي  
 يكون فيها عائلاً لا يسمى فيها عادلاً ولا عاذلاً لثلاثي يختلط الامر على  
 المبتدي وكذلك الباقي وان جاز ذلك مجازاً والعادل في الاصل المستقيم  
 والعائل ضده والعادل اللائم وشهر رمضان او شوال ولعله مأخوذ من  
 هذا لانه يكون ناقصاً غالباً وهو عرفاً ما فضل من مهامه شيء عن فروض  
 الورثة الرد او العصبية او المقر له بنسب محمول على الغير او الموصى له بما  
 لا يجوز الا باجازه الورثة او بيت المال او الفقراء ونحوهم بحسب ما يقتضي  
 الحال ويقال له ناقص ايضاً وال في الفروض اشارة الى الجنس فالمراد  
 بالفروض جنس الفرض ومعنى المطابقة المساواة بحيث لا يزيد احد  
 المطابقين عن الآخر واطافة اصل لسنة بيانية وقولي بكل اي بكل واحد

من الثلاثة واخواه اي نظيراء في العول وما ١٢ و ٢٤ والباقي اي وباقي  
الاصول وهو ٤ و ٨ وكل ذلك بالاستقراء وقد عرفت العول العربي  
ومثلت له بقولي

والعول عرفاً ان تزيد الاعمهم	فالنقص حسب الفرض منه يلزم
مثاله زوج واختان لاب	كذا لام اصلها ست وجب
وحيث للورث تسع امهم	فلبسط الستة تسعة تقسم
وذا بان تنسب ما زاد من آل	امهم عن اصل لكلها الاجل
وهو هنا ثلث فنخذ من كل	مهم كذاك من سهام الاصل
وسم سهماً كل ثلثين فقط	تكون تسعة بست انبسط
فن له في الاصل سهام اننقد	سهماً وثلاثاً وهي سهدين تعد
وحيث كان هكذا فقد سقط	من كل حظ كامل ثلث فقط

اي ان العول في عرف الفرضي زيادة في عدد سهام الاصل بنقصان  
كل سهم منها فيدخل النقص في كل فرض من المسألة بحسبه كنقص  
ديون الغرماء بالخاصة حيث لم يف مال المدينين بديونهم واول من حكم  
بالعول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين رفعت اليه مسألة  
ضاق مخرجها عن فروضها فشاور بعض الصحابة فاشار عليه بالعول فقال  
اعيلوا الفرائض فتابعه على ذلك جميع الصحابة ولم يخالفه احد الا ابن  
عباس بعد موته فقال في المسألة التي رفعت لسيدنا عمر وهي زوج وام  
وشقيقة لو قدموا ما قدم الله واخروا ما اخر الله ما عالت فريضة قط ومن  
اهبطه الله من فرض الى فرض فهو التيسر قدمه الله ومن اهبطه من  
فرض الى غيره فهو الذي اخره الله وطلب المباهلة ممن يقول بالعول وقولي  
مثاله الخ اي من صور العول ومساائله ما اذا ماتت امرأة عن تركة وزوج

واختين لاب واختين لام فان الزوج يستحق نصف التركة والاختان لاب  
 ثلثهما والاختان لام ثلثها وليس بعض الورثة احق من بعض عند الجمهور  
 ولا تسع التركة هذه الكسور فلو اردنا اعطاء كل فريق ما يستحقه فان  
 بدأنا بالاناث لم يبق عنه ما يني بحظوظهن فالترنسا ان نقص من كل  
 حظ من المسألة بحسبه قياساً على ارباب الديون التي ليس بعضها باولى  
 من بعض وكيفية ذلك ان ينظر الى اصل المسألة بلا عول فاذا هو ستة  
 ويستحق منه الزوج ٣ والاختان لاب ٤ والاختان لام ٢ فيكون مجموع  
 سهامهم منه ٩ فنأخذ ثلاثة من عرضه ونجعلها في طوله ونعطي لكل صنف  
 عدد سهامه تماماً مع نقص كل سهم بحسب ما زاد عن الاصل والطريق  
 الانسب بالفرضي ان ينظر بين الاصل وسهام الورثة فنزيد عنه هنا  
 بثلاثة فينسب الثلاثة الى مجموع سهام الورثة وهو ٩ فتكون ثلثه يأخذ من  
 كل سهم من سهام الاصل الاصيل ثلثه فيجتمع معه ستة اثلث فيسمى  
 كل اثنين منها سهماً فتكون ثلاثة امهم وكل ثلثين باقيين من كل سهم  
 من سهام الاصل سهماً فتكون الجملة تسعة امهم فتسمى بالاصل العائل  
 فقد زاد عن الاصيل بثلاثة وهي ثلثه ونقص كل حظ ثلثه لان الاختين  
 لام مثلاً كان لهما سهمان عبارة عن سدسين لانهما كانا اثنين من ستة  
 فصار لهما سهمان عبارة عن تسعين لانهما اثنان من تسعة متساوية  
 والسدسان ثلاثة اتساع وقس على ذلك فقد زاد كم سهام الاصل المنفصل  
 ونقص كمها المتصل ونقصت حظوظ المسألة ومالت عن اصلها فيوصف كل  
 من الاصل والمسألة بالهول والفرق بين الاصل والمسألة ان الاصل ام  
 لكبة سهام التركة اي لعددها اي لمقدار آحادها من غير نظر لشي  
 آخر والمسألة امم للكسور المستحقة من التركة من غير اعتبار كمية مطلقاً  
 فقد تكون تلك الكسور متساوية كنصف ونصف وقد تكون مختلفة  
 كسألتنا وقد تكون مساوية للتركة وقد تكون اكثر وقد تكون اقل وحيث

كانت اقل من التركة يرد الباقي من التركة على المخطوط بحسبها فالرد ضد العول وانما قدمت العول لان الاجماع عليه اقوى واعظم من الرد لان الاجماع على الرد عند عدم انتظام بيت المال والا فالشافعية والمالكية يقدمونه على الرد وايضاً العول اعم لانه يلحق الزوجين ولا يرد عليهما كالموصى لهم والفرعاء وقد تحتاج مسائل العول الى تصحيح كما اذا كانت الاخوة لام ثلاثة في المسألة المقدمة او اكثر فنضرب الثلاثة او الاكثر في التسعة وهي الاصل العائل وما حصل يقسم صحيحاً هذا ولو قسمت المسألة المقدمة بالقراريط فقط فاصل القراريط ٢٤ وللزوج نصفه ١٢ وللأختين لاب ١٦ وللأختين لام ٨ فيكون المجموع ٣٦ فتنسب ١٢ الزائدة عن مخرج القراريط للمجموع فيكون ثلثه فتنقص من حظ كل فريق ثلثه فتعطي الزوج ٨ والأختين لاب ١٠ وثلثين وللأختين لام ٥ وثلث ولا يضر الكسر في القراريط لان مخرجه لا يزداد ولا ينقص بخلاف اصل السهم وسياً في لذلك مزيد بعون الملك الحميد وبضدها تميز الاشياء واقد بسطت باب الرد بما لا مزيد عليه فقلت وبالله استعنت

### ✽ باب الرد ✽

الرد في الاصل الصرف والارجاع وعرفاً زيادة في الانصباء لتنقص السهام فهو ضد العول وعكسه كما اشرت لذلك بتعريفه بقولي

زيادة الفرض لنقص السهم عن مخرج الفرض برّد سَمٍ

ال في الفرض والسهم للجنس فالرد زيادة الكم المتصل ونقص الكم

المنفصل أي العمد بان تأخذ من طول الاصل وتجعل ما تأخذه في هرصه  
 فيكون قصيراً عربياً فان يكن اهل الفرض والرد واحداً اخذ التركة فرضاً  
 وردياً او كان المسألة والتركه والاصل واحداً وان كان متعدداً من صنف  
 واحد كاولاد الام اقتسموا التركة بالسوية ومساثلهم فروضهم وهي متائلة  
 واصل مساثلهم عدد رؤسهم وان كانت اصنافاً صرف الباقي لهم وضم  
 لفروضهم بحسبها بحيث يضم لكل فرض من ذلك الفضل بالنسبة لقدره  
 فاذا كان نصف المجموع يضم له نصف الفضل وهلم جراً وذلك ككبت  
 وبنت ابن وام اصلها ستة وسهامهن منها خمسة لان لبنت النصف وهو  
 ثلاثة سهام من الستة ولبنت الابن سهم وللأم سهم فالفضل وهو الواحد  
 يعطى خمس منه للام وخمس لبنت الابن لان لكل واحدة منها خمس  
 المجموع وثلاثة اخماس للبنت لان لها ثلاثة اخماس مجموع السهام ولكن لا  
 يلزم ان يقال ذلك في كل مسألة بل يقطع النظر عن ذكر الفضل ويقال  
 اصل المسألة الردي خمسة لانه عبارة عن التركة سواء جعلناه خمسة او  
 اقل او اكثر ثم اذا كان في المسألة احد الزوجين فان كان من يرد عليه  
 واحداً او صنفًا واحداً فاصل مسألة الرد هو مخرج فرض الزوجية كزوجة  
 او زوج وام او اخوة لام فالباقي عن الزوجة او عن الزوج يعطى الام  
 فرضاً وردياً وكذلك لاولاد الام فيقسمونه بينهم بالسوية فان قسم على  
 رؤسهم فيها والا ضرب عدد رؤسهم وهو اصلهم او وفقه في مخرج فرض  
 الزوجية والحاصل اصل يقسم بان يضرب حظ الزوجية من اصلها في اصلهم  
 او وفقه والحاصل لها والباقي يقسم على اولاد الام بالسوية وان كان من  
 يرد عليه صنفين او ثلاثة فيقسم الباقي عن فرض الزوجية على اصل المسألة  
 الردية فان انقسم عليها كان اصل الزوجية اصلاً لها والا ضربت اصل  
 مسألة الرد في اصل فرض الزوجية ولا يكون توافق بينهما والحاصل اصل  
 للسائلين ثم يضرب عدد سهام الزوجية في اصل مسألة الرد والحاصل

نصيب الزوجية ويضرب اصل مسألة الرد في الباقي عن فرض الزوجية  
والحاصل نصيب اهل الرد من الاصل المشترك ثم يجمع ان احتج لذلك  
وسيتضح بالمثال بعون الملك المتعال ثم اشرت لما يتعلق بالرد وكيفيته بقولي

والعول والرد بفرض خصصوا	فذا يزيده وذاك ينقص
فرداً فضلاً عن نصيب حسبه	لأهل النسب اذ لا عصبه
لكن له طريقة في العمل	فهاك تفصيلاً لما بما يلي
جنس الفروض هو يدعي مسألة	ومخرج الفروض اصل المسألة
لكن كمية منهم اهل رد	من ذلك المخرج يدعي اصل رد
لكن صنفًا لاختصار العمل	من رأسه كالعصب الاصل آجعل
وان يكن مع ذي نصيب سبي	ينال ما يفضل عن ذي السبب
فان يكن منقسماً ما قد فعل	على رؤوس الصنف فالتقسيم حصل

اي حكم الفرضيون باختصاص العول والرد بالفرض لعدم تأني ذلك  
في حظ العصبية او مع العصبية لانه يأخذ الكل او ما فضل بخلاف صاحب  
الفرض فان الفرض قدر مخصوص من التركة يحتمل الزيادة والنقصان  
فبالرد يزداد وبالعول ينقص وزاد ونقص لازمان ومتعديان وقولي فرد  
فضلاً البيت اي فاذا رفعت لك مسألة فيها فضل عن الفرض فرد الفضل  
عن الفرض بمقدار الفرض لاهل الفرض النسب اي غير الزوجين حين  
عدم العصبية النسبي او السبي ما عدا موالى الموالاة لان ارثهم لا يكون الا  
بعد اولي الارحام والرد مقدم على اولي الارحام فلي من بعدم بالاولى  
فالتقيد معلوم وقولي لكن له الخ اي وقد جعل اهل الفرائض لذلك طريقة  
في عمله مفصلة لا يضل ساكنها فخذ تفصيلها بالكلام الاتي وهي ان جنس  
الفروض اي الفرض فاكثر يسمى مسألة ومخرج جنس الفروض يسمى

اصل المسئلة لكن كمية مهام اهل الرد من مخرج الفروض يسمى اصل الرد  
 حيث لم يكونوا صنفاً واحداً والا فالامهل جعل عدد رؤسهم اصل مسالتهم  
 الردية سواء كان ذلك الصنف شخصاً واحداً ام اكثر وسواء كان وحده  
 او مع احد الزوجين فان يكن الصنف اكثر من شخص مع احد الزوجين  
 ينال ما يفضل عن فرضه فان يكن منقسماً على رؤسه حصل بذلك القصد  
 كما في المثال الاتي حيث كانت البنات ثلاثاً مع الزوج فانه يأخذ الربع  
 والباقي ثلاثة ارباع لكل واحدة الربع ويكون اصل الزوجية اصلاً  
 للفر يقين فالارباع الثلاثة هي المسئلة الردية وعدد رؤس البنات هو اصل  
 المسئلة الردية ولو لم نجعل البنات كالمصبة لطال العمل بان يقال اصل  
 المسئلة من ١٢ لان فيها الربع والثلاثين فيأخذ الزوج ٣ فيبقى ٩ للبنات  
 منها ٨ فرضاً فيبقى واحد فيقطع النظر عن ضمه الى ٨ وهي لا تقسم على  
 رؤس البنات الثلاثة للتباين فتضرب ٣ في ١٢ والحاصل ٣٦ للزوج منها ٩  
 فيبقى ٢٧ للبنات منها ٢٤ فرضاً فيبقى ٣ يقطع النظر عن ضمه الى ٢٤  
 فيعطي لكل بنت ٨ فرضاً وواحد رداً ولذلك قلت لكن صنفاً لاختصار  
 العمل اي لكن حيث كان اهل الرد صنفاً واحداً فاجعل مسئلته نصيبه واجعل  
 اصلها عدد راسه كالمصبة لاختصار العمل ويفهم منه ان الاصل في ذلك ان  
 يكون اصل مسئلته من مخرج فرضه وانه عدل عن ذلك للاختصار اي سلوك  
 مختصر الطريق وقصارها ولو كان الصنف شخصاً كانت مسئلته التركة واصلها  
 عدد راسه وهو واحد ولو كان البنات الثلاث وحدهن كانت مسالتهم  
 اثلاث التركة واصلها ثلاثة عدد رؤسهن ولو لم نجعلهن كالمصبة كان اصل  
 مسئلة فرضهن ٣ ونصيبهن منها ٢ فيبقى واحد فيقطع النظر عن ضمه للثنتين  
 فتكون مسئلة الرد نصفين واصلها ٢ وهو لا ينقسم على رؤسهن فيضرب  
 عددهن في ٢ والحاصل ٦ لكل واحدة ٢ فاصل مسئلة الرد ٢ مقطوعة  
 من ٣ وقولهم اصول المسائل الردية كلها مقطوعة من ٦ اي حيث كان



الورثة صنفين او ثلاثة من لعل الرد ولا يخفى الفرق بين قولنا في الفروض ونحوها عدد الاخوات مثلاً يرث الثلثين وقولنا في حساب الفرائض اي التاميل والتصحيح وما يتعلق بهما والاصل عدد رؤس العصبه ونحوهم من ان المراد بالعدد الاول ما يعبر عنه بالجمع اي الاحاد المجتمعة بلا تعيين ومن هذا القليل قولنا جنس الاخوات لآب يصير عصبه بالفير مع الاخ لآب اي آحاد الاخوات مطلقاً مجتمعة او منفردة وبالقائي كمية الاحاد فاذا قلنا وعدد رؤس العصبه اصل المسئلة اسمى مقدار آحاد الرؤس على التعيين كاثنتين او ثلاثة وسيتضح في باب الحساب ان شاء الله تعالى ثم قلت

وان تر انكساره تجلي فان تباين الرؤس الفضلا  
تضرب في اصل النصيب السببي وان توافق فلوقتها اضرب  
في ذلك الاصل وما تحصله باي وجه منها تفصلا

اي وان تجد انكسار ما فحصل اي ما بقي وزاد عن فرض الزوجية ظاهراً لك بان لم تساوه الرؤس ولم تدخل فيه حينئذٍ اما ان تباينه واما ان توافقه فان بابنته تضرب في اصل فرض الزوجية وان وافقه تضرب وفق الرؤس في اصل فرض الزوجية وما يحصل بالضرب باي الوجهين ينقسم صحيحاً لان الضرب يجعل الفضل أكثر مما هو بحيث يصير مثل الرؤس او ضعفها او اضعافها بحيث يدخل عددها فيه في مسألة الزوج والبنات لو كن ٤ والباقي عن الزوج ٣ فتضرب ٤ عدد رؤس البنات في ٤ اصل فرض الزوج للباينة بين الرؤس والباقي عن فرض الزوج والحاصل ١٦ للزوج منها ٤ والباقي وهو ١٢ لكل بنت ٣ ولو كانت البنات ٦ كان بين الباقي عن فرض الزوج وهو ٣ وعدد رؤسهن وهو ٦ توافق بالثالث فيضرب وفق الستة وهو ٢ في اربعة اصل فرض الزوج فيحصل ٨ للزوج

منها ٢ ولكل بنت واحد وانما ردت ٦ لوغتها يظهر التباين بين ٢ و ٣ وانما  
يعتبر دخول السهام في الرأس بالموافقة كما سيتضح بعونه تعالى ثم قلت

نحو بنات مع زوج يستحق	ربما والبنات فاضل بحق
فحيث كن مثله سيف العدة	بقسمته ربعا لكل فرد
وحيث كن اربعا تضرب في	اصل الزواج ومسطح في
وحيث ستا كن فاثنتين اضربا	في الاصل والحاصل تصحيح ربا

اي وذلك مثل بنات الميت الاثني مع زوجها فانه يستوجب ربع  
تركتهما والفاضل عن ربه وهو ثلاثة ارباع المال لبناتها فرضا وردا فحيث  
كن ثلاثا كانت السهام الثلاثة الباقية عن فرض الزوج مثل عدد رؤسهن  
فتقسم عليهن لكل واحدة سهم وحيث كن اربعا تضرب الاربع في  
اصل الزواج وهو اربعة ومسطح ذلك اي الحاصل بالضرب في بالخطوط  
صحيحة ولذلك يسمى تصحيحا وهو ١٦ للزوج منها ٤ ولكل بنت ٣ وحيث  
كن ستا فاضرب اثنتين من رؤس الست في اربعة اصل الزوجية  
والحاصل بالضرب تصحيح زاد عن الاصل فيني كذلك وهو ٨ للزوج ٢  
ولكل بنت سهم واحد ومثل البنات بنات الابن نقولي نحو بنات اي بنات  
الميت ونحوهن وهو بنات الابن وقولي ربعا ولم اقل سهما من اربعة  
للاختصار وضرب مثله وبقسمته للفاضل وهو الارباع الثلاثة وربما بعد  
بقسمته حال المراد بالفرد الواحدة من البنات واثنتين راسان لان كل  
واحدة تسمى راسا وفيما ذكر هنا مع ما تقدم تكرر لزيد الايضاح والله  
تعالى هو الفتح ولا يخفى انه لو لم يكن مع الزوج الابنت واحدة كان  
الباقى عن فرضه منقسما عليها لان الواحد حيث كان مقسوما عليه ينقسم  
عليه كل عدد حتى الواحد فانه مماثله ويدخل فيما فوقه بخلاف ما لو كان

مقسوماً فإنه لا يقسم صحيحاً إلا على الواحد ويباين كل ما سواه فيلزم  
تجزئته حسب آحاد المقسوم عليه حيث كان المقسوم عليه معدوداً ولذلك  
يقول من لا يسمى الواحد عدداً الواحد يباين كل عدد أي لا ينقسم عليه  
صحيحاً لأن ما فوق الواحد لا يماثل الواحد ولا يدخل في الواحد حتى  
يقسم عليه الواحد من حيث أنه واحد بخلاف ما لو اعتبرت أجزاء الواحد  
ولا يخفى أن الواحدة تأخذ سهمين من السهام الأربعة التي هي أصل  
فرض الزوج فرضاً وسهماً رداً وما زاد عن الواحدة يأخذ سهمين وثلاثي سهم  
فرضاً وثلاث سهم رداً وباعطائهن السهام الثلاث لا يظهر الكسر ثم قلت

وان يكن صنفان أو ثلاثه	مع سببي الفرض في الوراثه
ففاضل عن سببي يقسم	على سهام اهل رد تعلم
فان يكن منقسماً فاصل	زوجية للفرقتين اصل
وان يكن مبايناً تضرب في	اصل له وحاصل اصل يني
فان ترد منه النصيب السببي	فسهمه في اصل رداً ضرب
او حظ اهل الرد فاضرب اصل رد	في الفضل والحاصل بالضرب يحد
او حظ صنف من فريقي فأضربا	بما به حظ الفريق ضربا
وربما احتج لتصحیح يني	كسر أعلى الآحاد لا في الفرق

قد مثلت لذلك بالمثال الآتي وأشرحه قبل وذلك ما إذا مات رجل  
عن بنت وبنت ابن وام او عن بنت وبنت ابن وجدة فالمسألة نصف  
وسدس وسدس فاضلها الفرضي ستة للبنت منها ٣ ولبنت الابن واحد  
واللام او الجدة واحد فيبقى واحد من السهام الستة فيقطع النظر عن ضمه  
للخمس فيكون أصل مسألتي الردي خمسة مقطوعة من ستة وكل أصول مسائل  
الرد التي فيها انصاء صنفين أو ثلاثة من الورثة مقطوعة من الستة ولا تكون

اصناف اهل الرد أكثر من ثلاثة بالاستقراء لان اصناف اهل الرد اذا  
 كانت أكثر من ثلاثة تستغرق التركة نعم يكون معهم صنف رابع ليس  
 من اهل الرد كما اذا كان مع هؤلاء الاصناف الثلاثة وهي البنت وبنت  
 الابن والام وزوجة وحينئذ يكون اصل مسئلة الزوجة ٨ واصل مسالتهن  
 الردي ٥ والباقي عن فرضها ٧ مابين لاصل مسالتهن فتضرب ٥ في ٨  
 والحاصل ٤٠ هو اصل للفريقين لانه من ضرب سهام في سهام ليسع  
 الفروض لا من ضرب رؤس في سهام ليسع الحصص حتى يقال له تصحيح  
 فللزوجة منه ٥ لان لها واحدا من اصلها مضروب في ٥ اصل مسئلة الرد وهو  
 لجملة اهل الرد مضروباً في الباقي عن فرض الزوجة وهو ٧ فيكون  
 لهم ٣٥ من ٤٠ وللبنت من اصل مسئلة الرد ٣ مضروبة في باقي اصل  
 الزوجة وهو ٧ فيكون لها من ذلك ٢١ ولبنت الابن ٧ وللأم او الجدة ٧  
 ويتضح لنا وجود فاضل عن الفروض للرد بتفاصيل المسئلة بلا اعتبار الرد  
 فيقال ان اصل هذه المسئلة ٢٤ لان فيها ثمناً وسدساً وللزوجة من ذلك ٣  
 وللبنت ١٢ ولبنت الابن ٤ وللأم او الجدة ٤ فيبقى واحد فبرد بالطريقة  
 المارة ولو كان صنف بنت الابن او الجدة ٤ مثلاً فلا تقسم ٧ عليه فتضرب  
 ٤ في ٤٠ يحصل ١٦٠ هي التصحيح فمن له في الاربعين شيء ضرب في جزء  
 السهم وهو اربعة فللبعدت مثلاً ٧ مضروبة في ٤ فيكون لمن من التصحيح  
 ٢٨ لكل واحدة ٧ وانما يقال لهذه الاربعة جزء السهم لاننا لو قسمنا  
 التصحيح وهو ١٦٠ على سهام الاصل وهي ٤٠ لخرج لكل سهم ٤ فهي  
 حظ سهم الاصل من التصحيح فجزء السهم ما يضرب في الاصل ويضرب  
 به حظ الفريق فيتميز وحصه الشخص الوارث كذلك ولو كان مع الزوجة  
 صنفان كبنت وبنت ابن كانت مسالتهن نصفاً وسدساً واصلها ٦ ولها منه ٤  
 فيبقى ٢ بقطع النظر عنهما فيكون الاصل الردي ٤ والباقي عن الزوجة ٧  
 فلا ينقسم على ٤ فتضرب ٤ في ٨ والحاصل وهو ٣٢ اصل للفريقين فاذا

أردت منه نصيب الزوجة فاضرب سهمها في ٤ فيكون لها من ذلك ٤  
ولا اهل الرد ٤ تضرب في ٧ فالحاصل ٢٨ هي لها ولبنات منها ٣ مضروبة  
في ٧ فالحاصل ٢١ هي لها ولبنات الابن ١ مضروب في ٧ فهي لها ولو كان  
صنف بنت الابن ٧ صحت من اصلها ولو كان اقل او أكثر من ٧ ضرب  
عدد الرؤس في ٣٢ والحاصل ينقسم كما مر وكذلك لو كان صنف الووجة ٣  
وقولي وان يكن صنفان او ثلاثة اي من اهل الرد ونسبي اهل فريقا ولو  
كان اصنافا وقولي مع سببي النرض اي مع احد الزوجين لانه ليس في  
الورثة من فرضه بالسبب وهو القرابة الحكيمة الا هما وقولي في الوراثة اي  
مشاركين له في الميراث وقولي ففاضل الخ اي فيعرض الباقى عن النرض  
السببي على مجموع سهام اهل الرد بعد ان يعلم عددها وهي الاصل الردي  
فان انقسم الباقي على تلك السهام فيكون اصل الزوجية اصلا لفريق اهل  
الرد وفريق اهل النرض السببي كزوجة وام واخوة لام فانه يبقى عن  
الزوجة ثلاثة واصل مسألة الرد ٣ مقنطرة من ٦ فنقسم ٣ على ٣ وان لم  
ينقسم فلا يكون الا مابينا فيضرب اصل الرد وهو سهام اهله المجتمعة سبعة  
اصل الفاضل وهو اصل الزوجية والحاصل اصل يبق بمحفوظ الفريقين فان  
ترد تميز فرض احد الزوجين من ذلك الاصل الحاصل بضرب السهام  
بالمساهام فاضرب سهم احد الزوجين في اصل الرد والحاصل هو نصيب احد  
الزوجين او حظ اهل الرد فاضرب اصل الرد في الباقي عن فرض احد  
الزوجين او حظ صنف من اهل الرد مثلاً فاضرب حظه في الباقي الذي  
ضربت به حظ كل الفريق والحاصل بالضرب يميز ويفرق ويعرف وقولي  
وربما احتج الخ اي وكثيراً ما يحتاج للتصحيح ليمع الكسر الحاصل في  
بعض السهام التي تقسم على آحاد الورثة ولا يمنع ذلك في الفرق لانه لا  
يقع كسر في حظ الفريق حتى يمنعه لان حظ الفريق لا يخرج من الاصل  
الا صحيحاً كما رايت وقد ذكرت امثال بقولي

مثاله بنت وبنت ابن وام  
 فستة لفرضهن يخرج  
 فاصل رد خمسة منه انبرت  
 وان يكن معنى زوجة تلم  
 علي سهاهن كانت الاصل  
 وذاك نحو زوجة وام  
 لكانه مباين للاسهم  
 فاضرب اذن في اصل تلك الاسما  
 لتلك من اصل لها سهم ضرب  
 وخمسة لاهل رد اضرب  
 وحاصل لاهل رد واضربا  
 وحاصل نصيبها وسهم ام  
 وبنت الابن مثالها فقد قسم  
 وان تكن بنات الابن اربعا  
 وحاصل يدعى بتصحيح وذا  
 ومن حوى في الاربعين قسما  
 وهذه الاربع جزء السهم  
 اي ان على الاصل تصحيح قسم  
 ودون رد اصل هذي المسألة

او جدة بحيث لا تكون ام  
 منه اصول الرد طرا يخرج  
 في هذه المسألة التي جرت  
 فانظر لفضل فرضها فلو قسم  
 لكل ما لفرض تلك اصل  
 واخوة تعزى لهذي الام  
 فيما جرت ولا يوافق اعلم  
 تبلغ اربعين اصلا لها  
 في اصل رد فلها خمس تجب  
 في سبعة فاضل اصل السبي  
 ثلاثة البنت كذا ليعربا  
 كذلك ضربة سبعة تلم  
 ذا الاصل في اربعة كما علم  
 فاضرب باربعين هذي الاربع  
 يقسم في الاحاد فالفرق خدا  
 يضرب في اربعة ويعطى  
 لانها حظ لكل سهم  
 كانت لسهم الاصل حظا قدر سهم  
 اكبر اصل للفروض المجملة

قد تقدم شرح هذه المسئلة وهي مثال لسائر اخواتها وقولي منه اصول  
 الرد طرا يخرج اي ان اصول مسائل الرد التي فيها حظ صنفين او ثلاثة  
 من اهل الرد ولم يكن فيها فرض سبي لا تكون مقنطرة الا من اصل ستة

وهي اربعة اصول اثنان وثلاثة واربعة وخمسة فالاول اصل لكل مسألة فيها سدسان بجدة واخت لام والثاني اصل لكل مسألة فيها ثلث وسدس كام واخ لام والثالث اصل لكل مسألة فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن والرابع اصل لكل مسألة فيها نصف وثلث كـشقيقة وام او نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وام او ثلثان وسدس كبنتين وام واما حيث لم يكن في المسألة الا صنف واحد فاصلها من عدد رأسه سواء كان شخصاً واحداً او اكثر كما تقدم واما اذا كان في المسألة احد الزوجين وصنف واحد من اهل الرد او اكثر وانقسم الباقي على اصل مسألة الرد فيكون اصل الزوجية اصلاً لها فيسمى اصل الزوجية واصل الرد والا ضرب اصل الرد في اصل الزوجية وكان الحاصل اصلاً لها فالاصول المركبة من ضرب احدهما في الاخر ثلاثة ١٦ و ٣٢ و ٤٠ فالاول كزوجة وشقيقة واخت لاب فمسألة الزوجة الربع واصلها اربعة ومسالتها نصف وسدس واصلها الفرضي ٦ ولها منه اربعة فاصل الرد ٤ ويبقى عن فرض الزوجة ثلاثة مهام فلا تنقسم على ٤ فيضرب ذا في ذاك والحاصل ١٦ والثاني كزوجة وبنت وبنت ابن فمسألة الزوجة الثمن واصلها ٨ ويبقى منه ٧ ومسالتها نصف وسدس فاصلها الفرضي ٦ ولها منه ٤ فيرد لاربعة وهي تباين الباقي فيضرب ٤ في ٨ والحاصل ٣٢ وتقدم مثال الاربعين واصلها الفرضي ٢٤ واما اصول الزوجية التي تكون اصولاً للرد ايضاً بلا ضرب مهام بسهام لاندرج اصل الرد فيها فثلاثة اصول ايضاً الاثنان كزوج وام او اخوة لام او جدات والاربعة كزوجة وام وولديها لان اهل الرد وان كانوا صنفين ينقسم عليها الباقي والثمانية كزوجة وبنت او بنت ابن او بنات او بنات ابن وقد يحتاج لتصحيح كزوجة واربع بنات فنضرب ٤ في ٨ والحاصل ٣٢ ولا يقال له اصل لما علمت فاصول الرد عشرة ولكن الاثنان والاربعة مكرران فتعد ثمانية اصول كاصول العول وذلك حيث لم يكن اهل الرد صنفاً واحداً خالياً

من احد الزوجين واما اذا كانوا صنفًا واحدًا ولم يكن معهم احد الزوجين  
فاصل الرد يكون من عدد رؤسهم كالعصبات المحضة ولا ينحصر حيث كانوا  
كذلك في عدد مخصوص كما اذا مات عن عشرين بنتًا او ثلاثين اختًا او  
سبع جذات او خمسين اخًا من الام فيكون اصل الرد كذلك والله تعالى  
اعلم ثم قلت

والزوج والزوجة ردًا حرما والعول يسري ان عرا اليهما  
ودخلا في حظ مخرج يرد عليه اذ كالمشتري منه بعد

قيل انما لا يرد على الزوجين لان ميراثهما على خلاف القياس لان  
وصلتهما بالنكاح وقد انقطعت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصًا  
يقنصر فيه على مورد النص ولا نص في الزيادة على فرضها وحيث كان في  
ادخال النقص في نصيهما بالعول ميل للقياس الثاني لارثهما قيل به ولم  
يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وحصى الحق ولا يقال الغنم بالغرم  
لانها لم يغرم بالعول بل ما ياخذانه بالعول هو نصيهما حيثنذر على انه  
على خلاف القياس وقيل يرد عليها حيث لم يكن بيت المال منتظمًا وان  
لم يكن احدهما يعطى المال لاقرب الناس الى الميت كبنات المعتق واولي  
ارحام المعتق وذوي القرابة من الرضاع ونحوهم لا ارثًا بل الاقربون اولي  
بالمعروف وبهذا اتفق المتأخرون من الشراح وحملوا كلام المتون بعدم الرد  
على الزوجين والصرف الى من ذكر على اصل المذهب عند انتظام بيت  
المال ولكن لم نر من عمل بذلك وقد تقدم ان الوصية تجوز لاحد الزوجين  
بما زاد عن نصيبه حيث تجوز بما زاد عن الثلث وقولي ودخلا الخ اي ان  
الورثة اذا اخرجوا احدهم بشي اعطوه اياه من التركة وكان له حظ في  
الرد فيسترك باقي الورثة في نصيبه حسب حظوظهم ولو كان احد الزوجين



من الباقي كزوجة وبنت وبنت ابن حيث صالحت الزوجة والبنت بنت  
الابن على ذلك وخرجت من التركة وسيأتي ابضاحه بعونه تعالى لان  
المخرج من التركة كالبائع الذي يشتري منه ماله فلا رد في الحقيقة ثم قلت

ويمنع المحجوب عن نصيب من نيل رد لا من التعصيب

اي ان المحجوب حجب حرمان عن الفرض لا يرد عليه بل يستبد  
بالرد من حجيجه لانه حيث كان احق منه بالفرض كان احق منه بالرد  
ولا يحجبه عن الارث بالتعصيب لانه لا حق لصاحب فرض محض ان  
يحجب العصبه كما اذا مات شخص عن بنات وبنت ابن فتأخذ البنات  
ثلثي التركة فرضا ويرد الثلث عليهن دون بنت الابن فلو تعصبت بابن  
ابن بأخذان الثلث بالتعصيب ويقسماله للذكر مثل حظ الانثيين فحيث  
كن احق منها بالفرض كن احق بالرد ايضا لانه من توابعه وخصوصياته  
ولم يمنعها من الارث بالتعصيب للثالث الباقي عن فرضهن حيث لا رد  
مع وجود العصبه لان الارث بالتعصيب مقدم على الارث بالرد واما  
المحجوب نقصانا فيرد عليه حسب الفرض الاقل فقط وحاجبه يستبد بما  
يلحق الفرق بين الاكثر والاقل من الرد وذلك كام ولديها فاصل مسألتهن  
الفرضية من ٦ ولهم منه ٣ ويرد على الام واحد حسب فرضها الاقل وهو  
السدس واثنان على ولديها هذا وقد قيل انه يوجد دليل الرد في الكتاب  
والسنة فالاول قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض والثاني منه  
صلى الله تعالى عليه وسلم لسعد من ان يزيد في الوصية على الثلث ولم يرثه  
الا بنت فدل على ان لها حقا في ما فوق النصف وليس ذلك الا بالرد وقد  
ختمت باب الرد بالتعصيب للتخلص الى باب التعصيب وهو قولي

## ﴿ باب التعصيب ﴾

هو في الاصل مصدر عصب اي شدد وعرفاً بمعنى جعل الغير عصبه اي وارثاً بالعصوبة وبمعنى الكون معصباً بكسر الصاد وفتحها والمصوبة مصدر كالعمومة والمصب بسكون الصاد لغة الشد ولزوم الشيء والاطافة به وضم ما تفرق من اغصان الشجرة ونحو ذلك والعصب بفتح الصاد والعين اطناب المفاصل وخيار القوم وجمع عصبه كشجر وشجرة والعصبه بفتحها كذلك قوم الرجل اي اقاربه الرجال من جهة ابيه الذين يتعصبون له اي يتشددون لاجله ويقومون معه على من يقوم عليه وعرفاً من ليس له حظ مقدر صريحاً من الورثة ويطلق على الشخص والمعد وهي في الاصل جمع عاصب وتجمع على عصبات وعصاب والعصبه بضم العين وسكون الصاد الجماعة من الرجال والخيول والطيور ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة بكسر العين والعصابة ايضاً ما عصب به الراس من عمامة ونحوها وكل ما يشد الشيء وعصبوا به كضرب وتمعن اجتماعهم ويوم عصب شديداً وقد بينت ما يتعلق بالتعصيب احسن تبين والله المستعان فقلت

عصبه بالنفس او بالغير او مع غيره تقسيمه كذا رأوا

اي العصبه ثلاثة اقسام عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره كذا راي اهل الفرائض في التقسيم والتسمية ومنع كثير من العلماء ادخال ال على غير ونحوها مما هو ملازم للاضافة ولو نقديراً ككل

و بعض واجازه قوم قياساً يجعل ال عوضاً عن المضاف اليه وقد شاع وذاع  
 وتقل عن الكوفيين انهم يميزون جعل 'ل' عوضاً عن المضاف اليه  
 كقول الخنساء

بذكرني طلوع الشمس مخراً      واذكره بكل مغيب شمس  
 ولولا كثرة الباكين حولي      على اخوانهم لقتلت نفسي  
 وما يكون مثل اخي ولكن      اعزي النفس عنه بالتأمني

فقلوها اعزي النفس اي نفسي بدليل قولها لقتلت نفسي وبقول  
 البصريون ال للهد واما دخول ال على سوى فلي فرض عدم مباحه يكون  
 قياساً على دخولها على مع في قول الشاعر

من لا يزال شاكراً على الممه      فهو حر بعيشة ذات سمه

لأنها تأتي ظرفاً وتأتي اسماً على الاصح ثم قلت

عصبةً بنفسه حداً سبق      نخذه بالترنيت عداً في نسق

اي قد تقدم تعريف العصبة بنفسه بالحد وذلك قولي في المقدمة

وذكرت لم تتخلل نسبه      محضة اني هو اعلى عصبه

اي الذكر النسب الذي لم تكن في حلقة من سلسلة نسبه الرجلية  
 اني وحدها هو العصبة بنفسه اي حيث كان له سلسلة ولو حلقة والا

فيكون مدلياً بنفسه كالابن وذلك كابن الابن وابن ابن الابن وهلم جرا  
ونقدم الكلام على ذلك وقولي نخذه بالترتيب عدداً في نسق الترتيب جعل  
ابعض الشيء في مراتبها اي منازلها الثلاثة بها كجمل الابن قبل الاب  
لانه مقدم عليه في الارث بالعصوبة وجعل الاب مقدماً على الاخ والاخ  
على ابنه وابنه على العم والعم على ابنه وهلم جرا والعد احصاء آحاد  
الشيء وحصرها في كمية مخصوصة والنسق النظام الواحد كالعقد المنظوم من  
خرزات متلائمة والثغر المستوي الاسنان ونحو ذلك مما تكون آحاده  
مؤتلفة لائق بعضها لبعض وقد ذكرت الورثة على هذا النسق بحمده تعالى  
بلا تكاف ثم قلت

فهو فروع واصول حاشية	وهذه دانية وعالية
فالفرع الابن فابنه والاصل	اب بنجد فالحواشي ثلثو
هي الاخ الشقيق فالاخ لاب	فابن لاوّل فثان اقرب
فالعم صنو الاصل فالعم لاب	فابن لاوّل فثان بالرتب

آحاد عصابات النفس النسبية لا تخصي اي لا تنحصر بعدد مخصوص  
فقد يكون الشخص الوف منهم وانما تنحصر بالجهات والاصناف فهم اثنا  
عشر صنفاً الابن وابن الابن ويدخلان في الفرع ويعبر عنه بالبنوة  
والاب والجد ويدخلان في الاصل ويعبر عنه بالابوة والاخ الشقيق  
والاخ لاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب ويدخلان في الحاشية  
القرية ويعبر عنها بالاخوة والعم الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق  
وابن العم لاب ويدخلان في الحاشية البعيدة ويعبر عنها بالعمومة وكل  
من البنوة والابوة والاخوة والعمومة تكون جمعاً ومصدراً نسبياً بمعنى  
الكون ابناً والكون اباً والكون اخاً والكون عمّاً وقولي فثان اي فابن ثان

وقولي القرب اشارة للحاشية القريبة وخميره لما ذكر في البيت من اسماء  
العصبة من الحاشية القريبة لانهم فرع الاب فهم ذوو قرابة قريبة محرمية  
وقولي فالعلم صنو الاصل اي بعد ذلك العلم الخ في الرتب فهي بعدية  
رتبة فيكون تقدم الذين قبلهم بالرتبة والمراد بصنو الاصل شقيق اهل  
البيت اي شقيق ابيه ثم شقيق ابي ابيه وهلم جرا وكون المراد بالاصل  
الاخير ذلك يعلم من تفسيره قبله بذلك فالعصبة بنفسه من اهل النسب لا  
يكون الا ذكرا وقولي فالعلم لاب اي فالعلم المنسوب للاب او الذي من  
جهة الاب اي الاباء بان يكون اخا ابيه من جهة ابي ابيه وهلم جرا  
فالاصل صنفان كالفرع والحاشية البعيدة اربعة اصناف كالقريبة وكل  
منهم قد يتعدد حتى الاب فقد يتعدد حكما كما يعلم من باب النسب في  
كتب الفقه ثم قلت

فعضبات النفس من اهل النسب      لولاء والتالوت عصب السبب  
مولي ومولاة باطلاق وما      من عضبات النفس يعزى لها

اي فهو لاء اعني من ذكرت امجاؤهم هم عضبات للنفس الكائنون  
بعض اهل النسب اي نسب الميت وذوي قرابته الحقيقية واما عضبات  
السبب اي الولاء بالنسبة للميت هم مولى العتاق الاصلى ومولى المولاة  
الاصلي وكذلك مولاناها وعضباتهم بالنفس كذلك بالنسبة للميت واما  
بالنسبة لمن ادلوا به فسيببة كعنته ان كان عتيقا وعضبات معتقه ونسبية  
كاتبه وابوه وجده وشقيقه الى آخر ما ذكر في عضبات النسب وتقدم في  
الارث عصبته النسبية وعصب جمع لعاصب وعاصبة فهو بمعنى العصبة  
وقولي باطلاق اي سواء كانت بالعتاق او بالمولاة ويؤخذ ثقبيد المولى  
بالاصلي والمولاة بالاصلية من ذكر عضباتها عصبها وموالي المولاة من

العصبات وان تأخر اربهم عن اولي الارحام كما تقدم والنالي للشيء الآتي بعده و يعزى اي ينسب وقد تقدم بعض الكلام على ولاء الموالاة الذي سببه العقد المتقدم ثم قلت

ولم يرث بالفرض ممن عدوا الا اب مع عقبه او جد  
الا اذا كان لبعض من ذكر سواها جهة فرض فاعتبر

اي ولم يرث بطريقي الفرض احد ممن ذكر من العصبات النفسية الا هو الميت جال كونه مع فرع الميت او جده كذلك والمعطف باو نظراً لكونها لا يرثان من مسألة ميت واحد وقد تقدم انها يرثان فرضاً وتعصياً بجهة واحدة وهي الابوة وغيرها ممن ذكر لا يرث بالفرض الا اذا كانت له جهة اخرى تقتضي الارث بالفرض فانه يرث بها حيث امكن ذلك كان يكون مولى عتاق الميت احواله من امه فانه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب ويتضح ارثه بها ما لو كان معه اخ لام ايضاً فانها يشتركان في الثلث ويأخذ المولى الباقي بجهة ولاء العتاق ولولا الولاء رد الباقي عليها ثم بينت احوال الاب والجد بقولي

فالاب او جد اذا فرع فقد عصبته محض وحيثما وجد  
انثى فذو فرض وذو تعصيب او ذكراً فمحض ذي نصيب  
وان يكن خاطئاً كذا كان حسب والاصل عن عصوبة به حجب

فقد مبني للمفعول ووجد كذلك وضميره للفرع وانثى حال من ضمير وجد وكذلك ذكراً وضمير يكن عائد على الفرع وخاطئاً خبر يكن اي وحيثما يكن الفرع خاطئاً من ذكر وانثى يكن حكمه حكم الذكور المحضة

وبعد كذلك وقولي والاصل اي الذكر الذي هو عبارة عن الاب والجد  
الصحيح بقرينة المقام وقولي عن عصوبة به حجب اي الاصل المذكور  
ينقل عن العصوبة لمحض الفرضية بالفرع الذكر المحض وبالفرع المخلط لان  
العبرة في ذلك للفرع الذكر على ان الانثى حيث تعصبت صارت بقوة  
الذكر في الحجب كما سنرى قريباً بمعونه تعالى وحاصل ما ذكر ان لكل  
من الاب والجد ثلاث حالات ان يكون عصبة محضاً حيث لا فرع للميت  
وان يكون صاحب فرض محضاً مع الفرع الذكر سواء كان فرع من الاناث  
ايضاً ام لا وان يكون عصبة وصاحب فرض حيث كان جنس الفرع الانثى  
فقط فانه حينئذ يرث السدس فرضاً واذا بقي شيء عن الفروض اخذه  
تعصيباً كما تقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

وكلها	تخصرها	جهات	وهي على الحجب مرتبات
اولها	بنوة	وبعده	ابوة والجد منها عدة
اخوة	من بعد	فالعصومة	ثم الولاء واعتبر عمومهم
فقد	من	منها التي تقدمت	فما تلاها حيث تلك عدت

تقدم ان النسب من اسباب الارث بل هو اعظمها لان اربابه  
يرثون بالفرض والعصوبة والرحم وانه هو القرابة بالولاد ولو بواسطة اي  
كون الوارث ولداً للميت او والداً او والدته او ولداً لشخص او شخصين  
من اصوله فهو قرابة تنقسم قرابات منها البنوة والابوة والاخوة والعمومة  
فهي اسباب خاصة لانها قرابات خاصة بالنسبة لمطلق النسب وتسمى هذه  
الاربع جهات العصبات النسبية لان اسماءهم الارثية مشتقة منها لانها  
مصادرها وتكون جمعاً لها وكل مشتق يشتمل على مبدأ اشتقاقه كالعلم فانه  
يشتمل على العمومة فيصح حصر احدهما في الآخر لهذا التعلق فاسماء

عصبات النسب محصورة في هذه الاربع وكذلك الموالى محصورة في الولاء وهو جهة عصبات السبب وهو قرابة حكية بالعنق او الموالاة وترتيب هذه الخمس في الحكم كترتيبها في الذكر فحيث اجتمعت كلها تقدم جهة البنوة فان لم تكن تقدم جهة الابوة الخ وان شئت قل جهة الولاء محجوبة بكل ما قبلها وكذلك جهة العمومة الى الاولى فلما تحجب لانها مقدمة على سائر الجهات وظاهر هذا ان كل جهة محجوبة بما قبلها حجب حرمان وهو كذلك حتى الابوة بالبنوة حيث تمنع عن الارث بالعصوبة بالكلية مع الابن العصبية والارث بالفرض شيء آخر اخنص بالابوين في غير الولاء والرحم وجهات العصوبة عند الشافعية والمالكية سبع على الارجح البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بالعنق ثم الاسلام فالاسلام عندهم جهة من جهات العصوبة ويرث به المسلمون ويعبر عنه بيت المال تسجيما حيث انه الخزن الذي يوضع فيه المال الذي يصرف لمصالح المسلمين تحت يد امين من طرف السلطان يتولى امره ويشترط على الامم لوضع ذلك فيه ان يكون منتظما بحيث يصرف متولى ما يوضع فيه لمصارفه الشرعية سواء قلنا بطريق الارث كما هو عند المالكية والارجح عند الشافعية ام بطريق النية اي الغنيمة عند الحنفية والحنبلية وعند الحنابلة الجهات ست باسقاط بيت المال وانما جمل الحنفية الجد مع الاب على المعتمد في جهة واحدة لان ابن الابن نزل منزلة الابن اتفاقا فنزل ابو الاب منزلة الاب فتحجب الاخوة به كما تحجب بالاب على المعتمد ومن قال بتوريث الاخوة مع الجد يقول حيث كان كل منهما مدليا بالاب كانوا شركاء في الارث وانه انما حجب الاخوة بالاب لادلائهم به دون الجد كما ان الاب فانها تحجب بالاب ولا تحجب بالجد لعدم ادلائها به وحيث لم يرد نص في ذلك من كتاب او سنة جرى الخلاف فيه بين الصحابة ومن يمدهم من الائمة فيعظم اداء اجتهاده الى ابن الجد كالاخوة



وبعضهم الى انه كلاب حق قال ابن عباس الا يئتي الله زيد بن ثابت  
ويحمل ابن الابن ابناً ولا يحمل اباً الاب ابا رضي الله تعالى عنهم  
اجمعين وانما جعلوا بنوة الاخوة جهة دون بنوة العمومة حيث ادخلوها في  
العمومة للفرق بين الاخوة وبنيتهم عندم حيث ان الاخوة لا تحجب  
بالجد وبنوم يحجبون به وليس بين الجد والاخوة او بنيتهم اعتبار درجات  
فعلم ان الاخوة والجد من جهة واحدة وان بني الاخوة من جهة اخرى  
بخلاف بني الاعمام فانه لا فرق بينهم وبين الاعمام الا بالدرجات فالجهة  
التي تحجب بني الاعمام تحجب الاعمام وقد علمت ما عليه المعتمد وعليه  
الفتوى وانعمل وهو الاسهل وسيأتي تمام الكلام على الجهات في باب  
الحجب بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم قلت

ومع جنس بنت ميت منصبة	جنس شقيقة تصير عصبه
فالأخت للأب كذا وتحجب	حيث الشقيقة التي تعصب
وبنت الابن مع كل منهما	كالبنات حيث الاخ يئني عنها
ومم هذا النوع عرفاً عصبه	مع غيره فالغير ليس عصبه
وكل انثى باخيها العصبه	عصبه عند استواء المقربة
وان تكون ذات فرض مكتسب	بجهة الاخ التي بها اكتسب
وقيدن بالغير هذي العصبه	حيث بذوي عصبه مكتسبه

حاصل هذه الايات ان انواع العصبه ثلاثة العصبه بنفسه وقد تقدم  
ذلك مفصلاً وقد فصات هنا العصبه مع غيره والعصبه بغيره فالعصبه مع  
غيره جنس الشقيقة مع جنس البنات او بنت الابن حيث لا تعصب  
بالغير ومعني منصبة ذات نصيب وقولي تصير يشعر بانها لم تكن عصبه قبل  
ذلك وكذلك تصير الأخت للاب عصبه وترث حيث لم يكن جنس الشقيقة

والأحجب جنس الاخت الأب به لأنه أقوى منه وإنما سمي هذا النوع  
عصبة مع غيره لأن الاخت حصلت لها العصوبة بمجاورة وصحة البنت لا  
من البنت لأنها والحالة هذه صاحبة فرض لا عصبة فكيف أذن تسري  
منها العصوبة لغيرها كما إذا جاور الماء المر النار فاكتسب عذوبة بذلك  
فهي بالمجاورة والمعية لا بالسراية بخلاف العصبة بالغير فإن الأخ المذكور  
عصبة بنفسه معصب لاخته بحيث تستقي من عصوبته وإنما كانت  
الأخوات مع البنات عصبات لثلاث بدخل النقص على فرض البنات بالازاحة  
والأصل في ذلك حديث ابن مسعود في بنت وابن واخت حيث قال  
وما بقي فللاخت ثم الإجماع وقد ذكرت للعصبة بالغير ضابطاً وهو قولي وكل  
أنثى ألحق فعناء أن الأنثى تصير عصبة بالغير بشرط أن يكون ذلك الغير أخاً لها  
ولو حكماً وإن يكون عصبة بنفسه وإن يكون مساوياً لها في القرابة وإن تكون  
ذات فرض وإن يكون ذلك الفرض حاصلاً لها بالجهة التي يرث بها أخوها  
فخرج بالأول الاخت مع ابن العم مثلاً وبالثاني الاخت للام مع الأخ  
لام وبالثالث الشقيقة مع الأخ لأب وبالرابع بنت العم مع ابن العم لأنها  
ليست ذات فرض وبالخامس الأم والزوجة حيث كانتا من بنات الأعمام  
وكانت كل منهما مع أخيها الذي هو ابن عم فأن فرض الأم وكذلك  
الزوجة ليس بجهة العمومة فلا يعصمها فملى ذلك لا يصدق هذا الضابط إلا  
على أربعة أصناف من الأناث وقد فصلت ذلك بقولي

فهي بمنس ذات نصف تحصر	لكن على الوجه الذي يقرر
فبأن البنت دوماً عصب	وبأخ للأب اختاً للأب
وبشقيقتها شقيقة تخص	وبابن الابن بنت الابن ويخص
بكونه ككل بنت ابن عصب	ساوته أو عنه تعالت في الرتب
أن لم تكن عند تعاليها جنت	فرضاً والأب عنه اغنت

وسمه عرفاً أخاهما الحكمي حيث يكون ابن أخ أو عم  
وان يقل هذان لن يعصبا فذلك اذ هما لميت نسباً  
وربما عصب زوج زوجته حيث يرى ابن ابن وهذه ابنته

اي فحيث كان ما ذكر ضابطاً للآتي التي تصير عصبه بالغير تكون  
محصورة بجنس ذات النصف اي باجناس ذوات النصف وهن البنت و بنت  
الابن والشقيقة والاخت للاب كما انحصرت العصبه مع الغير بجنس الشقيقة  
وجنس الاخت للاب مع جنس البنت او جنس بنت الابن لكن انحصار  
العصبه مع الغير تحرر وانحصار العصبه بالغير انما يصح على الاسلوب  
الآتي وهو ان الغير في قولنا عصبه بالغير يفسر مع جنس البنت بجنس  
الابن ومع جنس الشقيقة بجنس الشقيق ومع جنس الاخت للاب بجنس  
الاخ للاب ومع بنت الابن بابن ابن مساو لها في الدرجة او نزل عنها  
ويشترط في تعصيب النازل عنها لها ان لا يكون لها حظ في القرض واذا  
كان المساوي لها ابن ابوها كان اخاً لها حقيقياً وان كان ابن عم لها كان  
اخاً حكماً لها يسمى بذلك عرفاً وكذلك النازل عنها لان النازل عن  
درجتها لا يكون الا من بني اخوتها او بني اعمامها المصبات واذا قيل ان  
ابن الاخ وابن العم لا يعصبان فالجواب ان ابن اخ الميت وابن عمه لا  
يعصبان من في درجتهم ولا من فوقهما لا ابن اخي بنت الابن وابن عمها  
وكثيراً ما يعصب الزوج زوجته حيث كان ابن ابن وهي ابنة ابن كان  
يموت شخص عن بنت ابنه زيد زوجة ابن ابنه عمرو وعن زوجها المذكور  
فيعصبها فتأخذ ثلث التركة وهو ثلثها وتمثل لذلك على الترتيب فتأخذ  
العصبه مع الغير ما اذا مات شخص عن بنت وشقيقة او عن بنت وبنت  
ابن وشقيقة او عن بنات وشقيقة او عن بنت ابن وشقيقة او عن بنات  
ابن وشقيقة فللشقيقة الباقي عن القرض وكذلك اذا كان معتمداً ام او

جدة وكذلك اذا تعددت الشقيقة ومثل الشقيقة الاخث للاب حيث لا شقيقة والا حجت بها كما تقدم ويشترط تحقق العصبية مع الغير ان لا يكون تمصيب بالغير والا بطل العصب مع الغير ومثال العصبية بالغير ما اذا مات شخص عن جنس ابن وجنس بنت او جنس شقيق وجنس شقيقة او جنس اخ للاب وجنس اخت للاب فيرث الذكر مثل حظ الاثنيين بطريق التمصيب ولتمثل لبنات الابن بمسألة التشبيب وهذا شكلها المعجب

ابراهيم		
اسحق	امماعيل	امرائيل
يعقوب وزينب	موسى	زيد
صالح ومريم	عيسى وحنة	عمرو
يوسف وفاطمة	يونس وهند	خالد وخديجة
	محمد وسارة	احمد وصالحه
		مصطفى وخولة

فابراهيم هو الاب الاعلى في الطبقة او الدرجة او المرتبة العليا او الاولى من اعلى النسب ومصطفى وخولة في الاخيرة السابعة السنلي وليس فيها غيرها وما ولدان لاهمد واحمد وصالحه ولدان لخالد وخديجة ولدان لعمرو وعمرو بن زيد وزيد بن امرائيل واسرائيل بن ابراهيم وكذا يقال في محمد وسارة ويوسف وفاطمة وان شئت فقل ابراهيم ولد اسحق واسحق ولد يعقوب وزينب ويعقوب ولد صالح ومريم وصالح ولد يوسف وفاطمة ثم نقول ابراهيم ولد امماعيل وامماعيل ولد موسى الخ فامساق ويعقوب واسرائيل بنون لاهمد ومن عدام من المذكور ابنا ابن له وكل الاناث بنات ابن له فلو فرض موت هؤلاء المذكور قبل ابراهيم ثم

موت ابراهيم عن بنات الابن التسع المحررات ورثته منهن زينب ومريم  
 وحنة لزينب النصف ولريم وحنة السدس تكملة الثلثين وسقطت الست  
 الباقيات ورد الثلث على الثلاث بنسبة فروضهن فاصل مسئلة فروضهن  
 من ٦ ولهن منها ٤ فهي اصل مسئلتين الرذية لزينب ثلاثة ولريم وحنة  
 واحد فلا يقسم عليهما صحيحاً فيضرب ٢ في ٤ والحاصل ٨ لزينب ٦ ولريم ١  
 وحنة ١ فلو كان معهن مصطفي عصب الست السواقط دون الثلاث الذي  
 لاستغنائهن بالفرض واقتسموا الثلث على ٨ رؤس والثلث ٢ من ٦ اصل  
 مسئلة الفروض يوافق ٨ بالنصف فتضرب ٤ في ٦ والحاصل ٢٤ لزينب ١٢  
 ولريم ٢ وحنة ٢ ومصطفي ٢ ولكل واحدة من الست البواقي ١ فقد عصب  
 مصطفي اخته خولة وعمته صالحه وعمه ابيه خديجة وبنت عم ابيه سارة  
 وبنتي عمي جده هند وفاطمة فهو اخ لبعضهن وابن اخ لبعضهن وابن عم  
 لبعضهن على الاصطلاح المتقدم في المقدمة ويسمى بالنسبة لخولة اخاً  
 حقيقياً ولغيرها حكماً وهو الاخ المبارك وكذا كل من لولاه لسقطت اخته  
 والاخ المشؤم من لولاه لورثت اخته كما اذا ماتت عن زوج وام واب  
 وبنت وبنت ابن وابن ابن مساوي لبنت الابن درجة فاصلها ١٢ للزوج ٣  
 وللأبوين ٤ وللبنت ٦ فقد طالت الى ١٣ ولو كانت بنت الابن وحدها  
 زاحمت بالسدس ٢ وعال اصل المسئلة الى ١٥ ولكن حيث ان ابن الابن في  
 درجتها فيعصبها حتماً وتسقط معه لاستغراق الفروض اصل المسئلة الذي  
 هو عبارة عن التركة هذا ولو كان معهن احمد فقط او محمد فقط عصب  
 خمساً ما عدا الثلاث الذي لاستغنائهن بالفرض وما عدا خولة لكونه اعلى  
 منها فيجبها فتسقط به ولو كان معهن خالد فقط او يونس فقط او يوسف  
 فقط عصب الثلاث اللاتي في درجته فقط لاستغناء الثلاث الذي وسقوط  
 الثلاث السفلى ولو كان معهن عمرو فقط او صالح فقط او عيسى فقط  
 عصب حنة ومريم حتماً لكونهما في درجته دون زينب لاستغنائها بالفرض

مع كونها اعلى منه وسقط الست السفلى ولو كانت معهن زيد فقط او موسى فقط او يعقوب فقط عصب زينب فقط واقتسما المال لما التثالث وله التثالثان حيث لم يكن معها وارث آخر كالام والاب او الجد والجددة او الزوج والزوجة والا اقتسما ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين ولا يقال ان لها فرضا تستغني به عن التعصيب لان ذلك اذا كان المعصب لها انزل منها في المرتبة كما يفهم من قولي ان لم تكن عند تعاليها جنت فرضا ففهموه انها ان لم تتعال يعصبها من غير اعتبار اجتناء الفرض بان كانت مساوية له في الدرجة واما كونها تسقط اذا تسفلت عنه في الدرجة ففهموه من كونه لا يعصب الا المساوية له او العالية عنه وان العالية هي التي قد يكون لها حظ في الفرض وقد انقض بذلك كيفية تعصب بنات الابن بالغير ومن هو ذلك الغير ويستخرج من هذا الشكل مسائل كثيرة منها لو مات مصطفى فقط او خولة فقط او هاما معا فلا يرث منها احد من المرقومين الا احمد ابوها ولو مات احمد فقط ورثه ابو خالد وولداه مصطفى وخولة ولو مات خالد فقط ورثه ولداه احمد وصاحبة وابوه عمرو ولو مات عمرو ورثه زيد وخالد وخديجة ولو مات زيد ورثه عمرو واسرائيل ولو مات اسرائيل ورثه ابراهيم وزيد وقس على ذلك كل سلسلة من السلسلتين الاخرين ولو مات ابراهيم فقط ورثه اسحق واسماعيل واسرائيل بمن ذكر ولو مات اسحاق فقط ورثه يعقوب وزينب لانها ولداه وابراهيم لانه ابو ويسقط الباقيون اما لتأخر الدرجة او الجهة لان الحواشي تحجب بذكر ان الفروع والاصول ولو اضيف مع من رقم ورثة من الخارج كام او جدة او زوجة او فروع للاناث وتقدير موت كل وحده او مع غيره لكانت مسائله اكثر من ان تحصى وتحصير ومن حفظ الاصول هانت عليه الفروع هذا وانما اختص اولاد الابن بما ذكر لانهم في حكم الاولاد عند عدم الاولاد فاسفلهم درجة يحجب الام مثلاً حجب نقصان بخلاف بني

الاخوة فانهم لا يحبونها مع انها تحجب بالاخوة نقصاناً فافتقرا والحاصل  
 ان لاولاد الابن كالاولاد خصوصيات ومزايا على غيرهم لانهم جزء الميت  
 وهو مقدم طبعاً وشرعاً على جزء غيره كالاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم  
 ولا يخفى ان اختصاص ابن الابن بتعصيب من هي اعلى منه حتى بالنسبة  
 للابن لانه لا يتصور بنت اعلى من الابن حتى يعصبا وفي هذا القدر  
 كفاية والله تعالى اعلم ثم قلت

والعصبات يقسمون ما لهم	بمحص حسب الرأس ذالم
كذلك كل ذكر رأسين	بعد ان كانوا من الجنسين
وارث تركة بوجه محض	ان لم يكن معهم وريث فرض
وحيث كان ذا وكان فضل	عن فرضه كان لهم ذا الفضل
ويستقون حيث فضل يفقد	والفقد في عدل وعول يوجد
ومع جنس الابن ذان عدما	فالابن من هذا السقوط سلا
وان يكونا مع اب او جد	يكون ذا فرض بلا تردي

العصبات جمع عصبة سواء قدر مفرداً ام جماعاً والمقصود من هذه  
 الايات بيان ما لهم وعليهم فمن ذلك انهم يقسمون حظهم من التركة على  
 عدد رؤسهم وكل وارث منهم رأس حيث كانوا من جنس الذكور فقط  
 او من جنس الاناث فقط والا عد الذكر براسين لان حظه كحظ  
 الانثيين دائماً بالاجماع المستند على النص الكريم في القرآن العظيم فلا  
 يقال اولو الارحام كذلك ولا اولو الفرض في بعض المسائل لما ذكر  
 وياخذون كل التركة باستحقاق واحد وطريق واحد اصلي متفق عليه  
 حيث لا فرض بخلاف اهل الفرض فانهم قد ياخذون التركة فرضاً وقد  
 ياخذونها فرضاً وورداً والواحد من اهل الفرض النسبي ياخذ كل التركة

لكن فرضاً ورداً والرد طريق آخر وليس باصلي ولا متفق عليه كالاتفاق  
 على ارث العصة بعد الفرض والواحد من عصبات النفس بأخذ كل التركة  
 بطريق واحد واستحقاق اصلي كما ذكر حيث لا فرض والا اخذ من يوجد من  
 العصة ما فضل عن الفرض وان لم يبق شيء عن الفرض بأن كان اصل  
 المسئلة عائلاً او عادلاً سقط العصة لكن لا يتأني سقوط الابن لعدم  
 تأني عول الاصل او عدله معه لانه لا يرث معه الا البنات وهو  
 شريكهن والا اهل درجة من الاصل وهو الابوان او من يدلي بها من  
 جد وجدة واكثر ما يكون لمن ذكر اذا كان عدواً الثلث والا احد  
 الزوجين واكثر ما يكون له حيث كان مع الابن الربع وسوى من ذكر  
 محبوب بالابن فلا بد من وجود بقية له في كل مسئلة فيها فروض والا  
 فهو مقدم على كل عصة فلا يكون اصل المسئلة التي يكون فيها ابن  
 عادلاً بخلاف ابن الابن فقد يسقط كما اذا كان مع بنات وام واب  
 فالاصل من ٦ للبنات ٤ وللأبوين ٢ فهو عادل فيسقط ابن الابن وكما اذا  
 كان مع من ذكر احد الزوجين فان الاصل يكون عائلاً فيسقط بالاولى  
 واما عدم سقوط الاب وكذلك الجد عند فقد الاب فلانه يكون ذا  
 فرض حيث عال الاصل او عدل فلا يحرم من الارث بالكلية وذلك كما  
 اذا ماتت عن زوج وبنات وام واب فاصلها ١٢ للزوج ٣ وللبنات ٨  
 وللأم ٢ فهو عائل يقطع النظر عن الاب فلو كان الاب عصة سقط  
 ولكنه صاحب فرض لوجود الفرع فيعال له باثنين ايضاً فيكون اصل  
 المسئلة العائل ١٥ ولم يجد اصلاً عادلاً مع الاب او الجد يقطع النظر  
 عنه واما مع النظر له فكما اذا مات شخص عن بنات وام واب او عن  
 بنات وجدة وجد او عن بنات ابن مع الابوين او مع الجد والجددة وعلى  
 فرض وجوده مع الاب او الجد فلا بد ان يكون ذا فرض فلا يسقط  
 والحاصل انه لا يتأني سقوط الابن الا بما تنع من الموانع الستة المتقدمة



وكذلك الاب وكذلك الجد عند عدم الاب كما لا يتأتى سقوط احد الزوجين والام والبنت الا بذلك وقولي وان يكونا اي العدل والعول اي اذا كان احدهما مع واحد من الاصل الذكر المذكور اذ لا يتأتى اجتماع العدل والعول ولا اجتماع الاب والجد وارثين بالفعل والحمد لله تعالى الذي وفقنا لهذا البيان ونسأله مزيد التوفيق والاحسان ثم قلت

وكل شخص عصبي انفرد  
ولا يرى انفراد اشئ عصبه  
يكون في ارث وحجب كالعدد  
الا التي والت وذات الرقة  
حيثها بالنفس كالدكوره  
لا بالسوى كالنسوة المذكوره

اي كل شخص من العصبات اذا انفرد فله حكم العدد منهم في انه يأخذ كل التركة حيث لا وارث سواء او الباقي عن الفرض ان كان ويسقط حيث لم يبق عن الفرض شي ويحجب من يحجبه العدد منهم وانما يتأتى انفراد العصبه بنفسه سواء كان اشئ كالتي والت شخصاً على ان تعقل عنه وثرته وذات عتق الرقة اي من اعتقت الميت او اعتقت من اعتقه ام ذكر اكسائر العصبات بالنفس بخلاف العصبه مع الغير والعصبه بالغير فلا يتأتى انفراد شخص منهم بالتركة حيث لا بد من وجود البنت او بنت الابن مع النوع الاول والاخ مع الثاني فحيث للتاميل وبالنفس متعلق بعصبه لدلالة المقام عليه والرقة اي الرقيق على حذف مضاف كما قدرته والنسوة بضم النون وكسرهما اسم جمع للمرأة والله تعالى اعلم ثم قلت

ومن بانئ غير من لها الولا  
وحيث كانت جهتا عصبه  
بدلي لميت فن العصب خلا  
فدائماً احدهما محجوبه  
وذلك كابن هو ايضاً ذو ولا  
وقس عليه كل من منهم تلا

وابن هو ابن لابن عم وامنها      من ان تكون جهتا فرض معا  
 الابن بشبهة تولدا      او بنكاح المجوس ولدا  
 وان يرى ابن هو ايضا ابن عم      قد خص بالاسلام منعه الاثم

العصبة بالنفس النسبي لا يكون الا ذكرا ويكون اما مدليا بنفسه  
 الى الميت كلابن والاب او بطرفين احدهما من الذكور المخلص كالشقيق  
 وابنه او بطرف من الذكور المخلص كالاخ لاب وابنه فالعمدة في ادلائه  
 الذكور ان كان مع ذلك انثى من طرف آخر يزبد العصبة بذلك  
 قوة لزيادة القرابة وكذا العصبة بغيره ومع غيره فهو لا يكون الا انثى  
 ولكن ادلاء كادلاء العصبة بنفسه فالمدلي بنفسه من ذلك البنات والمدلي  
 بطرفين الشقيقة والمدلي بطرف من الذكور المخلص الاخت للاب وبنت  
 الابن ولو من الدرجة العاشرة كاخت واما المدلول بالمولاة الاصلية الى  
 الميت ويعدون ورثة له وعصبة سببية له هم عصبتها النسبية بالنفس ومن  
 له عليها الولاء ولو انثى وكل منهم يسمى عصبة بنفسه ففهم من ذلك ان  
 من ادلى بانثى هي غير ذات الولاء لا يكون عصبة ومفهومه ان من يدلي  
 بالمولاة يكون عصبة للميت وهو كذلك وقولي وحيث كانت جهتا عصبوه  
 اي والشخص الذي اجتمع فيه جهتان من جهات العصبوة المتقدمة لا  
 يتأق اثره بها لانه لا بد ان تكون احداها محجوبة بالآخرى وقد مثلت  
 لذلك بالابن ومن ذكر بعده من العصبات فيما تقدم حيث كان مع ذلك  
 مولى فان عصبوة النسب تحجب عصبوة السبب ومثلت بالابن الذي هو  
 ابن ابن العم كان تزوج امرأة ابن عمها ويحصل لها منه ابن وتموت عنه  
 فانه يرثها بالبنوة فقط لحجبها لبنوة العمومة واما كونها تزوج عمها وتأتي  
 منه باين وتموت عنه فكذلك الحكم فيه حيث كان في غير اهل الاسلام  
 واما ان كان فيهم فحكم الولد كولد الزنا لان بنت الاخ من المحارم بنص

القرآن الكريم فلا رخصة في نكاحها فلا يكون ابن عم المرأة ابناً لها شرعياً بالنسبة لآل الاسلام واما اليهود فيحوزون نكاح بنت الاخ واما النصارى فيرخصون فيه لحاجة او ضرورة واما اجتماع جهتي فرض فلا يكون الا بطريق النكاح الممنوع عند غير المجوس او بطريق الشبهة كان يظن المي بنته اجنبية فيزوجها او يظن انها زوجته فيأبىها فحقبل منه وتلد ولداً فيموت وكان يتزوج المجوسي بنته فتأتي منه بولد فيموت فترثه بالامومة والاختية عند الحنفية وبقوى الجهتين وهي الامومة عند الشافعية وانما كانت الامومة اقوى لانها لا تحجب حرماناً ولو ماتت الام عن ذلك المولد فقط فان كان ذكراً ورثها بالبنة دون الاخوة اتفاقاً وان كان انثى ورثتها بالبنتية والاختية عند الحنفية وبالبنتية فقط عند الشافعية ولو مات الاب عن ذلك المولد ورثه بالبنة ان كان ذكراً وبالبنتية ان كان انثى لا يكون له ولد بنت له لان ذلك من جهات اولي الارحام ولو مات المولد عن الاب ورثه بالابوبة لا بالجدودة لانها فاسدة فهي من جهات اولي الارحام ولو كانت صحيحة لكانت محجوبة بالابوبة ولا بأس بايراد هذه المسئلة ونحوها ولو كانت قليلة الوقوع لانها تشبه الذهن والعلم بالشي ولا الجهل به وقد ختمت هذا الباب بالاتم فكان من محاسن الختم لا سيما بذكر المنع الذي هو معنى الحجب ففيه تمهيد وحسن تخاض الى باب الحجب لا سيما ان قولي منعه الاتم متصل بقولي ومنع شرع نظماً ثم قلت

### ❀ باب الحجب ❀

اصل الحجب في اللغة المنع فالحاجب هو المانع وكذلك الحرم والتفرقة عرفية وعرف مضمهم الحجب العرفي بقوله هو منع من قام به سبب

الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه وقسمه الى حجب بالاوصاف  
 وحجب بالاستشخاص وفسر الاول بالموانع الثلاثة بالوارث وقسم الثاني الى  
 حجب حرمان وحجب نقصان وقسم الثاني سبعة اقسام انتقال من فرض الى  
 فرض اقل منه كانتقال الام من الثلث الى السدس وانتقال من تعصيب  
 الى تعصيب اقل منه كانتقال الاخت من التعصيب مع البنت الى  
 التعصيب باخيها المثل وانتقال من فرض الى تعصيب اقل منه كانتقال  
 البنت من النصف الى التعصيب بابن وانتقال من تعصيب الى فرض اقل  
 منه كانتقال الاب بالابن الى السدس والمزاحمة في الفرض كالزوجات  
 يزاحم بعضهن بعضاً والمزاحمة في التعصيب كالبنين يزاحم بعضهم بعضاً  
 والمزاحمة في العول فانما مزاحمة بعض الفروض بعضاً ولذلك مزاحمة اهل  
 الفرض للعصبة حيث يبقى للعصبة فضل ولولا اهل الفرض لا خذ كل التركة  
 هذا ويدخل في تعريف الحجب بما ذكر سقوط العصبة لاستغراق الفرض  
 التركة لانه يصدق عليه انه منع من الارث بالكلية مع قيام سبب الارث  
 به وهو النسب او الولاء لكن اقتصاره في التقسيم على الحجب بالوصف  
 والحجب بالشخص يدل على انه لا يسمى ذلك حجباً واذا اريد المعنى  
 اللغوي فشيء آخر وعرف بعضهم الحجب العرفي بانه منع من يتاهل  
 للارث بشخص آخر عما كان له لولاه وقسمه الى حجب حرمان وحجب  
 نقصان وعرف الاول بانه منع شخص معين عن الارث بالكلية لوجود  
 شخص آخر احق منه بكل حظ له وعرف الثاني بانه نقل شخص معين عن  
 فرض الى فرض اقل منه لوجود شخص آخر احق منه بما زاده الاكثر  
 على الاقل وممي المنع بالوصف حرماً فعلي هذا مشيت في نظمي لانه  
 المتعارف عند الحنفية وعليه فاكثر ما ذكر لا يسمى حجباً في العرف  
 وسرى ذلك بعونه تعالى ثم قلت

ومنعُ شرعٍ وارثاً فسمانِ حجبٌ وحرْمٌ ويجدُ الثاني  
بمنعه لوصفه الذي علماً من ارثه وان يعمدَ عدما

نقدم ان الشرع خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف اي كلامه  
تعالى كالقرآن المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف وبعضهم جعل  
هذا التعريف للحكم الشرعي ومثل الشرع الشرعة والشريعة وقيل الشرع هو  
الاحكام المشروعة والاحكام بمعنى المحكوم بها وهي ما ثبت بالخطاب  
كالوجوب والحرمة وقيل الشريعة هي الطريقة الموضوعية بوضع الهي ثابت  
من نبي وقيل هي الاحكام الجزئية التي يتهدب بها المكلف معاشاً ومعاداً  
منصوصة من الشارع او راجعة اليه وتطلق على الاصول الكلية كالايان  
بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله بآزاً عكس الملة وقيل الملة والدين  
والشرع والشريعة ما شرعه الله تعالى على لسان نبي من الاحكام ويسمى  
ذلك ديناً لان امة الاجابة تدن له وتنفاد اليه وملة لان النبي يمليه عليهم  
وشرعاً وشريعة لان الشارع شرعه اي بينه ووضحه ووضع اي انشاء واثبته  
والشارع هو الله تعالى حقيقة ومباهة والحاكم به بآزاً وما وضعه الخلق  
من الاحكام يسمى في العرف قانوناً وهو كلمة يونانية الاصل هذا وقولي  
ومنع شرع من اضافة المصدر لفاعله ووارثاً مفعوله وقسمان خبر منع  
ومطابقة المبتدا للخبر غير واجبة في مثله وحجب بدل من الخبر وحرْم  
معطوف عليه وقولي ويجد الثاني اسية ويعرف الحرم وقولي بمنعه ضميره  
لوارث فهو من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله محذوف وهو الشرع والشرع  
بمعنى الشارع او على تقدير مضاف اي منع ذي الشرع اي ويعرف الحرم  
بانه منع الشارع الوارث من ارثه بالفعل مع تحقق الاركان والشروط  
والسبب لاجل وصف قام به من الاوصاف التي علمت فيما تقدم ككونه  
قائلاً للمورث وبان يعد وجوده عدماً بالنسبة لكونه حاجباً لا لكونه مدلى

به وانما اعدت ذكره هنا تمهيداً للحجب لاشتراك الحرم والحجب في مطلق  
منع الوارث مما له لولاها وان اختلف سبب الحرم وسبب الحجب وان  
كان المحجوب قد يحجب غيره وقولي اللذ يسكون الذال لغة في الذي  
ثم قلت

والحجب منعه بشخص احرى عما له لولا وجود الأحرى

الحجب مبتدا ومنعه خبر وضمير منعه للوارث كما تقدم والمعنى ويعرف  
الحجب من حيث هو بأنه منع الشارع الوارث بوارث آخر احق منه عما  
كان مستحقاً له لولا وجود الوارث الا احق فبشمل حجب الحرمات وحجب  
النقصان حيث لم يقل احق منه ببعض حظه او كله وما تصدق ببعض  
والكل ثم قسمت الحجب قسمين وعرفت كل واحد منها بقولي

وهو لنقصان وحرمات قسم واول القسمين عرفاً قد رسم

اي الحجب بالشخص قسمان اي نوعان حجب نقصان وحجب حرمان  
وقد رسم اي عرف علماء هذا الفن حجب النقصان بأنه نقل الوارث عن  
اوفر فرضية لافلها بوارث احق منه بما زاده الاوفر على الاقل مع تحقق  
السبب والاركان والشروط وعدم الموانع وقد اختصرته بقولي

بنقل وارث عن الفرض الاجل بوارث احق للفرض الاقل

بنقل متعلق برسم وفاعل نقل الشرع محذوفاً وال في الفرض عوض  
عن الضمير اي عن فرضه الاعظم لفرضه الاقل وعن والبناء واللام

متعلقة بنقل وبعضهم عبر بمنع بدل نقل لانه يقتضي ان الاكثر ثبت للوارث ثم نقل عنه واجيب بان الحجب عارض فكان الاكثر ثبت له ثم نقل عنه وذلك كنقل الام بالفروع من الثلث الى السدس ونقل الزوجة به من الربع الى الثمن لانه احق بما زاد عن الاقل وعرفوا حجب الحرمان بانه منع الوارث من الارث بالكلية بوارث احق منه بكل حظه مع تحقق السبب والاركان والشروط وعدم الموانع وهو معنى قلبي

والثاني ان يحرم ارثنا بسبب او سببين بالاحق لسبب

اي وحجب الحرمان ان يحرم الشرع الوارث كل ارث الذي كان يستحقه بجهة من جهات الارث او يجهتين منها بوارث احق منه لعله من علل الاحقية لولا وجود الاحق فمثال من يستحق الارث بجهة لولا الاحق حجب الاخ بالاب فانه يستحق الارث بجهة الاخوة فيحجبه الاب عن الارث بالكلية لانه احق منه ومثال من يستحق الارث بجهتين ويحجب عن الارث بجهة منها الاخ للام الذي هو ابن عم حيث كان معه اخ لاب فانه يحجبه عن الارث بجهة العمومة بالكلية لانه احق منه بالارث بتلك الجهة لعله من علل الاحقية وهي تقدم جهة الاخوة العصبية على العمومة ولا يحجبه عن الارث بالاخوة لانه اخ ايضا ومثال يحجبه عن الارث بالجهتين المذكورتين ان يكون معه ابن فانه يحجبه عن الارث بالكلية لانه احق منه بالارث بالجهتين وعلل الاحقية ان جهة البنوة مقدمة على جهة الاخوة وجهة العمومة لان الابن جزء الميت والاخ جزء ابيه والعم جزء جده وبذلك تعلم حسن تعريفي هذا لحجب الحرمان وتعبيري عن الجهة بالسبب لانها سبب خاص اي نوع من انواع النسب الذي هو سبب عام والسبب الاخص هو بعض الجهة ككنهة الاخوة من الاخوة

والجدودة من الابوة والاعم هو مطلق القرابة ولو حكمية وعن العلة  
 بالسبب لانه قيل ان العلة والسبب بمعنى واحد وقيل انما يرادف العلة  
 السبب التام وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كالتكاح  
 فانه سبب للارث بالقوة يلزم من وجوده وجود المسبب وهو الارث بالقوة  
 ومن عدمه عدمه بخلاف ما لو قيل عقد التكاح سبب للولد فانه سبب  
 ناقص بالنسبة للولد لانه لا يلزم من وجوده وجوده فهو كالشرط وقيل العلة  
 ما له تأثير في المعلول كحركة الاصبع الموثرة في حركة الخاتم الذي فيه  
 والسبب ما افضى الى المسبب بلا تأثير كالوقت للصلاة والله تعالى اعلم  
 ثم قلت

والاب والجد عن التعصيب      قد نُقِلَا بالفرع للتعصيب  
 فاول كأكبر الفرض حسب      لذا يقال الاصل بالفرع حجب

اي حيث قلنا ان نقل الاب او الجد عن الارث بكونه عصبه  
 للفرض اي للارث بكونه صاحب فرض بسبب وجود فرع الميت معه هو  
 حجب نقصان نعد الارث بالعصوبة كالفرض الاكبر اي والسدس الذي  
 ياخذه احدهما كالفرض الاصغر فقولي كأكبر الفرض من اضافة الصفة  
 للموصوف وحيث قلنا انه من قبيل حجب الحرمان كما في الرحم والولاء على  
 المعتمد حيث لا يورث الفرض بها نعد الفرض هوذا وجباً لما فانه  
 وخصوصية للاصل الصحيح ان يعرض بشي عند وجود من هو اقوى منه  
 سبباً فكانه يقال خذ هذا المقدار بدلاً عن مقاسمتك للعصبة وبذلك  
 يظهر فضل العصبه على اولي الفرض وسيأتي لذلك مزيد ايضاح بعونه  
 تعالى ثم قلت



نقص عول ليس حجباً بل ولا نقص يزيد شركاء حصلاً  
وهكذا أيضاً سقوط العصبة حيث الفروض ازدحمت مستوعبة  
كذلك منع من بوصفه حرم ومنع فاقد لشرط قد علم

الفاء للتفريع على حد الحجب لان ما ذكر محرزانه اية فالتقص  
اللاحق لاهل الفرض بسبب العول لا يعد حجباً كزوج وبنات واب وام  
اصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر فقد نقص من كل حظ كامل خمسة  
وهرفنا ذلك بنسبة الثلاثة التي زادت على الاصل للخمسة عشر وكذلك  
النقص اللاحق لشركاء في فرض بسبب كثرتهم كالربع او الثمن لاربع  
زوجات وكذلك السدس للجدات ونحو ذلك وكذلك حيث كثر العصابات  
كعشرة بنين او عشرين اخاً او ثلاثين عمّاً واذا اطلق الشركاء ينصرفون  
للمساوين في شيء كما ذكر بخلاف بنت الابن مع البنت فان لها السدس  
وللبنت النصف فلا يقال عن احدهما انها شريكة الاخرى الا بقرينة  
وكذلك سقوط العصبة عند ازدحام الفروض واستيعابها التركة كان يموت  
شخص عن ثلاث اخوات متفرقات وام وعم او اعمام فلم يبق عن الفروض  
شيء للمم فيسقط لان الشقيقة تاخذ النصف وكل واحدة من الباقيات  
السدس فهي عادلة وكذا لو كان عول وكذلك الحرم فلا يسمى حجباً لان  
المحرم لم يمنع عن الارث بوارث آخر احق منه بل بوصفه كما تقدم فانه  
علة لمنعه وتقدم ان البعض يسمى الحجب بالوصف وكذلك منع من فقد  
شرطاً من شروط الارث كعدم ثبوت موت مورثه وعدم من يقسم التركة  
بالوجه الشرعي وعدم تحقق حياته ولو حكماً عند موت مورثه فلا يسمى  
ذلك حجباً ولا حرماً وقولي قد علم اي ان الشروط قد تقدمت فعرّفها من قرأ  
الكتاب لان العادة ان يتبدا من اوله والله تعالى اعلم ثم قلت

وكل من بنفسه ادلى فلا يحجب حرماناً سوى اهل الولا  
وذلك الزوجان من اهل السبب والولدان والوالدان من نسب

اي ان حجب الحرمان لا يلحق ستة من الورثة وهم الزوجان من جهة  
الزوجية التي هي قرابة السبب وهو العقد بخلاف ما لو كان الزوج ابن  
عم فانه يحجب حرماناً بالابن مثلاً من جهة العمومة والولدان الصليبان  
وهما الابن والبنات والوالدان مباشرة وهما الاب والام لانهم يدلون بانفسهم  
الى الميت ويلحق بعضهم حجب النقضان وحجب الحرمان انما يلحق الموالي  
الاضلية مع انهم يدلون بانفسهم لان الشرط في ارث عصبات السبب  
عدم وجود عصبة النسب وعدم الشرط وهو وجود عصبة النسب مانع ولا  
شرط في ارث هؤلاء الستة سوى عدم الموانع الستة المقدمة الذي هو  
شرط عام في ارث كل وارث وسياً في تفصيل ذلك في فصله والله تعالى  
اعلم ثم قلت

ومن يكون مدلياً بواسطة يحجب حرماناً بتلك الوسطة  
ما لم تكن بوصفها محرومة فانها في الحجب كالمعدومة  
ولم تكن اما ومن يدلي بها ولدها فاستثنى من حجبها

حيث قلنا من ادلى بنفسه فلا يحجب حرماناً اي حجب حرمان اشعر  
ذلك بقولنا ومن يكون مدلياً بواسطة يحجب حرماناً بتلك الوسطة وهي  
قاعدة عظيمة من قواعد باب الحجب ثقابل الضابط السابق المستثنى منه  
اهل الولاء ويستثنى منها الوسطة المحرومة فانها في حكم الحجب كالمعدومة  
فلا تجب من يدلي بها حيث كان مستحقاً للارث ويعتد بالادلاء بها  
فكانها كانت وعدمت كما اذا مات شخص مسلم وله ابن مرتد وابن ابن

غير مرتد فان ابن الابن يرث جده مع وجود الابن سواء كان ابوه ابناً  
آخر مسلماً او ذلك المرتد ويعتبر ادلاؤه به فالمرتد لا يحجب احداً  
مدلياً به ام غير مدل به ويعتبر الادلاء به فكأنه وجد ثم مات  
ويستثنى منها ايضا الام بالنسبة لاولادها فانهم يدلون بها ولا تعجبهم بل  
العدد منهم يعجبها نقصاناً قيل انما لم تعجبهم لان شروط حجب الواسطة لمن  
يدلي بها ان تكون من جهة كالابن مع ابن الابن او تحوز التركة لو  
انفردت بوجه واحد كالأب فانه يجب اولاده وليسوا من جهته ولكنه  
لو انفرد يحوز التركة بجهة الابوة فقط من دون ان يكون له جهة اخرى  
يرث بها ومن دون رد والام ليست كذلك وقولي بتلك الواسطة اي بوجود  
تلك الواسطة فالابن مثلاً واسطة لانصاف ابنه بالوارثية في حياته ومات  
له من الوارثية بالفعل لانه احق منه لاقرية درجته وقولي فاستثنته من  
حجبها اي لانها تحجب من يدلي بها سوى ولدها كامهاتها ثم قلت

وبين ورث ثلاث تعتبر	في الحجب فالجملات اول النظر
فحيث كانوا من جهات قرب	ذات تقدم وغيرها تحجب
وحيث كانت درجاً تقدم	اقرنها وغيرها بها أحرم
وحيث ذي في قوة تختلف	فورث الاقوى وباقي يمحذف
وكل ذا في العصابات مطرد	وفي ذوي فرض وخلط قد يرد

وهذه قاعدة عظيمة ايضاً من قواعد باب الحجب فانها مطردة في  
العصابات كما ذكر وقد تقدمت جهاتهم في بابهم فالقاضي ينظر اولاً  
للعصابات بجهاتهم فمن يرى جهته مقدمة قدمه وترك من سواء كان يكون  
بعضهم من جهة البنوة وبعضهم من جهة الاخوة وبعضهم من جهة  
العمومة وبعضهم من جهة الولاء فيقدم اهل جهة البنوة بالنظر للارث

بالعصوبة ويحكم بحجب من سوام عن الارث بها ثم ينظر اهل جهة البنوة  
 بالدرج فان كانوا مختلفين فيها كان يكون بعضهم ابناء وبعضهم ابناء  
 فيقدم الاقرب درجة وم الابناء ويحجب بهم ابناء الابناء وحيث لا  
 تفاوت بالقوة في جهة البنوة لا ينظر في ذلك وحيث لم يكن احد من  
 جهة البنوة يقدم جهة الابوة وينظر فيها بالدرج فيقدم الاقرب درجة  
 ويحجب به من سواه كلاب مع الجد وحيث لم يكن احد من جهة الابوة  
 ايضا يقدم جهة الاخوة ثم ينظر فيها بالدرج فيقدم الاقرب درجة  
 كالاخوة مع بنهم ثم ينظر بينهم اي بين اهل الدرجة في القوة فيقدم  
 الاقوى قرابة على غيره فيقدم الاخ الشقيق على الذي للاب فيحجب الاخ  
 للاب به وكذلك جهة العمومة والولاء بالنظر لعصبات المولى او المولاة  
 وسيا تي مزيد تفصيل لذلك بعونه تعالى ومعنى كون ذلك مطردا في  
 العصابات انه لا يختل فيهم شيء من هذه القاعدة بخلاف اهل الفرض او  
 الخلط من الفريقين فقد يرد فيهم ذلك فمثال التقديم في اهل الفرض  
 بالجهة تقديم البنت وبنت الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالدرجة  
 تقديم البنات على بنات الابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الشقائق على  
 الاخوات لاب ومثال التقديم بالجهة في الخلط تقديم الاب والجد على  
 الاخوة لام ومثال التقديم بالقرب تقديم الابن على بنت الابن ومثال  
 التقديم بالقوة تقديم الاخ الشقيق على الاخت لاب فهذه ستة امثلة ثلاثة  
 للتقديم في اصحاب الفروض وثلاثة للتقديم في اصحاب الفروض مع العصابات  
 والحاجب فيها هو العصابة لانه لا يتأتى اسقاط العصابة باصحاب الفرض  
 الا اذا امتزقوا التركة بنوعهم وقد يختل فيهم ذلك فان الشقيقة او  
 الاخت لاب ترث النصف مع البنت فلا تحجبها بالجهة وكذلك ابن  
 الاخ الشقيق يرث مع الشقيقة حيث لم تكن عصابة مع انها اقرب وكذلك  
 ابن الاخ للاب مع انها اقرب منه واقوى وانما تحجب البنت الواحدة

بنت الابن حجب نقصان وكذلك الشقيقة تحجب الاخت للاب والحاصل ان ذلك لا يطرد في غير العصابات ومما تعتبر فيه الدرجات من جهات الفرض جهة الامومة ولا تقدم على جهة الاختية الا على قول ابن عباس من ان الاخت تسقط وتقدم الام عليها حيث تزاممت الفروض والا على الارجح من مذهب الشافعية فيما اذا اجتمعتا في امرأة واحدة كما تقدم مع انها اقوى من الاختية لانها ليست بواسطة ولانها لا تحجب حرمانا وقد تقدم تمثيل ذلك والله تعالى اعلم ثم قلت

فالاصل في حجب اختلاف بالرتب كذا في القوت وحدة السبب

اي ان القاعدة في حجب الاقرب درجة لغيره او الاقوى لغيره ان يكون سبب ارثها واحدا اي جهتها واحدة كحجب الام للجدات فانهم امهات وكحجب الشقيق للاخ للاب فانها اخوان وانما تنزل زيادة القوة منزلة اقرية الدرجة بخلاف ما لو اختلفت الجهة فان ابن الاخ ولو كان في آخر درجات الاخوة يحجب العم الذي هو في اول درجات العمومة ولو كان ابن اخ لاب والعم شقيقا وقد علمت ان المراد بالجهات المصادر النسبية لاسماء الورثة وهي في الحقيقة اسباب خاصة وقد تطلق الجهة على السبب العام ويطلق السبب عليها لانه بمعنى علاقة القرابة ويخص السبب بالقرابة الحكمية وذلك يعلم بقرائن الاحوال وهذه القاعدة مفرعة على ما قبلها ويعلم من ذلك انه ليس كل اقرب او اقوى مقدم مطلقا بل على من في جهته فلا يقدم الاخ على ابن ابن من آخر درجة ولا الاب على الزوج ثم قلت

واهل فرض سببي ما حجب بل هو نقصانا برفع النحجب

واهل محض الفرض ليس يحجب عصة لكن به قد يحجب

اعني ان الزوج والزوجة لا يحجبان احدا لضعف قرابتهما لانها عارضة وتحل بالطلاق او الموت وانما هما يحجبان بالفرع حجب نقصان بان ينقص كل منهما نصف نصيبه الذي يكون له لولا الفرع واما عدم حجب اهل الفرض المحض للعصة فلأن الرد لا يكون مع وجود العصة من النسب او من ولاء العتاق فاذا بقي شيء عن اهل الفرض ياخذ العصة ولو كان اهل الفرض من اول الجهات ومن اعلى الدرجات كالبنات حيث لم يكن عصة بالغير وكان العصة من آخر الجهات كابن عم معتق المعتق من آخر درجة ممكنة من درجات العمومة واما سقوط العصة بازدياد الفروض فلا يسمى حجبا كما تقدم وعلى انه يسمى حجبا فلا يكون حجبا بالشخص بل بالاستغراق بدليل انه لا يقال فلان حجب بفلان او فلانة بل لانه لم يبق له شيء فلا يحجب العصة باهل الفرض بالشخص واما حجب العصة لاهل الفرض فكحجب الشقيق للاخت للاب كما تقدم وهذا مما يدل على ان العصة اقوى من اهل الفرض بالاجمال كما هو راسخ اكثر الفرضيين واما بالتفصيل فبعض العصة كموالي الموالاة اضعف من اولي الارحام فيحجب بهم فتحجب باهل الفرض النسبي من باب اولي وقولي واهل محض الفرض الخ ليخرج الاب والجد حيث يكون احدهما صاحب فرض وعصة فيحجب به بعض العصة كالاخوة ومن بعدهم واما حيث يكون صاحب فرض محض فيكون مع الفرع الذكر فينسب حجب من ذكر له والله تعالى اعلم ثم قلت

والاخت مثل الاخ وهي عصة  
فكشقي بنت ام واب  
تجب من لو كان ذاك حجة  
وكاخ للاب اخت للاب

اي ان اخت الميت وهي عصبة مع الغير مثل اخيه في الحاجبية  
 فالشقيقة حينئذ تكون مثل الشقيق والاخت للاب مثل الاخ للاب في  
 ذلك فتجب الشقيقة الاخ للاب والاخت للاب وابن الشقيق ومن دونهم  
 وتجب الاخت للاب ابن الشقيق وابن الاخ للاب ومن دونها ويعلم  
 كون المراد من الاخت الشقيقة او التي لاب دون الاخت لام لكونها لا  
 تكون عصبة اصلاً ويعلم ان المراد بالعصبة العصبية مع الغير من لو لانها  
 تشعر بانه ليس هناك اخ ولا يكون التعصيب بالغير عند عدمه وقولي  
 فكشقيق الخ تفصيل للمجمل وهو كون الاخت مثل الاخ وتصرح بان  
 المراد غير ولد الام مع فهم ذلك مما تقدم في باب العصابات فان قيل وهل  
 هما في المحجوبة كذلك قلنا نعم فانه لو كان في المسئلة اب وبنت وشقيق  
 او اخ لاب يحجبه الاب وكذلك لو كانت شقيقة او اخت لاب وانما  
 المقصود بيان زيادة قوتها بالتعصب والا فها كالعصبة بنفسه فيما عدا ان  
 له مثلي حفظها وكذلك الاخت للاب مع الاخ للاب والبنت مع الابن  
 وبنت الابن مع ابن الابن وانما لا يظهر كونها حاجبة حينئذ لمن دونها  
 بل يظهر كون الحاجب لذلك اخاها لانها معه كالقمر مع الشمس لانه  
 عصبة بالذات وهي عصبة بالغير فعصوبته اصلية وعصوبتها عرضية تستقي  
 منه بدليل انك لو صورتها وحدها تحكم بانها صاحبة فرض بخلاف اخيها  
 والله تعالى اعلم ثم قلت

واحجب جميع عصابات السبب      بن له عصوبة بالنسب  
 وحجب بعض اول ببعض      كحجب بعض تلوه ببعض

لا يخفى ان الناس كلهم فروع آدم وحواء ولكن منذ صاروا شعوباً  
 وقبائل اقتصر من نسب الانسان على فروعه واصوله ومن يتحقق من فروع

اصوله ويقال لهم انساب واقرباء والو النسب والو القرابة وهي علاقة  
 الولاد ومنها ما هو قريب ويقال ذو قرابة قريبة ويقال قريب اقرب  
 وهي القرابة الحقيقية والنسب يطلق عليها فقط ولا يطلق على القرابة  
 الحكيمة المحقة بها كقرابة النكاح وقرابة الولاء وان عد كل منها سببا من  
 اسباب الميراث والا قربون اولى بالمعروف فذو القرابة القريبة الحقيقية  
 مقدم على غيره من ذوي القرابة البعيدة وذو القرابة الحكيمة وانما لم  
 يحجب احد الزوجين حرمانا مطلقا ولا نقصانا الا بالفرع لانه سبب  
 الولاد بخلاف الموالى وانما لم تحجب موالى العتق باهل الفرض من النسب  
 لما تقدم وحاصل الكلام في هذا المقام ان الناس بالنسبة الى الميت اقسام  
 اهل قرابة نسبية واهل قرابة سببية واجاب وقد تجتمع القرابتان في  
 شخص واحد كما تقدم وتقدم انهم جعلوا القرابة النسبية سببا واحدا  
 والحكيمة سببين النكاح والولاء ومما اقسام النسب جهات وكذلك مما  
 الولاء جهة والنكاح جهة وخصوا العصوبة بخمس جهات اربع نسبية  
 وواحدة سببية وهي آخرتها وهذا البيت هو يتضمن معنى ذلك والمراد  
 بالسبب ما قابل النسب كما تقدم وتقدم ان المراد بالعصبة الذي لا يحجبه  
 اهل الفرض عصبة النسب وعصبة العتاق والمراد بعصبات السبب هنا مولى  
 العتاق ومولاته الاصليان وعصبتا كل منهما النسبية والسببية ومولى الموالاة  
 ومولاتها الاصليان وعصبتا كل منهما كذلك فالاول المعنى ثم ابنه ثم ابوه  
 ثم جده ثم اخوه الشقيق ثم اخوه للاب ثم ابن اخيه الشقيق ثم ابن  
 اخيه للاب ثم عمه الشقيق ثم عمه للاب ثم ابن عمه الشقيق ثم ابن عمه  
 للاب فهو لاء. عصبات المعنى النسبية وهم مؤخرون عن عصبات العتق  
 النسبية ومقدمون على عصبات المعنى السببية وهم معتنق المعنى ثم عصبتة  
 النسبية وهم معتنق معتنق المعنى ثم عصبتة كذلك وكذا يقال في موالاة  
 العتاق ومولى الموالاة ومولاتها وكل من ذكر موالى المعنى وعصبة سببية



بالنسبة له ولاولاده وعقائه لانهم يرثون منهم بالولاء على الترتيب المذكور فاذا لم يكن للعتيق ورثة نسبية او كان ورثة اهل فرض ولم تستغرق التركة يرث منه 'مولى العتاق الاصلي او مولاته او هما ان كان عتيقا لهما ويستويان في الميراث منه حيث كانا مستويين في الشقص منه والا فيقدر شقص كل بقسم الميراث بينهما على المعتمد لان الغنم بقدر الغنم فان مات ذو العتاق الاصلي او كان محروما ورث عتيقه عصبتها على الترتيب المذكور وكذا يرثون اولاده وعقائه فان لم يكن وارث للعتيق او لولده او لعتيقه من ذكر يرد على اهل الرد من ورثته ان كان والا ورثه ذو رحمه ان كان والا فمن اقر له بنسب محمول على الغير والا فمن اوصى له بما يتوفى على اجازة الورثة والا فيوضع في بيت المال ولا يكون مولى موالاة لان من شرطها ان لا يكون عليه ولاء عتاق فالعتيق لا تصح مولاته وقولي واجب جميع عصابات السبب من له عسوبة بالنسب اي انه اذا وجد للعتيق او لمن عليه ولاء الموالاة عسبة نسبية ولو واحدا ولو عسبة مع الغير حجب جميع عصابات السبب المذكورين لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الميراث للعسبة فان لم تكن عسبة فلمولى ولا يرث من العتيق عسبة المولى بالغير او مع الغير لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن ويتفرع على ذلك ما اذا اشترى رجل وامرأة اباهما فعنق عليها فاشترى الاب عبدا فاعتقه فمات الاب ثم عتيقه فان كان لذلك العتيق عسبة نسبية كابنه او ابن عمه فلا يرثه احد من ولدي معنقه بل ولا معنقه لو كان حيا والا ورثه ابن معنقه بكونه عسبة نسبية للمعنى لا بكونه عسبة نسبية له دون البنت لانها عسبة نسبية للمعنى وعسبة بالغير والجهة الثانية لا ترث من العتيق والاولى حجت بعسبة نسب المعنى ولو لم يكن الابن ورثت العتيق بعسوبة السبب فقط وما اذا اشترت امرأة اباهما فعنق عليها ثم مات عنها وعن

بنت اخرى وعن شقيقة فثلاثا تركته لبنتيه فرضاً وثلاثة لشقيقته تعصباً  
 لانها عصبه نسبية حقيقية لا اضافية فتوجب عصبه السبب مطلقاً فتوجب  
 بها مولاة شقيقها وهي التي عنق عليها لانها عصبه سببية لابنها ولو لم تكن  
 الشقيقة ورثت هي واختها الثلثين فرضاً والثلث الباقي وحدها تعصباً  
 بالولاء فعلم ان عصبات السبب فسمان عصبه مولى وعصبه عتيق وعصبات  
 النسب فسمان عصبه مولى وعصبه عتيق وذلك ان ابن مولى العتاق ومعتق  
 مولى العتاق كلاهما عصبه سببية للعتيق يحجبان بعصبته النسبية كابنه  
 وابيه واخيه وعمه وبالنسبة للمولى الابن عصبه نسبية والمعتق عصبه سببية  
 والاولى يحجب الثاني فكما اجتمعت عصبه نسبية وسببية مطلقاً حجت  
 السببية بالنسبية فابن المولى ومعتقه عصبتان للمولى احدهما نسبية والاخرى  
 سببية لهما عصبه سببية للعتيق وابنه مثلاً عصبه نسبية له والاولى من  
 عصبي المولى حاجبة للثانية والاولى من عصبي العتيق محجوبة بالثانية  
 وكذا يقال في عصبات مولاة العتاق ومولى الموالاة ومولاته وقولي وحجب  
 بعض اول الخ اي ان ترتيب العصبه السببية كترتيب العصبه النسبية  
 فيجب بالمولى من يدلي به الى العتيق ثم ابنه من بعده فيجب من دونه  
 وهكذا كما ذكر والله تعالى اعلم ثم قلت

وحاجب الوارث حرماناً حجب كذاك من ادلى به ولم يرب

هذه القاعدة غير قاعدة كل من ادلى بواسطة حجته لان معنى هذه  
 ان كل وارث حجب وارثاً حرماناً حجب من يدلي بهجوبه ايضاً لانه  
 حيث كان احق منه كان احق من يدلي به بالاولى كالابن فيجب الاخ  
 حرماناً فيجب كل فروعه وانما قيدت بالحرمان لان ذلك يطرد في حجب  
 النقصان فان الابن لا يحجب الجدات المدليات بالاب والام حيث لم

يحجبها حرماناً ولا يقال ان لفظ حاجب قد يراد به المانع كالقتل وهو  
 يحرم الوارث ولا يحرم من يدلي به لانا نقول يمنع ذلك لفظ حرمان لانه  
 لا يطلق الا على حجب الشخص هذا ويدخل تحت هذه القاعدة مسائل لا  
 تخصي كالاخ يحجب العم وكل من يدلي به والاب يحجب الجد وكل من  
 يدلي به ويستخرج ذلك في تفصيل الحجب قريباً بعونه تعالى ولا يقال من  
 حجب وارثاً يحجب من يحجبه ذلك الوارث لعدم اطراد ذلك فان الاب  
 يحجب امه حرماناً وهي تحجب ام ام الام ولا يحجبها الاب فاذا مات  
 شخص عن ابيه وام امه ورثت منه مع ابيه فقولي وحاجب الوارث الخ  
 اي والوارث الحاجب لوارث آخر حرماناً يحجب من يدلي بذلك الوارث  
 كذلك لانه حيث كان احق من ذلك الوارث كان احق من المدلي به  
 بالاولى فان قيل هذا التعليل يقتضي ان من حجب وارثاً نقصاناً يحجب  
 من يدلي به كذلك كالفرع او عدد الاخوة فانه يحجب الام لكونه احق  
 ببعض نصيبها فينقص حظها فيكون احق ببعض حظ من يدلي بها كالجدة  
 قلنا نعم لكن صد عن ذلك كون الجدة نسبية ولا اقل من السدس يكون  
 لفريق من اهل النسب لا سبياً والجدة كثيراً ما تعتمد فيكون تنقيص  
 ذلك اجحافاً وقولي ولم يهب جملة حالية مؤكدة من ضمير يحجب ابيه  
 غير واهب له شيئاً بطريق الارث او غير خائف من مشاركته له  
 بطريق الاحسان والصدقة فقبل واجب على القول بان الاية الكريمة محكمة  
 وهي قوله تعالى واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم  
 منه وقولوا لهم قولاً معروفاً واما على القول بانها منسوخة فذلك مندوب  
 وامر عند الكرم محبوب ولاداء ادواء من الجبل كما قال خاتم الانبياء  
 والمرسلين عليه الصلاة والسلام ثم قلت

والنعم بالحجب للحاجب احق او من يدلي به احق من هذا الاحق

تقدم ان الحجب بالشخص ان يحجب الوارث بوارث احق منه بكل  
 حظه او ببعض منه فاذا كن فائدة الحجب لذلك الوارث الحاجب  
 لاحقيته بها لكن قد يوجد في المسألة من هو احق من هذا الحاجب يحظه  
 او ببعضه فيكون احق منه بما حجب عنه من دونه وقد يوجد وارث احق  
 بفائدة الحجب مع انه غير الحاجب فمثال الاول ما اذا مات شخص عن  
 ابن وام او عن ابن واخت او عن ابن واخ ففائدة الحجب وهو السدس  
 في الاول والنصف في الثانية وكل المال في الثالثة تعود لابن الحاجب  
 وذلك مما لا يحصى ومثال الثاني ما اذا مات شخص عن ام واب واخوة  
 فالأخوة تحجب الام نقصاناً وهم مجبونون بالاب فتعود فائدة الحجب اليه  
 ومثال القسم الثالث ما اذا مات شخص عن اب وام اب وام ام فالاب  
 يحجب ام نفسه وتعود فائدة الحجب لام الام على الاصح المعتمد وقيل تعود  
 للاب فتأخذ ام الام نصف السدس وقيل لا يحجب امه اصلاً فقد ظهر  
 معنى البيت والله تعالى اعلم والفهم بالضم يطلق على النفي والفوز بالشئ بلا  
 مشقة فالميراث غنم لا غرم فيه لان الوارث لا يني ما على المورث من  
 مال بل من مال المورث ومعنى البيت وفائدة الحجب فتجعل الحاجب هو  
 احق بها سواء كان محبوبه حاجباً لوارث آخر ام لا او لمن هو احق  
 من الحاجب الذي هو احق من المحبوب فيأخذها وان كان غير الحاجب  
 كام الام وعود فائدة الحجب لغير الحاجب نزل ثم قلت

وليس عند حنفي تركه لا كدريه ولا مشركه  
 وما هنا ذا الرحم لا تعدد حيث له باب وعلم وحده

الأكدرية لقب مسئلة في الفرائض وهي ما اذا مات امرأة عن  
 زوج وام وجد واخت شقيقة او لاب فذهب سيدنا زيد الفرضي الصحابي

رضي الله تعالى عنه أولاً اسقاط الاخت حيث استغرقت الفروض التركة  
 لان المسألة نصف وثلاث وسدس فاصلها ستة الزوج ٣ وللأم ٢ ولجد ١  
 فتسقط الاخت لانها عصبه بالغير مع الجد عنده لانه حيث بقي عن  
 الفروض السدس كما في هذه المسئلة اخذه الجد كما هو شأنه فلم يبق لها شيء  
 ولكن في هذه المسألة عاد يفرض للاخت النصف فيقول اصلها الى تسعة  
 للزوج والام والجد كما رقم وللأخت ٣ نضم لسهم الجد واذا قسمنا ٤ على  
 رأسها ورأس الجد تنكسر فتضرب ٣ في ٩ والحاصل ٢٧ للزوج ٩ وللأم  
 ٦ وللأخت ٤ ولجد ٨ فقد اخذ الزوج ثلث المال والام ثلث ما بقي ٧ عنه  
 والأخت ثلث ما بقي عنها والجد ما بقي عنهم وهذا عند الائمة الثلاثة  
 موافقة لزبد في اجتهاده وانما سميت الاكدرية لانها وقعت مع شخص من  
 اكدر اسم قبيلة او اسمه اكدر واما قول بعضهم انها كدرت على زيد  
 مذهبه اي الاول فلا يناسب تسميتها بل كان يقال مكدره واما المشتركة  
 فهي ما اذا ماتت امرأة عن زوج وام واخوة لام واخوة لابوين فالمسئلة  
 نصف وسدس وثلاث اصلها ٦ للزوج ٣ وللأم او للاخوة للام ٢ فلم يبق  
 للاشقاء شيء فمنعني القاعدة ان العصبه يسقط حيث لم يبق عن الفرض  
 شيء لكن المتمد عند المالكية والشافعية ان يفرضوا اخوة لام ويتركوا م  
 والاخوة للام في الثلث فيقسم على رؤسهم بالسوية ولذلك نسي المشتركة  
 والمشاركة بفتح الراء وكسرها فيها واما في مذهب الحنفية فتسقط الاخت  
 في الاولى بالجد كسائر الاخوة في قول الامام المفتي به خلافاً لابي  
 يوسف ومحمد وتسقط الاخوة الاشقاء في الثانية باتفاق الامام وصاحبيه  
 المذكورين فلا تركة تكون فيها المسئلة الاكدرية عند الحنفية لان العبرة  
 بالمفتي به ولا مشتركة كما نقرر ونسبي هذه ايضا البيعة والحمارية والحجرية  
 لقول بعضهم لسيدنا عمر رضي الله تعالى عنه اجعل ابام حجراً سفي اليم  
 وقول بعضهم هب ابام كان حماراً البست ام الجميع واحدة وانما ذكرت

هاتين المسئلتين هنا اعني باب الحجب لمناسبتها لمذهب ابي حنيفة حيث ان  
الاخت مجبوبة بالجد عنده والاشقاء ضاقطون باستغراق الفروض والعمل  
عليه وقوله في المشتركة موافق للنص وهو قوله عليه السلام الحقوا الفرائض  
بأهلها فما بقي فلأولي ذكر والنص مقدم على القياس ولا يقاس الاشقاء  
على من لام وقولي وما هنا الخ اية ولا تدخل اولي الارحام في هذه  
الاحكام فانها خاصة بذوي الفروض والمصبات الورثة واما اولو الارحام  
فلهم باب خاص بهم وباحكامهم وسيأتي آخر الكتاب بعون الملك  
الوهاب ثم قلت

### ✽ فصل في تفصيل الحجب ✽

التفصيل مقابل للاجمال وما ذكر قبل هذا الفصل اقله قواعد  
وضوابط وغالب مسائل هذا الفصل مفرع ومخرج عليها فقد ذكرت حال كل  
صنف في الحاجبية والمجبوبة فقلت

لاحد الزوجين والاصل الذكور والام بالفرع انتقال قد ظهر

النقل عبارة عن حاجبية النقصان والانتقال عن مجبوبة النقصان  
وقد فهم مما تقدم ان احد الزوجين والام والاب بمن لا يحجبون حرماناً  
وكذلك الجد الصحيح عند فقد الاب وانهم انما يحجبون قصاصاً وان الحرم  
بالوصف يجوز دخوله عليهم كسائر الورثة وحاصله ان المراد باحد  
الزوجين صنف الزوجة او الزوج حيث لا يجتمعان في مسألة واحدة وله  
ثلاثة احوال الحرم بالوصف او اخذ فرضه كاملاً وهو الربع للزوجة

والنصف الزوج او المجموعية نقصاناً بالفرع وهو ولد الميعة او ولد ابن له  
 فيصير الربع ثلثاً والنصف ربعاً وانه لا يكون حاجباً لاحد وانما يزاحم  
 اصحاب الفروض والعصبة بفرضه وانه لا يرد عليه على اصل المذهب وان  
 للاب او الجدة ثلاثة احوال العصوبة المحضة مع عدم الفرع مطلقاً وهي  
 الاصل فيه والفرضية المحضة مع الفرع الذكر وهما مع الفرع الاثني ويزاد  
 عليها الحرم بالوصف فتكون اربعة ويزيد الجدة عن الاب بحال آخر وهو  
 حجبته حرماناً بوجود الاب فتكون احواله خمسة وان للام ثلاثة احوال  
 اخذ ثلث الباقي عن احد الزوجين فيما اذا كان معها احد الزوجين والاب  
 ولم يكن فرع ولا عدد من الاخوة والسدس مع الفرع او عدد من الاخوة  
 مطلقاً وثلث المال فيما عدا ذلك ويزاد الحرم بالوصف وفهم من هذا ان  
 انتقال احد الزوجين والاصل الذكر لا يكون الا بالفرع بخلاف الام  
 فتنتقل ثلث الباقي مع احد الزوجين والاب والى السدس مع العدد من  
 الاخوة ايضاً وقد تقدم الاعتذار عن تسمية انتقال الاب او الجدة من  
 العصوبة لمحض الفرض حجباً واما انتقاله للجمع بينهما فلهي بذلك لانه  
 قد لا يرث الا السدس مع الفرع الاثني فبذلك التقي بمحض الفرض ومعنى  
 قولي ظهر اي تبين فيما تقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

وغيرهم سوى ابنة وجدّه يحجب حرماناً بالابن وحده

اي ان حاجبية الفرع لمن تقدم نقصاناً واما غيرهم فيحجب حرماناً  
 بالفرع الاعلى سوى شريكته في التولد من المورث مباشرة وسوى من قامت  
 مقام امه معه وهذا يدل على ان الفرع مقدم فلذلك جمعت جهته مقدمة  
 واختص الذكر بزيد الحاجبية على الاثني لانها صاحبة فرض فتحجب من  
 به الياقة لمشاركتها فيه نقصاناً او حرماناً ولا تنجب من بنال ما زاد عنه

فيحجب بالابن جميع ابناء الابناء وبنات الابناء لانهم في جهته وهو اعلى  
منهم في الرتب واقرب للورث وكذلك جميع الإخوة وابنائهم وجميع الاعمام  
وابنائهم وجميع عصبات السبب ومن بعدم حرمانا ولا يخفى ان المراد  
بالابن الصنف فيكون فرداً ومتعددًا كما هو واضح وله ثلاثة احوال الحرم  
بالوصف او ارث جميع المال او الباقي عن الاصول واحد الزوجين وحده  
او مع البنات ويكون الذكر مثل حظ الانثيين ثم قلت

بكالين ابنه وزيد استثنى لبنات الابن حيث ليست ادنى  
وفروع ميت فقط لم يحجب بن سواء اذ هو الاحق والقمن

نقدم ان المراد بابن الابن من نزل عن درجة الابن وحيث لم يكن  
الابن يقوم ابن الابن مقامه كما يأتي فيرث كارتبه ويحجب كحجبة ويزاد  
على استثنى من حجب الابن بنت الابن المساوية له والعالية عنه فانه لا  
يحجبها بخلاف الابن واما ابن الابن فان كانت اجنبية فلا دخل لها  
وان كانت بنت ابن فقد دخلت في المستثنى وحيث قام ابن الابن مقام  
الابن يحجب من دونه في الدرج من ابناء الابن وبنات الابن ويحجب  
من ذكر اولاً حجب نقصان وسوام وهو الحاشية القريبة والحاشية البعيدة  
حجب حرمان وكذلك من بعدم ولا يتميز الابن عنه الا يحجب اولاد  
الابناء مطلقاً وابن الابن لا يحجب من في درجته من اولاد الابن  
ويرث معه بنات الابن العلي حيث لم يكن من الطبقة الاولى ولا يحجب  
ابن الابن من حيث هو الا بالابن او بابن ابن اعلى منه وقولي اذ هو  
الاحق والقمن اي ان جهة الفرع هي البنوة احق من سائر الورثة  
حيث يحجب بعضهم نقصاناً وبعضهم حرماناً واما عدم حجب الجدة به  
فنقدم الاعتذار عنه والقمن بفتح الميم هنا الحري والجدير والخليق



و يجوز كسر الميم ويقال قمين اي هو الاحق والحري بانه احق لانه  
مقدم طبعا وشركا والله تعالى اعلم ثم قلت

وتحجب الاجداد بالاب فقط	وكل من بدلي بهم مهم سقط
والجد ان كان وحيدا نزل	كالاب عند فقده وان علا
وان يكن عددا يكن اقربه	كالاب والباقي به فحجبه
فحجب اصل بعضه بالبعض	وللفروع ثقله للفرض
كذلك الفرع وليس ينقل	ولا عليه غيره بفضل

نقدم ان الجد يحجب نقصانا بالفرع وانما لم يحجب به حرمانا لانه  
ليس مدليا به ولا من جهته وذكرنا ما انه يحجب بالاب حرمانا لانه  
من جهة الاب ومدل به وكل من ادلى بواسطة حجبه وان كل من بدلي  
بالجد يسقط معه اي يحجب ايضا لان من حجب وارثا يحجب من بدلي  
به وهو الم الشقيق والم للاب وابناهما وحيث يحجب كل الاجداد يحجب  
كل الاعمام وبنهيم وكذلك يحجب امهات الاجداد فكأنني قلت ان  
الاب يحجب اباه وابناءه وامه وابا ابيه وابناءه وامه وهلم جرا فلا يرث  
احد من هؤلاء بوجود ابي الميت وان فقد ابو الميت وكان جد واحد من  
اي درجة كانت نزل منزلة الاب وقام مقامه في احواله الثلاثة المذكورة  
في حجب الاعمام وحجب الاخوة والاختوات وبنفي الاخوة والاعمام ومن  
بعدم من عصبات السبب وغيرهم الا في الغراوين والا في حجب ام الاب  
والا في محجوبيته حرمانا بالاب بالنظر لذاته وبخالفه في مسائل اخر تلي  
بعض المذاهب والاقوال وبعض فروع فقهية لا نطيل بذكرها وحيث  
تعدد الجد فالاقرب للاب هو الذي يقوم مقام الاب وينزل منزله فيما  
ذكر ويحجب من هو فوقه مع من بدلي بن فوقه وحاصله ان الاب في

اول درجة من الابوة فيجب سائر الجهات التي بعده جهته. ويجب كل  
 من يدلي به من جهته ومن يدلي به يدلي به فان لم يكن الاب وكان  
 واحد من الاجداد فقط من اي درجة كانت نزل منزلة الاب وان كان  
 اكثر من واحد فالاقرب له حكم الاب فقط فالاباء يجب بعضهم بعضاً  
 وكذلك الامهات يجب بعضهم بعضاً ويجب بالاباء الذين يدلون بهم  
 ولا يجب احداً منهم حرماناً احد من الفروع او الحواشي بل الفرع ينقل  
 عنهم من يمكن نقله من العصوبة الى الفرض كما تقدم وكذلك الفرع لا  
 يجبه ولا احداً منه احد من سواء ولا ينقله احد من العصوبة الى  
 الفرض ولا يفضل عليه احد من غير جهته وإنما يجب بعضه بعضاً كما  
 سيأتي بيانه بعونه تعالى ثم قلت

وعدد الاخوة مطلقاً نقل اما من الفرض الكثير الاقل

نقدم ان الام فيجب نقصاناً يجنس الفرع وبالعدد من الاخوة مطلقاً  
 ولجها بعدد من الاخوة خمس واربعون صورة وبيان ذلك ان احدم  
 اما ذكر او انثى او خنثى وكل منهم اما لاب وام او لاب او لام فتكون  
 تسعة هكذا ذكر شقيق ذكر لاب ذكر لام انثى شقيقة انثى لاب انثى  
 لام خنثى شقيق خنثى لاب خنثى لام فاذا اخذت من كل صنف من  
 التسعة عدداً كان ذلك تسعة اعداد وهي شقيقان اخوان لاب اخوان لام  
 اثنيان شقيقتان لاب اثنيان لام اثنيان شقيقان خنثيان لاب  
 خنثيان لام واذا اخذت واحداً من العدد الاول او العدد الاول مع ما  
 بعده كان ثمان صور واذا اخذت الثاني مع ما بعده كان سبعة والثالث  
 مع ما بعده ستاً وما بعده خمساً وما بعده اربعاً وما بعده ثلاثاً وما بعده  
 اثنين وما بعده واحدة هكذا وقولي الكثير اي بالنظر لاجزائه ٩

لان الكثرة تكون للاجزاء والافراد وكذلك القلة والكبر والصغر ٨  
 للحجم فيقال بيت كبير وقمح كثير وكان الانسب بمقابلته القليل ٧  
 ولكن اشتهر التعبير بالفعل التفضيل مراداً به اصل الفعل لا باعتبار ٦  
 زيادة عن غيره وقد علم ان المراد بالاخوة ما يشمل الاخوات ٥  
 وبالاطلاق انهم اشقاء او لاب او لام او خلط وقد تقدم ان ٤  
 اسماء الورثة مضافة للبيت المورث تقديرًا اي اخوة المورث ينقلون ٣  
 امه من الثالث الى السادس وقولي نقل دون نقلوا باعتبار لفظ العدد ٢  
 فانه مفرد وكما ينقل العدد من الاخوة الام ولو كان محجوباً كما تقدم ١  
 ينقلها الفرع ولا يتصور ان يكون محجوباً لانه اذا كان واحداً لا ٤٥  
 بد ان يكون وارثاً وان تعدد لا يكن كله غير وارث بل لا بد من ان  
 يكون بمضه وارثاً نعم قد يكون محروماً فلا ينقلها كان يورث مسلم عن ابن  
 كافر وام مسلمة فيعد كالمدم والفرع ابن و بنت وابن ابن و بنت ابن  
 احاداً او اعداداً فصور الفرع ثمانية وقد اشرت للفرع بقولي اول البيت  
 الآتي كما يفرع مطلقاً اي كما تنقل بالفرع سواء كان عدداً ام مفرداً  
 وفيهم ذلك من ذكر العدد قبله والله تعالى اعلم واول البيت المذكور مع  
 حجب الاصل الاثني بمضه ببعض في قولي

كما يفرع مطلقاً واجب بام	جميع جدات ولو لغير ام
والابويات بوالد ومن	ادلت بجدته فيه احجبها تمن
وتحجب البعدي بقربي الرتب	وان تكن محجوبة وللأب

تقدم قريباً ان الاصل انما يحجب بعضه بعضاً حرماناً وهذا من  
 تفاصيله وهو ان الام اقرب من يرث بجهة الامومة فتحجب غير امها

لا فرقتها في الدرجة وامها لها لذلك ولكونها واسطة لمن "لائهن" مدليات  
 بها واما الاب فيجب امهاته لادلائهن" به وكذلك الجد وانما تحجب ام  
 الاب به لا بالجد لعدم ادلائها به وتحجب الجدة البعدى بالقربى ولو  
 كانت البعدى من طرف الام او مدلية بالطرفين والقربى من قبل الاب  
 ولو محجوبة به واذا استوين في الدرجة اقتسمن السدس بالسوية على  
 المعتمد وقيل المدلية بطرفين تعد براسين وتقدم الكلام على ذلك في  
 المقدمة ونذكر هنا شيئا من ذلك وهو ان الجدات المدليات باناث خلص  
 او بذكور خلص او بالاناث ثم الذكور صحاح واما المدليات بالذكر  
 ثم الاناث فانهن فواسد لتوسط الجد الفاسد بينهن وبين الاناث الاخر  
 والجد الفاسد من ادلى بالانثى والفاسدة المدلية بذكر بين اثنتين فالاول  
 كام الام وام ام الام وام ام ام الام وهلم جرا والثاني كام الاب وام  
 ابى الاب وام ابى ابى الاب وهكذا والثالث كام ام ابى الاب وام ام ام  
 ابى ابى الاب والرابع كام ابى الام وام ابى ابى ام الام وام ام ابى ابى ام  
 ام الام فالجد الذي بين امين فاسد والامهات الخالص التي بينهن وبين  
 ام الميت او ابيه صحاح والتي قبله واحدة او اكثر فاسدة وامثلة الحجب  
 مات شخص عن ام وام ام وام اب تحجبان بالام مات عن اب وام اب  
 وام ام تحجب ام الاب به والسدس لام الام مات عن جد ابى ابى اب  
 وعن جدة ام اب او ام ابى اب لا يحجب ام الاب لانها لم تدل به ولا  
 ام ابى الاب لانها زوجته فلم تدل به مات عن جد ابى اب وعن ام ام  
 ام لا يحجبها الجد وان كانت ابعد منه لانها ليست من جهته لان جهته  
 الابوة وجهتها الامومة ولا هي مدلية به مات عن جد ابى اب وجدة ام  
 ابى اب تحجب به لانها امه مدلية به مات عن جدة ام اب وجدة ام  
 ام ورثنا معا بالسوية وكذلك لو مات عن جدة هي ام ام الام وام ابى  
 الاب بان يكون الميت ولد ابن ابنتها وبنت بنتها وعن جدة هي ام ام

يجبها حرماناً ولا يقال ان لفظ حاجب قد يراد به المانع كالقتل وهو  
يحرم الوارث ولا يحرم من بدلي به لانا نقول يمنع ذلك لفظ حرمان لانه  
لا يطلق الا على حجب الشخص هذا ويدخل تحت هذه القاعدة مسائل لا  
تخصي كالاخ يجب المم وكل من بدلي به والاب يجب الجد وكل من  
بدلي به وسيتضح ذلك في تفصيل الحجب قريباً بعونه تعالى ولا يقال من  
حجب وارثاً يجب من يحجبه ذلك الوارث لعدم اطراد ذلك فان الاب  
يجب امه حرماناً وهي تحجب ام ام الام ولا يحجبها الاب فاذا مات  
شخص عن ابيه وام امه ورثت منه مع ابيه فقولي وحاجب الوارث الخ  
اي والوارث الحاجب لوارث آخر حرماناً يجب من بدلي بذلك الوارث  
كذلك لانه حيث كان احق من ذلك الوارث كان احق من البدلي به  
بالاولى فان قيل هذا التعليل يقتضي ان من حجب وارثاً نقصاناً يجب  
من بدلي به كذلك كالفرع او عدد الاخوة فانه يجب الام لكونه احق  
ببعض نصيبها فينقص حظها فيكون احق ببعض حظ من بدلي بها كالجدة  
قلنا نعم لكن صد عن ذلك كون الجدة نسبية ولا اقل من السدس يكون  
لفریق من اهل النسب لا سناً والجدة كثيراً ما تعدد فيكون تنقيص  
ذلك اجحافاً وقولي ولم يهب جملة حالية مؤكدة من ضمير يجب اية  
غير واهب له شيئاً بطريق الارث او غير خائف من مشاركته له  
بطريق الاحسان والصدقة فقبل واجب على القول بان الاية الكريمة محكمة  
وهي قوله تعالى واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم  
منه وقولوا لهم قولاً معروفاً واما على القول بانها منسوخة فذلك مندوب  
وامر عند الكرم محبوب ولاداء ادواء من البخل كما قال خاتم الانبياء  
والمؤمنين عليه الصلاة والسلام ثم قلت

والغنى بالجبب للحاجب احق او من به احق من هذا الاحق

نقدم ان الحجب بالشخص ان يحجب الوارث بوارث احق منه بكل  
 حظه او ببعض منه فاذن تكون فائدة الحجب لذلك الوارث الحاجب  
 لاحقيقته بها لكن قد يوجد في المسألة من هو احق من هذا الحاجب يحظه  
 او ببعضه فيكون احق منه بما حجب عنه من دونه وقد يوجد وارث احق  
 بفائدة الحجب مع انه غير الحاجب فمثال الاول ما اذا مات شخص عن  
 ابن وام او عن ابن واخت او عن ابن واخ ففائدة الحجب وهو السدس  
 في الاول والنصف في الثانية وكل المال في الثالثة تعود للابن الحاجب  
 وذلك عما لا يحصى ومثال الثاني ما اذا مات شخص عن ام واب واخوة  
 فالأخوة تحجب الام نقصاناً ومحبوبون بالاب فتعود فائدة الحجب اليه  
 ومثال القسم الثالث ما اذا مات شخص عن اب وام اب وام ام فالاب  
 يحجب ام نفسه وتعود فائدة الحجب لام الام على الاصح المقدم وقيل تعود  
 للاب فتأخذ ام الام نصف السدس وقيل لا يحجب امه اصلاً فقد ظهر  
 معنى البيت والله تعالى اعلم والغنم بالضم يطلق على النقي والفوز بالشيء بلا  
 مشقة فالميراث غنم لا غرم فيه لان الوارث لا يني ما على المورث من  
 ماله بل من مال المورث ومعنى البيت وفائدة الحجب فتحصل الحاجب هو  
 احق بها سواء كان محبوبه حاجباً لوارث آخر ام لا او لمن هو احق  
 من الحاجب الذي هو احق من المحبوب فيأخذها وان كان غير الحاجب  
 كام الام وتعود فائدة الحجب لغير الحاجب نزل ثم قلت :

وليس عند حنفي تركه لا كدريه ولا مشتركه  
 وما هنا ذا الرحم لا تعدّه حيث له باب وعكم وحده

الأكدرية لقب مسئلة في الفرائض وهي ما اذا ماتت امرأة عن  
 زوج وام وجد واخت شقيقة او لاب فلهب سيدنا زيد الفرضي الصحابي

رضي الله تعالى عنه أولاً اسقاط الاخت حيث استغرقت الفروض التركة  
 لان المسألة نصف وثلاث سدس فاصلها ستة للزوج ٣ وللأم ٢ وللبعد ١  
 فنسقط الاخت لانها عصبه بالغير مع الجدة عنده لانه حيث بقي عن  
 الفروض السدس كما في هذه المسئلة اخذه الجد كما هو شأنه فلم يبق لها شيء  
 ولكن في هذه المسألة عاد بفرض للاخت النصف فيقول اصلها الى تسعة  
 للزوج والام والجد كما رقم وللأخت ٣ نضم لسهم الجدة واذا قسمنا ٤ على  
 رأسها ورأسي الجد تنكسر فنضرب ٣ في ٩ والحاصل ٢٧ للزوج ٩ وللأم  
 ٦ وللأخت ٤ وللبعد ٨ فقد اخذ الزوج ثلث المال والام ثلث ما بقي ٧ عنه  
 والأخت ثلث ما بقي عنهما والجد ما بقي عنهم وهذا عند الاثمة الثلاثة  
 موافقة لزيد في اجتهاده وانما سميت الاكدرية لانها وقعت مع شخص من  
 اكدر امم قبيلة او اسمه اكدر واما قول بعضهم انها كدرت على زيد  
 مذهبه اي الاول فلا يناسب تسميتها بل كان يقال مكدره واما المشتركة  
 فهي ما اذا ماتت امرأة عن زوج وام واخوة لام واخوة لابوين فالمسئلة  
 نصف وسدس وثلاث اصلها ٦ للزوج ٣ وللأم او للاخوة للام ٢ فلم يبق  
 للاشقاء شيء فمقتضى القاعدة ان العصبه يسقط حيث لم يبق عن الفرض  
 شيء لكن المعتبر عند المالكية والشافعية ان يفرضوا اخوة لام وبشركواهم  
 والاخوة للام في الثالث فيقسم على رؤسهم بالسوية ولذلك تسمى المشتركة  
 والمشاركة بفتح الراء وكسرهما فيها واما في مذهب الحنفية فنسقط الاخت  
 في الاولى بالجد كسائر الاخوة في قول الامام المفتي به خلافاً لابن  
 يوسف ومحمد ونسقط الاخوة الاشقاء في الثانية باتفاق الامام وصاحبيه  
 المذكورين فلا تركة تكون فيها المسئلة الاكدرية عند الحنفية لان العبرة  
 بالمفتي به ولا مشتركة كما نقرر ونسبى هذه ايضا اليحية والحجازية والحجرية  
 لقول بعضهم لسيدنا عمر رضي الله تعالى عنه اجعل اباهم حجراً في اليم  
 وقول بعضهم هب اباهم كان حماراً البست ام الجميع واحدة وانما ذكرت

هاتين المستأين هنا اعني باب الحجب لمناسبتها المذهب ابي حنيفة حيث ان  
الاخت مجبوبة بالجد عنده والاشقاء ساقطون باستغراق الفروض والعمل  
عليه وقوله في المشتركة موافق للنص وهو قوله عليه السلام الحقوا الفرائض  
بأهلها فما بقي فلأولى ذكر والنص مقدم على القياس ولا يقاس الاشقاء  
على من لام وقولي وما هنا الخ ابي ولا تدخل اولي الارحام في هذه  
الاحكام فانها خاصة بذوي الفروض والمصبات الورثة واما اولو الارحام  
فلهم باب خاص بهم وباحكامهم وسيأتي آخر الكتاب بعون الملك  
الوهاب ثم قلت

### ✽ فصل في تفصيل الحجب ✽

التفصيل مقابل للاجمال وما ذكر قبل هذا الفصل اغلبه قواعد  
وضوابط وغالب مسائل هذا الفصل مفرع ومخرج عليها فقد ذكرت حال كل  
صنف في الحاجبية والمجبوية فقلت

لاحد الزوجين والاصل الذكر والام بالفرع انتقال قد ظهر

النقل عبارة عن حاجبية النقصان والانتقال عن مجبوية النقصان  
وقد فهم مما تقدم ان احد الزوجين والام والاب ممن لا يحجبون حرماناً  
وكذلك الجد الصحيح عند فقد الاب وانهم انما يحجبون قصاصاً وان الحرم  
بالوصف يجوز دخوله عليهم كسائر الورثة وحاصله ان المراد باحد  
الزوجين صنف الزوجة او الزوج حيث لا يجتمعان في مسألة واحدة وله  
ثلاثة احوال الحرم بالوصف او اخذ فرضه كاملاً وهو الربع للزوجة



والنصف الزوج او المحجوبة نقصاناً بالفرع وهو ولد الميعة او ولد ابن له  
 فيصير الربع ثلثاً والنصف ربعاً وانه لا يكون حاجباً لاحد وانما يزاحم  
 اصحاب الفروض والعصبة بفرضه وانه لا يرد عليه على اصل المذهب وان  
 للاب او الجد ثلاثة احوال العصوبة المحضة مع عدم الفرع مطلقاً وهي  
 الاصل فيه والفرضية المحضة مع الفرع الذكر وهما مع الفرع الاثني ويزاد  
 عليها الحرم بالوصف فتكون اربعة ويزيد الجد عن الاب بحال آخر وهو  
 حجبته حرماناً بوجود الاب فتكون احواله خمسة وان للام ثلاثة احوال  
 اخذ ثلث الباقي عن احد الزوجين فيما اذا كان معها احد الزوجين والاب  
 ولم يكن فرع ولا عدد من الاخوة والسدس مع انفرع او عدد من الاخوة  
 مطلقاً وثلث المال فيما عدا ذلك ويزاد الحرم بالوصف وفهم من هذا ان  
 انتقال احد الزوجين والاصل الذكر لا يكون الا بالفرع بخلاف الام  
 فنقل ثلث الباقي مع احد الزوجين والاب والى السدس مع العدد من  
 الاخوة ايضاً وقد تقدم الاعتذار عن تسمية انتقال الاب او الجد من  
 العصوبة لمحض الفرض حجباً واما انتقاله للجمع بينها فلحق بذلك لانه  
 قد لا يرث الا السدس مع الفرع الاثني فبذلك اتفق بمحض الفرض ومعنى  
 قولي ظهر اي تبين فيما تقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

وغيرهم سوى ابنة وجدته يحجب حرماناً بالابن وحده

اي ان حاجبية الفرع لمن تقدم نقصاناً واما غيرهم فيحجب حرماناً  
 بالفرع الاعلى سوى شريكته في التولد من المورث مباشرة وسوى من قامت  
 مقام امه معه وهذا يدل على ان الفرع مقدم فلذلك جمعت جهته مقدمة  
 واخص بالذكر بيزيد الحاجبية على الاثني لانها صاحبة فرض فتجب من  
 به الولاية لمشاركتهما فيه نقصاناً او حرماناً ولا تجب من بنال ما زاد عنه

فيحجب بالابن جميع ابناء الابناء وبنات الابناء لانهم في جهته وهو اعلى  
منهم في الرتب واقرّب للمورث وكذلك جميع الإخوة وابنائهم وجميع الاعمام  
وابنائهم وجميع عصبات السبب ومن بعدم حرمانا ولا يخفى ان المراد  
بالابن الصنف فيكون فرداً ومتعددّاً كما هو واضح وله ثلاثة احوال الحرم  
بالوصف او ارث جميع المال او الباقي عن الاصول واحد الزوجين وحده  
او مع البنات ويكون المذكور مثل حظ الانثيين ثم قلت

في كتاب ابن ابنة وزيد استثنى لبنات الابن حيث ليست ادنى  
وفرع ميت فقط لم يحجب بن سواه اذ هو الاحق والقمن

نقدم ان المراد بابن الابن من نزل عن درجة الابن وحيث لم يكن  
الابن يقوم ابن الابن مقامه كما يأتي فيرث كارثه ويحجب كحجبه ويزاد  
على استثنى من حجب الابن بنت الابن المساوية له والعالية عنه فانه لا  
يحجبها بخلاف الابن واما ابن الابن فان كانت اجنبية فلا دخل لها  
وان كانت بنت ابن فقد دخلت في المستثنى وحيث قام ابن الابن مقام  
الابن يحجب من دونه في الدرج من ابناء الابن وبنات الابن ويحجب  
من ذكر اولاً حجب نقصان وسوام وهو الحاشية القريبة والحاشية البعيدة  
حجب حرمان وكذلك من بعدم ولا يتميز الابن عنه الا بحجبه اولاد  
الابناء مطلقاً وابن الابن لا يحجب من في درجته من اولاد الابن  
ويرث معه بنات الابن العلي حيث لم يكن من الطبقة الاولى ولا يحجب  
ابن الابن من حيث هو الا بالابن او بابن ابن اعلى منه وقولي اذ هو  
الاحق والقمن اي ان جهة الفرع وهي البنوة احق من سائر الورثة  
حيث يحجب بعضهم نقصاناً وبعضهم حرماناً واما عدم حجب الجدة به  
فنقدم الاعتذار عنه والقمن بفتح الميم هنا الحري والمجدير والخليق

و يجوز كسر الميم ويقال قمين اي هو الاحق والحري بانه احق لانه  
مقدم طبعا وشركا والله تعالى اعلم ثم قلت

وتحجب الاجداد بالاب فقط	وكل من بدلي بهم معهم سقط
والجد ان كان وحيدا نزلا	كالاب عند فقده وان علا
وان يكن عددا يكن اقربه	كالاب والباقي به فحجبه
فحجب اصل بعضه ببعض	وللفروع نقله للفرض
كذلك الفرع وليس ينقل	ولا عليه غيره بفضل

نقدم ان الجد يحجب نقصانا بالفرع وانما لم يحجب به حرمانا لانه  
ليس مدليا به ولا من جهته وذكرنا ما انه يحجب بالاب حرمانا لانه  
من جهة الاب ومدل به وكل من ادلى بواسطة حجبه وان كل من بدلي  
بالجد يسقط معه اي يحجب ايضا لان من حجب وارثا يحجب من بدلي  
به وهو الم الشقيق والم للاب وابناهما وحيث يحجب كل الاجداد يحجب  
كل الاعمام وبنيتهم وكذلك يحجب امهات الاجداد فكأنني قلت ان  
الاب يحجب اباه وابناءه وامه واما ابيه وابناءه وامه وهم جرا فلا يرث  
احد من هؤلاء بوجود ابي الميت وان فقد ابو الميت وكان جد واحد من  
اي درجة كانت نزل منزلة الاب وقام مقامه في احواله الثلاثة المذكورة  
في حجب الاعمام وحجب الاخوة والاختات وبنيت الاخوة والاعمام ومن  
بعدم من عصبات السبب وغيرهم الا في الفراوين والا في حجب ام الاب  
والا في محجوبيته حرمانا بالاب بالنظر لذاته وبخالفه في مسائل اخر على  
بعض المذاهب والاقوال وبعض فروع فقهية لا نطيل بذكرها وحيث  
تعدد الجد فالاقرب للاب هو الذي يقوم مقام الاب وينزل منزله فيما  
ذكر ويحجب من هو فوقه مع من بدلي بن فوقه وحاصله ان الاب في

اول درجة من الابوة فيجب سائر الجهات التي بعد جهته. ويوجب كل من بدلي به من جهته ومن بدلي بمن بدلي به فان لم يكن الاب وكان واحد من الاجداد فقط من اي درجة كانت نزل منزلة الاب وان كان اكثر من واحد فالأقرب له حكم الاب فقط فالأباء يوجب بعضهم بعضاً وكذلك الامهات يوجب بعضهم بعضاً ويحبون بالأباء الذين يدلون بهم ولا يوجب احداً منهم حرماناً احد من الفروع او الحواشي بل الفرع ينقل منهم من يمكن نقله من العصوبة الى الفرض كما تقدم وكذلك الفرع لا يجبه ولا احداً منه احد من سواء ولا ينقله احد من العصوبة الى الفرض ولا يفضل عليه احد من غير جهته وانما يوجب بعضه بعضاً كما سيأتي بيانه بعونه تعالى ثم قلت

وعدد الاخوة مطلقاً نقل اما من الفرض الكثير الاقل

نقدم ان الام تججب نقصاناً بجنس الفرع وبالعدد من الاخوة مطلقاً ولحجها بعدد من الاخوة خمس واربعون صورة وبيان ذلك ان احدم اما ذكر او انثى او خنثى وكل منهم اما لاب وام او لاب او لام فتكون تسعة هكذا ذكر شقيق ذكر لاب ذكر لام انثى شقيقة انثى لاب انثى لام خنثى شقيق خنثى لاب خنثى لام فاذا اخذت من كل صنف من التسعة عدداً كان ذلك تسعة اعداد وهي شقيقان اخوان لاب اخوان لام اثنيان شقيقان اثنيان لاب اثنيان لام خنثيان شقيقان خنثيان لاب خنثيان لام واذا اخذت واحداً من العدد الاول او العدد الاول مع ما بعده كان ثمان صور واذا اخذت الثاني مع ما بعده كان سبعة والثالث مع ما بعده ستة وما بعده خمسة وما بعده اربعة وما بعده ثلاثة وما بعده اثنتين وما بعده واحدة هكذا وقولي الكثير اي بالنظر لاجزائه ٩

و يجوز كسر الميم و يقال قمين اي هو الاحق والحري بانه احق لانه  
مقدم طبعا وشركا والله تعالى اعلم ثم قلت

وتحجب الاجداد بالاب فقط	وكل من بدلي بهم معهم سقط
والجد ان كان وحيدا نزل	كالاب عند فقده وان علا
وان يكن عددا يكن اقربه	كالاب والباقي به فحجبه
فحجب اصل بعضه بالبعض	وللفروع ثقله للفرض
كذلك الفرع وليس بنقل	ولا عليه غيره بفضل

تقدم ان الجد يحجب نقصانا بالفرع وانما لم يحجب به حرمانا لانه  
ليس مدليا به ولا من جهته وذكرنا ما انه يحجب بالاب حرمانا لانه  
من جهة الاب ومدل به وكل من ادلى بواسطة حجبه وان كل من بدلي  
بالجد يسقط معه اي يحجب ايضا لان من حجب وارثا يحجب من بدلي  
به وهو الم الشقيق والم للاب وابناهما وحيث يحجب كل الاجداد يحجب  
كل الاعام وبنهم وكذلك يحجب امهات الاجداد فكأنني قلت ان  
الاب يحجب اباه وابناءه وامه واما ابيه وابناءه وامه وهلم جرا فلا يرث  
احد من هؤلاء بوجود ابي الميت وان فقد ابو الميت وكان جد واحد من  
اي درجة كانت نزل منزلة الاب وقام مقامه في احواله الثلاثة المذكورة  
في حجب الاعام وحجب الاخوة والاختوات وبنى الاخوة والاعام ومن  
بعدم من عصبات السبب وغيرهم الا في الغراوين والا في حجب ام الاب  
والا في محجوبيته حرمانا بالاب بالنظر لذاته وبخالفه في مسائل اخر على  
بعض المذاهب والاقوال وبعض فروع فقهية لا نطيل بذكرها وحيث  
تعدد الجد فالاقرب للاب هو الذي يقوم مقام الاب وينزل منزله فيما  
ذكر ويحجب من هو فوقه مع من بدلي بن فوقه وحاصله ان الاب في

اول درجة من الابوة فيجب سائر الجهات التي بعد جهته. ويجب كل  
 من بدلي به من جهته ومن بدلي بن بدلي به فان لم يكن الاب وكان  
 واحد من الاجداد فقط من اي درجة كانت نزل منزلة الاب وان كان  
 اكثر من واحد فالاقرب له حكم الاب فقط فالاباء يجب بعضهم بعضاً  
 وكذلك الامهات يجب بعضهم بعضاً ويحبون بالاباء الذين بدلون بهم  
 ولا يجب احداً منهم حرماناً احد من الفروع او الحواشي بل الفرع ينقل  
 منهم من يمكن نقله من العصوبة الى الفرض كما تقدم وكذلك الفرع لا  
 يحجب ولا احداً منه احد من سواء ولا ينقله احد من العصوبة الى  
 الفرض ولا يفضل عليه احد من غير جهته وانما يجب بعضه بعضاً كما  
 سيأتي بيانه بعونه تعالى ثم قلت

وعدد الاخوة مطلقاً نقل اما من الفرض الكثير الاقل

تقدم ان الام تحجب نقصاناً يجنس الفرع وبالعدد من الاخوة مطلقاً  
 ولجميعها بعدد من الاخوة خمس واربعون صورة وبيان ذلك ان احدم  
 اما ذكر او انثى او خنثى وكل منهم اما لاب وام او لاب او لام فتكون  
 تسعة هكذا ذكر شقيق ذكر لاب ذكر لام انثى شقيقة انثى لاب انثى  
 لام خنثى شقيق خنثى لاب خنثى لام فاذا اخذت من كل صنف من  
 التسعة عدداً كان ذلك تسعة اعداد وهي شقيقان اخوان لاب اخوان لام  
 نثيان شقيقتان نثيان لاب نثيان لام خنثيان شقيقان خنثيان لاب  
 خنثيان لام واذا اخذت واحداً من العدد الاول او العدد الاول مع ما  
 بعده كان ثمان صور واذا اخذت الثاني مع ما بعده كان سبعة والثالث  
 مع ما بعده ستاً وما بعده خمساً وما بعده اربعاً وما بعده ثلاثاً وما بعده  
 اثنين وما بعده واحدة هكذا وقولي الكثير اي بالنظر لاجزائه ٩

٨ لان الكثرة تكون للاجزاء والافراد وكذلك القلة والكبر والصغر  
 للحجم فيقال بيت كبير وفمح كثير وكان الانسب بمقابلته القليل  
 ٧ ولكن اشتهر التعبير بالفعل التفضيل مراداً به اصل الفعل لا باعتبار  
 ٦ زيادة عن غيره وقد علم ان المراد بالاخوة ما يشمل الاخوات  
 ٥ وبالاطلاق انهم اشقاء او لاب او لام او خلط وقد تقدم ان  
 ٤ اسماء الورثة مضافة للبيت المورث تقديرًا اي اخوة المورث ينقلون  
 ٣ امه من الثالث الى السادس وقولي نقل دون نقلوا باعتبار لفظ العدد  
 ٢ فانه مفرد وكما ينقل المدد من الاخوة الام ولو كان محجوباً كما تقدم  
 ١ ينقلها الفرع ولا يتصور ان يكون محجوباً لانه اذا كان واحداً لا  
 ٤٥ بد ان يكون وارثاً وان تعدد لا يكن كله غير وارث بل لا بد من ان  
 يكون بمضه وارثاً نعم قد يكون محروماً فلا ينقلها كان يورث مسلم عن ابن  
 كافر وام مسلمة فيعد كالمدم والفرع ابن و بنت وابن ابن و بنت ابن  
 آحاداً او اعداداً فصور الفرع ثمانية وقد اشرت للفرع بقولي اول البيت  
 الآتي كما بفرع مطلقاً اي كما تنقل بالفرع سواء كان عدداً ام مفرداً  
 وينهم ذلك من ذكر العدد قبله والله تعالى اعلم واول البيت المذكور مع  
 حجب الاصل الاثنى بعضه ببعض في قولي

كما بفرع مطلقاً واحجب بام  
 جميع جدات ولو لغير ام  
 والابويات بوالد ومن  
 ادلت بجد فيه احجبها تعن  
 وتحجب البعدى بقربي الرتب  
 وان تكن محجوبة وللأب

تقدم قريباً ان الاصل انما يحجب بعضه ببعضاً حرماناً وهذا من  
 تفاصيله وهو ان الام اقرب من يرث بجهة الامومة فتحجب غير امهاتها

لاقر بينهما في الدرجة وامهاتها لذلك ولكونها واسطة لمن لانهن مدليات  
 بها واما الاب فيجب امهاته لادلائهن به وكذلك الجد وانما تحجب ام  
 الاب به لا بالجد لعدم ادلائها به وتحجب الجدة البعدى بالقربى ولو  
 كانت البعدى من طرف الام او مدلية بالطرفين والقربى من قبل الاب  
 ولو محجوبة به واذا استوين في الدرجة اقتسمن السدس بالسوية على  
 المعتمد وقيل المدلية بطرفين تعد براسين وتقدم الكلام على ذلك في  
 المقدمة ونذكر هنا شيئا من ذلك وهو ان الجدات المدليات باناث خلص  
 او بذكور خلص او بالاناث ثم الذكور صحاح واما المدليات بالذكر  
 ثم الاناث فانهن فواسد لتوسط الجد الفاسد بينهما وبين الاناث الاخر  
 والحد الفاسد من ادلى بالانثى والفاسدة المدلية بالذكر بين اثنتين فالاول  
 كام الام وام ام الام وام ام ام الام وهلم جرا والثاني كام الاب وام  
 ابي الاب وام ابي ابي الاب وهكذا والثالث كام ام ابي الاب وام ام ام  
 ابي ابي الاب والرابع كام ابي الام وام ابي ابي ام الام وام ام ابي ابي ام  
 ام الام فالجد الذي بين امين فاسد والامهات المخلص التي بينه وبين  
 ام الميت او ابيه صحاح والتي قبله واحدة او اكثر فاسدة وامثلة الحجب  
 مات شخص عن ام وام ام وام اب تحجبان بالام مات عن اب وام اب  
 وام ام تحجب ام الاب به والسدس لام الام مات عن جد ابي ابي اب  
 وعن جدة ام اب او ام ابي اب لا يحجب ام الاب لانها لم تدل به ولا  
 ام ابي الاب لانها زوجته فلم تدل به مات عن جد ابي اب وعن ام ام  
 ام لا يحجبها الجد وان كانت ابعد منه لانها ليست من جهته لان جهته  
 الابوة وجهتها الامومة ولا هي مدلية به مات عن جد ابي اب وجدة ام  
 ابي اب تحجب به لانها امه مدلية به مات عن جدة ام اب وجدة ام  
 ام ورثتا معا بالسوية وكذلك لو مات عن جدة هي ام ام الام وام ابي  
 الاب بان يكون الميت ولد ابن ابنها وبنت بنتها وعن جدة هي ام ام



الاب بان يكون ذلك الولد ابن ابن بنتها وقسم محمد السادس بينهما اثلاثاً  
 والمعمد الاستواء مات عن جدة هي ام ام ام وجدة ام اب فتجب الاولى  
 بالثانية مات عن جدة ام ابني ام لا ترث الا بالرحم كما سيأتي بعونه تعالى  
 وحاصله ان الاب لا يرث معه الاجدة واحدة من قبل الام لان  
 الابويات يجبن به ولا يرث من الاميات الصحاح الا واحدة ولا يرث  
 مع الام احد من الجدات واما الجد ابو الاب فترث معه واحدة من  
 الاميات وام الاب او من فوقها كام ام الاب واذا بعد بدرجة ايضاً كابي  
 ابني الاب ترث معه ابوين احدهما ام ابني الاب او من فوقها كام ام  
 ابني الاب والثانية ام ام الاب او من فوقها كام ام ام الاب وفي ذلك  
 كفاية ومخلص ذلك ان الام تنقل بالعدد من الاخوة كما تنقل بالفرع  
 سواء كان عدداً او فرداً لانه قوي والاخوة ضعاف بالنسبة اليه فلزم  
 ان يكون منهم اثنان فاكثر لحجب الام نقصاناً من باب ضعيفان يغلبان  
 قوياً وانه لا يرث مع الام احد من الجدات سواء الابويان والاميات  
 فتجب الابويات لانهن من جهة الامومة وهي اقربهن درجة وتجب  
 الاميات لذلك ولادلان بها ولا ترث الابويات مع الاب لادلان به  
 ولا ترث من تدلي بالجد من الابويات معه ولا ترث البعدي مع القرني  
 مطلقاً اي سواء كانت احدهما من جهة الام او من جهة الاب وسواء  
 كانت مدلية بطرف او بالطرفين واذا كان عدد منهن مستوياً في الدرجة  
 ولا حاجب من ذكر اشتركن في السادس بالسوية ولا تغلظ احدهن  
 بزيادة ولو كانت مدلية بالطرفين على المعمد في غير ذوات الارحام وهناك  
 يكون الكلام على ذلك فالجدة الواحدة من حيث هي لها خمسة احوال  
 لانها اما ان تكون مدلية بمجد فاصد فلا ترث الا بالرحم واما ان تكون  
 محرومة ولما ان تكون محجوبة حرماناً ولما ان تكون لها حصّة في السادس  
 مطلقاً حيث كان معها غيرها من الجدات المشتركة لها فيه واما ان ترث

السدس كاملا او عائلا او مع الرد حيث كانت مفردة وقد اشبعنا الكلام فيما يتعلق بالجدات لدفع الاوهام وقولي ولو لغير ام اي ولو كن ابو بات وبوالد اي واحجب بوالد بدليل ما قبل وما بعد وقولي نعم جواب احجبها اي تنصر بالقاعدة وهي كل من ادلى بواسطة حجته وقولي الرتب اي الدرج وقولي وان تكن انخ ان وصلية اي ولو كانت القرني محجوبة ولا ب بان كانت من الابويات ومحجوبة بالاب او بالجد بان يموت شخص عن جد ابي اب وام ابي اب وام ام ام ام فان الاولى وان كانت محجوبة تحجب الثانية والله تعالى اعلم ثم قلت

وذكر يكون من فرع الاب به فروع كل جد احجب  
 كذا فروع الجد مع فرع الاب بذكر من فرع ميت احجب  
 وذكر من فرع جد اترلا يحجب فرع كل جد قد علا

حاصل هذه الابيات ان فرع الميت الذكر يحجب حرمانا كل فروع الآباء من فروع الاب الادنى فصاعداً فما دام ابن الميت او ابن ابن له فلا يرث احد منهم فهم الجهة الاولى للفروع ولذا اذا اطلق الفرع انصرف اليهم واذا لم يكن احد منهم وكان احد من فروع ابي الميت المذكور كالاخ الشقيق او ابنه او الاخ لاب او ابنه ولو من آخر درجة ممكنة فلا يرث احد معه من فروع الاجداد وما دام احد من فروع ابي الاب المذكور كالعم شقيق الاب او ابنه او العم اخي الاب لا يرث او ابنه ولو من آخر درجة ممكنة فلا يرث احد من فروع ابي الاب وطى هذا المسحب فاصحب في الحقيقة كل فروع اب جهة وفروع الميت جهة وان هدوا الجميع ثلاث جهات اختصاراً جهة البنوة وجهة الاخوة وجهة العمومة وافي بحمد الله تعالى وعونه جهات المعافى على طرف النكاح بحسن اساليب

الكلام واسأله تعالى ان يتم ذلك بالنفع العميم انه اكرم من كل كريم  
وقولي انزلا اي اقرب الاب كابي الاب فان فرعه يحجب فرع من علاه  
كابي ابي الاب والله تعالى اعلم ثم قلت

وكل فرع بعضه بعضاً حجب	للاختلاف قوة او في الرتب
فاحجب بالابن كل فرع لابن	وان خلا فالحكم لابن الابن
فان يكن فرداً فكان ينحسب	كذلك عدد تساوي في الرتب
وان يكن مختلفاً بالرتب	فحكم الابن خصه بالاقرب
فاحجب به من كان منه انزلا	بمكس آباء كما قد فصل

حاصله انه تقدم انفا ان كل فرع اب يحجب فرع اب اعلا منه  
والمراد هنا ان بعض فرع كل اب يحجب بعضه حيث اختلاف في الدرجة  
وذلك ممكن في كل فرع او في القوة المعتبرة بعد الدرجة كالدرجة وذلك  
ممكن فيما عدا فروع الميت لانه لا يختلف في القوة ففرع الميت هو الابن  
وهو مدل بالميت او ابن ابن وهو مدل بالابن ان كان عقبه او به  
وبغيره من ابناء الابن واحداً بعد واحد ان لم يكن عقبه وكذلك  
الآباء فهما عمود النسب ويقال لكل فرع الميت ابناء ولكل اصله آباء  
حيث كان المراد الفرع الذكر والاصل الذكر بخلاف فرع الاب وفرع  
كل جد فلا يقال لكل فرع الاب اخوة بل اخوة وابناء اخوة وان  
جمعتهم جهة الاخوة على رأي الحنفية وكذلك لا يقال للفرع كجد اعمام  
بل اعمام وابناء اعمام وكل منهم قد يكون مدلياً بجهة كالاخ لاب والعم  
لاب وقد يكون مدلياً بجهتين كالاخ الشقيق والعم الشقيق فيعتبر الادلاء  
بالام ايضاً زيادة قوة تنزل منزلة قرب الدرجة عند استواء الدرجة ففرع  
الميت يقدم منه الاقرب درجة سواء كان واحداً ام عدداً ويحجب من

دونه في الدرجة فاذا مات شخص عن ابن واحد او أكثر فلا حجب وان مات عن ابن ابن واحد فلا حجب وان مات عن عدد من ابناء البنين مستويين درجة فلا حجب وان مات عن ابن وابناء بنين مطلقاً فيحجبون بالابن سواء كان عدداً ام واحداً لاقربية درجته وان مات عن عدد من ابناء البنين متفاوتين في الدرجة فالاقرب منهم سواء كان واحداً او عدداً ينزل منزلة جنس الابن ويحجب من دونه في الدرجة وذلك بعكس الاباء فان الاب يحجب من فوقه كما تقدم وللابن حالان اما الحرم واما الارث بالعصوبة ولا بن الابن ثلاثة احوال اما الحرم واما حجب الحرمان واما الارث بالعصوبة والله تعالى اعلم ولما فرغت من تفصيل حجب الفرع الذكر بعضه بعضاً اتبعته بحجب الفرع من الاناث بعضه بعض لان بين الفريقين فروقاً فقلت

وعدد من البنات يحجب	كل ابنة ابن حيث لا معصب
وبنت الابن عند فقد البنت	كالبنت في الحكم كما سيأتي
فعدد من بنت الابن قد حجب	من دونه من جنسهن في الرتب

اعلم ان البنت وبنت الابن من جهة واحدة وهي البنية اية الكون بنتاً كما ان الابن وابن الابن من جهة واحدة وهي البنوة وان كانت البنوة نعم البنات وبنات الابن بحسب اللغة ولا يقال بنية لان بنت اصلها بنو وكذلك ابن وانما عوضوا التاء عن الواو في بنت والالف في ابن وابنة وانما حيث كان فرق بين الفريقين في الاحكام اضافوا ياء النسبة وتاء التأنيث لبنت فحصل مصدر نسبي وكذلك الاختية للاخت وخصوا الاخوة بالاخ او بالاخ وابنه على الخلاف السابق ذكره على ان البنوة قد يراد بها ما يعم الاناث من الفروع والاخوة قد يراد بها ما يعم الاناث

من الحاشية القريبة وقد فرض لجهة البنمية النصف للفرد منها والثلاثون  
 للعدد بحيث كانت بنت واحدة ورثت نصف التركة كاملاً او بعول او  
 برد فان وجد معها جنس بنت ابن اي واحدة او عدد متساو في الدرجة  
 ورث السدس تكملة الثلثين وان تفاوت العدد في الدرجة استبد من  
 هو اقرب بالسدس وسقط من دونه وحيث كان من البنات عدد سقط  
 جنس بنت الابن لان البنات الصليبان اعلى درجة وقد استوفين ما فرض  
 للجهة لكن ان وجد مع جنس بنت الابن المعصب له المعلوم مما سبق في  
 التعصيب عصبه وورث معه بالعصوبة ما بقي عن النروض ان بقي شيء  
 والا سقطوا بالاستغراق وان لم يكن من البنات احد وكانت بنت ابن  
 واحدة ورثت النصف كالبنات وان كان من بنات الابن عدد متساو في  
 الدرجة ورث الثلثين وان كان متفاوتاً فيها فان كان من علا عدد ايضاً  
 سقط من دونه ان لم يكن معصب لمن دونه والا جرى ما جرى مما تقدم  
 وان كان من علا واحدة ورثت النصف وورث جنس من يليها السدس  
 ان تساوى والا استبد من علا منه بالسدس وسقط من دونه ان لم  
 يكن معصب وهذا محصل الايات المارة والآية عتب ذلك وهي

وان تجدد بنتاً ومعها عدداً	من بنت الابن والتساوي وجدداً
فأعطه السدس والآل فالثاني	تعلو وللباقي انجاباً اثبت
وان يكن تفاوت فمن علا	منه فكالبنات في حكم خلا
فان يكن واحدة نصفاً سلب	ومن يلي سدساً وباقيه انجب
وان يكن عدداً فثلثين انتقد	وسقط الباقي اذا عصباً فقد
وكل ذا ما ينهن حيث لا	معصب والحكم معه قد خلا

اي ووجد تساوي العدد من بنات الابن في الدرجة والتي نعت

المحذوف اي الفرقه وهي تصدق بالفرد المفروق عن غيره وبالاكثر وضمير  
 يكن الاول وتساوى وساوى ومنه للعدد وضمير يكن الثالث لمن علا  
 وحيث ان العدد كما يصدق على فردين يصدق على كثيرين صح ان يقال  
 فان يكن من علا منه عدداً اي وان تجدد في مسئلة بنتاً واحدة وتجد معها  
 عدداً من بنات الابن متساوياً في الدرجة فاعطى السدس التكملة وان  
 لا يكن متساوياً في الدرجة فالفرقة التي تعلو منه تنال السدس ولو كانت  
 فرداً ويحجب من دونها حيث لا معصب وان يكن عدد من بنت الابن  
 في المسئلة ولا بنت فيها وقد تساوى العدد في الدرجة ورث الثلثين  
 كالبنيات الصليات وان يكن في ذلك العدد تفاوت درجة فمن علا منه  
 تخمكه حكم البنات الصليات فان كان من علا منه واحدة اخذت النصف  
 ومن هو اقرب اليها السدس سواء كان من هو اقرب واحدة ام عدداً  
 متساوياً ويسقط من دونه ان كان ولم يكن معه معصب وبكل ذلك حيث  
 لا عصبية بين من ذكر في معرض الفرض واما الحكم ما بينهما حيث  
 كانت عصبية فقد تقدم في باب التعصيب لا سيما مسئلة التشبيب وحاصل  
 احوال المبتة وبنت الابن ان البنت ا ا ان تكون محرومة واما ان تكون  
 عصبية بالغير واما ان تكون واحدة وترث النصف كاملاً او بعول او بريد  
 واما ان تكون عدداً وترث الثلثين وانما تحجب الام واحد الزوجين  
 نقصاناً وتنقل الاب او الجد للارث بالفرض ولا تحجبه عن العصبية  
 وتحجب ولد الام حرماناً والعدد منها يحجب جنس بنات الابن حرماناً  
 حيث لا معصب لبنات الابن وان بنت الابن من حيث هي تكون مثل  
 البنت في ذلك وتخالها في انها ترث السدس مع الفرد من البنت  
 وتحجب بالعدد منها حيث لا معصب لها وان السفلى منها مع العليا  
 كبنت الابن مع البنت وانه يعصها اخ حكي وانما تحجب بالابن وبمن  
 هو اعلى منها من ابن الابن والله سبحانه وتعالى اعلم ثم فصلت حجب

## فروع الاصول بقولي

وذكر الفرع او الاصل حجب  
 اولاد ام وكذا فروع اب  
 وولد الام باثني الفرع  
 يحجب ايضا باتفاق مرعي  
 كذا يجنس من شقيق احجب  
 كل اخ وكل اخت للاب  
 وابن لثان باين اول كسي  
 حجبوا وان علا ابن ثان فاعكس  
 وهكذا العم الشقيق ولا ب  
 وابناهما كابنيهما فيما وجب

اي ان جنس الابن او ابن الابن او الاب او الجد يحجب جميع  
 الاخوة والاخوات مطلقا على خلاف في حجب الجد للاخوة والاخوات  
 الاشقاء او لاب واما الاخوة والاخوات لام فيحجبون بواحد من هذه  
 الاصناف الاربعة وبالبيت وبيت الابن اتفاقا لقوله تعالى وان كان  
 رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها  
 السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث اي وان وجد  
 رجل ميت موروث او امرأة كذلك كلاله ابيه لم يخلف اصلا ولا  
 فروعا ولا جدما اخ او اخت لام فلكل واحد منها اي الاخ والاخت  
 السدس فان كان الاخوة لام اكثر من واحد فهم شركاء في الثلث اي  
 ثلث الميراث وكلاله حال او خبر كان وقري يورث بالبناء للفاعل فكلاله  
 مفعول به على هذا ويراد بالكلاله على هذا من لبس باصل ولا فرع وعلى  
 كل مفهوم الآية الكريمة ان ولد الام لا يرث مع الاصل وك مع الفرع  
 وخص الاصل بالذكر بالاجماع المستند على السنة فيرث ولد الام معها  
 ومع الجدة وهذه الآية الكريمة في اوائل سورة النساء واما قوله تعالى في  
 آخر السورة انذكورة يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ان امرء هلك  
 ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد

فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر  
 مثل حظ الانثيين فالمراد الاخوة والاخوات لاب وام او لاب وقد قرئ  
 في الاية الاولى وله اخ او اخت من الام فيدل على ان المراد ذلك وفي  
 الاية الثانية ذكر فيهم حكم العصبة كالاولاد فعلم ان المراد بهم ذلك  
 ومفهوم الاية الثانية ان الاخت لا ترث مع البنت النصف فرضاً ولا  
 الاختان فأكثر الثلثين وهو كذلك وان ورثت وورثن بالعصوبة مع الفرع  
 الاثني كما تقدم فلولد الام احوال اربعة ارث السدس منفرداً وشريك  
 في الثلث متعدياً والحرم والحجب حرماناً باحد الاصناف الستة اتفاقاً  
 وللأخوة الاشقاء احوال ثلاثة الارث بالعصوبة او الحرم او الحجب  
 باحد الاصناف الاربعة على المعتمد في الجدة من مذهب الامام وللأخوة  
 للاب هذه الاحوال والحجب يحبس الشقيق لانه وان كان مساوياً لهم  
 في الدرجة الحقيقية يخالف في الدرجة التنزيلية وهي القوة الزائدة عن  
 قوتهم المنزلة منزلة الدرجة واما ابناء الاخوة فهم مثلهم في ذلك ويخالفونهم  
 في انهم يحبسون بواحد منهم وفي انهم لا يعصبون اخواتهم وفي انهم لا  
 ينقلون الام من الثلث الى السدس وفي انهم لا يشاركون الجدة باتفاق  
 واما احوال الاخوات فقد تقدمت ما عدا الحرم فانه معلوم من قولنا انه  
 يمكن دخوله على كل الورثة وان لم يذكر وقولي وهكذا العم الشقيق الخ  
 اي ان العم الشقيق يحجب العم للاب لزيادة قوته بادلائه بالطرفين  
 وابن الشقيق يحجب ابن العم للاب ان استويا درجة والا حجب ابن  
 الشقيق بابن العم لاب وللعلم احوال ثلاثة الارث بالعصوبة والحرم  
 والحجب وبالاخ الشقيق • بالابن وابن الابن وبالاب والجد • وبالاخ  
 لاب وابن الشقيق وابن الاخ لاب ويزاد العم للاب بانه يحجب بالعم  
 الشقيق وابناء الاعمام مثلهم في ذلك ويزاد انهم يحبسون بواحد من  
 الاعمام سواء كان لاب ام شقيقاً لانهم اسفل في الدرجات من درجة



الاعلام ويجب بعضهم بعضاً باختلاف القوة والدرجات أيضاً وابناء  
الاعلام هم آخر العصابات النسبية والابناء اولهم والله سبحانه وتعالى  
اعلم ثم قلت

وعدد من الشقيقات حجب كل بنات الاب حيث لا عصب  
ومع جنس هو لا احدى الأول تنال نصفاً وله السدس كل

قد ختمت باب المحجب بهذين البيتين مع حسن الختام بحمده تعالى  
وقد تقدم الكلام على ذلك وتلى كثيراً مما تقدم ايضاً وانما ذكر ذلك  
هنا ايضاً ليكون في بابه ومع اصحابه ليرى من يراجع باب المحجب جميع  
الداخلين فيه وحاصل ذلك انه اذا كان في المسئلة عدد من الشقائق  
وكان من بنات الاب واحدة او عدد فلا يرث احد من بنات الاب  
بطريق الفرض لان الثلثين فرض عدد من البنات فتأخذه بنات الميت  
لاقريبتهم ثم بنات الابن لتقدم جهتهم ثم بنات الاب والام ثم بنات  
الاب واذا استوفته الشقائق المتقدّمات على بنات الاب لزيادة قوتهم  
بالادلاء بالطرفين تسقط بنات الاب لكن اذا وجد مع جنس بنات الاب  
معصب وهو الاخ للاب عصمين فيرثون الباقي ان لم يكن مع الشقائق  
اصحاب فرض كاولاد الام والاسقطوا حيث استغرقت الفروض التركة  
وان لم يكن من الشقائق الا واحدة ورثت النصف الذي هو حظ الواحدة  
من البنات واخذ جنس بنات الاب السدس تكملة الثلثين ان لم يكن  
معه معصب وهو جنس الاخ للاب فان كان ورثن معه الباقي بالعصوبة  
ان لم يكن صاحب فرض مستغرق كالام والاخوة للام والاسقطوا ويقال  
له حينئذ الاخ المشوم لانه لو لم يكن ورث جنس بنات الاب السدس  
تكملة الثلثين كما يقال للاخ الذي يعصم ويرثن معه الثلث الباقي عن

الشقائق او بعضه الاخ المبارك لانه لو لم يكن سقطن وقولي هو لاء  
بالقصر لغة في اسم الاشارة وهو راجع لبنات الاب لقربهن منه وهو  
اشارة للقريب حيث لم تكن معه كاف الخطاب وقولي كل يفتح الكاف  
والميم اي كامل اي حيث لم يكن عول ويموز كونه فعلاً وفاعله يموز  
على السدس والجملة حال من السدس كقول الشاعر

واني لتعروني لذكراك هزة      كما انتفض العصفور بلله القطر

فجملة بلله حال من العصفور سواء قلنا بتقدير قد ام لا ويموز  
عود الضمير على باب الحجب والله تعالى اعلم وقد اشبت الكلام على  
الحجب اجمالاً وتنصيلاً ولتمثل لذلك لزيادة الايضاح فنقول مات عن  
ابن و بنت وزوجة وام فلام السدس وللزوجة الثمن والباقي للابن والبنت  
لذا ذكر مثل حظ الاثنين فاصلها من ٢٤ للزوجة ٣ وللام ٤ فيبقى ١٧ لا  
تنقسم على ٣ فتضرب ٣ في ٢٤ يحصل ٧٢ فللزوجة ٣ في ٣ فيكون لها ٩  
وللام ٤ في ٣ فيكون لها ١٢ فيبقى ٥١ للبنت ١٧ والابن ٣٤ مات عن  
ابنين واب وام وجدة واخوة اشقاء ولاب وللام فلاب السدس وللام  
السدس والباقي وهو الثلثان لابنين فاصلها من ٦ للام ١ وللاب ١ ولكل  
ابن ٢ ولا شيء للآخرين لحجب الجدة بالام والاخوة بالابنين مات  
عن اخوة اشقاء واخوات لاب فاللال للاشقاء ولا شيء للاخوات للاب  
لحجبهن بهن وهو من حجب العصبه لاهل الفرض مات عن اخ لام وعم  
فلالاخ للام السدس وللعلم الباقي مات عن اخ لاب وعم فاللال للاخ للاب  
لان جهته مقدمة مات عن عم شقيق وعم لاب فاللال للاول مات عن  
ابن عم شقيق وابن عم للاب من درجة واحدة فاللال للاول مات عن  
ابن عم لاب وابن ابن عم شقيق فاللال للاول لان افرية الدرجة

مقدمة على زيادة القوة مات عن ابن عم للاب وعن مولى عتاق فالمال  
 للاول لتقدم جهته مات عن مولى عتاق وعن ابن مولى عتاق آخر قيل  
 لا شيء للثاني لان المولى من اول درجة من الولاء والولاء لا يورث حتى  
 تكون له حصة ابيه مات عن اخي مولى عتاق وعم مولى عتاق فالمال  
 للاخ لانه اما ان يكون شقيقاً او لاب وعلى كل فهو من جهة الاخوة  
 وهي مقدمة على جهة العمومة مات عن ابن عم مولاة وعن معتق مولاه  
 فالمال للاول لان عصبة المولى النسبية مقدمة على السببية وسياً في ذلك  
 امثلة في باب الحساب عقب هذا الباب وهو قولي

### ✽ باب الحساب ✽

لما فرغت من فقه موارث الورثة المقصود بالذات قلت الحساب وهو  
 لغة العد اي الاحصاء والعدد اسم المصدر ويأتي مصدراً لحاسبه محاسبة  
 احصى ما له وما عليه واحصاء عدداً علم مقدار آحاده والحساب عرفاً  
 علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية من معلومات مخصوصة  
 وفائدته ان يصير المجهول معلوماً وغايته معرفة الجواب وموضوعه العدد من  
 حيث تحليله وتركيبه فالتحليل بالطرح والقسمة والتجزير والتركيب بالضرب  
 والجمع والتكعيب وهو من العلوم الرياضية وقيل اول من وضعه اهل  
 صور ومسائله قضاياه كقولنا التجذير حل العدد الى اضلاعه كحل ٩ الى  
 ٣ و ٣ مثلاً لان الجذر هو العدد المضروب في مثله فكل من ٣ و ٣ ضلع  
 فهما ضلعان والجذر احدهما وفي كتاب خلاصة الحساب العدد المضروب  
 في نفسه يسمى جذراً في المحاسبات وضلعاً في المساحات وشيئاً في الجبر  
 والمقابلة ويسمى الحاصل مجذوراً ومربعاً ومالاً والعدد ان كان قليلاً

منطقاً فاستخرج جذره لا يحتاج الى تأمل اي كالمثال المتقدم وقال السبط  
في شرح الياشمينية الشئ اعم من الجذر لانطلاقه على العدد المجهول وان  
لم يكن جذراً ثم قال فالعدد عند الجبر يثبت بطلاق على الواحد والكسر  
وغيرها والجذر هو العدد الذي ضرب في مثله والحاصل من ضرب الجذر  
في مثله يسمى مالا وكل عدد ضرب في عدد سمي الحاصل مسطحا وكل  
من العددين ضاماً فان تساوى المضروبان سمي الحاصل مربعاً ايضاً والجذر  
احد ضلعيه والعدد هو المطلق الذي لم ينسب الى جذر ولا غيره فاثنتان  
عدد فاذا ضرب في مثله صار باعتبار الحاصل جذراً والاربعة الحاصلة  
باعتباره مالا ثم قال واما المكعب فهو الحاصل من ضرب الجذر في المال  
واصل التكعيب لغة التريع اي جعل الشئ اربعة اضعاف كجعل البيت اربعة  
اركان والمكعب عند الهندسي هو ذلك باعتبار كونه مركباً من ستة  
مربعات هي ارضه وسقفه وحيطانه الاربعة وفي تعريفات السيد الكم  
هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته وهو اما متصل واما منفصل  
لان اجزائه اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية  
آخر وهو المتصل اولاً وهو المنفصل وهو العدد كالعشرين والثلاثين  
والم متصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم  
الى الخط والسطح والعمق وهو الجسم التامليحي او غير قار الذات وهو  
الزمان هذا والحساب عند القرضيين هو تأصيل المسائل الفرضية وتصحيحها  
فالتأصيل تحصيل اقل عدد يتأتى منه مهام كل فريق من الورثة صحيحاً  
والتصحيح تحصيل اقل عدد يتأتى منه مهام كل شخص من الورثة  
صحيحاً فالاصل هو اقل عدد يتأتى منه مهام كل صنف من الورثة بلا  
كسر والتصحيح بمعنى المصحح اقل عدد يتأتى منه مهام كل شخص  
وارث بلا كسر فاذا صحت المسئلة من اصحابها سمي ذلك اصلاً وتصحيحاً كما  
بأني بعونه تعالى ثم قلت

كَيْةَ الْآحَادِ مَعْنَى اسْمِ الْعَدَدِ      وَتِلْكَ لِلْحَسَابِ مَوْضِعًا تُعَدُّ  
 وَوَاحِدَ عَشْرَةٍ كَذَا الْمِئَةُ      وَالْآلَافُ لِلْعَدِّ أَصُولٌ يَجْزِيهِ

قال ابن الحاجب في الكافية أسماء العدد ما وضع لكيفية آحاد الأشياء  
 وأصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة واللف وقال الجامي أجمع  
 الفاظ وضعت لكيفية آحاد الأشياء منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة  
 فالأشياء هي المعدودات واحداً كل واحد واحد منها وكيفية الآحاد ما  
 يجاب به إذا سئل عن واحد أو أكثر من تلك المعدودات بكم والالفاظ  
 الموضوعة لتلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكيفية واحدة  
 منها أسماء العدد فالواحد موضوع لكيفية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة  
 والاثنيان إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة وهكذا إلى ما لا نهاية له فظهر  
 من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنيان داخلان في هذا التعريف  
 لأنهما من أسماء العدد في عرف النحاة وإن لم يكونا من العدد عند بعض  
 أهل الحساب ولا ينقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين  
 ومن ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والثنائية فقط بل جنس المعدود  
 أيضاً وقال عبد الحكيم قوله لكيفية آحاد الأشياء أي لصفة منسوبة إلى كم  
 لوقوعها جواباً به وهو العدد المعين فإنها للسؤال عن العدد المعين عارضة  
 لآحاد الأشياء أي أفراد الأجناس فالعدد مقادير آحاد الأجناس فأسماء  
 العدد يعتبر فيها النسبة إلى الأجناس ولذا يلزمها التمييز وقد تستعمل  
 لمجرد العدد من غير تمييز فيقال ستة ضعف ثلاثة فيقول لكيفية احتراز  
 عما وضع لغير كمية سواء دل على عدد غير معين كصيغ الجمع ولفظ العدد  
 أولاً كزيد وبكر وقوله آحاد احتراز عما وضع لكيفية الأجزاء كاسماء  
 الكسور نحو النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع والثلث

والتسع والشر وكجزء من احد عشر وهلم جرا وباضافة الاحاد الى  
 الاشياء احتراز عما وضع لكمية الاحاد بلا نسبة لجنس كبضع ونيف فانها  
 يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس ويذكر ان تبع اهم عدد  
 له تمييز وقيل ان الاحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو الميل وعن  
 الذراع وانما يصح ذلك لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة  
 والذراع وقوله فالاشياء الفاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه اذا كانت الاشياء  
 هي الممدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال  
 لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يراد بالاحاد الوحدات  
 القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكمية  
 الاشياء فبيد ان الوحدات المنفردة او المجموعة هي نفس العدد لا كميتها  
 اه ملخصا وقال السيد العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فلا يكون  
 الواحد عدداً علي هذا وفي حواشيه العدد ما يصلح ان يقع جواباً لكم  
 والواحد يصلح ان يقع جواباً لكم كأن يقال كم رجلاً عندك فنقول واحد  
 والعدد ما تعده واحداً واحداً بخلاف الاحصاء فانه عبارة عن العدد  
 الذي يكون جملة جملة والعدد موجود خارجي عند الحكماء وقد صرح به  
 الشيخ في الشفاء وقال العلامة الفتازاني ان الفلاسفة يعملون العدد من  
 الموجودات العينية بل هو من الاعتبار العقلية لانه مركب من  
 الوحدات اه وقال العاملي والحق ان الواحد ليس بعدد وان تألفت منه  
 الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس بجسم وان تألفت منه الاجسام وقال  
 ابن الحاجب في شرح المنفصل للامام جابر الله الزمخشري رحمهما الله تعالى  
 العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما  
 ذكرنا في العدد استطراداً لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة ولو قلنا ان  
 العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها لتخلل في  
 العدد اه وقد يطلق اسم العدد على الممدود كما يقال هذا واحد وهذا

اثنان وهولاء ثلاثة اشارة لرجل او رجلين او رجال مثلاً ولذلك نقول  
 النخلة الوصف باسم العدد على خلاف الاصل ككررت بذسوة اربع فيصرف  
 لانه اسم للعدد فقط وضماً فتضمنه للمعدود ايضاً على خلاف الاصل وقد  
 يستغنى عن اسم العدد باسم المعدود لدلالته على الكمية بصيغته وان دل  
 بجمهوره على شي اخر كما يقال كم عندك من الشجر فنقول شجرة او شجرتان  
 فالشجرة دلت على ما دل عليه لفظ الواحدة بالصيغة واما بالجمهور فقد  
 دلت على نبات له ساق واما اذا قلت ثلاث شجرات فقد ذكرت اسم  
 العدد وقول الجامي الى ما لا نهاية له اشارة الى ان العدد من الامور  
 الاعتبارية ولا ينتهي لحد فلا يناقض قولهم ان ما عدا صفات الله تعالى  
 من الوجوديات ذو تنام فقولهم من الوجوديات احتراز عن الاعتباريات  
 الانتزاعية كالعدد والجنس والنوع والاختراعية كالبحر من زئبق فانها امور  
 عدمية وقيل ان الانتزاعية احوال اي بين الموجود والمعدوم والصحيح انه  
 لا حال وانما يتصور ذلك في ذهن المتبصر هذا وقال في شرح التسهيل  
 الثلاثة والاربعة الى العشرة اسماء جماعات كالعصابات لجماعة الطير  
 والصرمة لجماعة الابل والزعلة لجماعة الخيل فالاصل ان تكون بلقاء  
 فاستصحب الاصل مع المذكور لتقدمه رتبة وقوله اصولها اثنتا عشرة كلمة  
 اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما باسقاط التاء او بالتنشئة  
 او الجمع او بالتركيب الاضافي او المزجي او بالعطف وجمع المشر على  
 عشرين والثلاث على ثلاثين والاربع على اربعين الى تسعين على خلاف  
 القياس لان قياس الجمع ان لا يدل على عدد معين وثلاثون فما فوق  
 يدل على ما يدل عليه عشرة من مفردة مكرراً بالواو وعشرون على ما يدل  
 عليه مفردة مكرراً مرة بالواو وهذا وقولهم العدد ما ساوى نصف جاشيتيه  
 تخصيص للعدد بما زاد عن الواحد لا تعريف حقيقي له لان التعريف ما  
 يلزم من تصوره تصور المعرف كالتعريف الذي ذكرناه وانما ذكرنا ما

ذكرناه لكثرة نفعه في هذا الفن ولشجيد الذهن وقولي كمية الاحاد معنى اسم العدد يجوز ان يكون تعريفاً للكمية بانها ما يعنى ويقصد من اسماء الاعداد اي كل معنى كل اسم للعدد فالاضافة للاستغراق وكون المراد المعنى الوضعي معلوم من ان الشيء اذا اطلق ينصرف لكامله وليس فيه احوالة على مجهول لان اسماء العدد معلومة في كتب النحو والحساب بل قلما يجهلها احد من العامة فضلاً عن اهل العلم ويجوز ان يكون تعريفاً لمعنى اسم العدد وهو العدد بانه كمية الآحاد اي آحاد الاشياء قال عوض عن المضاف اليه المعلوم لان الآحاد انما تكون للاشياء اية الاجناس وهو المقصود وقولي وتلك للحساب موضوعاً تعد اي وتلك الكمية التي هي عبارة عن العدد موضوع علم الحساب لانه بها يتعلق وفيها يبحث كما تقدم هذا وان العدد يتلوه موضوع علم الحساب بتمامه وبعض كل بعض موضوع علم الفرائض كما تقدم فان موضوع علم الفرائض قسمة التركات وما نتوقف عليه من عدد وحساب فالحساب هو النصرف بالعدد من خرب وجمع وقسمة وغيرها وقولي امشرة هي داخلة في الاصول بقرينة المقام وقولي مجزئة اي كافية عن ان يعد غيرها اصلاً كالربوة والعكوة مثلاً ثم قلت

وبين اعداد تكون نسب	يلزم ان يعلمها من يحسب
ان لم يزد عد على عد جرى	تقابل وان يزد عنه ترى
فان تر الزائد بدءاً انطرح	بنقص تداخلا والوفى صح
وان يعود ما يزيد بنفى	توافقاً في كسر ما قد انفى
وحيث يبقى بعد امقاط احد	تباينا وان به ينفى العدد
يحلماً لذا بقائه واحد	من بعد طرح ناقص من زائد
وحيثما تداخلا توافقا	في كسر داخل كما تقارفا



حاصل هذه الايات انه كلما قابلت عدداً بعدد فلا بد ان يكون  
 بينهما بعض هذه النسب وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين ويقال  
 الماثلة والمداخلة والموافقة والمباينة ايضاً ولمعرفتها فوائد يلزم الحاسب علماً  
 وبيان ذلك انك اذا قابلت عدداً بآخر فلا يخلو عن وجه من اربعة  
 وهي اما ان لا يزيد احدها عن الآخر والناقص يفني الزائد بدأ بطرحه  
 منه مرة او اكثر فيكون بينهما التداخل كالاثنتين والاربعة او الستة او  
 الثمانية وهلم جرا وان لم يفنه فاطرح بما بقي من الزائد العدد الناقص فان  
 افناء كان العددين متوافقين بما للمفني من الكسر كالاربعة والستة فانه  
 بقي منها اثنان يفنيان الاربعة بمرتبتين فهما متوافقان بما للاثنتين من الكسر  
 وهو النصف وان بقي من الناقص بقية فاطرح بها ما بقي من الزائد فان  
 افنته كانا مترافقين فيما لها من الكسر كالستة والاربعة والعشرين فانه  
 بقي ستة بعد طرح الاول من الثاني مرتين فاطرحها من التسعة بقي ثلاثة  
 فاطرح بها الستة تفنيها بمرتبتين فيكون العددين متوافقين بالثلث على القاعدة  
 وهي ان العددين يتوافقان ويشتركان فيما للمفني من الكسر سواء كان  
 منطقاً او اصم نحو ٢٢ و ٣٣ فاذا طرحت الاول من الثاني مرة بقي ١١  
 فاطرحها من ٢٢ تفنيها بمرتبتين فهما متوافقان في جزء من احد عشر جزءاً  
 وحيث بقي بعد الطرح بدأ او عوداً على بدء واحد كان العددين متباينين  
 نحو ٨ و ٩ ونحو ٩ و ٧٠ لانه بقي بعد طرح الاول من الثاني سبع  
 مرات ٧ تطرح من ٩ بقي ٢ تطرح من ٧ بقي واحد فحيث انتهي العمل  
 لواحد كان التباين بين العددين اي عدم الاشتراك في الكسر فعلامته  
 بقاء الواحد بعد طرح ناقص من زائد وحيث وجد التداخل وجد التوافق  
 ايضاً لان العدد الاكبر من المتداخلين هو ضعف الاصغر او اخفاه  
 فيفنيه فيوافقه الاكبر في كسره ويفارقه في غير ذلك من الكسور  
 كالاثنتين والاثني عشر فانها توافقي الاثنتين بالنصف وتفارقه بالثلث

والربع والسادس ثم ان الواحد يباين كل عدد لانه لا كسر له من حيث  
 انه واحد وان دخل في كل عدد وافناه لانه اصل كل عدد فلذلك قلنا  
 و بين اعداد تكون نسب والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما ان المراد بالعدد  
 كذلك وكما انه كلما وجد التداخل وجد التوافق فكلا وجد التماثل وجد  
 التوافق بالاولى لان احد المتماثلين يوافق الاخر في جميع كسوره ولا  
 يجتمع التباين ونسبة اخرى ولا التداخل والتماثل ولكن اذا اطلق التوافق  
 ينصرف لغير المتماثلين والمتداخلين واطلاق التداخل على النسبة التي بين  
 عدد وضعفه او اضعافه مجاز لانه لا يدخل كل منها في الاخر وانما  
 يدخل الاصغر في الاكبر ولذلك مماها بعضهم بالتناسب حيث كل منها  
 ينسب للاخر فينسب الاصغر للاكبر بالجزئية فهو كسر منه وينسب  
 الاكبر للاصغر بالكلية كما يقال للموافقة مشاركة لان كلا من المتوافقين  
 يشارك الاخر في بعض الكسور والنسب جمع نسبة وهي العلاقة ولو ضدية  
 كما في علم البيان فيبين المتباينين علاقة التخالف الكلي فالمراد بالعلاقة ما  
 اعتبر بين شي وشي اخر كالاضافة هذا وقولي ان لم يزد عد على عد اي ان  
 لم يزد عدد عن عدد اخر مقابل له اي ولم ينقص لان نفي زيادة احدهما  
 تقتضي نفي نقص الاخر لانها متلازمان فانه يلزم من زيادة احدهما  
 نقص الاخر وبالعكس وقولي جرى تماثل اي حصل التماثل الذي هو واحد  
 النسب وقولي وان يزد عنه ترى اية وان يزد احدهما عن الاخر تنظر  
 فيما يأتي وقولي والوفى مع اي ويكون في احدهما وفى الاخر وهذا لا  
 يغني عن قولي توافقا في كسر داخل وقولي تداخلا وتوافقا وتباينا افعالا  
 يعلم منها المصادر التي هي اسماء النسب الثلاث بعد التماثل والله تعالى اعلم  
 ثم قلت

وهذه الاصول تجري في الفرق لا قسمة لاسمهم على فرق

وانما اصولها انقسام توافق تباین تمام  
والانقسام ضمنه التامل وان مقسوما عليه داخل  
وان ير العكس فبالتوافق ينظر فيه لانكسار لاحق

اي وهذه النسب الاربع المسماة بالاصول لايتناه غالب حساب  
المسائل عليها تجري كلها في اعداد رؤس الفرق اي اصناف الورثة لاني  
قسمة السهام على رؤس الورثة وانما اصول قسمة السهام على الرؤس ثلاثة  
اصول الانقسام والتوافق والتباين وحيث دخلت الرؤس في السهام دخل  
ذلك في الانقسام وان كان العكس ينظر بالتوافق كما اذا مات رجل عن  
زوجات واخوات للاب واخوات للام وجدات فاصل المسئلة ١٢ وتعمل  
الى ١٧ فلزوجات ٣ وللأخوات للاب ٨ وللأخوات للام ٤ وللجدات ٢  
ويلزم لذلك نظران الاول ان ينظر بين كل فرقة وسهامها فان كانت  
الرؤس ماثلة للسهام او داخله في السهام كان الانقسام كأن تكون  
الزوجات ٣ والأخوات للاب ٨ والأخوات للام ٤ والجدات ٢ وتسمى  
هذه المسئلة حينئذ الدينارية الصغرى لانه لو ترك ١٧ ديناراً كان  
لواحدة دينار وكذلك اذا كانت من الزوجات واحدة ومن الأخوات  
للأب ٤ ومن الأخوات للام ٢ ومن الجدات واحدة لدخول الرؤس في  
السهام وان لم يكن الامر كذلك فان كانت السهام داخله في الرؤس  
ينظر بين الرؤس والسهام بالتوافق كأن تكون الجدات ٤ والأخوات  
للأب ٨ والأخوات للاب ١٦ والزوجات ٦ حكماً فبين سهام الزوجات  
ورؤسهن توافق بالثلث فترد رؤسهن الى ٢ وبين سهام الأخوات للاب  
ورؤسهن توافق بالثلث فترد رؤسهن الى ٢ وبين سهام الأخوات للام  
ورؤسهن توافق بالربع فترد رؤسهن الى ٢ وبين سهام الجدات  
ورؤسهن توافق بالنصف فترد رؤسهن الى ٢ ثم ينظر بين الرؤس بعضها

مع بعض فاذا هي مماثلة فيكتفى بضرب احدها في اصل المسئلة فنضرب ٢  
 في ١٢ يحصل ٣٤ فن له شيء في الاصل اخذه مضروباً باثنين للزوجات  
 ٣ مضروبة في ٢ فلهن ٦ لكل واحدة سهم فالاثنتان هي الوفى هنا وهي  
 جزء السهم وكذا يقال في الباقي ولو كان من كل فرقة خمسة رؤس كان  
 التباين بين السهام والرؤس فتبقى تلك الرؤس على حالها ويبين رؤس  
 الفرق التماثل فنضرب رؤس احدى الفرق وهي ٥ في اصل المسئلة وهو ١٢  
 ومن الحاصل تصح ومن له شيء من اصل المسئلة اخذه مضروباً في ٥  
 وقسم عليه ولو كانت الزوجات ٢ والاخوات للاب ٥ والاخوات للام ٧  
 والجدات ٩ كان بين السهام والرؤس التباين فتبقى على حالها وينظر بينها  
 بالنسب الاربع فننظر بين الزوجات والاخوات للاب فنجد بين الرؤسين  
 التباين فنضرب ٢ في خمسة فيحصل ١٠ فننظر بينها وبين رؤس الاخوات  
 للام فنجد التباين فنضرب ١٠ في ٧ فيحصل ٧٠ فننظر بينها وبين رؤس  
 الجدات فاذا بينها التباين فنضرب ٩ في ٧٠ يحصل ٦٣٠ فنضربها في  
 اصل المسئلة وهو ١٢ والحاصل وهو ١٧١٠ منه تصح المسئلة فن له شيء  
 من ١٢ اخذه مضروباً في ٦٣٠ ونسمى حينئذ مهاه فقد ظهر من هذا  
 انه ينظر بين الرؤس والسهام بالتباين والتوافق والانقسام واقول كذلك  
 بين سهام وسهام كما بين مخرج ومخرج كما يأتي بيانه بعونه تعالى وبين  
 الرؤس بعضها مع بعض بالتماثل والتناسب والتوافق والتباين وقولي  
 والانقسام ضمنه التماثل الخ اي ان الانقسام عبارة عن مماثلة السهام  
 للرؤس او دخول الرؤس وهي المقسوم عليه في السهام لان السهام  
 حينئذ تكون ضعف الرؤس او اضافها فتقسم عليها وتنقسم واما اذا  
 كان الامر بالعكس بان كانت السهام داخلة في الرؤس فننظر بينها  
 بالتوافق وتورد الرؤس الى وقفها ويضرب الوفى لانها حيث كانت داخلة  
 في الرؤس تكون اقل منها فلا تقسم عليها صحيحة وقولي تمام نعمة البيت

فاصول قسمة السهام على الرؤس ثلاثة فقط ولتمثل بمثال من الرد فنقول  
 مات عن ٤ زوجات و ٩ بنات و ٦ جدات فاصل المسئلة لولا الرد ٢٤ من  
 ضرب ٣ وفق مخرج السدس في ٨ مخرج الثمن فالزوجات ٣ وللبنات ٣٦  
 وللجدات ٤ بقي واحد فيرد على البنات والجدات وطريق ذلك ان ينظر  
 بين الباقي عن الزوجات من اصل فرضهن وبين سهام اهل الرد فالباقي  
 عن الزوجات ٧ وسهام اهل الرد ٥ لان مسألتهم ثلثان وسدس فاصلها  
 الفرضي ٦ ولم منه ٥ فيقطع النظر عن الواحد فيكون الاصل الردي ٥  
 و ٧ على ٥ لا تنقسم وتباين فتضرب ٥ في ٨ اصل فرض الزوجية فيحصل ٤٠  
 هو اصل للفريقين وطريق اخراج نصيب كل فريق من ٤٠ ان يقال  
 للزوجات ١ مضروب في ٥ فلهن ٥ ولاهل الرد ٥ مضروبة في ٧ فلهن ٣٥  
 للبنات ٤ في ٧ فلهن ٢٨ وللجدات ١ في ٧ فلهن ٧ ثم تنظر بين كل فريق  
 وسهامه فتجد المبائة فتبقى الروس على حالها ثم تنظر بين رؤس كل  
 فريق مع غيره ولك ان تبدأ بن شئت فالاحاصل لا يختلف فاذا نظرت  
 بين ٤ رؤس الزوجات و ٩ رؤس البنات تجد المبائة فتضرب ٤ في ٩  
 فيحصل ٣٦ فتنظر بين ٣٦ و ٩ فتجد المداخلة فتكتفي بضرب المدخول  
 فيه وهو ٣٦ في اصل المسئلة وهو ٤٠ فيبلغ مسطحها ١٤٤٠ وكيفية  
 اخراج نصيب كل فريق من ذلك ان يقال للزوجات من اصل المسئلة ٥  
 مضروبة في ٣٦ يحصل ١٨٠ فنقسم سهام كل فريق على آحاده فنقسم  
 صحبة فالزوجات ١٨٠ على ٤ يخرج لكل راس منهن ٤٥ وللجدات ٢٥٢  
 على ٦ يخرج لكل راس منهن ٤٢ وللبنات ١٠٠٨ على ٩ يخرج لكل راس  
 ١١٢ فاذا اردت تفریط ذلك فاقسم التصحيح وهو ١٤٤٠ على مخرج  
 القيراط وهو ٢٤ يخرج ٦٠ فانسبه الى سهام الزوجات يكن ثلثها فلهن  
 ثلاثة فترابط ابسطها كسوراً من مخرج الربع فتكون ١٢ ربعاً فضعها  
 طين يكن لكل واحدة ثلاثة ارباع القيراط وقس الباقي والله الوافي

وتختبر صحة التقسيم بالجمع كما هو معلوم واذا مات عن زوجة و ٤ جدات  
وست اخوات لام فالمسئلة ربع وسدس وثلاث فاصلها الفرضي من ١٢  
للزوجة ٣ وللجدات ٢ وللأخوات للام ٤ فيبقى ثلاثة سهام فترد على  
الجدات والأخوات للام وطريقة ذلك ان ينظر في الباقي عن الزوجة  
واصل الرد فالباقي هنا ٣ واصل الرد كذلك لان الجدات والأخوات للام  
لو كنَّ وحدهنَّ بلا زوجة كانت اصل مسئلتهم الفرضي ٦ ولهن منه ٣  
فاصل الرد ٣ فالباقي مماثل له منقسم عليه فللجدات واحد مباين لمن  
والأخوات للام ٢ موافق لمن بالنصف فترد ٦ الى ٣ وتضرب في عدد  
الجدات لتباين فيحصل ١٢ هي جزء السهم تضرب في ٤ اصل الزوجية  
يحصل ٤٨ فالزوجة ١ في ١٢ فهي لها وللجدات كذلك وللأخوات ٢ في  
١٢ فهن ٢٤ واذا قسمت على مخرج القبراط يكون القبراط ٢ فالزوجة ٦  
قاريط وللجدات كذلك وللأخوات للام ١٢ قيراطا والله تعالى اعلم  
ثم قلت

### ﴿فصل في التاصيل وما يناسبه﴾

التاصيل في العرف تحصيل اصل المسئلة اي تبين وتعيين اقل عدد  
تخرج منه كسورها مهماً سوية اي متساوية المقدار صحيحة وذلك العدد  
هو اصل المسئلة وهو عبارة عن مقدار التركة فاذا مات شخص عن  
وارث واحد يستغرق التركة فالمسئلة هي الكل والاصل هو الواحد واذا  
مات عن اثنين متساوين حظاً فالمسئلة نصفان واصلها اثنان وهم جراً  
واذا مات عن ورثة مختلفين حظاً كشقيقة واخوين لام وام فالمسئلة نصف  
وثلاث وسدس وحيث مخرج النصف وهو الاثنان ومخرج الثلث وهو  
الثلاثة داخلان في مخرج السدس وهو الستة يجعل اصل المسئلة لان

مخرج اصفر الكسور اوسع الخارج يجعل النصف ثلاثة اقسام والثالث  
سدسين من جنس الاصفر فكان الشقيقة ثلاث امهات والاخوين امان  
وانما فعلنا ذلك لتسهيل القسمة والا فيلزم ان يجعل الاصل اثنين ليكون  
للشقيقة احدها وثلاثة ليكون الاخوة للام احدها وستة ليكون للام  
احدها واذا قسمنا المال على هذا المتوال وكان ما يحتاج للقرعة فلا تمكن  
فيه ما لم يجعل اجزاء متساوية من جنس اصفرها وحيث تفرضه كذلك  
يسمى كل جزء منها كسراً وقسماً ومهماً وحظاً ومجموعها مسألة ايضاً  
ومقدار احادها اصلاً ومخرجاً ومقسماً باعتبارات مختلفة كما ينضج ذلك  
بعونه تعالى وتضاف المسئلة للميت وللورثة فيقال مسألة الميت ومسئلة  
الورثة ثم قال

الكسر ما يفرض بعضاً مما يفرض واحداً واصلاً يسمى  
ومخرجاً يجعله اقل عدداً يخرج منه الكسر من جنس الاحد  
ومم كل احد بالسهم حيث باصل مخرجاً تسمى

قد عرف بعضهم الكسر بانه بعض ما يفرض واحداً وبعضهم بانه  
نسبة مقدار الى مقدار اعظم منه بالجزئية اي مقدار منسوب الى مقدار  
اعظم منه بكونه جزءاً منه وعرفه استاذنا الشيخ محمد الشيباني عليه  
رضوان الله تعالى ورحمته بقوله في ارجوزته والكسر بعض ما له اجزاء  
فاجزته بقولي بحسب القدر له اسماء اية ان الكسر بعض الكل واقل  
ما يتركب منه الكل جزآن فالمراد بالجمع ما فوق المفرد وان يكن مجزأ  
بنفسه او بهامله فقط اي حكماً وتقديراً واعتباراً فالاول كالكت نصف  
الرغيف فقد تجزأ بنفسه وعامله والثاني كالكت نصف العبد لو الحصلان  
واختلاف اسماء الكسر بحسب قدره فاذا فرضت المشي شيتين فاسم كل

واحد منها النصف او ثلاثة فالثلث وهكذا والكلام على الكسور مما  
 يطول فنتصر على ما يتعلق بالثرائض بل ما تمس الحاجة اليه من ذلك  
 فنقول اذا مات شخص عن ورثة وترك عقاراً ومنقولات شتى ميراثاً لهم  
 ولو كان من جملة ذلك نصف دار وربع فرس ونحو ذلك فيفرض ما  
 ذكر شيئاً واحداً باعتبار كونه ميراثاً ومنزكاً ومالاً وتفرض له اجزاء  
 بحسب حصص رؤس الورثة ان كانوا عصابة او صنفاً من اصحاب الفرض  
 وان كانوا عصابة وصنفاً من اصحاب الفرض يميزاً بحسب فرض الصنف وان  
 كانوا اصنافاً من اصحاب الفرض سواء كان معهم عصابة ام لا يميزاً من  
 جنس اصغر فرض من المسئلة ان كانت الفروض متفاوتة القدر كالنصف  
 والثلث والسدس ويقدر صنف من له النصف ثلاثة اصناف كل صنف  
 منها نصيبه السدس ويقدر من له الثلث صنفين كذلك فتصير المسئلة  
 اسداساً وكثيرتها وهي مخرجها وهو الستة اصلاً وكل سدس منها سهماً  
 من الاصل وواحداً من الستة فباعتبار كون التركة شيئاً واحداً هو  
 بعض وباعتبار كون ذلك الواحد كلاً حيث فرض له اجزاء هو جزء  
 وباعتبار كونه جزءاً من المخرج هو كسر وباعتبار كونه المخرج هو  
 الستة هو سدس وباعتبار كون ذلك المخرج اصلاً هو سهم وباعتبار  
 كونه حظاً قسم من الواحد قسم وهلم جرا وبعد تمام هذا العمل يحضر  
 القسام ويقسم التركة على هذا المتوال اي ستة اقسام ويقع عليها اذا لم  
 يتراضوا بلا قرعة ويعطي من له النصف ثلاثة اقسام ومن له الثلث  
 قسمين ومن له السدس تسماً واحداً وان لزم عول او رد او تصحيح يفعله  
 وقد تقدم بيان ذلك وبأني بعونه تعالى فما ذكر هو التأصيل وقد ظهر  
 بذلك معني الايات فقولي الكسر ما يفرض بعضاً مما يفرض واحداً اية  
 الكسر هو الشيء الذي قدر بعضاً من شيء قدر واحداً وانما قيل ذلك  
 لان ما قدر بعضاً بالنسبة لشيء يكون كلاً بالنسبة لآخر وكذا يقال



في الكل ويلزم من ذلك لزوماً بيننا ان ذلك الواحد اعظم من ذلك البعض وان له بعضاً آخر او ابعاضاً ودلالة الالتزام لا تكفي في التعاريف حيث لم تكن بينة كما قيل في المجاز انه لا يدخل في التعاريف حيث كانت قريبته خفية لان المقصود من التعاريف ابضاح المعرف هذا والافعال الواقعة في التعاريف لا يعتبر فيها الزمان فقولنا ما يفرض بعضاً الخ اي ما هو مفروض بعضاً مما هو مفروض واحداً وليس المراد انه يفرض في المستقبل او انه يفرض في الماضي اذا عبر بالفعل الماضي فائدة كما يسعى المخرج اصلاً في هذا الفن يسمى اماماً ومقاماً في كتب الحساب ثم قلت

والكسر من نصف لعشر منطق وما عداه بالاصم يفرق  
 معبراً عنه يجزء من كذا فدائماً تذكر معه المأخذاً  
 والنصف من الاثنين سهماً يخرج وما عداه فالسمي المخرج

الكسر المفرد في اصطلاح الحساب ان لم يمكن التعبير عنه الا بجزء من كذا اي يجزء من احد عشر جزءاً فهو الكسر الاصم وان امكن التعبير عنه بواحد من التسعة المحررة وهي النصف فالثلث فالربع فالخمس فالسدس فالسبع فالثمن فالتسع فالعشر فهو منطق ويخرج كل منها ممية الا النصف الذي هو اعظمها فمخرجه الاثنان قال بعضهم ولو عبر عن النصف بالثني لما لزم استثناء ومعنى كون المخرج ممية لكسوره انها موافقة له في الحروف وفي ترتيب الحروف وفي المعنى لان معنى جميعها هو معنى المخرج والفرق بينهما بالاعتبار ومعنى الواحد منها بعض المخرج فبين الكسر المنطق ومخرجه الاشتقاق الصغير بالمعنى الاعم حتى الستة فانها موافقة للسدس لان اصلها سدس بكسر السين فقلت الدال تاء ثم السين الثانية

وادغمت التاء في التاء وزيد تاء التأنيث حيث لم يكن المعدود مؤنثاً  
فقولي والكسر من نصف لعشر ائح اي ان الكسر ينقسم الى منطوق وهو  
النصف والعشر وما بينهما واصم وهو ما لا يعبر عنه الا بجزء من كذا  
ولو لم يذكر معه مخرجه لما علم مقداره كقولك لزيد جزء من احد عشر  
جزءاً من التركة ولا يلزم ذلك مع المنطق فنقول لزيد عشر التركة فيفهم  
انه جزء من عشرة اجزاء من التركة ومعبّر اسم مفعول حال من ضمير  
يفرق اي وما تجاوز المنطق يميز بلفظ الاصم حال كونه معبراً عنه بجزء  
من كذا وكذا كناية عن مخرجه وانما سمي اصم خلفائه لان قدره لا  
يفهم لو افرد عن مخرجه وقيل جزء بخلاف ما لو قيل نصف مثلاً وقولي  
والنصف من الاثنين ائح بسكون من وكسر لام الاثنين وحذف التي  
الوصل كما هو القاعدة والاصل قال تعالى بشئ الاصم بكسر اللام اي  
والنصف يخرج من الاثنين حال كونه مهماً واحداً وانما قيدت بذلك  
لانه يخرج من غير الاثنين مهماً كثلثة سهام الشقيقة في المسئلة المارة  
انفاً وقولي وما عدا ائح اي والكسر الذي تجاوز النصف وهو الثلث الى  
العشر فسميه مخرجه فال عوض عن الضمير كقوله تعالى يعرف المجرمون  
بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والافدام اي بنواصيهم واقدامهم والله تعالى  
اعلم ثم قلت

ومخرج المفرد للمكسر	ومخرج المضاف بالتركيب
لمخرج قدر سهام مخرج	ومخرج المفرد للعطف يمي
ان مخرج على قرينه انقسم	كالسدس والسادس او النصف الاثم
او لا بالضرب يكون مخرج	مركباً ومنه كل يخرج

اي مخرج الكسر المفرد هو مخرج المكرر وذلك كالثلاثين والجزئين

من احد عشر جزءا وثلاثة ارباع واربعة اخماس وهلم جرا لان دلالة  
 المثني والجمع كدلالة المفرد المكرر بحرف المعطف فكأنك قلت ثلث وثلث  
 وربع وربع وربع وحيث كان الامر كذلك كانت مفردات متماثلة ومخرجها  
 مخرج واحد منها فالثلاثان من ثلاثة وهلم جرا وقولي ومخرج المضاف بالتكرور  
 لمخرج قدر سهام مخرج اي ان مخرج الكسر المضاف يحصل بضرب مخرج  
 احد المتضامين في مخرج الآخر مطلقا كنصف النصف ونصف الربع  
 وخمس النصف وهلم جرا فمخرج نصف النصف اربعة من ضرب مخرج  
 النصف في مثله ونصبت الربع ثمانية من ضرب ٢ في ٤ وخمس النصف  
 عشرة من ضرب ٢ في ٥ وقس على ذلك واما مخرج الكسر المعطوف اي  
 المعطوف بعضه على بعض فينظر بين مخرجين من المعطوفات فان انقسم  
 احدهما على الآخر بان كان احدهما مماثلا للآخر او داخلا فيه فمخرج  
 المفرد وهو احد المتماثلين واكبر المتداخلين مخرج للكسرين كما اذا مات  
 شخص عن جدة واخ لام فلها سدس وسدس فمخرجها الستة التي هي  
 مخرج احدهما وكما اذا مات عن اخت لام واخت لاب فلها سدس  
 ونصف ومخرج النصف داخل في مخرج السدس فاذا كان معهما كسر  
 اخر ينظر بين الستة ومخرجه بالاصول الثلاثة اي الانقسام والتوافق  
 والتداخل فان كان معهما سدس اخر فالستة مخرج للكل وان كان معهما  
 ربع فيضرب ٣ في ٤ والحاصل ١٢ مخرج للكل مركب من ضرب وفق  
 احدهما في الآخر ولو كانت المسئلة ثلثا وثلثا بضرب مخرج احدهما في  
 مخرج الآخر فيحصل مخرج مركب من ضرب احد المخرجين في الآخر  
 وهو ٢٤ فهو مخرج للكسرين ولو كان معهما اخر ينظر بين ٢٤ ومخرج  
 الآخر بالاصول الثلاثة وهلم جرا وقولي لمخرج متعلق بالتكرور وليس تقييما  
 لان ما قبله مستقل بنفسه لانه لو قيل ومخرج المضاف بالتكرور لافاد  
 وكذلك قولي ومخرج المفرد للمعطف يجي على انه قد نص شيخ الاسلام

زكريا الانصاري في اواخر شرح الخزرجية على ان الذي لا يغفر للمولد  
اختلاف حرف الروي او حركته واختلاف الضرب كما نص على التضمين  
بقوله فالتضمين تعلق قافية البيت بما بعده بان كان البيت الاول غير  
مستقل بنفسه فان كان مستقلاً بنفسه لكنه مشتمل على ما يفنقر في تفسيره  
الى الثاني فليس بعيب انتهى واقول لا سيما في ارجوزة كهذه وانما ذكرت  
ذلك دفعا لتشدق من لا يفرق بين الحق والباطل والحالي والمائل ويعنى  
بالكسر المضاف ما حصل فيه اضافة وبالمعطوف ما فيه عطف بالواو  
ونحوها لا باو ونحوها وقولي الاتم نعمت النصف لانه اتم الكسور المفردة  
واوفرها ثم قلت

وما حوى المنطق بالمنطق سم وما حوى الاعم لا غير اعم

اي والعدد الذي يتضمن كسرا منطقاً يسمى منطقاً ايضاً والعدد الذي  
ليس فيه الا الاعم يسمى اعم ايضاً والاعداد الخمسة هي هذه وهي واحد  
وعشرون تعدداً من المائة وما سواها منطق

٤٧	٤٣	٤١	٣٧	٣١	٢٩	٢٣	١٩	١٧	١٣	١١
	٩٧	٨٩	٨٣	٧٩	٧٣	٧١	٦٧	٦١	٥٩	٥٣

ولعرفة مقدار ما يحوي العدد من الكسور ضابط يعرف من باب  
حل الاعداد في كتب الحساب والله تعالى اعلم بالصواب ثم قلت

وحظ ذي عسوبة يرى اعم  
اما الزروض فكسور منطقته  
وبعضها مكرّر وتجتمع  
و. منطقاً كذلك اصله الاعم  
كذا اصولها ترى محققه  
بالمطاف الا ما اجتمعه منع

مخرجها اقل عدت تخرج منه سوية وفيه تدرج

اي ان حظ العصبية قد يكون اصم واصله كذلك كما اذا مات عن  
 احد عشر ابناً فالمسئلة اجزاء الاحد عشر واصلها احد عشر ولكل ابن  
 جزء من احد عشر جزءاً من المال وقد يكون منطقاً كما اذا مات عن  
 اربعة بنين فالمسئلة ارباع واصلها اربعة فاصول العصبية اعم من اصول  
 اصناف اهل الفروض لان الفروض محصورة في الكسور المنطقة وهو  
 النصف ونصفه ونصف النصف والثلاثان ونصفها ونصف نصفها واما ثلث  
 الباقي فبظاهره داخل في مخرج الثلث ومنه يخرج وبحقيقته في مخرج الربع  
 او السدس كما تقدم واصولها كلها منطقة وهي ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ١٢  
 و ٢٤ وكذلك تصحیحها لان تصحیحها هو مكررها ومكرر المنطق منطق  
 وكذا الاصم فانك معها كررت الاثني عشر مثلاً وجدت مكررها منطقاً  
 وكذا اذا كررت الاحد عشر كان مكررها منطقاً وقولي وبعضها مكرر اي  
 الثلاثان وقولي وتجتمع اية ويجتمع بعضها مع بعض من نوع واحد او  
 من انواع في مسئلة واحدة كما اذا مات عن جدة واخ لام او عن زوجة  
 وشقيقة واخ لا ب وعم الا ما امتنع اجتماعه كالثلاثين والثلاثين والثلث  
 والثلث والاثني والاثني والربع والربع الا بعنوان ثلث الباقي كما تقدم وكذلك  
 الاثن والربع الا في مسئلة الملفوف السالفة وقنصاري على ان بعضها مكرر  
 وانها تجتمع بالعطف بشرط بانها لا تكون مضافة وهو كذلك واما اذا  
 اردت جعل المفرد مضافاً فشيء آخر كما اذا قلت طلبة ثلث النصف لانه  
 عبارة عن السدس على انه متى امكن التعبير بالمتخصص لا يعدل عنه صناعة  
 وقولي مخرجها الخ هو كالتكرار مع ما تقدم ولكن لا يخلو عن فائدة وهو  
 كونها تخرج سوية اي متساوية المقدار صحيحة لانه يفيد المعنيين وفائدة  
 اخرى وهي ان المخرج يتضمن الكسور اي كسوره السوية واصل العول قد

يكون اصم وكسوره صم نحو ١٧ فللشخص الوارث حينئذ جزء او جزآن  
او ثلاثة او أكثر من ١٧ فهو خارج عن اصل الفرض والله تعالى  
اعلم ثم قلت

وانما اقبراط ربع السدس واصله مخرجه بالنفس

اي ان القبراط لا يطلق على شيء من الكسور الا على قدر ربع  
السدس وهو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من الشيء والقبراط في  
الاصل حبة من حب التمر الهندي واستعمل قديماً بمعنى نصف سدس  
الدرهم ثم اشتهر بهذا المعنى اعني ربع سدس الشيء فاصله مخرجه نفسه  
فهو كسر مضاف ومخرج المضاف يحصل بضرب مخرج احد المتضامين في  
مخرج الآخر وحيث لا يطلق القبراط الا على ما ذكر فلا تلزم صحته  
فاذا اردت ان تقسم التركة به فيلزم ان تكسره في بعض المسائل كما اذا  
مات شخص عن ابوين وثلاثة بنين فللام ٤ وللاب ٤ فبقي ١٦ لكل ابن  
خمس قراريط وثلاث قبراط ولا يقال تضرب ٣ في ٢٤ كالسهم لان اصل  
القبراط محصور في ٢٤ واذا اردت القسمة بالسهم ثم بالقراريط فنقول  
اصل هذه المسئلة المذكورة ٦ فانسبها الى ٢٤ بالطرح او بالقسمة يظهر  
لك بذلك انه ربعه فيكون اصل القبراط اربعة امثاله فيكون اصحاب  
السهم ٤ قراريط فللام ٤٤ وللاب ٤ والباقي ١٦ للبنين الثلاثة كما ذكر  
ومعنى البيت وما القبراط من الشيء الاربع سدس الشيء فيكون اصله  
مخرجه بعينه ويجوز ان يعود ضمير اصل للقبراط وضمير مخرج لربع  
السدس وهو انسب من عودها بعكس ذلك ومن عودها للقبراط فقط او  
ربع السدس فقط وان كان كل منهما بمعنى الآخر كما ان كلا من الاصل  
المخرج بمعنى الآخر فوائده شتى تناسب المقام الاول اصل قبراط قراريط

بشدة الراء كدبنار اصله دنار بشد النون وانما ابدات ياء لثلا بنوم لن  
 ذلك مصدر مثل كذاب والدليل على ان اصله كذلك جمعه على قرار يبط  
 ودناير الثانية الكسر بفتح الكاف لغة مصدر كسر وبأني بمعنى المكسور  
 والجزء من العضو ونحوه وتكسر كانه جوازاً والكسرة من الشيء القطعة  
 منه وعرفاً ما تقدم من انه ما يفرض بعضاً مما يفرض واحداً ويعرف  
 ذلك بالقسمة بان تحمل الواحد او العدد الى اجزاء متساوية عدتها كعدة  
 آحاد عدد آخر فيكون الخارج بالقسمة هو الكسر ونخرجه هو عدد  
 المقسوم عليه كما نقسم رغيفاً مثلاً على عشرة رجال لكل رجل عشرة او  
 عشرين على عشرة لكل واحد اثنان فالاثنتان عشر العشرين لكن الاول  
 كسر حقيقي وهذا نسبي وعلى كل فالعشرة هي المخرج ويسمى اصلاً  
 والرغيف او العشرون مقسماً اي محل القسمة ويجوز اعتبار الرغيف او  
 العشرين اصلاً باعتبار عدة اجزائه التي هي بعدة آحاد المقسوم عليه  
 ومعرفة ما في العدد من كسور تحصل بحمل العدد وله باب في كتب  
 الحساب وبناءه على طرح عدد من عدد فيعلم ما في الاكبر الثالثة الكسر  
 المفرد هو الاصل وهو ما كان على مخرج واحد ومنه المكرر واما المضاف  
 فما تألف من المفرد باضافة كسر الى اخر والاخر الى اخر حسب ما  
 يكون ويقال له كسر الكسر والمبعض ايضاً والمعطوف ما تألف من المفرد  
 بحرف العطف المفيد لمطلق الجمع ويسمى المختلف ايضاً واما الكسر المنتسب  
 ويقال له المتصل ايضاً فهو ما تألف من المفرد وهو ان يعطف على  
 الكسر كسر اخر منسوب الى جزء مخرجه نحو ربع وثلاثة اخماس ربع  
 الرابعة في التجنيس والرفع اما الاول فجعل الصحيح كسوراً من جنس كسر  
 معين والعمل فيه انه اذا كان مع الصحيح كسران تضرب الصحيح في  
 مخرج الكسر وتزيد عليه صورة الكسر فيجنس اثنان وربع تسعة ارباع  
 وبعين ستة وثلاثة اخماس ثلاثة وثلاثون خمساً وبعين اربعة وثلاث سبع

خمس خمسة وثمانون ثلث سبع خمس واما الرفع فجعل الكسور صحاحا فاذا  
 كان معنا كسر عدده اكثر من مخرجه قسمناه على مخرجه فالخارج  
 صحيح والباقي كسر من ذلك المخرج فرفع خمسة عشر ربعا ثلاثة وثلاثة  
 ارباع الخامة بسط الكسر قدره من مخرجه فبسط النصف واحد من  
 اثنين والثلث واحد من ثلاثة والنصف والربع ثلاثة من اربعة وقس على  
 ذلك السادسة تحويل الكسر من مخرج الى مخرج يحصل بضرب عدد  
 الكسر في المخرج المحول اليه وقسم الحاصل على مخرج الكسر فخمسة  
 اسباع تصير اربعة اسداس وسبعي سدس اذا حولتها الى مخرج  
 السدس وخمسة اثمان وخمسة اسباع ثمن اذا حولتها لمخرج الثمن بالوجه  
 المذكور والله تعالى اعلم ثم قلت

والمد ان لم يعتبر كسرا يخص	باسم الصحيح و باحكام نقص
والضرب للصحيح تكرير عدد	بقدر ما في عدد من الاحاد
والقسم جعل الشيء احادا حسب	احاد شي في اصطلاح من حسب

هذه الايات ظاهرة المعنى والمد مصدر بمعنى العدد اي ان العدد  
 الصحيح يقابل الكسر وانما يكون الفرق بينهما بالاعتبار فقط فالاثبات  
 من حيث انه نصف الاربعة كسر والافصحى فالفرق بالنسبة وعدمها  
 واما الفرق بينهما في غير العدد فواضح كالرغيف وكسرتة فذلك كسر  
 اعتباري والكسرة من الرغيف كسر حقيقي اي والعدد ان لم تقرضه  
 بعضا من عدد آخر يخص باسم هو الصحيح و باحكام تبين في مظاهرها  
 وضرب العدد الصحيح هو ان يكرر احد عددين مرات عدتها عدة احاد  
 الآخر فهو تقفيف عدد مرات مخصوصة ليعلم مبلغ العدد المضاعف فيبني  
 عليه حكم فهو بعكس القسمة فانما تفريق عدد على احاد عدد ليعلم ما



يخص الواحد وعرفه السخاوي بقوله هو استخراج مجهول من معلومين قال  
 شارحه خرج الطرح والقسمة فانما استخراج مجهول من معلوم والفرق بينه  
 وبين الجمع ان الضرب تضعيف والجمع ضم عدد الى عدد مطلقاً ومن  
 خواصه ان نسبة احد المضروبين الى الحاصل بالضرب كنسبة الواحد  
 الى المضروب الآخر كما اذا ضربت ٣ في ٤ فالخارج ١٢ فنسبة ٣ الى ١٢  
 كنسبة ١ الى ٤ وهو الربع ونسبة ٤ الى ١٢ كنسبة ١ الى ٣ وهو الثلث  
 واذا قسمت الحاصل بالضرب على المضروب فيه خرج المضروب او على  
 المضروب خرج المضروب فيه وقال القسمة لغة التفريق واصطلاحاً حل  
 المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه كما انك تحل  
 العشرة الى خمسة اجزاء متساوية مثل عدة الرجال الخمسة وهي بهذا المعنى  
 قسم الجنس على غير جنسه وهو الكم المنفصل والخارج بالقسمة ٢ ومن  
 خواصها ان نسبة الواحد الى خارج القسمة كنسبة المقسوم عليه الى  
 المقسوم فهنا نسبة الواحد الى ٢ كنسبة ٥ الى ١٠ وهو النصف ثم قال  
 واما اذا اريد بها نسبة احد المقدارين الى الاخر في قسمة الجنس على  
 جنسه وهو الكم المتصل كخشب طوله ثمانية اشبار على خشبة طوله اربعة  
 اشبار فهي بهذا المعنى معرفة ما في المقسوم من امثال المقسوم عليه فالخارج  
 بالقسمة في المعنيين اثنان لكن احاد الخارج في الثاني لانها في الاول عدة  
 كل قسم من اقسام المقسوم من الاحاد وفي الثاني عدة اقسام المقسوم واما  
 ضرب الكسور وقسمتها وجمعها وطرحها فقلما يحتاج اليها في هذا الكتاب  
 فعملها كتب الحساب والله تعالى اعلم بالصواب ثم قلت

والعدد المطلق غير المنتسب	لعدد كالف دينار وذهب
ومنطق ساوى كسوره بلا	تكرر فهو مساو عدلا
وناقص ما في قلت عنه	وزائد ما في ارفعه منه

اي ان العدد المطلق هو غير المنسوب لعدد آخر مجزئية او كلية  
او نحوهما كما تقدمت الاشارة اليه في الشرح كقولك وهب الف دينار  
وعندي عشرة رجال وخمس بنات ولزيد على عمرو مائة درهم وهلم جرأ  
وبعضهم خص المطلق بما ليس كسرًا وجعله مرادفًا للصحيح والصحيح  
الاول وقولي ومنطق الخ اي والعدد المنطق اذا ساوته كسوره فاسمه التام  
والمساوي كسنة فان لها من الكسور النصف وهو ثلاثة والثلث وهو  
اثنان والسدس وهو واحد والجملة ستة واذا نقصت كسوره عنه فاسمه  
الناقص كالثلاثة فان لها من الكسور الثلث فقط وهو واحد منها وما  
زادت عنه فاسمه الزائد كاثني عشر فان كسوره النصف ٦ والثلث ٤  
والربع ٣ والسدس ٢ ومجموع ذلك ١٥ فقولي كسوره الاضافة للجنس  
فيدخل الواحد وقولي بلا تكرار لان كل كسر اذا تكرر ساوي مخزجه  
فاذا تكرر الثلث ثلاث مرات ساوي الثلاثة وهلم جرأ وليس مرادًا  
ومناسبة ذلك لفن الفرائض ان المساوي كالاصل العادل والناقص كالمأذول  
والزائد كالمائل والله تعالى اعلم ثم قلت

والمد للفرء والزواج قسم والوتر والشفع هما كما علم  
والجمع والطرح كلاهما جلي واختم بخير يا الهي أجلي

اي ان العدد ينقسم الى فرد وزوج وهما الوتر والشفع فالزوج والشفع  
ما ينقسم الى متساوين كالاربعة والثنائية والفرد ما لا ينقسم اليها بلا  
كسر كالثلاثة والسبعة ويقال لما تركب من ضرب زوج في زوج زوج  
الزوج ايضا وذلك كالاربعة والثنائية ولما تركب من ضرب زوج في  
فرد فقط زوج الفرد كالسنة فانها مركبة من ضرب ٢ في ٣ ولما تركب  
منها زوج الزوج والفرد كالاثني عشر فان نصفها زوجات وكل نصف

منها فردان اي ثلاثة وثلاثة والجمع والطرح واضمحاض فلا يلزم تطويل  
 بشرحها ونسال الله تعالى حسن الختام والاجل بطلق على مدة العمر  
 وعلى منتهاه ثم قلت

### ﴿ فصل في التصحيح ﴾

هو يطلق بالمعنى المصدري وبمعنى المصحح عرفاً وهو الغالب وقد  
 شرعت في بيانه بقولي

ان كانت الورثة من محض العصب أو أهل فرض مستويين في السبب  
 فعدد الرؤس اصل المسئلة والانكسار فيها لا وجه له

نقدم ان الورثة حيث يكونون محض عصبية تكون مسالمتهم حصصاً  
 متساوية ويكون اصلها عدد رؤسهم وذلك لانهم لا يكونون الا اهل جهة  
 واحدة فلا ترث اهل جهة مع اهل جهة اخرى لانه اذا اجتمع جهتا  
 عصبية في شخص او في اشخاص ورثة فلا بد ان تكون احدهما محجوبة  
 بالاخري فلا تهاد سبب ارثهم فنجد حصصهم بل لا بد من اتحادهم في  
 الدرجة والقوة ايضاً فيكونون بنين فقط او بني بنين من درجة واحدة  
 فقط او آباء فقط او اخوة اشقاء فقط او اخوة للاب فقط او بني اخوة  
 اشقاء من درجة واحدة فقط او بني اخوة للاب من درجة واحدة فقط او  
 اعمام اشقاء فقط او اعمام للاب فقط او بني اعمام اشقاء من درجة واحدة فقط  
 او بني اعمام للاب كذلك فقط او متقين فقط او بني متقين فقط الخ فلذلك لا  
 يرث الا صنف واحد من هؤلاء تكون حصص آحاده مستوية فاذا ملت

عن عشرة بنين فمسا لثم اعشار واصلها عشرة باعتبار حصصهم او رؤسهم  
وهو الاولى وكذلك لو كانوا ثلاثة بنين واربع بنات لان الابن يعد  
بنتين حينئذ يحسب حظهما واذا مات عن صنف من اهل الفرض والرد  
فالاولى ان يحسبوا كذلك للاختصار كان يموت شخص عن عشر بنات  
او بنات ابن او شقائق او اخوات لاب او اخوة لام او جدات وحيث  
كان الاصل من عدد رؤسهم فلا مدخل ولا طريق لانكسار السهام  
وقولي مستوين في السبب اي السبب الخاص كالبنية والاختية واذا مات  
عن خمسة بنين وام او جدة لا تحسب الام او الجدة براس لان اعتبار  
الرؤس انما يكون عند اتحاد السبب اي الجهة فيقال في مثل هذه اصلها  
سنة يحسب الفرض والباقي منقسم على رؤس العصبية وكذلك لا تعتبر  
الرؤس فيما اذا كان اهل الفرض صنفين متحدي الحظ كما اذا مات عن  
زوج وشقيقة او اخت للاب او عن جدة واخ للام وان كان المال  
واحداً ليكون الباب على وتيرة واما اذا كان الورثة اهل فرض مختلف  
بان كانوا اصنافاً او بعضهم اهل فرض والبعض الآخر عصبية فقد  
يبنته بقولي

او لا ولا فاصلها الذي جمع      يخرج ما فيها من الفرض ووقع  
فان على احاد ورثه قسم      بلا انكسار فيتصحح ومم

اي وان لا يكونوا جميعاً عصبية ولا اهل فرض مستوية حصصهم  
لا اتحاد جهتهم بان يكونوا صنفين او اكثر او يكون معهم عصبية سواء  
كانوا حينئذ صنفاً او اكثر فيكون اصل المسئلة الجامع لسهامها يخرج  
ما حصل فيها من الفرض اي يخرج الفرض الكائن فيها سواء كان فرضاً  
ام اكثر ولا بد ان يكون منقسم على اصناف الورثة لما تقدم واصل اذا

اردنا فسمه حظ الصنف على احاده فقد ينقسم عليهم مهاماً صحيحة وقد لا ينقسم عليهم الا بالانكسار فان انقسمت مهام الاصناف على آحادهم صحيحة فحينئذ يسمى ذلك الاصل تصحيحاً ايضاً ويقال صحت المسئلة من اصلها كما اذا مات رجل عن ثلاث زوجات وجدتين واربع اخوة لام وثلاثة اعمام فالمسئلة ربع وثلاث وشدس وباق فلا ننظر لمخرج الباقي لانه تبع بل ننظر لمخرج اصغرها فنجد لمخرج الثلث داخلاً فيه ومخرج الربع موافقاً له بالنصف فزده لوفقه وهو نصفه اية ثلاثة فنحصل المبانيئة فنضرب في مخرج الربع فيحصل ١٢ فيكون اصلاً مركباً تخرج منه الفروض ثلاثة صحيحة وبقى للاعمام ثلاثة وينقسم كل حظ صنف على احاده بلا كسر فقد صحت من اصلها فنقسم التركة اثني عشر قسمًا على حسب مهام الاصل وتعطى الزوجات الثلاث ثلاثة اقسام بحق الربع لكل زوجة قسم والاخوة الام اربعة اقسام بحق الثالث لكل واحد منهم قسم والجدتان قسمين

ت	١٢	بحق السدس لكل جدة قسم والاعمام ثلاثة اقسام بحق الباقي
زوجة	١	لكل عم قسم هكذا ولو باين فريق منهم مهامه من الاصل لا
زوجة	١	يكون الامر كذلك بل تضرب رؤس ذلك الفريق في
زوجة	١	اصل المسئلة وما تصع منه المسئلة بقرط او يختصر كما
اخ لام	١	ياقي فلو كانت الزوجات اثنتين تضربان في الاصل
اخ لام	١	فتصح من ٢٤ ولو باين فريقان مهامها ينظر بينهما
اخ لام	١	بالاصول الاربعة فان باينت رؤس فريق رؤس الاخر
اخ لام	١	بضرب احدهما في الاخر والحاصل يفي اصل المسئلة
جدة	١	وان توافقاً بضرب وفق احدهما في جميع الاخر والحاصل
جدة	١	في اصل المسئلة وان تداخلا بضرب الاكبر في اصل
عم	١	المسئلة وان تماثلا يضرب احدهما فيه ويسمي المضروب

عم	١
عم	١

جزء السهم وما يحصل من الضرب المذكور يسمى تصحيحاً  
 لخروج سهام احاد الورثة منه تصحیحة والحاصل ان

١٢ الفريق الذي مهامه منقسمة عليه بترك على حاله وبضرب  
 في اصل المسئلة من انكسرت عليه مهامه فقط لئلا يطول العمل كما قال  
 الرحبي رحمه الله تعالى فترك تطويل الحساب ربح نعم لو وافقت كل  
 فريق سهامه او باينت كل فريق مهامه او وافقت بعض الفرق مهامه  
 وباينت البعض الآخر وتباينت الفرق كلها او توافقت او توافق بعضها  
 وتباين البعض لزم الضرب في الجميع فلو كانت الزوجات اربعا والاخوة  
 للام خمسة والجدات سبعة والاعام تسعة كانت مهام كل فريق مباينة له  
 وكان بين الرؤس تباين ايضا وتسمى حينئذ صماء فتضرب ٤ في ٥ يحصل  
 ٢٠ تضرب في ٧ يحصل ١٤٠ تضرب في ٩ يحصل ١٢٦٠ تضرب في  
 اصل المسئلة وهو ١٢ يحصل ١٥٧٢٠ ومنه تصح المسئلة ولو كان كل فريق  
 خمسة ضرب فريق منهم فقط في اصل المسئلة وهو ١٢ وتصح من ستين  
 ولو كانت الاعام ٢٤ والجدات ١٢ والاخوة للام ٨ والزوجات ٤ اكنفي  
 بضرب عدد رؤس الاعام في اصل المسئلة ومنه تصح ولو كانت الزوجات  
 ٤ والاخوة للام ٦ والجدات ١٠ والاعام ٣٦ فننظر بين رؤس الزوجات  
 ومهامهن الثلاثة فنجد المباينة فنقي الرؤس على عددها وبين الاخوة  
 ومهامهم فنجد الموافقة بالنصف فنزد عدد رؤس الاخوة الى وفقه وهو  
 ثلاثة وكذلك بين الجدات ومهامهن فنزد الجدات الى الوفق وهو ٥ ونجد  
 بين الاعام ومهامهم موافقة بالثلث فنزد الى ١٢ فصارت الرؤس ٤  
 و ٣ و ٥ و ١٢ حقيقة في الاول وحكما في الباقي ثم ننظر بين ٤ و ٣ فنجد  
 المباينة فنضرب احدهما في الآخر فيحصل ١٢ فننظر بينهما وبين ٥ فنجد  
 المباينة فنضرب احدهما في الآخر فيحصل ٦٠ فننظر بينها وبين ١٢ فنجد

احدهما داخلاً في الآخر فنكتفي بضرب الاكبر وهو ٦٠ في اصل المسئلة وهو ١٢ فيحصل ٧٢٠ فن له شي من ١٢ اخذه مضروباً في ٦٠ ثم بعد تمام هذا العمل ان ارد قسمته التركة بالقراريط ينسب مخرج القيراط الى التصحيح بالقسمة او ان طرح او الضرب فيعرف مقدار القيراط من السهام في المسئلة الاخيرة لو قسمت ٧٢٠ على ٢٤ يكون خارج القسمة ٣٠ فهو القيراط ولو طرحتها باصل القيراط انبت بثلاثين مرة ولو ضربت ٢٤ في ٣٠ كان الحاصل ٧٢٠ لكن القسمة اظهر قلجديات من اصل المسئلة ٢ مضروبة في ٦٠ فيكون لمن ١٢٠ فلن ٤ قواريط من التركة وقس الباقي وان لم يرد قسمتها بالقراريط فان امكن اختصار السهام كان يكون بين كل فريق وسهامه موافقة فتد السهام لوفقها ويرد التصحيح كذلك كما سيأتي بيانه بعونه تعالى والا فيعصر في جزء كان يقال للوارث لك كذا سهماً من كذا وكذا سهماً من التركة وهو جزء من خمسين جزءاً من كل التركة مثلاً وقس على ذلك وقد ذكرت ما شرحته بقولي

او لا فصيح كسره بان ترى	ما بين اَرْؤُس وحظ كسرا
فان تباينه باصل تضرب	وان توافقه فوقها اضرب
في الاصل والحاصل من كل نصح	منه السهام فهو تصحيح بضع
فن له في الاصل شي ضربه	يجزء منهم فيرى ما استوجبه

اي وان لا يقسم بلا المكسار بان كان بين فريق وسهامه ثبات او توافق فصيح الخ كما اذا مات عن اخوين لام وعين فاصلهما ثلاثة للاخوين للام منهم والعين سهمان لكل عم منهم ومنهم الاخوين واحد وهما اثنين فهو داخل فيهما وثمانين لها وهذا من خواص الواخذ قاله

يدخل في كل عدد وبتباين كل عدد فيضرب الاثنان في دس وهو  
ثلاثة فيحصل ستة فهو تصحيح لا اصل فللاخوان للام واحد من الاصل  
مضروب باثنين وما جزء السهم فلما اثنان لكل اخ واحد وللمميين  
مهمان من الاصل مضروبان باثنين فلما اربعة سهام لكل عم مهمان  
ولو كان الاخوة للام ٣ كان جزء السهم ٣ وصحت من ٩ ولو كانوا ٤  
كان جزء السهم ٤ وصحت من ١٢ وهلم جرا ولو كانت الورثة اخا للام  
وخمسة اعمام صحت من اصلها ولو كانوا اخا للام وعشرة اعمام ينظر بين  
عدد الاعمام وسهامهم بالموافقة حيث سهامهم داخله في عدد رؤسهم فنرد  
العشرة لوفقها وهو النصف وهو خمسة وتضرب ٥ في ٦ فتصح من ٣٠  
وكذلك اذا مات عن جدة واخ للام وستة اعمام اصلها ٦ وللاعمام منها ٤  
وبينها وبين رؤسهم موافقة بالنصف فنرد الستة الى ٣ وتضرب في ٦  
فتصح من ١٨ فتولي فصيح الخ اي فصيح المكسور من الاصل وذلك  
مصور او محصور عرفا بان تنظر النسب التي بين رؤس الصنف الذي  
كسرت سهامه عليه وسهامه المنكسرة فتجد اما التباين او التوافق حيث  
عدم الانقسام فان تباين الرؤس سهامها تضرب الرؤس في الاصل  
والحاصل تصحيح وان وافقت سهامها ترد الرؤس لوفقها ويضرب الوفاق  
في اصل المسئلة والحاصل تصحيح يقسم بالوجه المذكور على احاد الورثة  
بلا انكسار والله تعالى اعلم ثم قلت

وان تعدد انكسار في فرق	فان تباين السهام والفرق
فانظر لما بين رؤس وآخر	فان تباينت جميعا بالنظر
فاضرب فريقتا في جميع الاخر	وحاصلا في آخر للآخر
ثم اضرب الحاصل في الاصل وما	يحصل بالضرب صحيحا فسا
وكل ما كانت كذا تسمى	صماء حيث البين فيها عا



اي وان وقع الانكسار في فرقتين او ثلاث فرق او اربع فرق ولا  
يكون في أكثر فانظر بين عدد السهام وعدد الفرق بالتوزيع بان تنظر  
بين عدد كل فرقة وعدد سهامها فتجد بينها اما المباشرة واما الموافقة حيث  
عدم الانقسام فان تبانت اعداد السهام واعداد الفرق جميعاً فاق الرأس  
على اعدادها وانظر بين رأس فرقة ورأس فرقة اخرى فان وجدت  
بينها اي بين عدديها المباشرة فاضرب احدهما في الاخر ثم انظر بين  
الحاصل وعدد فرقة اخرى فان تبانتا فاضرب احدهما في الاخر ثم اضرب  
ما تحصل من ضرب الرأس بعضها في بعض في اصل المسئلة فما حصل من  
هذا الضرب من العدد يكون تصحيحاً فينقسم صحيحاً وحيث عم التباين  
جميع الاعداد فالمسئلة التي تكون كذلك تسمى صماء من قولهم عدد اصم  
ويقال فيها المباشرة في المباشرة اي مباشرة الرأس بعضها بعضاً في حال  
مباشرة السهام لها وقد تقدم مثال ذلك ولنمثّل لها ايضاً بمسئلة الامتحان وهي  
ان رجلاً مات عن ٤ زوجات و ٥ جدات و ٧ بنات و ٩ اعمام فاصلها ٢٤  
من ضرب ٣ في ٨ لان فيها ثمناً وسدساً وثلاثين وباقياً فيضرب وفق مخرج  
السدس في مخرج الثمن والحاصل هو الاصل فتمن الزوجات ثلاثة  
سهام مباشرة لرؤسهن فتبقى الرأس على عددها وسدس الجدات ٤ كذلك  
وثلثا البنات ١٦ كذلك وسهم الاعمام كذلك فننظر بين عدد رأس  
الزوجات والجدات فتجد التباين فنضرب ٤ في ٥ يحصل ٢٠ فننظر بينها  
وبين رأس البنات فتجد التباين فنضرب ٢٠ في ٧ فيحصل ١٤٠ فننظر  
بينها وبين رأس الاعمام فتجد التباين فنضرب ١٤٠ في ٩ فيحصل ١٢٦٠  
فنضرب في اصل المسئلة وهو ٢٤ فيحصل ٣٠٢٤٠ ومنه تصح فن له  
شيء من الاصل اخذه نضرباً في ١٢٦٠ وذلك لان ضرب الالف في ٢٤  
يحصل منه اربعة وعشرون الفا وضرب مئتين في ٢٤ يحصل منه ٤٨٠٠  
وضرب ٦٠ في ٢٤ يحصل منه ١٤٤٠ فالجملة ما ذكر فاذا اريد تقسيمها

بالقيراط بقسم التصحيح وهو ٣٠٢٤٠ على مخرج القيراط وهو ٢٤ بمخرج  
جزء السهم وهو ١٢٦٠ لان المضروب في ٢٤ يكون واحداً منها فمن  
له مقدار جزء السهم يكون له قيراط كالأعام لان لم من الاصل سهماً  
مضروباً بجزء السهم ومن له ضعفاً جزء السهم يكون له اربعة قيراط  
كالجدات ومن له ثلاثة امثال جزء السهم يكون له ثلاثة قيراط  
كالزوجات وحيث للبنات ١٦ سهماً من الاصل مضروبة في جزء السهم  
فلهن ستة عشر قيراطاً فهي هكذا ١٦ و ٣ و ٤ و ١ فجمعها ٢٤ قيراطاً  
وانما تماثل القيراط وجزء السهم لتماثل اصل السهام ومخرج القيراط واذا لم  
يورد التعبير بالقيراط يقال للأعام واحد من ٢٤ او ثلث الثمن ونحو  
ذلك والا فبقاء مثل هذه المسئلة على عدد سهمها يحمل القسمة متعسرة  
لا سيما في نحو العقار واما المعدودات كالدرهم والدنانير فربما لا تعسر  
قسمتها كذلك والله تعالى اعلم ثم قلت

وان توافقت سهام وفرق فرد كل فرقة من الفرق  
لوقفها ثم كذلك انظروا بين رؤس ورؤس آخر  
فان توافقت فضرب الوفاق كضرب ما مر بغير فرق  
لانه بالرد للوفيق يرس تباین وعمل مختصراً

اي ان حال الموافقة في الموافقة كحال المبانية في المبانية بعد رد  
الموافق الى وقفه وهو اصغر كسر اقل العددين كما اذا مات عن ٢٤  
اختاً للاب و ٨ اخوات لام وام اصلها ستة وتعول الى ٧ فللام واحد  
وللاخوات للاب ٤ توافق رؤسهن بالربع فتد رؤسهن الى ٦  
وللاخوات للام ٢ يوافقان رؤسهن بالنصف فتد رؤسهن الى ٤ ثم  
ننظر بين الاربعة والستة فاذا هما متوافقان بالنصف فنزد الستة الى ٣

ونضربها في ٤ فيحصل ١٢ فنضرب في ٧ اصل المسئلة العائل يحصل ٨٤  
ومنه تصح فن له شيء في اصل المسئلة اخذه مضروباً في ١٢ فللام ١٢  
وللاخوات للام ٢٤ وللأخوات للاب ٤٨ ولو صححناها بطريق التباين  
بان نضرب عدد رؤس الأخوات للاب وهو ٢٤ في ٨ عدد رؤس  
الأخوات للام والحاصل في ٧ لصحت المسئلة ولكن الاختصار بنضرب  
الوفى اوفى فهو واجب صناعة وله فائدة اخرى وهو اظهار التباين  
وقولي لانه اى الحال والشان يرى التباين بالرد للوفى اذا كان الضارب  
خبيراً بالحساب فاذا كان معه ٤ و ٦ يرد النسبة الى ٣ فيظهر التباين  
فينضرب احدهما في الآخر ولا يرد ٤ الى ٢ وان كان الحاصل واحداً  
لكن في الخمر معنى ليس في العنب فانه اذا رد الاربعة الى اثنين وضربها  
في ٦ ليحصل ١٢ فكانه ضرب احد العددين المتداخلين في الآخر لان  
التوافق بين التداخل والتباين فغير من كل طرف والله سبحانه وتعالى  
اعلم ثم قلت

وان ثلثت رؤوس الفرق	فاضرب فريقاً واتركن ما بقى
وان تداخلت فاضرب الاكبر	كاف عن السائر للاختصار
وان تخالفت فاعمن نظراً	واعطى كلاً حكمه بما ترى
وحاصل الرؤس من بعد العمل	اضربه في الاصل وقسم ما حصل
فحاصل الرؤس جزء السهم	فاضرب به الحفظ عند القسم
ومن سهامه عليه تنقسم	فتترك ضربه صناعة لزم
اذ غابة المقصود من هذا العمل	سلوك الاختصار من دون زلل

نقدم التمثيل لذلك ولكن التكرار في هذا الفن والتفصيل اجل  
لانه سريع النسيان وانما يرمخ بكثرة العمل فنقول اذا مات عن ثلاث

بنات وثلاث بنات ابن وثلاث جدات فاصل المسئلة ستة لان فيها ثلاثين  
وسدسين فاصلها مخرج السدس فللبنات الصليات ٤ سهام مباينة لرؤسهن  
ولبنات الابن سهم واحد مباين لعددهن وكذلك الجدات فيبقى عدد  
الرؤس على حاله وينظر ما بين الرؤس فاذا هي المائلة فيضرب احد  
الرؤس وهو ثلاثة في اصل المسئلة وهو ٦ فيحصل ١٨ فمن له شي في  
اصل المسئلة اخذه مضروباً في ٣ وهو جزء السهم فللبنيات واحد في ثلاثة  
فاهن ٣ وكذلك بنات الابن والبنات ٤ في ٣ فلهن ١٢ ويقال في نحو  
هذه المسئلة فيها المائلة في المباينة اي مائلة الرؤس بعضها بعضاً في حال  
مباينة السهام لها واذا قسمت التصحيح على مخرج القيراط كان خارج  
القسمة ثلاثة ارباع السهم فمن له ثلاثة سهام يكون له ٤ قراريط وقولي  
واضرب فريقاً اي عدد رؤس فريق ودع باقي الفرق بلا ضرب لحصول  
المقصود بضرب واحد من المتاثلاث وقولي وان تداخلت اي بان كانت  
البنات ٢٧ وبنات الابن ٩ والجدات ٣ فيكتفي بضرب الاكبر وهو  
الاكثر احاداً وهو ٢٧ هنا في اصل المسئلة وهو ٦ فيحصل ١٦٢ ومنه  
تصح وقسم كما ذكر بضرب كل حظ في ٢٧ وهو جزء السهم ويقال في  
نحو هذه المسئلة فيها المداخلة في المباينة اي دخول الرؤس بعضها في  
بعض في حال مباينة السهام للرؤس بان تكون المباينة بين كل فريق  
وسهامه اي بين عدد كل فريق وعدد سهامه ومثال الموافقة في الموافقة ما  
اذا مات عن ١٦ اختاً للاب وهن ١٢ اختاً للام وام اصلها ٦ لان فيها  
ثلاثين وثلاثاً وسدساً وتقول الى ٧ فللاخوات للاب ٤ سهام توافق عددهن  
بالربع فيرد الى ٤ وللأخوات للام ٢ يوافق عددهن بالنصف فيرد الى ٦  
وينظر بين الرؤس والرؤس فاذا هي ٤ و ٦ بعد الرد للفرق وبينهما  
موافقة بالنصف فيضرب نصف احدهما في الاخر فيحصل ١٢ وهي جزء  
السهم فيضرب في ٧ اصل المسئلة فيحصل ٨٤ فللام ١ في ١٢ فهي لها

والواحد مماثل الواحد ومنقسم عليه ومباين لكل عدد صحيحاً وداخل سبعة  
 كل عدد رأساً وللأخوات للام ٢ في ١٢ فلهن ٢٤ وللأخوات للاب ٤  
 في ١٢ فلهن ٤٨ وقولي وان تخالفت الخ اي بان وافق فريق سهامه  
 وبان فريق سهامه فرد للوفى ما يوافق وابق ما يباين على حاله وبان  
 مماثل الفريق فريقاً وداخل فريقاً او يباين فريقاً ويوافق فريقاً فيعطى  
 كل حكمه كما سنرى وقولي فاصل الرأس اسبى والجاهل من ضرب  
 اعداد الرأس بعضها ببعض هو جزء السهم الذي يضرب في اصل المسئلة  
 وتضرب فيه الخطوط اي خطوط الفرق وحطوط آحاد الفرق ولا يخفى  
 ان المراد بالفرقة الصنف من الورثة اي الذين سبب ارثهم واحد كالامهات  
 والبنات والاخوة الخ وكذلك الفريق وانما استعملت جمع للفرقة وهو  
 الفرق بوزن قرية الماء والقرب خلفته دون جمع الفريق لانه افرقاء  
 وافرقة وفروق لكن قياس الاخير ان يكون جمعاً لفرق بالفتح او الكسر  
 والفرق بالكسر بمعنى الفريق وقولي كاف عن السائر المختصر اي ان  
 الذي يختصر بضرب الاكبر فيغنيه في التصحيح عن ضرب باقي الرأس  
 ولو ضرب كلها الصبح ولكن الاختصار واجب في هذا الفن متى امكن ذلك  
 المقصود من هذا الفن معرفة طرق الاختصار بدون خطايا في العمل  
 وقولي غاية اي نهاية المقصود وفائدته الغالية وهي تسعر بنهاية الباب والله  
 اعلم بالصواب ولتمثل بمسائل من هذا الباب للتمرين فنقول وبالله نستعين  
 لا يخفى ان المراد بالفريق والفرق والفرقة والصنف والرؤس والحزب  
 والطائفة من يرب فريقاً واحداً او الباقي ولو كانت شخصاً واحداً كما  
 تقدم اذا علمت ذلك فاذا كان الانكسار على فريق واحد سهوله كان  
 منفرداً او معه غيره نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فان باين الفريق  
 سهامه ضربت عدد الفريق في اصل المسئلة او مبالغها بالبول ان كانت  
 عائلة فما بلغ فته تصح وان وافق الفريق سهامه فرد ذلك للفريق الى

وقفه واضرب وقفه في اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان كانت عائلة  
 فما بلغ فنه نصح كما تقدم وامثلة ذلك بنت وعمان اصلها ٢ وجزء سهمها  
 ٢ للمباينة ونصح من ٤ ام وثلاثة اعمام اصلها ٣ وجزء سهمها ٣ للمباينة  
 ونصح من ٩ ام وستة اعمام اصلها وجزء سهمها ونصح كالتي قبلها للموافقة  
 زوجة وعمان اصلها ٤ وجزء سهمها ٢ للمباينة ونصح من ٨ زوجة وستة  
 اعمام اصلها ٤ وجزء سهمها ٢ ونصح كالتي قبلها للموافقة بنت وام وثلاثة  
 اعمام اصلها ٦ وجزء سهمها ٣ للمباينة ونصح من ١٨ بنت وام وستة اعمام  
 اصلها وجزء سهمها ونصح كالتي قبلها للموافقة زوج وخمس شقائق اصلها  
 ٦ لتعول لسبعة وجزء سهمها ٥ للمباينة ونصح من ٣٥ وكذا لو كانت  
 عدة الشقيقات ٢٠ للموافقة زوجة وخمس بنين او خمسة وثلاثون ابناً  
 اصلها ٨ وجزء سهمها ٥ ونصح من ٤٠ للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية  
 زوج وام وثلاثة بنين او احد وعشرون ابناً اصلها ١٢ وجزء سهمها ٣  
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية ونصح من ٣٦ زوجة وام وخمس  
 شقائق او اربعون شقيقة اصلها ١٢ وتعول الى ١٣ وجزء سهمها ٥ للمباينة  
 في الاولى والموافقة في الثانية ونصح من ٦٥ زوجة وام وابنان او اربعة  
 وثلاثون ابناً اصلها ٢٤ وجزء سهمها ٢ للمباينة في الاولى والموافقة في  
 الثانية ونصح من ٤٨ زوجة وابنان وثلاث بنات او اربع وعشرون بنتاً  
 اصلها ٢٤ وتعول الى ٢٧ وجزء سهمها ٣ للمباينة في الاولى والموافقة في  
 الثانية ونصح من ٨١ فاذا تملت هذا التمثيل علمت ان الانكسار على  
 فريق واحد يفتأ في اصول المفروض للسبعة وانه في اصل اثنين لا تفتأ في  
 الموافقة بين السهام والمفروض لان الملبقى بعد النصف واحد والواحد يباين  
 كل عدد حيث كان سهماً ويدخل في كل عدد حيث كان رأساً وان  
 النظر بين السهام والمفروض انما هو بالانقسام او الموافقة او المباينة لا  
 المائلة ولا المداخلة لان المائلة داخلة في الانقسام وكذلك المداخلة اذا

كانت الرؤس داخلة في السهام بان كانت السهام ضعف الرؤس او اضعافها  
واذا كان العكس حصل الكسر فينظر بينها بالموافقة فان كل متداخلة  
متوافقان بما لا صغرها من الكسر كما تقدم وضرب الوفق اخصر من ضرب  
الكل ولتمثل للانكسار على فريقين وعلى ثلاثة وعلى اربعة وان تقدم  
تمثيل لذلك لاجل التمرين واعلم ان الانكسار على فريقين لا يتأتى في  
اصل اثنين لانه مركب من سهمين هما نصفان واحد النصفين انما يأخذه  
واحد والنصف الاخر اما ان يأخذه واحد او عدد من العصبة فحيث  
يأخذه عدد من العصبة يقع الانكسار عليه فقط فلا يتأتى الانكسار فيه  
على أكثر من فريق وللانكسار على فريقين اثنتا عشرة صورة وذلك لان  
كل فريق منها اما ان تباينه سهماه واما ان توافقه واما ان توافق  
فريقا سهماه وتباين فريقا سهماه فهذه ثلاثة احوال والمثبتات في تلك  
الاحوال اي اعداد الرؤس لا تتجاوز من نسبة من النسب الاربع واربعة  
في ثلاثة باثني عشر وباعتبار اصول القروض الستة تكون ٧٢ صورة  
وباعتبار العول وعدمه تزيد وهذه اثنا عشر مثالا للانكسار على فريقين  
ففي ثلاثة اخوة لام وثلاثة اعمام اصلها ٣ وجزء سهمها ٣ للمائة في المبانيئة  
وتصح من ٩ وفي زوجتين وثمانية اعمام اصلها ٤ وجزء سهمها ٨ للمداخلة  
في المبانيئة وتصح من ٧٢ وفي اربع زوجات وخمسة بنين اصلها ٨  
وجزء سهمها ٢٠ للمبانيئة في المبانيئة وتصح من ١٦٠ وفي صباء وفي ام  
واربعة اخوة لام وثمان شقيقات اصلها ٦ وتعمل الى ٧ وجزء سهمها ٢  
للمائة في الموافقة وتصح من ١٤ ولو كان الاخوة للام فيها ٨ ايضا كانت  
مثالا للمداخلة في الموافقة وكان جزء سهمها ٤ وتصح من ٢٨ ولو كانت  
الشقيقات ٢٤ واولاد الام ٨ مع الام كانت مثالا للموافقة في الموافقة  
وكان جزء سهمها ١٢ وتصح من ٨٤ وفي زوج واربعة اخوة لام واثني  
عشرة شقيقة اصلها ٦ وتعمل الى ٩ وجزء سهمها ٦ للمبانيئة في الموافقة

وتصح من ٥٤ وفي زوجة واربع جدات وعمين اصلها ١٢ ولا عول فيها  
 وجزء سهمها ٢ وتصح من ٢٤ وهذا مثال للمائلة في موافقة احد الصنفين  
 سهامه ومباينة الآخر سهامه وفي اربع زوجات واثنين وثلاثين بنتا  
 وابوين اصلها ٢٤ وتعول الى ٢٧ وجزء سهمها ٤ للمداخلة في مباينة احد  
 الصنفين نصيبه وموافقة الصنف الآخر نصيبه وتصح من ١٠٨ هذا  
 والانكسار على ثلاث فرق لا يتأتى الا في الاصول التي تعول في خمس  
 جدات وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ٦ وجزء سهمها ٥ وتصح  
 من ٣٠ ولو كانت الاعمام عشرة كان جزء سهمها عشرة وتصح من ضعفها  
 وفي جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ٦ وجزء سهمها ٣٠  
 وتصح من ١٨٠ وهي صماء وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثمان عشرة شقيقة  
 اصلها ٦ وتعول الى ٧ وجزء سهمها ٣٦ وتصح من ٢٥٢ وفي اربع زوجات  
 واثنين عشرة جدة وست وثلاثين شقيقة اصلها ١٢ وتعول الى ١٣ وجزء  
 سهمها ٣٦ وتصح من ٤٦٨ وفي اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين جدة  
 وعم اصلها ٢٤ وجزء سهمها ٢٠ وتصح من ٤٨٠ ولا يتأتى الانكسار على  
 اربع فرق الا في اصل اثني عشر وضعت في زوجتين واربع جدات  
 وثمان اخوات لام وست عشرة شقيقة اصلها ١٢ وتعول الى ١٧ وجزء  
 سهمها ٢ وتصح من ٣٤ ومسالة الامتحان تقدمت وهي اربع زوجات  
 وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها ٢٤ وجزء سهمها ١٢٦٠  
 وتصح من ٣٠٢٤٠ مهميت بذلك لانه يمتحن بها الطلبة لكثرة سهامها وفيما  
 قدمته من الامثلة كفاية والله سبحانه وتعالى اعلم ثم قلت

### ❖ باب المناصفة ❖

المتحقق انها جارية عن صحيح مسئلتين فاكثر وقولهم ان عيوت من



ورثة الميت الاول او ورثة وورثته واحدا او اكثر قبل قسمة التركة يسمح  
وتبعهم في ذلك فقلت.

النسخ ان يموت بعض الورث قبل اقسام تركة المورث

انما عبرت بالنسخ اشارة لان المناصفة ليست على بابها والنسخ لغة الازالة  
او التغيير او النقل وشرعا رفع حكم شرعي باثبات آخر وقيل هو رفع  
حكم شرعي بناء على ان النسخ يكون لا الى بدل وفي عرف الفرضيين ما  
ذكرته اذا تقرر ذلك فمن يموت من الورثة تارة يكون واحدا وتارة يكون  
اكثر وفي كل من الحالتين تارة يمكن للاختصاص قبل العمل او بعده  
وتارة لا يمكن فلان يمكن الاختصاص قبل العمل فتترك التطويل ربح كان  
يموت عن عشرة بنين مثلاً ثم يموت احدهم عن الباقي فقط وهلم جرا حتى  
يبقى اثنان او اقل او اكثر فيكون اصل المسئلة من عدد من بقي فكذا  
الميت الاول مات عن من بقي ولا يلزم مناصفة والا فتصح لكل ميت مسئلة  
وتعرض سهام الميت الثاني من مسئلة الاول على اصل مسئلة فان انقسمت  
عليه بان تماثلوا دخل اصل مسئلة في سهمه فلا حرج وتصح المناصفة  
مما حصص منه الاول والا فاما ان يتباينة ولما ان يتوافقا فان يتباينا بضرب  
احدهما في الآخر والاصل تصح منه المسئلان وان تولفقا بحرب وفق  
احدهما في جميع الآخر والاصل تصح منه المسئلان ولو كان ثالث فيحظر  
كذلك بين سهمه من تصح المسئلتين وهو الجامعة وتبين مسئلة  
وكذلك رابع وخامس وهلم جرا وقد جرت عادة الفرضي ان يجعل جدولين  
لكل ميت وجدولاً خامساً جامعاً للمسئلتين ثم اذا مات آخر يجعل له  
جدولين وجامعة وتكون الجامعة الاولى كمسئلة الميت الاول حكماً اذا لم  
يمكن للاختصاص به لخلق العمل والا فيمكن جدولان وفي الجهرت للورثة جدولان

وحيث لا اختصار قبل العمل للثان جدولين ايضا اجعل  
وخامسا جامعة متصلا برابع وكلها على الولا

اي انه حيث امكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المسائل  
يكثفي بجدولين كان يموت رجل عن زوجة وعشرة بنين من ام واحدة  
غيرها فمات سبعة منهم واحدا بعد واحد والوارث لكل من بقي منهم ففعل  
المسائل واحدة كان اباهم مات عن زوجة وثلاث بنين ونصح من اربعة  
وعشرين هكذا واجعل للميت الثاني جدولين حيث لا اختصار ممكن قبل

ت	٢٤	العمل وجدولا آخر خامسا جامعاً للمسئلتين متصلاً بالرابع
زوجة	٣	والرابع بالثالث والثالث بالثاني والثاني بالاول فهي على
ابن	٧	الولاء وذلك كان يموت شخص عن ام وابنين فموت احدهما
ابن	٧	قبل قسمة التركة عن جدته المذكورة وعن ابنين وبنت
ابن	٧	فتصح الاولى من ١٢ للام ٢ ولكل ابن ٥ والثانية من ٦

وخمسة على ستة لا تنقسم وتباين فنضرب ٦ في ١٢ يحصل ٧٢ فن له شيء  
من الاولى اخذه مضروباً في جميع

ت	١٢	٦	٧٢	الثانية ومن له شيء من الثانية اخذه
ام	٢	اجده	١٧	مضروباً في مهام مورثه هكذا وذلك
ابن	٥	ت	٥	حيث انا وجدنا الاختصار غير ممكن قبل
ابن	٥	٥	٣٠	العمل رقبتنا خمسة جداول ووضعتنا في
	بن	٢	١٠	الجدول الاول ورثة الميت الاول
	بن	٢	١٠	بأعمالهم المتأخرون من جهات الارث
	بنت	١	٥	فوجدنا المسئلة الاولى الهندس والباقي

٧٢ فاصلها ٩ للام ٢ منهم بقي ٥ فلا تنقسم على

٢ فضر بنا ٢ في ٦ اصل المسئلة فصحت من ١٢ فقسمنها كما ترى ثم مات  
 الابن عن تری فصحت مسئلته من اصلها وهو ٦ فقسمنها كما ترى ثم نظرنا  
 بين مہام الميت الثاني من مسئلة الميت الاول وهي ٥ واصل مسئلته وهو ٦  
 فوجدنا بينهما مباينة فنقلنا ٦ لا على قوس تصحيح الاولى ونقلنا ٥ لا على  
 قوس تصحيح الثانية وضر بنا ١٢ بما فوقها وهو ٦ فحصل ٧٢ فوضعناها فوق  
 الجدول الخامس وهو الجامعة والناء فيه للمباينة ثم ضربنا سهام كل وارث  
 بما في اعلى القوس فلام التي هي جده الميت الثاني سهمان من الاولى  
 مضروبان في ٦ ومهم من الثانية مضروب في ٥ ومجموع ذلك ١٧ وضع في  
 جدول الجامعة تلقاءها وللابن الذي هو شقيق الميت الثاني خمسة اسهم  
 من الاولى مضروبة في ٦ ومجموع ذلك ٣٠ وضع في جدول الجامعة حذاء  
 وليس له شيء من الثانية لحجبه بالابن ولكل ابن من ابني الميت الثاني ٢  
 من مسئلته مضروبة في خمسة ومجموع ذلك ١٠ اوضع امامه والبنات ١ مضروب  
 في خمسة وضعت قدامها وقد جمعنا السهام التي في الجدول  
 الخامس في ذيله فطابق الجمع ما فوقه فعلنا ان العمل صحيح ونس على  
 ذلك واذا اردت تقربطها فاقسم الجامعة على مخرج القبراط  
 يخرج ٣ فارقم جدولين هكذا ثم الصقها بجدول الجامعة ان  
 شئت واذا مات رجل وخلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات  
 كلهم منها ثم مات احد البنين قبل قسمة التركة عن من في المسئلة  
 فالاولى من ٨ وتصح من ٧٢ لانكسار السهام السبعة على عدد  
 رؤسهم وهو ٩ فنضرب ٩ في ٨ اصل المسئلة فيحصل ٧٢ للزوجة  
 ٩ ولكل ابن ١٤ ولكل بنت ٧ واصل المسئلة الثانية ٦ وتصح من ٤٢ لمباينة



ثم اختبر صحة هذا العمل  
فان يطابق حاصله قد اعلى  
يجمع ما فرقته في الاسفل  
كان والا فاعد ذا العمل

اي صحح سهام اول المستثنين وهي مسألة الميت الاول واقسم مصححها  
على ورثته كما لو كانت منفردة وبعد ذلك صحح مسألة الميت الثاني وانظر  
ما بين عدد مصحح سهام مسألة الميت الاول فان باين حظه مسئلته نقل  
لا على قوسها المسمى بقبة التصحيح والا فهو موافق لما فينقل وفقه لاعلاها  
ليكون العمل اخضر وينقل وفق مسئلته في صورة الموافقة وكلها في صورة  
المباينة لا على قوس المسئلة الاولى وكل ما على قوس مسألة هو جزء سهمها  
تضرب به حصصها وما اجتمع لكل شخص وارث من المستثنين ان كان  
وارثا منها او من احدهما ان لم يكن وارثا منها ضعه في المربع الذي  
قدمه من الجدول الخامس وتضرب المسئلة الاولى فيما على قوسها الذي هو  
كل الثانية او وفقها ويرقم الحاصل من ذلك في اعلى الجدول الخامس  
وذلك الحاصل هو الجامعة وهو المناصفة حقيقة وهو مصحح المستثنين  
لانه جامع لاعداد سهام المستثنين وناسخ لعدد مصحح المسئلة الاولى ولو  
حكما فيما اذا صحنا من مصحح الاولى كما يأتي وتختبر صحة العمل يجمع  
سهام الورثة التي في الجدول الخامس في اسفله ثم بمقابلة الجمع بالحاصل  
من ضرب الاولى بما عليها المرتفع فوق الخامس فان طابقت كانت العمل  
صحيحا والا فيعاد لينظر من اين جاء الغلط فيصحح وقد تقدم مثال  
المباينة بين حظ الميت الثاني ومسئلته ومثال الموافقة بينهما ونمثله  
لانتظام حظ الميت الثاني على مسئلته بمثالين احدهما بمائة عدد سهام  
حظه لعدد سهام مسئلته والثاني لدخول عدد سهام مسئلته في عدد سهام  
حظه فالاول ما اذا مات عن زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات منها ثم  
مات ضمن في المسئلة هكذا

١		١	
٧٢	٩	٧٢	ت
		٩	زوجة
١٦	٢	١٤	بن
١٦	٢	١٤	بن
١٦	٢	١٤	بن
١٦	٢	١٤	بن
٠٨	١	٠٧	بنت
٠٨	١	٠٧	بنت
٠٨	١	٠٧	بنت
٧٢		٧٢	

اصلها ٨ للزوجة ابقى ٧ ورؤس الاولاد ٩  
فلا تنقسم عليهم فنضرب ٩ في ٨ يحصل  
٧٢ نرم في قبة التصحيح وجزء سهمها ٩  
فللزوجة واحد في ٩ فهي لها وللاولاد ٧  
في ٩ فلهم ٦٣ لكل رأس ٧ وحيث ماتت  
الزوجة عن اولادها المحررين تكون مسئلتها  
من ٩ اي يكون اصلها ٩ عدد رؤسهم بعد  
الذكر راسين وقد نظرنا بين حظها  
ومسئلتها فوجدنا المائلة تقسمنا ٩ التي هي  
حظها على ٩ التي هي اصل مسئلتها فكان

خارج القسمة واحداً فوضعناه فوق مسئلتها لنضرب به وان كان الضرب  
في الواحد لا يفيد لكن لتكون المسائل على وتيرة واحدة لانه قد يكون  
ما فوق قوسها غير الواحد حتى في الانقسام كما يأتي بعونه تعالى واما  
الاولى فلا يوضع فوقها الا الواحد في صور الانقسام لنضرب حظوظها  
به مشاكلة للثانية او يوضع صفر فوقها وتنقل في لاعلى الخامس اية  
يوضع فوقه عدد يماثل عددها وتصح منه المسئلتان وللبن من مسئلة ابيه  
اربعة عشر سهماً ومن تركه امه سهمان يجمعها في الخامس حذاءه  
وللبنت نصف ذلك جمع امامها واختبرنا ذلك بالجمع فوجدناه صحيحاً  
واذا اردنا نقربط ذلك قسمنا ما فوق الخامس على مخرج القيراط فيخرج  
٣ فن له ١٦ سهماً يكون له خمسة قراريط وثلاث قيراط ومن له  
ثمانية سهام يكون له ثلاثة قراريط الا ثلث القيراط والمثال الثاني ما  
اذا مات عن زوجة واب وام وايف وبنت ثم ماتت الزوجة عن ابنتها  
وبنتها للملك كور بن مكد

٣			١		
	٧٢	٣		٧٢	ت
			ت	٠٩	زوجة
	١٢			١٢	اب
	١٢			١٢	ام
	٣٢	٣	بن	٢٦	ابن
	١٦	١	بنت	١٣	بنت

٧٢ ٣

هذه المسئلة ثمن وسدسان وباق فاصلها ٢٤ للزوجة ٣ ولكل واحد من الابوين ٤ يبقى ١٣ لا تنقسم على رؤس العصبة الثلاث فنضرب ٣ في ٢٤ فتبلغ ٧٢ فجزء مهمها ثلاثة فالزوجة ٣ من الاصل فلها من التصحيح ٩ وللأب من الاصل ٤ فله من التصحيح ١٢ وللأم كذلك وللعصبة من الاصل ١٣ فلهم من التصحيح ٣٩ لكل رأس ١٣ ولأما الزوجة أم الولدين عنهما كانت مسئلتها من ٣ عدد رؤس العصبة فنظرنا لسهامها من مسئلة ابهم زوجها فوجدناها ٩ فقسمنها على مهمات مسئلتها فخرج لكل مهم ثلاثة امهم فوضعت خارج القسمة على قوس مسئلتها وضربنا مهم كل وارث من الاولى بما على قومها وهو ٣ وجمعنا نصيبه امامه في الخامس ونقلنا سهام من يرث من الاولى فقط للخامس حذاه وجمعنا ذلك في الاسفل فضع واذا اردنا نقرئ ذلك فسمنا ٧٢ على ٢٤ فيخرج ٣ فهي القيراط فلكل واحد من الابوين ٤ فورايط وللبنت خمسة وثلاثين وللابن عشرة وثلاثان والجملة ٢٤ ولذلك اثرت بقولي

وان عليها نسمة انجلي فضع تصحيح اولي فوق خامس جمع

وواحد اضع فوق قوس الاولى عرنا وجزء السهم عنه' فولا  
 وخارج القسمة فوق الثانية' اذ هو جزء مهمها علانية  
 فاخرب به حظوظها وافعل كما فعلت فيما قبلها نقدا

اي وان صح واتضح قسم حظ الميت الثاني على مسئلته بان كان اصل  
 مسئلته مماثلاً لعدد مهمام حظه او داخلاً في عدد مهمام حظه فصح  
 المسئلة الاولى فوق الجدول الخامس الجامع لجميع الحظوظ او حال كون  
 ذلك التصحيح جامعاً للمسئلتين حيث تصحان منه وضع واحداً فوق قوس  
 الاولى لتضرب به اثلاً لتقدر العادة وان شئت فضع صفراً ولا تضرب  
 وحيثما ضربت في الواحد فهو جزء مهمما فيقال عنه جزء السهم صورة  
 واصل قولاً قولن فقلبت نون التوكيد الخفيفة الفا وقفا على القاعدة وضع  
 خارج القسمة فوق المسئلة الثانية سواء كان واحداً او اكثر اي ما  
 خرج من قسمة مهمام حظ الميت الثاني من مسئلة الميت الاول على مسئلته  
 فهو جزء مهمم مسئلته سواء كان الخارج واحداً كما في المناصفة الاولى او  
 اكثر كما في المناصفة الثانية فتضرب به مهمام كل حظ من حظوظ الثانية  
 وتجمع الحظوظ في الخامس ثم اجمعها في ذيلها كما تقدم ولا يخفى انه اذا  
 صح اقتسام مهمام على مهمام كان البداخل او التائل فكانت الموافقة بخاز  
 النظر بها والله تعالى اعلم ثم قلت

ورث الثاني الا والي الخلط' او بعضهم او غيرهم او خلط  
 ومن يرث في الثان دون الاول فاجمله مع نصيبه في الاسفل

اي ان ورثة الميت الثاني اما الاوائل وهم شركاء الميت الثاني في  
 مسئلة الميت الاول او بعضهم او غيرهم او كلهم وغيرهم او بعضهم وغيرهم



فهذه خمسة انفاسم تراها في الامثلة المقدمة والآية بعونه تعالى وقد رابت في المتأخرة الاولى كيف وضع من ورث من الميت الثاني فقط واخلاط الاول جمع خليط بمعنى الشريك واصله خلط بضم اطاء واللام وكل لفظ بهذا الوزن يجوز اسكان عينه كرسل واخلاط الثاني بكسر الخاء بمعنى المخلوط من ورثة الاول وغيرهم او من بعضهم وغيرهم والمراد بورثة الميت الاول ما عدا الميت الثاني كما يفهم ذلك من قولي اخلاط لان شركاء الانسان غيره والاوالي مقلوب الاوائل كما في القاموس وغيره والله تعالى اعلم ثم قلت

وثالثا كثرة اجمله وذا كاول في عمل وهكذا  
فدائما أولى الجوامع اجملا مسألة الثاني وهكذا افعلا  
وما حوت جامعة الختام قوطه او قسمه بالسهم

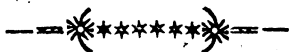
اي اذا مات اكثر من واحد من ورثة الميت الاول ولم تقسم التركة ولا امكن الاختصار قبل العمل تجعل الجامعة الاولى مسألة الميت الثاني والجامعة الثانية مسألة الثالث وعلم جراً واما اذا امكن الاختصار فيغرض ان الميت الاول مات عن من هو موجود من الورثة واذا قسمت التركة كلها مات واحد فلا مناسبة ومثال ما اذا مات ثلث هذه الصورة وحاصلها انه مات رجل عن زوجة وثلاث بنات وثلاثة بنين منها اقدم قاتل له فورثه الزوجة والبنات الثلاث والابن الاخران ومسلتهم ثم وباق والباقي مقسوم عليهم لانهم سبعة رؤس فصحت من اصلها وهو ٨ ثم ماتت احدى البنات عمن في المسئلة وعن الشقيق القاتل لابيها ومسلتها سدس وباق والباقي ٥ وروس الورثة ٨ فمضرب ٨ في ٦ فنصح من ٤٨ كما رقم فنظرنا الى حطها فوجدناه لا ينقسم على مسلتها وبابينها لان الواحد

المقسوم بإثنين كل عدد وإذا كان مقسوماً عليه يدخل في كل عدد فنقلنا

٤٨		١	١٨	٥		
ت	٨	٤٨	٣٨٤	٣٦	٦٩١٢	
زوجة	١	٨	٠٥٦	٠٦	١٠٣٨	
ابن	٢	١٠	١٠٦	١٠	١٩٥٨	
ابن	٣	١٠	١٠٦	١٠	١٩٥٨	
بنت	١	٠	٠	٠	٠	
بنت	١	٠٥	٠٥٣	٠٥	٠٩٧٩	
بنت	١	٠٥	٠٥٣	٠٥	٠٩٧٩	
		١٠	١٠	ت	٠	
٤٨		٣٦	٦٩١٢			

الواحد لا على قوس مسئلتها وتصحيح مسئلتها لا على قوس مسئلة الميت  
الاول وضربنا ما في القوس فيه فبلغ ذلك ٣٨٤ فوضعتها فوق الجدول  
الخامس وضربنا كل حظ بما في اعلى القوس وجمعناه في المربع الذبي  
امامه من الجدول الخامس ثم جمعنا الجميع في اسفل الجدول الخامس  
وقابلناه بما في اعلاه فطابقه فعلنا صحة العمل ثم انه مات القاتل ولما تقسم  
التركتان فخططنا ثلاثة جداول وكتبنا في المربع الملاصق له مات  
او تاء فقط اكتفاء بها ونقلنا اسماء ورثته للربعات المقابلة لربعاتهم حيث  
انهم ورثة من قبله وخاطاؤه في ارثه ووجدنا مسئلته من سدس وباق  
فاصلها من ٦ فللام منها واحد يبقى \* وروث الورثة ٦ فضربنا ٦ في ٦  
فصحت من ٣٦ وهي توافق حظه الذبي في الجامعة وهو ١٠ بالنصف

فوضعنا وفق حظه وهو ٥ فوق قوس مسئلته لتضرب به حظوظ مسئلته  
ووفق مسئلته وهو ١٨ فوق قوس الجامعة الاولى وضربنا فيه ما في داخل  
القوس وهو ٣٨٤ فبلغ ٦٩١٢ فوضعناها فوق الجدول الثامن وهو الجامعة  
الثانية وجمعنا حظوظ الورثة التي في مربعات الجامعة الاولى مع ما في  
مربعات مسئلته بعد ضرب كل حظ بما في اعلى القوس الذي فوقه الى  
مربعات الجامعة الثانية التي هي الجدول للثامن ثم جمعنا الحظوظ في  
الاسفل وقابلنا الجمع بما في اعلاه فطابقه فعلنا ان العمل صحيح فاذا  
اردنا تقريظه فسمنا التصحيح الاخير وهو الجامعة الاخيرة على مخرج  
القبراط فنخرج القسمة يكون قبراطا وقس على ذلك واذا مات رجل  
عن زوجة وثلاثة بنين من غيرها ثم ماتت هي عن ثلاثة بنين من غيره  
ثم مات اجد بنين عن ثلاثة بنين ولم تقسم التركة بعد فالمسئلة الاولى  
الثن والباقي فاصلها ٨ ونصح من ٢٤ والمسئلة الثانية اثلاث فاصلها ثلاثة  
وحظها من الاولى ثلاثة ينقسم عليها فتصح مما صحت منه الاولى والمسئلة  
الثالثة كالثانية وحظه من الاولى ٧ مابين لمسئلته فننقل مهام مسئلته لا  
على قوس الجامعة ومهام حظه لاعلى قوس مسئلته وتضرب مهام مسئلته  
الثلاثة بما في قوس الجامعة والحاصل ٧٢ نوضع فوق الجامعة الثانية ثم  
يضرب كل حظ بما في اعلى القوس الذي فوقه ويوضع الحاصل في المربع  
الموازيه من الخامس ثم تجمع الحواصل في اسفل الخامس فان طابق  
الجمع ما في اعلاه كان العمل صحيحا والا اعيد العمل وصورة ذلك هكذا



١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٤	٣	٢٤	٣	٢٤	٣	٢٤	٣	٢٤	٣
زوجة ٣	نت			٠					
بن ٧		٧	٠		٧	٢١	٧		
بن ٧		٧	٠		٧	٢١	٧		
بن ٧		٧	ت						
٢٤	بن ١	١	٠		٠	٣	١		
	بن ١	١	٠		٠	٣	١		
	بن ١	١	٠		٠	٣	١		
		٢٤	بن ١	١	٠	٧	٢	١	
			بن ١	١	٠	٧	٢	١	
			بن ١	١	٠	٧	٢	١	

١ ٢٣ ٧٢

وفيراط هذه المناصفة ثلاثة سهام كما ترى فخرج لبني الميت الاول ٢١  
فيراط ولزوجته ٣ وحيث ماتت في انقضا لبنها الثلاثة لكل واحد منهم  
فيراط وحصة احد بني الميت الاول ٧ انتقلت لبنيه الثلاثة لكل واحد  
فيراطان وثلاث ولم يرث مديته الاول من الثاني لانهم اولاد زوج الثاني  
فهم اجانب ولم يرث ورثة الاول ولا ورثة الثاني من الثالث لان الباقين  
من ورثة الاول اخواه لا يورثونهم فمما يجعوبان ببنيه وورثة الثاني بنو زوجة  
ايه فمهم اجانب ومثال الاختصار بعد العمل ويسمى اختصار السهام  
وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل توافق في جميع الانصاف في كسر من  
الكسور بان يكون كل نصيب له ربع او سبع او جزء من كذا فرد

المسئلة كل نصيب الى الوفق كما اذا مات رجل عن زوجة وابن وبنت منها  
ثم ماتت البنت قبل فسمة التركة هكذا

قيراط ٣			٧			٣		
٣	٢٤	٩	٧٢	٣		٢٤	ت	
١	٥	٢	١٦	١	٨	٣	زوجة	
٢	٦٨	٧	٥٦	٢	قبي	١٤	ابن	
٠	٠	٠	٠	٠	ت	٧	بنت	
٢٣			٧٢			٢٤		
١								

فاصل المسئلة الاولى ٨ وصحت من ٣٤ واصل الثانية ٣ وصحت من  
اصلها وبين ٣ و ٧ تبين فتقل حظ البنت لاعلى قوس مسئلتها ومسئلتها  
لاعلى قوس الاولى وخسرت الثلاثة بتصحيح الاولى فحصل ٧٢ فجمع حظ  
الورثة للغامس ووجد توافق بالثمن بين الحظين وكذلك بين كل منها  
والجامعة التي هي تصحيح المسئلتين فرد كل حظ الى ثمنه والتصحيح الى  
ثمنه فكان كما رقم ونسبنا ٩ الى ٢٤ مخرج القيراط فكانت السهام التسعة  
ثلاثة اثمان مخرج القيراط فيكون القيراط ثلاثة اثمان السهم وحيث للام  
مهمان فلها خمسة قيراط وثلاث القيراط وحيث للشقيق سبعة امهم فله  
ثمانية عشر قيراطا وثلاثا القيراط واذا ماتت امرأة عن زوج وابنة ابنة  
وبنتين منه وابنين وبنت من غيره ثم مات الزوج عمن ذكر وعنه زوجة  
وابنين وبنت منها ثم مات عمن ذكر وعنه زوج وابنين وبنت منه ولم  
تقسم تركة الميت الاول بعد فوضع شكل المناصفة هكذا

۳	۸	۱	۸				
۳۸۴۰	۴۰		۴۸۰	۱۲۰		۶۰	ت
.	.	.	.	.	ت	۱۰	زوج
۴۹۶			۶۲	۱۴	بن	۰.۶	بن
۴۹۶			۶۲	۱۴	بن	۰.۶	بن
۴۹۶			۶۲	۱۴	بن	۰.۶	بن
۴۹۶			۶۲	۱۴	بن	۰.۶	بن
۳۸۴			۴۸			۰.۶	بن
۳۸۴			۴۸			۰.۶	بن
۱۹۲			۲۴			۰.۳	بنت
۲۴۸			۳۱	۷	بنت	۰.۳	بنت
۲۴۸			۳۱	۰.۷	بنت	۰.۳	بنت
۱۳۰	۰.۶	بن	۱۴	۱۴	بن		
۱۳۰	۰.۶	بن	۱۴	۱۴	بن		
۰.۶۵	۰.۳	بنت	۰.۷	۰.۷	بنت		
.	.	ت	۱۵	۱۵	زوجه		
۰.۱۸	۶	بن	۴۸۰	۱۲۰			
۰.۱۸	۶	بن					
۰.۰۹	۰.۳	بنت					
۳۰	۱۰	زوج					

۳۸۴۰

فالمسئلة الاولى ربيع وباق فاصلها ٤ وصحت من ضرب ١٠ في ٤  
والثانية ثمن وباق وصحت من ضرب ١٠ في ٨ وبين مسئلة الميت الثاني  
وحظه موافقة في جزء من خمسة عشر فنقل وفق حظه لاعلى قوس  
مسئلته ووفق مسئلته لاعلى قوس مسئلة الميت الاولى وضرب بها في  
القوس ووضع الحاصل وهو ٤٨٠ فوق الجدول الخامس ومسئلة الثالث  
ربيع وباق وصحت من ضرب ١٠ في ٤ وبين حظ الثالث ومسئلته موافقة  
في الخمس فنقل وفق حظه لاعلى قوس مسئلته ووفق مسئلته لاعلى قوس  
الجامعة الاولى التي هي جامعة مسلتين وتحسب كمسئلة الميت الثاني وضرب  
وفق مسئلة الميت الثالث بها في قوس الجامعة الاولى ووضع الحاصل  
وهو ٣٨٤٠ فوق الجدول الثامن وهو الجامعة الثانية وقسم كما رقم واذا  
قسمت الجامعة الاخيرة على مخرج القيراط كانت الخارج ١٦٠ فهو  
القيراط وفي ذلك كفاية وقد اشرنا الى انه لو مات الثاني بعد قسمة  
تركة الاول فلا مناصحة وكذلك لو قسمت تركة الثاني فجعل الثالثة  
وحدها وكل ذلك بالنظر لتركة واحد توارثها قوم بعد قوم فلو كان  
للحيت الثاني كالزوجة هنا مال آخر غير ما ورثه من الميت الاول  
يقسم بين ورثته وحده وكذلك الثالث والقصد من عمل المناصحة قسمة  
المسائل على حساب واحد ولو جعلت كل مسئلة وحدها صح فتنبه لذلك  
لتكون على بصيرة ولا يخفى ما في قولي جامعة الختام من اللطافة لندب  
الدوق السليم وكذلك قولي فرطه او قسمه حيث وصل بفصل القسمة  
واو للاباحة لانه يجوز التقسيم بهما معا بل وبالكسور كما اذا مات  
عن زوج وام وشقيقة فيقال للام الربع فمهمان من ثمانية امهم ستة فراربط  
من اربعة وعشرين قيراطا من التركة والحالة هذه والله تعالى اعلم



## فصل في قسمة التركة

المراد بالقسمة تمييز انصاء التركة وحقوقها للورثة بحسب استحقاقهم شرعاً وهي الغرض المقصود بالذات من هذا الفن وسائر وسيلة لها كما تقدمت الاشارة لذلك والمراد بالتركة حاصل ما تركه الميت من مال وشبهه للورثة والمراد بالورثة ما يعم ذوي الارحام وموالي الموالاة ولقسمة التركة اوجه واساليب عديدة وقد بينت ذلك بقولي

لقسمة التركة طرق تعرب	اولها النسبة وهو الاقرب
وذلك ان تنسب للمصحح	عدة سهم كل حظ موضح
فقدر ما تكون من ذاك العدد	لصاحب الحظ من المال بمقد
فحيث كانت نصفه بنصف ما	تركة الميت لذي الحظ احكاما

اي ان لمعرفة قدر ما يخص كل وارث من مال الميت طرق واساليب تبينها او تبين تلك الطرق وتوضح اولها في الرتبة او في الذكر طريق النسبة وهو اقربها واسهلها وذلك ان تنسب لمصحح المسئلة او الجامعة عدد سهام كل حظ من حظوظ الورثة الحاصل له من ذلك المصحح بعد ان توضحه بالطريق المتقدم بان تضرب ما له من الاصل في جزء السهم حيث كان كثير والحاصل هو حظه من المصحح ومعنى صكونك تنسبه للمصحح ان تنظر ما بينه وبين المصحح من التفاوت فتعرف ذلك بمداة او بطرح المصحح به او بقسمة المصحح عليه او فجو ذلك فنقول انه نصف المصحح او ربعه او نحو ذلك واي كان يكون لصاحب ذلك الحظ قدره من التركة اي مال الميت الموروث وذلك ان نسبة ما لكل



وارث من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة كنسبة ما له من التركة الى التركة وكذلك العكس لان تصحيح المسئلة انما هو عبارة عن التركة ومقدارها وجميع طرق القسمة مبنية على الاعداد الاربعة المتناسبة تناسباً هندسياً وهي التي نسبة اولها لثانيها كنسبة ثالثها لرابعها ونسبة اولها لثالثها كنسبة ثانيها لرابعها هكذا

كقولهم تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين فنسبة المئة للمئتين النصف وكذلك نسبة الالف للالفين كما ان نسبة الماية للالف العشر وكذلك نسبة المئتين للالفين وهي اصل كبير في استخراج المجهولات ويان ذلك ان من خواص هذه الاعداد انه اذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الآخر وقسم الخاصل على المعلوم خرج المجهول فعلم وان جهل احد الوسطين ضرب احد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم يخرج المجهول فعلم في مسألة المبالة وهي زوج وام وشقيقة نفرض اننا عرفنا مصحح المسئلة وقدر كل حظ منها وعرفنا مقدار التركة وهو الف دينار مثلاً ولم نعلم قدر كل حظ

من التركة فنضع المعلومات هكذا

٢	٨	١٠٠٠
---	---	------

فقد وضعنا مهام الام اولا وهما اثنان والمصحح ثانياً والمال رابعاً ويان ذلك بالتفصيل ان يقال ان اصل المسئلة من ستة وعالت لثمانية وصحت من الاصل العائل غيبت جهلنا احد الوسطين فنسب نصيب الام للمصحح فنجد ٥ ربعة فيكون لها ربع الالف وهو مئتان وخمسون فنضعها في المربع الخالي

هكذا

٣	٨	٢٥٠	١٠٠٠
---	---	-----	------

فوجدناها ثلاثة اثلثة فيكون لكل منها ثلاثة اثنان الالف وهو ثلاثمائة

وخمسة وسبعون ويتركزاً فنضعها في المربع الثالث هكذا

٣	٨	٢٥٠	١٠٠٠
---	---	-----	------

ولك طريق آخر وهي ان تضرب الحظ في التركة وتقسّم على المصحح فما

خرج بالقسمة كلن لصاحب الحظ فاذا ضربت سهمي الام في الالف حصل  
الفان فاذا قسمتها على الثانية خرج مئتان وخمسون فهي حظ الام من المال  
واذا ضربت ثلاثة الزوج لو الشقيقة في الالف حصل ثلاثة آلاف فاذا  
قسمتها على الثانية حصل ثلثمائة وخمسة وسبعون فهي حظه من المال ونفس  
على ذلك ولك طريق آخر وهو ان تقسم المال على المصحح وتضرب حظ  
الوارث في خارج القسمة فيعرف فاذا قسمت الالف على الثانية خرج مئة  
وخمسة وعشرون فاذا ضربت فيها سهام الام حصل ٢٥٠ واذا ضربت  
فيها سهام الزوج او الشقيقة حصل ٣٧٥ واذا اردت تقسمة المال  
بالقيراط فضع مخرج القيراط موضع المال وافعل كما فعلت بالمال وهو  
ما ذكرته بقولي

والثان ان تضرب حظ من نشا في اصل قيراط وما تموشا  
بالتضرب فاقسمه على المصحح وقدر خارج نصيب من نجي  
ورد اصله ومصححا الى وقيها حيث التوافق الخلي

اي والطريق الثاني من طرق قسمة التركة ان تضرب حظ من نشا  
معرفة قدر حظه من المال من وارث او فريق من الورثة في اصل  
القيراط وما يجمع بالتضرب فاقسمه على مصحح المسئلة فنصيب من اردته  
من المال قدر ما يكون خارج هذه القسمة وحيث كان بين اصل القيراط  
ومصحح المسئلة توافق فرد كلا منهما الى وقته فيكون اخصر ففي مسئلة  
الباملة ترق هكذا 

٢٤	٨	٢
----	---	---

 ثم تضرب سهمي الام في ٢٤  
مخرج القيراط فيحصل ٤٨ فنقسمها على ٨ مصحح المسئلة فيخرج ٦ فنضعها في  
الربع الثالث هكذا 

٢٤	٦	٨	٢
----	---	---	---

 ونسجها الى ٢٤ فنكون ربعها فلها

ربع مال الميت لان مخرج القبراط عبارة عن مال الميت كالصحيح واذا  
 اردت الاختصار فرد كلاً الى وفقد هكذا 

٦	٦	٢	٢
---	---	---	---

 واغرب  
 الاثنين الاولين في ٦ وفق اصل القبراط فيحصل ١٢ فقسما على الاثنين  
 الثانيين وفق المصحح فيخرج ٦ فانسبها لاصل القبراط تكن ربعه فلها ربع  
 المال ولك ان تقسم اصل القبراط على المصحح فيخرج ٣ فتغرب بها سهمي  
 الام فيحصل ستة فراربط فهي لها وهي ربع مخرج القبراط فلها ربع المال  
 ولك ان تقسم المصحح على مخرج القبراط فيكون الخارج قدر قبراط  
 فاذا قسمت الثمانية على ٢٤ يكون الخارج ثلث سهم وللأم سهمان فاذا  
 حللتها اثلاثا كانت ستة اثلاث فلها ستة فراربط فلها ربع المال وهو  
 ما ذكرته بقولي

وثالث قسم مصحح على ذا الاصل والخارج قبراطا جلا  
 فينبه وبين حظ ينظر بنسبة او نحوها فيظهر

اي الطريق الثالث ان تقسم مصحح المسئلة او الجامعة التي هي عبارة  
 عن مصحح مسئلتين او اكثر على اصل القبراط فيكشف خارج القسمة  
 المذكورة قبراطا فينظر بينه وبين الحظ بالنسبة او نحوها كالطرح والقسمة  
 فيظهر قدر ذلك الحظ من القبراط او من مخرجه بحيث كان الحظ مماثلاً  
 للخارج بالقسمة يكون قبراطا فيكون لصاحب الحظ ثلث ثمن التركة وحيث  
 كان الحظ قدر نصف الخارج يكون لصاحب الحظ نصف القبراط وحيث  
 كان الحظ ضعف الخارج يكون لصاحب الحظ قبراطان وعلم جرا ومثال  
 ذلك مسئلة الامتحان المتقدمة وهي ان رجلاً مات عن ٤ زوجات وه  
 جدات ٧ بنت ٩ اعمام ومصححها ٣٠٢٤ فقسماها على مخرج القبراط  
 فوجدنا الخارج بالقسمة ١٢٦٠ فهو قبراط اي ثلث ثمن المصحح فن له من

المورثة ١٢٦٠ ميسر له قيراط من التركة كالأجرام ومن له ثلاثة أمثاله  
 يكون له ثلاثة قيراط من التركة كالزوجات ومن له أربعة أمثاله يكون  
 له أربعة قيراط كالجداث ومن له ثمانية أضعافه يكون له ستة عشر  
 قيراطا كالبنات ثم إذا أردت أن تعرف حصة كل شخص من المورثة  
 فانسم نصيب ذلك الفريق من السهام على عدده وما خرج بالقسمة للواحد  
 انسبه للقيراط فاذا قسمنا سهام الجداث وهو ٥٠٠٤٠ على عدد رؤسهم  
 وهو ٥ خرج ١٠٠٨ فانسبها الى القيراط وهو ١٢٦٠ تكن أربعة أخماسه  
 وهذا الطريق احوط في الدقائق ولك ان تنسب الاربعة اعني عدد  
 القيراط التي تخصن الى عددهن قراها أربعة أخماسه فتكون للواحدة  
 اربعة أخماس القيراط واني اذكر لك ما قاله بعض الحساب في هذا  
 الباب وهو انه اذا صحت المسئلة من ٢ او ٣ او ٤ او ٦ او ٨ او ١٢ او ٢٤  
 فعرفة ما يخص كل سهم منها من مخرج القيراط سهل واذا صحت من ٥  
 وارتد ان تعرف ما يخص السهم من مخرج القيراط فانسب السهم الى ٥  
 يكن خمسها فلذي السهم خمس مخرج القيراط وهو اربعة قيراط واربعة  
 أخماس القيراط وذلك لانه اذا قسمت ٢٤ على ٥ بقى ٢٠ منها اربعة  
 وبقي ٤ فنسبها الى ٥ فيجدها اربعة أخماس فاذا ضربت خمسة في اربعة  
 واربعة أخماس بلغت ٢٤ واذا اردت ان تعرف ما يخص القيراط من  
 السهام الخمسة فانسب ٥ الى ٢٤ تكن سدسا وثلاث ثمن منها لان سدس ٢٤  
 اربعة وثلاث ثمن ٢٤ واحد فبسط الكسرين المذكورين ٥ لاف بسط  
 الكسر قدره من مخرجه فيكون القيراط سدس وثلاث ثمن السهم من الخمسة  
 وبسطها ٥ اجزاء من ٢٤ جزءا من السهم فيكون السهم ٤ قيراط و ٤  
 أخماس قيراط ولك طريق آخر وهو انك تعرف مخرج الكسور وبسطها  
 وتجمع ما للواحد من القيراط في المثال المذكور مخرج ثلث الثمن ٢٤  
 وحيث ان مخرج السدس وهو ٦ داخل في ٢٤ فيكني بالمخرج الاكبر

وهو ٢٤ وبسط السدس من ٢٤ اربعة وبسط ثلث الثمن من ٢٤ واحد  
 وجمعها ٥ فن له سهم من خمسة المسئلة يكون له اربعة وعشرون ثلث  
 ثمن لان مخرج الكسر عبارة عن الواحد فن له الواحد يكون له تمام  
 المخرج كما ان مخرج القيراط عبارة عن التركة فن له التركة يكون له جميع  
 المخرج وحيث ان من له واحد من السهام الخمسة يكون له المخرج وبسط  
 القيراط من المخرج ٥ يكون له اربع خمسات باربعة قراريط والاربعة  
 الباقية من المخرج لو زيد عليها واحد كانت قيراطا فتكون اربعة اخماس  
 قيراط فن له واحد من السهام الخمسة يكون له اربعة قراريط واربعة  
 اخماس قيراط من مخرج القيراط وعلى هذا قس وايضا ذلك انك اذا  
 اخذت من الواحد ثلث ثمنه تكون جزأته ٢٤ جزءا وثلاثة اثلث الثمن هي  
 ثمن واربعة اثلث ثمن هي سدس لانها ثمن وثلث ثمن وهو السدس وحيث  
 ان القيراط سدس وثلث ثمن يكون خمسة اثلث ثمن وتكون الاربعة  
 والعشرين ثلث ثمن ثمانية اثمان فتكون واحدا وهو السهم فتكون السهام  
 الخمسة مائة وعشرين ثلث ثمن وحيث كل اربعة من ثلث الثمن هي سدس  
 فتكون المائة والعشرين ثلث ثمن ثلاثين سدسا وحيث القيراط سدس  
 وثلث ثمن فتكون الاربعة والعشرون قيراطا اربعة وعشرين سدس سهم  
 ولاربعة وعشرين ثلث ثمن سهم وحيث كل اربعة اثلث ثمن هي سدس  
 تكون ٢٤ ثلث ثمن سعة اسداس اذا علمت ذلك فاذا مات شخص عن ابن  
 وثلاث بنات فاصلها ٥ للابن سهمان ولكل بنت سهم فلها اربعة قراريط  
 واربعة اخماس القيراط والابن تسعة قراريط وثلاثة اخماس القيراط هكذا

٥	٢٤	٥	ت
٣	٩	٣	بن
٤	٤	١	بنت
٤	٤	١	بنت
٤	٤	١	بنت
٢	٢١		

واذا اردت ان تختبر صحة كون القيراط سدساً وثلاث ثمن من السهم الواحد من خمسة سهام المسئلة فصحح اربعة وعشرين سدساً تكن اربعة سهام وصحح اربعة وعشرين ثلث ثمن تكن واحدًا فبقي الخمسة وهكذا تقبل بالنسبة والتسعة والاشرة والاحد عشر وهلم جرا مثلاً اذا كان مصحح المسئلة ثلاثة عشر فانسبها لمخرج القيراط تكن نصفه وثلاث ثمنه فالقيراط نصف وثلث ثمن سهم وهو واحد منها ومخرج ذلك الثلث ٢٤ ومخرج النصف ٢ داخل فيه فثلث الثمن كسر مضاف والنصف معطوف وبسط النصف من ٢٤ هو ١٢ وثلث الثلث انبسطها ١٢ اي ذلك قدرها من مخرجها الذي هو ٢٤ فمن له سهم من مصحح المسئلة الذي هو ١٢ يكون له قيراط واحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر عشر جزءاً من القيراط او قيراطين الا جزئين من ١٢ جزءاً من القيراط واذا كانت المسئلة من ٣٧ مثلاً فانقسمها على مخرج القيراط بمخرج واحد وبقي ٣ انسبها لمخرج القيراط تكن ثمانية قيراطها واحد وثمن فمن له سبعان من المسئلة يكون له قيراط وصبعة اتماع قيراط من مخرج القيراط لان القيراط تسعة اثمان لان الواحد ثمانية اثمان وقد ضم له ثمن من آخر فالثمن من السهم تسع من القيراط وان شئت قلت له قيراط وثلثا قيراط وثلث ذلك قيراط اه فمثال ما اذا كانت

## المسئلة من ثلاثة عشر

١٣	٢٤ المخرج	١٣ قيراط
زوجة ٣	٥	٠٧
أ ٢	٣	٠٩
فيقة ٤	٧	٠٥
فيقة ٤	٧	٠٥

٢

٢٢

اصل هذه المسئلة من ١٢ وعالت الى ١٣ وللزوجة منها ٣ وللام ٢  
ولكل شقيقة ٤ فحيث ان الزوجة ثلاثة مهام من المسئلة يكون لها من مخرج  
القيراط ٣ قراريط و ٣٣ جزءا كل جزء منها جزء من ١٣ جزءا من  
القيراط فصحصنا منها قيراطين هما ٢٦ جزءا وضممناهما الى ٣ قراريط  
فصار لها ٥ قراريط وبقي معنا ١٧ جزءا من قيراط وضممناهما تحت القيراط  
فيكون لها من مخرج القيراط ٥ قراريط و ٧ اجزاء من ١٣ جزءا من  
القيراط وحيث ان للام سهمين من المسئلة يكون لها من مخرج القيراط  
قيراطان و ٢٢ جزءا كذلك فصحصنا منها قيراطا وضممناه للقيراطين فصار  
لها ثلاثة قراريط وبقي معنا ٩ اجزاء فوضعناهما تحت القيراط المجزا ١٣  
جزءا وحيث ان لكل شقيقة ٤ مهام من المسئلة يكون لها اربعة قراريط  
و ٤٤ جزءا كذلك فصحصنا منها ٣ قراريط وضممناها للاربعة وبقي معنا  
منها ٥ اجزاء فوضعناها بمجذائهما تحت القيراط كما ترى وفي على ذلك  
نظيره يومثال ما اذا كانت المسئلة من ٢٧ هكذا

ت	٢٧	٢٤	٩ القيراط
زوجة	٣	٢	٦
بنت	٨	٧	١
بنت	٨	٧	١
ام	٤	٣	٥
اب	٤	٣	٥

٢ ٢٢

فحيث ان للزوجة ٣ مهام وهي ٢٤ ثمة يكون لها قيراطان و ٦ اتساع القيراط لاننا صححنا ١٨ ثمة قيراطين فوضعناها تحت مخرج القيراط وبقي معنا ٦ اتساع القيراط فوضعناها تحت القيراط وحيث ان لكل بنت ٨ مهام يكون لها اربعة قراريط و ٢٨ تسعة صححنا ٢٧ تسعة قراريط وضممناها للاربعة وبقي معنا تسع واحد فوضعناه تحت القيراط المكسر تسعة اثمان وحيث لكل واحد من الابوين ٤ مهام فله قيراطان و ١٤ تسعة فصححنا ٩ منها قيراطاً وضممنا ٥ للقيراطين وبقي معنا ٥ اتساع فوضعناها تحت القيراط كما نرى وجمعنا الاتساع فكانت ١٨ فصححناها قيراطين فنضم الى ٢٢ التي اسفل مخرج القيراط فنتم القراريط ٢٤ وفي عبارة عن التركة ولو عبرنا عن التركة بغير القراريط يكون الحال كذلك مثلاً اذا كانت التركة الف دينار فيعطى من له ثلاثة مهام من الصحيح ثلاثة اجزاء من ٢٧ جزءاً من الف الدينار بحيث يقسم الالف الى ٢٧ هذا ولو كانت التركة نصف فرس وثلاث عبد وخمس بيت مثلاً فاذا اردت تمييز حظ وارث منها فبعد تصحيح المسئلة انسب حفظه الى التصحيح وبذلك النسبة اعطى من ذلك فن له نصف التصحيح يكون له نصف نصف الفرص



ونصف ثلث العبد ونصف خمس البيت وقس على ذلك واذا تساوت في  
 القيم وارادوا ان تقصر حصة الوارث الذي له نصف المصنع في واحد من  
 الثلاثة المذكورة فاجمع مضارج كسور التركة الحرة وخذ منها بسطوها  
 واعطه نصفه فخرج النصف والثلث والخميس ثلاثون وبسط النصف منها  
 ١٥ وبسط الثلث منها ١٠ وبسط الخميس منها ٦ ويجموع ذلك ٣١ فيكون  
 له نصف الفرس مثلاً ويبقى له في ثلث العبد وخمس البيت نصف  
 جزء من ١٦ جزءاً بحيث لو بيع ثلث العبد وخمس البيت بستة عشر  
 يأخذ نصف واحد من الستة عشر لان نصف الفرس ١٥ جزءاً من ٣١  
 جزءاً ويبقى لسائر الورثة ١٥ جزءاً ونصف والذي بذلك على ان كسور  
 التركة اكثر من واحد تام انك لو ضمنت الثلث الى النصف كلتي التمام  
 لكونها واحداً هو السدس لانه مع الثلث نصف والموجود خمس وهو  
 اعظم من السدس لان مخرج السدس والخميس ٣٠ وبسط الخمس منها ٦  
 وبسط السدس منها ٥ فيكون بسط الخمس قد زاد واحداً عن بسط  
 السدس والله تعالى اعلم ثم قلت

كذلك القسمة بين الغرما	فدين كل كضيف علما
وجملة الديون كالمصنع	ومال مديون كبراث دحي
فان اردت علم ما به تخصن	من ذلك ان ساوى الديون او تقصن
فاناسب لما دينك عرفاً فاذا	تراه ربعها فربعه خذا

اي ومثل قسمة التركة بين الورثة قسمة مال المديون المخلص بين  
 الغرماء فنقرض مجموع الديون كمصنع المسئلة ومال المديون كالتركة فلذا  
 اردت ان تعلم ما لك من مال المديون حيث كنت غريباً اي دائماً فاناسب  
 دينك لمجموع الديون الذي دينك من جملة فان كل دينك ربعه فلك

ربع مال المديون الموجود سواء كان الموجود متساوياً للمدين أو أقل منها  
لا أكثر لأنه لا حاجة إلى الخاصة حيث كان مال المدين أكثر من  
الدين وإنما تكون عند المساواة لخوف النقص وسواء كان المدين حياً أم  
ميتاً ويقال لذلك معاصرة الغرماء في مال المدين المفلس أي الذي ليس  
في ماله فضل عن الدين وأصله من صار ماله فلوماً أي من مضروب  
النحاس ونحوه لا من الفضة والذهب وهي الدراهم والدنانير ومثل ذلك  
التخارج في الرمح أو الخمران فإذا كان يزيد ١٠ مثلاً وعمرو ٢٠ وبكر  
٣٠ فيكون مجموع الدين ٦٠ وحيث لم يوجد للمدين إلا ٣٠ مثلاً فاستخرج  
ما لكل دائن من الدين لمجموع الديون بالأعداد الهندسية المتناسبة هكذا  
دين زيد المجموع حصته الموجود

١٠	٦٠	٠	٣٠
----	----	---	----

فدين زيد عشرة وهي بالنسبة إلى مجموع  
الديون السدس فله ٣٠ الموجودة وهو ٥ ولك أن تقرب دينه وهو  
١٠ في مال المدين وهو ٣٠ فيحصل ٣٠٠ فنقسم على مجموع الديون وهو ٦٠  
فيخرج ٥ فهي له وهكذا تفعل في عمرو وبكر ثم نرقم الجميع هكذا

زيد	١٠	٥
عمرو	٢٠	١٠
بكر	٣٠	١٥

وقولي دحي أي بسط أي ذكر مبسوطاً موضعاً وقولي فأنسب لها  
دينك عرفاً أي أنسب الدين الذي لك أو المطلوب يأنه منك للجملة  
الديون التي هي الأمام نسبة عرفية بأن تكون بالقسمة ونحوها لا لقوية ولا

نخوة بل حضاية والله تعالى اعلم ثم قلت

ولا تكن للخروج بمهل وقسمه للخروج له اجعل

اي لا تجعل الوارث الخارج من التركة بمال بدل عن نصيبه منها  
 كان لم يكن ثلثا تعلق كما يجب التنبيه للميت الاول في المناخنة هل هو  
 ذكر او اثنى ومثال الخارج ما اذا ماتت عن زوج وام وعم فصالح الزوج  
 الام والم على ما في ذاته من المهر وخروج من التركة فلم قطعنا النظر عنه  
 وجعلناه كان لم يكن كان اصل المسئلة ٣ للام او للم ٢ واذا نظرنا له  
 كانت ٦ للزوج ٣ وللأم ٢ وللم ١ ثم تأخذ الام من ثلاثة الزوج ٢ والم  
 واحد فيصير للام ٤ وللم ٢ وهو الصحيح ولذلك نهت بقولي ولا تكن  
 للخروج بمهل والخروج يفتح الرأه هو الذي اخرجه باقي الورثة من بينهم بشي  
 معلوم اعطوه له فان كان ما اخذه من التركة كان نصيبه لباقي الورثة  
 حسب حصصهم ولن كان من مالم يكون كالبيع بحيث كان ما دفع له  
 منهم بالسواء قسم نصيبه بينهم على السواء والا فبقدر التفاوت ومثل ذلك  
 الغرماء والموصى لهم فحكمهم في انقصة والتخارج حكم الورثة فقولي وقسمه  
 لخروج له اجعل اي اقسام للخروج واجعل قسمه لمن اخرجه فان كان من  
 الورثة فكما ذكر وان كان اجنبيا جعل محله واخذ نصيبه ومثال التنبيه  
 للمناخنة ما حكى عن المأمون انه قال ليحيى ابن اكرم هلك هالك وخلف  
 ابو بن وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنين عن الباقي فقال  
 يا امير المؤمنين الميت الاول رجل او امرأة فقال له اذ عرفت التفصيل  
 عرفت الجواب وبيانه هكذا

٢					١				
١٢	٤		٦	ت	١٨	٦		٦	ت
٢		رحب	١	اب	٠٨	٥	جد	١	اب
٣	١	جدة	١	ام	٠٤	١	جدة	١	ام
٧	٣	فيقة	٢	بنت	٠٦	حجب	فيقة	٢	بنت
٠	٠	ت	٢	بنت	٠	٠	ت	٢	بنت

فانظر كيف اختاب الحكم ويقال لهذه المسئلة المأمونية فالاولى من ٦  
 للابوين الثلث لكل واحد السدس وللبنتين الثلثان لكل واحدة منها  
 الثلث وحيث ماتت احدى البنتين عن اختها الشقيقة او للاب وعن جدتها  
 ابي ابيها وجدتها ام ابيها فقد حجت الاخت بالجد على مذهب الامام  
 الذي عليه العمل واخذت الجدة فرضها وهو السدس واخذ الجد الباقي  
 عصوبة وحيث كان الميت الاول انثى في المناخنة الثانية فقد ماتت احدى  
 البنتين عن شقيقتها وجدتها ام امها وجدتها ابي امها فيكون مالها لشقيقتها  
 وجدتها واصلا من ٦ ولها منها ٤ فيقطع النظر عن ٢ بالرد فيكون كما رقم  
 فلذلك يجب الانتباه خشية الاشتباه والله تعالى اعلم ثم قلت

وعدّ حملاً ذكراً او انثى ايها نراه ارنى ارثا  
 وان بدا خلاف ما عددنا واحتج عود قسمه اعدنا

وفي الدر المختار وحواشيه ووقف للعجل حظ ابن واحد او بنت  
 واحدة ايها كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفلون احتياطاً  
 اي يأخذ القاضي من الورثة كفيلاً على امر معلوم وهو الزيادة على  
 نصيب ابن واحد فقط نظراً لمن هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل

وهذا قول أبي يوسف وعند الامام يوقف حظ اربعة وعند محمد حظ اثنين وهذا اذا كان الحمل يشارك الورثة فلو كان يحجبهم حرماناً وقف كل التركة ولو لم يعلم ما في البطن أهو حمل ام غير حمل لم يوقف شيء فإن ولدت أنثى أنف القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتاً لم يرث شيء اذا خرج بنفسه واذا خرج بجنابة ليرث ويورث ولذا خرج أكثره حياً بان تعلم حياته ولو بقربك عين وشقة ومات ورث وصلى عليه وإن خرج اقله حياً ثم مات لا يرث واذا كان الحمل من الميت فالما يرث اذا ولد لاقل من سنتين ولم تكن الزوجة اقرت بانقضاء عدتها فلو لتام السنتين او لاكثر من سنتين او كانت اقرت بانقضاء عدتها فلا وإن كان الحمل من غيره كان تكون الحامل زوجة ابن الميت مثلاً فالما يرث اذا ولد لستة اشهر او اقل والا فلا الا اذا كانت معتدة ولم تفر بانقضاء العدة او اقر الورثة بوجوده هذا ومن لا يتغير فرضه من الورثة على كلا الاحتمالين لا يوقف شيء من نصيبه كالجدة حيث كانت الحامل زوجة الميت واما من يسقط في احدى حالتي الحمل كالخ او عم والحامل زوجة الميت فلا يعطى شيئاً وإنما توقف الزيادة عن اقل النصيبين في حق وارث يتغير حظه من الاكثر الى الاقل وكذلك يوقف للحمل اذا كان يرث باحدى الحالين كما لو ماتت عن زوج واخوين للام وام حبلية بشقيق او شقيقة فان قدر اثني وزنت وتعمل المسئلة للنسمة وإن قدر الحمل ذكراً لم يرث لاستغراق الفروض التركة فيقدر اثني ويوقف له النصف عائلاً وهو ثلث التركة في هذه المسئلة ومثال من يتغير حظه على احدى الحالين ما اذا خلف ابوين وبناتاً وزوجة حبلية وترك ما يورث عنه فان فرض الحمل ذكراً كانت من ٢٤ وإن قدر اثني عالت الى ٢٧ ثم الاصل في مسائل الحمل ان تصح مسئلة ذكوره ومسئلة انوثته كما ذكر ثم تفرب احدهما في الاخرى ان تباينا او في وقتها ان تولفاً كما هنا ثم من له شيء

من مسئلة الاتي اخذه مضروباً في كل الثانية او في وقفها ويعطى اقل  
الحاصلين ويوقف الفضل في هذه الصورة مسئلة المذكورة من ٢٤ للزوجة  
الثلث ٣ ولكل واحد من الابوين السدس ٤ والبنيت والحمل الذكر الباقي  
وهو ١٣ ومسئلة الانوثة من ٢٧ اصلها ٢٤ لاختلاط الثمن بالسدس وقد  
عالت بثمنها فللابوين ٨ لكل واحد منهما ٤ وللزوجة ٣ والبنيت والحمل  
الاتي ١٦ وبين المسئلتين توافقي بالثلث فاذا ضرب وفق احدهما في  
الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تعج على تقدير المذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب  
٣ في وفق الثانية وهو ٩ ولكل واحد من الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩  
والبنيت والحمل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ للبنيت ثلثها وهو ٣٩ وله  
ثلثاها وهو ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ في وفق  
الاولى وهو ٨ ولكل واحد من الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ والبنيت  
والحمل الاتي ١٢٨ من ضرب ١٦ في ٨ للبنيت نصفها ٦٤ فيعطى الابوان  
والزوجة ما خرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب  
الزوجة ٣ ومن نصيب الابوين ٨ وتعطى البنت ما خرج لها على تقدير  
المذكورة ويوقف الباقي للحمل وهو ٧٨ فجملة الموقوف ٨٩ ثم بقي الحال  
كذلك الى ان تضع فان وضعته اتى تعطى البنت من الموقوف ٢٥ فيكمل  
لها مثل حظ الحمل لانه مثاها والباقي له كذلك وان وضعته ذكراً يدفع  
للزوجة ٣ وللابوين ٨ والباقي له وان وضعته ميتاً تعطى البنت من  
الموقوف ٦٩ تكملة النصف والزوجة ٣ تكملة الثمن والام ٤ تكملة السدس  
والاب ١٣ منها ٤ تكملة السدس والباقي وهو ٩ تعصياً وقد ظهر من ذلك  
ان الاخر في حق البنت هنا كونه ذكراً وفي حق الزوجة والابوين كونه  
اتى وحاصله ان الورثة تعامل بالآخر لهم والحمل بالانفع له مع فرضه  
واحداً والله تعالى اعلم ثم قلت

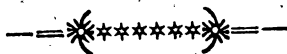
وعامل الخنثى الوراث المشبهة بعكس حمل وكذا الملحق به

وفي الدر المختار وحواشيه الخنثى من الخنثى بفتح فسكون وهو الذين والتكسر ومنه ممي الخنثى وحيث لم يبين الله لنا حكم من هو ذكر وانثى علمنا انه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد كيف وبينها التضاد اي وانما يشكل الحال في بعض الناس فيخص باحكام ينما يظهر الحال وربما بقي الاشكال الى الموت وهو ذو حر وذكر ويلحق به من خلا منها فان بال من الذكر فغلام وان بال من الحر فأنثى وان بال منها واحداً بعد واحد فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتمل الرجل بان خرج منه من الذكر فرجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حبل او جومع كما تجامع النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلاً او تعارضت العلامات فمشكل ومن احكامه ان يعامل في الميراث باسوء الاحوال له فحيث كانت الذكورة اضر له بعد ذكرًا وحيث كانت الانوثة اضر له بعد انثى بعكس الحمل فلو مات ابوه وخلف معه ابناً واضحاً لكان الابن الواضح مهمان والخنثى مهم لانهم الاقل المتيقن ولا ارث بالشك حتى لو كان الاضر له بتقديره ذكرًا قدر ذكرًا كزوج وام وشقيق خنثى مشكل او ملحق به وهو عديم الاليتين فله الباقي وهو السدس على انه عصبه لانه الاقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو حرم من الارث باحد التقديرين فلا شيء له كزوج وام وولديها وشقيق خنثى فلا شيء له لانه يقدر عصبه ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولو كان في المسئلة عم شقيق او لاب وابن اخ خنثى قدر ابن الاخ انثى لانه الاضر له فلا يرث لان بنت الاخ من ذوات الارحام وكان المال للعم ولو قدر ذكرًا لكان المال كله له لانه مقدم على العم بقوة السبب

وهو الجهة والله تعالى اعلم ثم قلت

وحيث لم يحكم بموت من خفي فعده وانسم له واوقف  
وبعد حكم يأخذ الموقف من لولا الخفي كان بالارث من

وفي الملتقى وحواشيه المفقود هو المعلوم لغة يقال فقدت الشيء اذا طلبته فلم تجده وقيل هو من الاضداد نقول فقدت الشيء اية طلبته وفقدته اضلته وكلا المعنيين متحقق في المفقود الشرعي وهو الغائب الذي خفي عنه الخبر واندر منه الاثر فلم يعلم اميت فينسى ام حي فينتظر فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف تلفه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولاداً اية اصوله وفروعه لان نفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضي ولهذا لو ظفروا بماله اخذوا منه ما يكفيهم بدون قضاء فيكون القضاء بذلك اعانة لا حكماً على الغائب وهو حي في حق نفسه فلا تنكح امرأته عندنا لقوله عليه السلام في امرأة المفقود هي امرأته حتى ياتيها البيان ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته وميت في حق غيره فلا يرث من مات في حال فقدته ان حكم بموته والا اوقف حظه فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه واذا مضى من عمره ما لا يعيش اليه اقرانه من اهل بلده حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك وتعند زوجته للموت عند ذلك اذا كان ذا زوجة انتهى وما ذكر بنهم معنى البيتين المذكورين والله تعالى اعلم





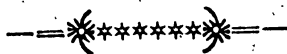
وعامل الخنثى الوريث المشبهة بعكس حمل وكذا الملحق به

وفي الدر المختار وحواشيه الخنثى من الخنث بفتح فسكون وهو اللين والتكسر ومنه ممي الخنث وحيث لم يبين الله لنا حكم من هو ذكر وانثى علمنا انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد كيف وبينها التضاد اي وانما يشكل الحال في بعض الناس فينص باحكام ينما يظهر الحال وربما بقي الاشكال الى الموت وهو ذو حر وذكر ويلحق به من خلا منها فان بال من الذكر فعلا م وان بال من الحر فانثى وان بال منها واحدا بعد واحد فالحكم الاسبق وان استويا فشكل قبل البلوغ فان بالغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتمل كما يحتمل الرجل بان خرج منه من الذكر فرجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او حبلى او جومع كما تجامع النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامات فشكل ومن احكامه ان يعامل في الميراث باصوه الاحوال له فحيث كانت الذكورة اضر له بعد ذكرًا وحيث كانت الانوثة اضر له بعد انثى بعكس الحمل فلو مات ابوه وخلف معه ابنا واضحا لكان للابن الواضح مهران والخنثى مبهم لانه الاقل المتيقن ولا ارث بالشك حتى لو كان الاضر له بتقديره ذكرًا قدر ذكرًا كزوج وام وشقيق خنثى مشكل او ملحق به وهو عديم الآتين فله الباقي وهو السدس على انه عصبه لانه الاقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو حرم من الارث باحد التقديرين فلا شيء له كزوج وام وولديها وشقيق خنثى فلا شيء له لانه يقدر عصبه ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولو كان في المسئلة عم شقيق او لاب وابن اخ خنثى قدر ابن الاخ انثى لانه الاضر له فلا يرث لان بنت الاخ من ذوات الارحام وكان المال للعم ولو قدر ذكرًا لكان المال كله له لانه مقدم على العم بقوة السبب

وهو الجهة والله تعالى اعلم ثم قلت

وحيث لم يحكم بموت من خفي فعده وانسم له واوقف  
وبعد حكم يأخذ الموقف من لولا الخفي كان بالارث فمن

وفي الملتقى وحواشيه المفقود هو المعلوم لغة يقال فقدت الشيء اذا طلبته فلم تجده وقيل هو من الاضداد نقول فقدت الشيء اية طلبته وفقدته اضلته وكلا المعنيين متحقق في المفقود الشرعي وهو الغائب الذي خفي عنه الخبر واندر منه الاثر فلم يعلم اميت فينسى ام حي فينتظر فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف تلفه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولاداً اية اصوله وفروعه لان نفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضي ولهذا لو ظفروا بماله اخذوا منه ما يكفيهم بدون قضاء فيكون القضاء بذلك اعانة لا حكماً على الغائب وهو حي في حق نفسه فلا تنكح امرأته عندنا لقوله عليه السلام في امرأة المفقود هي امرأته حتى ياتيها البيان ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته وميت في حق غيره فلا يرث من مات في حال فقدته ان حكم بموته والا اوقف حظه فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاء واذا مضى من عمره ما لا يعيشر اليه اقرانه من اهل بلده حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك وتعتد زوجته للموت عند ذلك اذا كان ذا زوجة انتهى وما ذكر بينهم معنى البيتين المذكورين والله تعالى اعلم



## ❖ باب اولي الارحام ❖

اي ذوي الارحام ودخل فيه اولات الارحام بالتغليب اي الكلام  
الآتي في بيانهم وبيان ما لهم من احكام الارث والرحم لغة مطلق القرابة  
من الولاد ولو بواسطة ومنبت الولد ووعاؤه وعرقا قرابة ما عدا العصبه  
وذوي السهم كما عرفته بقولي

الرحم عرقا نسب من محبة لم يك ذا فرض به او عصبه

فذو الرحم نسب ليس بعصبه ولا ذية منهم والنسب هو الابوة  
والبنوة والادلاء باحدهما فهو علاقة سببها الولاد اي القرابة بغير الزوجية  
والولاء فتدخل الحواشي وتخصيص الولاد بالاصول والفروع اصطلاح  
للفقهاء فنسبك من ولدك او ولدته او ولدته من ولدك او ولدته  
من ولدك او والدك من ولدك او ولدته من ولدته او ولدك من ولدته  
وهلم جرا وبهذا الجر يكون كل الناس اقرباءك ولكن من جهل نسبه  
اليك بعد اجنبيا وتقدم ان الاب والام والابن والبنت مدلون بانفسهم  
وان المدلي بالابن فروعه وبالبنت فروعه وبالاب فروعه وهم الاخوة  
وفروعهم والاخوات وفروعهن واصوله وهم آباؤه وامهاته وفروعهم كالاعمام  
وفروعهم والعمات وفروعهن وبالام فروعهن وهم الاخوة والاخوات لام  
وفروعهم واصولها وهم آباؤها وامهاتها وفروعهم كالاخوال وفروعهم والخالات  
وفروعهن وقد عرفت من يرث من هؤلاء بالفرض او بالعصبة ومن  
عذام هم اولو الارحام وهم اربعة اصناف جزء الميت وهم المنتقمون اليه ثم  
اصله وهم من ينتقي اليهم الميت ثم جزء ابويه وهم المنتقمون لاصله القريب

ثم جزء جدية او جديته وهم المنتسبون لاصله البعيد فالاول هم اولاد  
 البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا والثاني هم الاجداد الفاسدون  
 والجدات الفاسدات وان علوا والثالث هم اولاد الاخوات مطلقا واولاد  
 الاخوة للام وبنات الاخوة لابوين او لاب وبنات ابنائهم وفروع هؤلاء  
 والرابع الاخوال والخاللات والعمات مطلقا والاعمام لام وبنات الاعمام  
 لابوين او لاب وبنات ابنائهم وفروع هؤلاء وقولي به يشر انه يكون  
 ذا فرض او عصبة بقرابة اخرى غير الرحم وقد ذكرت تقديم ذي الفرض  
 والعصبة على ذي الرحم سوى موالى الموالاة فقلت

وقدما وهو على مولى الخلف وفضل فرض صبي يلتقف

اي قدم الشرع ذا الفروض والعصبة من النسب والعنافة على اولي  
 الارحام وقدم اولي الارحام على موالى الموالاة وان الباقي بعد فرض  
 الزوجية يتناوله اولو الارحام حيث لم يكن ذو فرض نسبي ولا عصبة  
 نسب او عنافة لانه لا يرد على الزوجين وقد تقدم هذا في صدر الكتاب  
 فاعادته هنا تنبيه وتذكير وقولي وقدما بالبناء للمجهول وضميره لتذي الفرض  
 وللعصبة غير موالى الموالاة بدليل تقديم ذمى الرحم عليهم وحذفت صلة  
 قدما وهي عليه لدلالة المقام عليها وفضل مفعول يلتقف مضاف لفرض  
 وفاعل يلتقف ضمير يعود على من صحبه لانه عبارة عن ذي الرحم وكذلك  
 قولي هو بعد قدما ولم اقل وعلى المقر له بالنسب المحمول على الغير لان  
 من تقدم على مولى الموالاة يتقدم عليه بالاولى لانه اضعف الورثة لعدم  
 ثبوت نسبه ثم قلت

وهو فروع واصول حاشية وهذا دانية وعالية

الحاصل ان اقارب الميت من النسب ثلاثة اقسام اصحاب فرض وعصبة  
 واولو ارحام وان كل قسم منها ثلاثة اقسام هي فرع الميت واصله وفرع  
 اصله ولكن المشهور ان يقسم فرع الاصل المسمى بالحاشية قسمين حاشية  
 قريبة وهي فروع ابوي الميت وحاشية بعيدة وهي فروع اجداده وجداته  
 فيكون كل قسم من الاقسام الثلاثة اربعة اقسام فروع واصول وحاشية  
 قريبة وحاشية بعيدة ويعبر عنها في باب اولي الارحام بالاصناف الاربعة  
 وقولي وهو اي ذو الرحم وقولي حاشية اي وحاشية وقولي دانية وعالية بمعنى  
 قريبة وبعيدة والاشارة في هذه راجعة الى الحاشية ثم قلت

واول الاقسام صنف اول' منحصر في فرق تفصل'  
 في فرع بنت وهو اثني وذكر' وفرع بنت ابن كذلك فانحصر

اي القسم الاول من اولي الارحام وهو فروع الميت الرحمية يسمى  
 ويعتبر صنفًا او لا لانه على غيره من الاصناف الآتية في الارث لقوة  
 جهته وهو قسمان فروع البنات وفروع بنات الابن وكل منهما فرفتان  
 المذكور فرقة والاناث فرقة فهو اربع فرق ولم اذكر الخنثى لانه تقدم  
 قريبًا فابن البنت وفروعه وبنت البنت وفروعها وابن بنت الابن وفروعه  
 وبنت بنت الابن وفروعها كلهم اولو ارحام وهو الصنف الاول من  
 اولي الارحام لا يحجبهم غيرهم من الاصناف وانما يحجب ابداهم باقربهم  
 كما يأتي تفصيله والله تعالى اعلم ثم قلت

والثاني منها هو صنف ثاني' منحصر في فرق ثنائي  
 في جدتي ام وجدتي وفي جدي اب وجدتي قد وفي

اي والقسم الثاني من الاقسام الاربعة يسمى ويعتبر صنفًا ثانيًا وهو

محصور في ثماني فرق اربع من قبل الام واربع من قبل الاب فالاربع  
التي من قبل الام هي جدنا الميت من قبيل امه واحدة من قبيل امها  
وواحدة من قبيل ابيها وجدا الميت من قبيل امه واحد من قبيل امها  
وواحد من قبيل ابيها وكذا يقال في الاربع التي من قبل الاب والمراد  
بقولي وجديها جدا الميت من قبيلها فيدخل ابو الام لانه جد الميت من  
قبيلها كما ان المراد بالجد والجدة الجنس كغيرهما ثم قلت

ومن بقربي الاب يدلي سمّ حزباً كذا المدلي بقربي الام  
وكل جدّة وجدّ من طرف حزب وفرفقان كل فانهرف

اي والفرق الاربع التي تدلي الى الميت بقراية امه تسمى حزباً كبيراً  
وكذلك الاربع التي تدلي اليه بقراية ابيه وكل حزب منها حزبان  
صغيران حزب من قبيل ام الام وحزب من قبيل ابي الام وحزب من  
قبيل ام الاب وحزب من قبيل ابي الاب وكل حزب من الاربعة فرقان  
الجد فرقة والجدّة فرقة فبذلك انعرف واتضح انهم ثمان فرق وامثلة الثمان  
ام ابي ام الام وام ابي ام الاب وام ابي ام ابي الاب فهذه  
امثلة الجدات الاربع وامثلة الاجداد هي الاباء التي بعد الام الاولى في  
كل مثال لانه لا بد من وجود جد فاسد بعد الجدّة الفاسدة كما علم مما  
نقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

وان ترد حصر الجميع المختصر فكله في اثنين لا غير المختصر  
جدّ الى الميت بانثى مدلي وجدّة به اليه تدلي

اي واذا اردت حصر جميع الاصول الفاسدة بالاختصار فكل

الجميع منحصر في حزبين هما الجد المدلي الى الميت بجنس الاثني من ام  
او جدة والجدة التي تدلي بهذا الجد فيشملان الفرق الثمان ثم نبيت على  
ان فرع هذا القسم والصنف ليس منه بل من القسم والصنف الرابع  
بمخلاف غيره من الاصناف ففرعه منه بقولي

وفرع هذا الصنف من قسم ربيع وما سواه فرعه له ربع

اي ان فرع الجدة والجدة المذكورين هو من القسم الرابع الآتي  
بيانه وغيره من الاصناف فرعه منه وتابع له كما سيتضح بعونه تعالى ثم قلت

وثالث الاقسام صنف ثالث ادنى الحواشي قبل باقي وارث

اي ان ثالث الاقسام وهو الحواشي القريبة للميت يسمى ويعتبر صنفًا  
ثالثًا وان اقربه الى الميت مقدم على غيره منه في الارث وهذا الحكم فيه  
وفي غيره من الاصناف على الوجه الآتي بيانه فمعي قولي ادنى ان فرع  
الطبقة الاولى منه تابع لما وان ورث بعدها كما اشارت لذلك فيما تقدم والله  
تعالى اعلم ثم فصلت هذا الصنف بقولي

منحصر في ولد الاخ لام	وولد الاخيت باطلاق يعم
وفي بنات الصنو والاخ لاب	وفي بنات ابنيها ولحقسب
احزابه ثلاثة خمس غرق	وفرع كل مثله بعد استحقاق
وفرع نسل الابوين حزب	وفرع نسل الام ثاني محسوب
وفرع نسل الاب حزب ثالث	والثان كالاصل سواء وارث
لذلك عد فرقة والاول	كالثالث اثنتان اثني رجلي





قد عد بعضهم الخاشية البعيدة كلها صنفاً رابعاً والتحقيق ان فروع كل  
درجة من الاجداد والجدات صنف فلا تحصر اصنافها فالجد والجددة  
الادنيان طبقة وفروعها صنف وكذا فروع من فوقها وهلم جرا كما  
يتضح ذلك من فصل الاحكام الآتي بعونه تعالى وقولي من الاصول اي  
التي فوق الام والاب لان فرع الام والاب تقدم وقولي وخذ الحصر الثقة  
اي حصر هذا القسم اي اعتبره فانه حصر موثوق به حيث انه لا خلل  
فيه وفرعت على قولي غير المصعب الخ بقولي فطلق العات الخ اي ان  
تفصيل هذا القسم حاصل بما ذكر وهو العات للاب او للام او لها  
وكذلك الاخوال والخاللات والعم من جهة الام فقط وبنات الاعمام  
مطلقاً وبنات ابناء الاعمام مطلقاً وفروع من ذكر مثله وان ورث بعده  
اي فروع كل طبقة من صنف مثلاً في كونه ذا رحم من صنفها وان ورث  
بعدها ويشمل الاطلاق بمومه عمات الميت وعمات ابيه وعمات جده وكذا  
يقال في غير العات والله تعالى اعلم ثم قلت

وبعض هذا القسم فرع الثاني وصنفه كثنان في الاثنان  
وغالباً فرقة هذا القسم ثلاث فرقاً كما سبقت

قد تقدم ان فروع القسم الثاني وهو الاصول الفاسدة هم من هذا  
القسم الرابع وهو الخواشي البعيدة لان هذا القسم عبارة عن فروع الاصول  
التي فوق الابوين مطلقاً ما عدا الاعمام العصبية وابنائهم فيدخل في ذلك  
جميع فروع الاصول الفاسدة واحزاب هذا القسم اربعة وفرقه ثمان كالصنف  
الثاني لكن اكثر فرقه تكون ثلاث فرق وبيان ذلك ان خالات الام  
واخوالها وعماتها واعمامها حزب ثم الاخوال والخاللات حزب لانهم من قبل  
امها والاعمام والعات حزب لانهم من قبل ابيها ثم اخوالها فرقة وخالاتها

فرقة واعمامها فرقة وعماها فرقة فمن جهة الام حزبان وهما اربع رر ومن  
بدلي بقرني الاب كذلك فتكون احزاب هذا الصنف اربعة وهي ثمانية  
فرق وغالب هذه الفرق يتأتى ان تكون ثلاث فرق كالاخوال فان بعضهم  
يكون شقيقا للام وبعضهم يكون اخاها من امها وبعضهم يكون اخاها من  
ابها وكذلك الخالات والعمات ولا يتأتى ذلك في الاعمام الذين من جهة  
الاب لانهم اخوته من امه فقط سواء كان ابا ادنى او جداً صحيحاً لان  
اخوته من ابيه ومن ابويه عصبة كما تقدم يبان ذلك وفروع الاخوال  
والخالات والعمات مثلهم في ان كلهم من اولي الارحام ويرثون بالرحم  
بعد الطبقة الاولى كما يأتي بعونه تعالى وكذلك فروع الاعمام المدلي بقرني الاب من  
جهة ابيه او من جهة ابويه فان بعضهم من اولي الارحام وهو بنات  
الاعمام وفروعهن وبنات ابناء الاعمام وفروعهن وليسوا كالاغمام وابناء  
الاعمام العصبة وبذلك فهم قولي

خال وخالة وعممة وعمد لكل ام وكذا الاب الاعمة

اي ان المراد بالاب ما يعم الجد وكذلك المراد بالام ما يعم الجدة  
لان كل جد اب وكل جدة ام اي ويتأتى ان يكون لكل انسان خال  
وخالة وعمدة ومن قبل امه ما عدا آدم وحواء وأول الطبقات من  
اولادها وكذلك من جهة الاب ما عدا ذلك وسيدنا عيسى عليه السلام  
وعلى ايننا آدم وامنا حواء وسائر عباد الله تعالى المكرمين عنده تعالى  
ثم قلت

وواحد منها ثلاثا انحسب في شقيق ولام ولاب

اي وكل نوع من انواع الثمانية بحسب بحسب الغالب ثلاث فرقان  
لان المراد بكل واحد منها الجنس كما تقدم في نظيرها لا الواحد واذا كان  
المراد العموم بلفظ يعبر عنه بالجنس او النوع او نحو ذلك وقولي هي الخ  
لحي الفرق الثلاث هي فريقي شقيق وفريقي من جهة الام العامة وفريقي  
من جهة الاب العام فتبلغ اربعة وخشرين فرقة بالقسمة العقلية وان كان  
لا يتأتى انقسام بعض الانواع كذلك كما تقدم والله تعالى اعلم ثم قلت

واستثنى عما وابن عم عصبك وفرع كل مثله بعد احسبا

اي وفرع كل فرقة مما ذكر مثلها في كونه ذا رحم ومن قسمها وصنفها  
وفي صده ثلاث فرق وان اعتبر بعدها ما عدا فرع العم العصبية وفرع  
ابن العم العصبية كما تقدم قولي واستثنى اي من قولي وفرع كل مثله والله  
تعالى اعلم ثم قلت

فهاؤلاء هم اولو الارحام اتوا على التفصيل بالتمام

اي فسمى هذه الالفاظ المتقدمة من خال وعممة الخ لولو الارحام في  
اصطلاح علماء القرائن حال كونهم مفصلين بالتفصيل الثام ونقدم ان  
المراد باولي الارحام ما يشمل اولاد الارحام بطريق تغليب الذكور على  
الاناث والله تعالى اعلم ثم قلت

### فصل في احكام اولي الارحام

اي من ارث وحجب وحرم وكيفية ذلك على الآراء الالتي يأتينا وان

المقصود بالبيان مذهب ابي حنيفة الثمان ومنه آراء اصحابه رضي الله  
تعالى عنه وعنهم اجمعين

وما به يحرم وارث علم فاحرم به من هو من اولي الرحم

اي ان حكم اولي الارحام في المحرومية من الارث بوصف من  
الاصناف السابقة التي هي القتل والرق واختلاف الدين والدار كحكم الورثة  
وما مبتدا وجملة فاحرم به ائله خبر وجملة علم نعت وارث ويجوز ان يكون  
الخبر جملة علم والفاء فصيحة ثم قلت

وانحصرت مذاهب الوراثة بين اولي الارحام في ثلاثة  
مذهب اهل الرحم وهو قد هجر ومذهب التنزيل وهو مشتهر  
ومذهب القرابة التمهاني وذا هو المقصود بالبيان

المذهب لغة مكان الذهاب وعرفا ما ذهب اليه المجتهد وفر رايه عليه  
واداه اليه اجتهاده من الاحكام في المسائل الاجتهادية كتوريث ذوي  
الارحام فان بعض المجتهدين يحكم بانهم غير وارثين والبعض الآخر يحكم  
بتوريثهم وقد عرف من مذاهب المورثين لهم ثلاثة مذاهب اولها مذهب  
من يورثهم بالسوية ويقال له مذهب اهل الرحم وقد هجر لخالفته للقياس  
على الورثة وثانيها مذهب من يورثهم بتنزيلهم منزلة اصولهم ويقال له  
مذهب التنزيل وهو اقبس من مذهب القرابة الذي يورثهم كالعصبات  
ومذهب القرابة اقوى ولذلك كان عليه عند الحنفية الفتوى ومذهب  
التنزيل اصح وارجح عند الشافعية وكان المالكية لا يورثون اولي الارحام  
ثم قالوا بتوريثهم على مذهب التنزيل وهو مذهب الحنابلة وان خالفوا

المذهبين فيه قليلاً حيث قالوا اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة  
في درجه واحدة كابن العمه وبناتها فالقسمة بينهما بالسوية لا بفضل ذكر  
على انثى حيث كانا كذلك وقد بينت المذاهب الثلاثة بقولي

فالاول المدعو قول التسوية حيث يسوي بينهم في الاعطيه  
لا فرق بين ذكر وانثى ولا قريب وبعيد ارثا

اي اذا اردت بيان المذاهب الثلاثة فالمذهب الاول في الذكر هو  
المسمى مذهب التسوية وانما سمي بذلك لانه يسوي بين القريب والبعيد  
والذكر والانثى في المطاء من التركة فاذا مات شخص عن ابن بنت وبنت  
اخت وبنت ابن بنت عم حكم هذا المذهب بان يقسم المال بينهم اثلاثاً  
لكل شخص من هؤلاء ثلثه وهو امهل المذاهب ولكنه بعيد عن القياس  
لان القياس ان يرث اولو الارحام على كيفية الورثة اولى القرض  
والمصوبة لانهم اصولهم وانما ذكرته اولاً لقلة الكلام عليه واخرت  
الثالث لكثرة الكلام عليه ثم قلت

والثان تنزيلك ارباب الرحم	منزل ورث هو ادلوا بهم
فدرجن ذال رحم حتى يصلا	لاصله الوارث ثم نزلا
منزلة الاصل وثمت افرضا	ان الاصول عنهم الميت قضى
وما اصاب كل اصل بقسم	في فرعه كان يموت عنهم

ومثال ذلك ان يموت شخص عن اولاد بنت واولاد بنت ابن واولاد  
شقيقة واولاد اخت لاب فنفرض ان ذلك الشخص مات عن بنت وبنت  
ابن وشقيقة واخت لاب فتكون المسئلة من ستة امهم ثلاثة منها للبنت

ومهم لبنت الابن والباقي وهو مهمان للشقيقة ولا شيء للاخت للاب  
 لجميعها بالشقيقة العصبية ويعطى نصيب كل واحدة من الثلاث الوارثات  
 تقديرًا بعد الموت والا فالميت غير وارث لاولادها يقسمونه بينهم كأنها  
 ماتت عنهم فيأخذ الذكر مثل حظ الانثيين ودرجة هؤلاء الفروع عقب  
 درجة الاصول الورثة بخلاف ما لو مات عن اولاد بنت ابن بنت ولولاد  
 ابن بنت بنت ابن واولاد بنت بنت بنت شقيقة واولاد ابن ابن اخت لاب  
 فتدرجهم اي تقريبه للاصل درجة درجة حتى تنزل منزلة اصولهم الورثة  
 ثم تصنع ما ذكره قولي وثبت اشارة للمكان الاعتباري اي وهناك اي حيث  
 تنزل اولي الارحام الموجودين منزلة الورثة المدلين م بهم وتقدر ان  
 الميت قضى اي مات عن الورثة ثم تقدر ان الوارث مات عن قولي الرحم  
 الموجودين وهذا هو مذهب التنزيل والفرق بينه وبين مذهب  
 القرابة يظهر عند بيان ذلك وفي هذا المذهب استدراكات وقواعد  
 ذكرت بعضها بقولي

لكن خالة وخالا نزلا      منزل ام دون اصل اعلى  
 ومنزل الوالد عممة وعم      واجعل فروع الام مستوي القسم  
 والمكس في خال وخالة لام      وسابقا نوارث بالارث ام

لا ريب ان الخال والخالة وفروعهم فروع اصول الام والعم والعمة  
 وفروعهم فروع اصول الاب ومعنى الشطور الثلاثة الاول ان فروع اصول ام  
 الميت ينزلون منزلة ام الميت لا منزلة اصولهم وم اجداد الميت وجداته من قبل  
 الام وان فروع اصول ابي الميت ينزلون منزلة ابي الميت لا منزلة اصولهم  
 وم اجداد الميت وجداته من قبل ابيه ومثال من ذلك ان يموت شخص عن  
 ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات هكذا قدرنا ان الشخص مات

١٥	ت	عن ام واب فاصلها من ثلاثة فلما الثلث وله الثلثان
٠٣	خالة قيقة	ثم قدرنا ان الام ماتت عن ثلاث اخوات منفردات
٠١	خالة لاب	وكذلك الاب واصل مسألة كل منها من ستة
٠١	خالة لام	وترجع بالرد الخمسة وبينها تماثل فتضرب احدهما
٠٦	عمة قيقة	في المسئلة الاولى وهي ثلاثة فيحصل خمسة عشر
٠٢	عمة لاب	خمسة للخالات وعشرة للعمات ولو نزلت منزلة
٠٢	عمة لام	اصولهن وم الاجداد والجدات اختلف الحال وقولي

واجعل فروع الام مستوي القسم اي انه اذا مات شخص عن اولاد اخ  
او اخت لام قسم المال بين ذكورهم واناثهم بالسوية كاصولهم مع انه لو  
قدر ان اصلهم وهو الاخ لام او الاخت لام مات عنهم كان للذكر مثل  
حظ الانثيين لانهم اولاده وفرعه وقولي والعكس في خال وخالة لام معناه  
انه اذا مات شخص عن اخي امه واختها لام قسم المال بينهما للذكر  
مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها لام فلا  
تفضيل بينهم ومعنى كون الخالات والاخوال مطلقا ينزلون منزلة الام ان  
ما يثبت للام من كل المال عند الانفراد او ثلثه او سدسه عند عدم  
الانفراد يثبت لهم وكذا يقال في العمات مطلقا والاعام لام حيث نزلوا  
منزلة الاب وقولي وسابقا لوارث بالارث ام معناه اقص بالارث السابق  
من اولي الارحام الى وسيطه الوارث اي وامنع غيره حيث كان معه من  
هو ابعد منه من الوارث ولو كان قريباً من الميت فمن ذلك ان بنت  
بنت بنت ابن وابن بنت بنت فالmaal الاول لسبقها للوارث ومنها ان بنت  
عن ابي ام ام وابي ام فالmaal الاول لسبقه للوارث ومنها ان يموت عن  
بنت بنت ابن وابن وبنت بنت ابن اخرى فنصف المال الاول ونصفه  
بين الاخيرين اثلاثاً عند الشافعية وانصافاً عند الحنابلة ومنها ان تموت

عنى زوج و بنتي اختين لاب فلزوج النصف كلاً اي بلا عول وما بقي  
 لبنتي الاختين بينهما بالسوية فتصح من اربعة ولو كان معه الاختان لمآلت  
 فليس اولو الارحام كمن ادلوا به من كل وجه ومنها ان يموت عن ابن  
 و بنت اخ لام فالمال بينهما انصافاً عند الشافعية والمالكية مع ان الاخ لام  
 لو مات عنهما كان المال بينهما اثلاثاً ومنها ان يموت عن بنت اخ لا يورث  
 و بنت اخ لاب و بنت اخ لام فالمال للاولى والثالثة على ستة خمسة للاولى  
 ومهمم للثالثة ولا شيء لبنت الاخ للاب لانه حيث نزل كل منهم منزلة  
 من ادلى به يقدر ان الميت خلف اخاً شقيقاً واخاً لاب واخاً لام فللاخ  
 للام السدس والباقي للاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب لحجبه بالاخ  
 الشقيق فكذلك بنته وكذلك اولاد الاخت للاب في المثال الاول  
 وهو معنى قولي

ومن عرا وسيطه الحجب المنجب      كبنت صنو معها بنت ابن اب

وما ذكرته ملخص مذهب التنزيل وما نقرر علم انه يورث بالقرض  
 وبالعصوبة ومذهب محمد يوافقه في احكام ويخالفه في احكام تعلم من بسطه  
 الآتي وها انذا اشرع في شرحه واول ذلك قولي

والثالث القاضي بارت الاقرب      دون الذي بعده كما في العصب

اي والمذهب الذي ذكرته ثالثاً هو الحاكم بان يرث الميت الاقرب  
 اليه دون من بعده في القرب كما في العصبات المحضة المتقدمة في بابها  
 واسناد الحكم للمذهب بجاز لان الحاكم اهله وهم ابو يوسف ومحمد من  
 اصحاب ابي حنيفة ومن وافقهما وان اختلفا في اشياء كما يأتي بعونه تعالى



وتقدم في العصابات انه يقدم بالجبهة ثم بالدرجة ثم بالقوة وكذلك اولو الارحام غير انه اذا اختلفت صفة الاصول بالذكورة والانوثة فهناك يختلف راي ابي يوسف وراي محمد وفي بعض مسائل آخر كما يأتي بحوله تعالى فاهل مذهب القرابة يقدمون الصنف الاول وهو من ينتهي الى الميت على الصنف الثاني وهو من ينتهي اليه الميت والصنف الثاني على الصنف الثالث وهو من ينتهي الى ابوي الميت والصنف الثالث على الصنف الرابع وهو من ينتهي الى ابوي ابوي الميت وهلم جرا فاما دام احد من فروع الميت فلا شيء لاحد من الاصول وما دام احد من الاصول فلا شيء لاحد من الحاشية القريبة وما دام احد من الحاشية القريبة فلا شيء لاحد مما يليها وهلم جرا ومتى كان شخصان فاكثروا من صنف واحد ففي ذلك تفصيل وهو انهم اذا اختلفوا في الدرجة قدم الاقرب درجة للميت وان استووا في الدرجة واختلفوا في القوة قدم الاقوى وان استووا في القوة ايضا وفي صفة الاصول فان كانوا ذكورا فقط او اناثا فقط اقتسموا المال بالسوية وان كانوا من الجنسين فالذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت صفة اصولهم فمحمد يقسم المال على اول بطن اختلف حسب وصفه ويضم له عدد فرعه ثم ما اصاب كل اصل قسمه بين فروع ذلك الاصل وهو المختلر وان رجع بعضهم قول ابي يوسف لسهولة وعلى قول محمد ينت اياقي فقلت

نخذ بيان من له الارث يجب وقدره وحاجبه ومن حجب

اي اذا اردت بيان مذهب القرابة تفصيلا فنخذ بيان الورثة وبيان مقدار ارثهم وبيان الحاجب والمحجوب في هذا المذهب فقد ينت ذلك بالتفصيل بقولي

فأولاً اصنافُ ذا البابِ اعتبرُ مثلَ جهاتِ العصباتِ واختبرُ  
فاحجب بصنفٍ من يكون بعده ولو يكون الصنفُ شخصاً وحدهُ

اي وتفصيل ذلك ان تعتبر في اول الامر اصناف هذا الباب مثل  
جهات العصبات المحضة فكما انه لا يرث بطريق العصوبة احد من جهة  
الابوة وما بعدها ما دام احد من جهة البنوة وارثاً بالعصوبة فكذلك هنا  
غير ان اولي الرحم في حكم العصبات غالباً ارثاً وحجباً اجتماعاً وانفراداً  
ذكوراً واناثاً على حال واحد بخلاف عصبات الورثة فان بعضهم يتردد  
بين العصوبة والفرضية ولا تكون انثى عصبية منفردة الا المولاة كما تقدم  
فحيث حال اولي الرحم كذلك فاحجب بالصنف الاول منهم ولو كان شخصاً  
واحد اكل من بعده لقوة سببه وهو جزئية الميت وكذا الصنف الثاني مع من  
بعده وهم جزأً وقد اوضحت ذلك بقولي

فحيث فرعٌ لا تورث اصلاً ولا فروعاً للاصول اصلاً

اي ويتفرع على ذلك انه اذا وجد جنس فرع الميت الرحي مع اصوله  
الرسمية والفروع الرسمية لاصوله فورث الفرع فقط ولا تورث الاصول ولا  
فروع الاصول مطلقاً بخلاف الورثة فان الاصول مطلقاً اي ذكوراً واناثاً  
يورثون مع الفروع بالفرض وكذا الاخ والعم وابنتاهما مع البنات وبنت الابن  
ثم قلت

وحيث جنس الفرع ليس بوجود فورث الاصل وحيث يفقد  
فرعاً اقرب الاصول قدماً ففرع من يلي كما تقدم

قال اصحاب المتن على مذهب القرابة يقدم من اولي الارحام جزء

الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم الاجداد  
 الفاسدون والجدات الفاسدات ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات واولاد  
 الاخوة للام وبنات الاخوة وبنات ابناء الاخوة ثم جزء جديه او جدته  
 اي جده ابي ابيه وجده ابي امه وجدته ام ابيه وجدته ام امه وهم العات  
 والخالات والاعمام للام والاخوال وبنات الاعمام وبنات ابناء الاعمام ثم  
 جزء اجداد وجدات ابي الميت وامه وهم عات الاب والام وخالاتهما  
 واخوالهما واعمام الاب للام واعمام الام مطلقاً وبنات اعمامها مطابقاً وبنات  
 ابناء الاعمام مطلقاً وفروع اولي الارحام من اولي الارحام فهو لاء خمسة  
 اصناف فروع الميت صنف واصوله صنف وفروع اصليهم الادنيين صنف  
 وفروع اصولها الادنيين لها صنف وفروع اصول هؤلاء الاصول صنف وكما  
 تعاليت درجة زاد صنف وفرع كل صنف منه ما عدا فرع الصنف الثاني  
 فانه من القسم الرابع الذي ينقسم الى اصناف فاذا لم يوجد احد من عمومة  
 الميت وخوئلته وفروعها انتقل الارث لمات ابيه وعمات امه واخوالها  
 وخالاتها واعمام ابيه للام واعمام امه كلهم وفروع هؤلاء ثم وثم وعلم من  
 ذلك ان كل حاشية صنف وان كل حاشية ما عدا القرية قسمان ما  
 خوؤلة وعمومة ويدخل في الخوؤلة الاخوال وفروعهم والخالات وفروعهن  
 سواء كانوا من جهة ابي الميت وابي ابيه او من جهة امه وام امه وهلم جرا  
 وكلهم من اولي الارحام ويدخل في العمومة العات وفروعهن مطلقاً  
 والاعمام وفروعهم ما عدا العصبات وهم اخو ابي الميت الشقيق واخو ابي  
 الميت لايه وابناها وشقيق ابي ابي الميت واخو ابي ابي الميت لايه  
 وابناها وهلم جرا ثم قلت

وحيث صنف واحد من وجدا فانظر له بما اقول مرشدا  
 وحيث صنفان فاكثُر انظرا الى مقدم ودع مؤخرا

اي ان ما تقدم في بيان تقديم الاصناف بعضها على بعض وهذا شروع في كيفية توريث الصنف الواحد من اولي الارحام فحيث لم يوجد من يتقدم على اولي الارحام او وجد من يتقدم عليهم ببعض التركة ولم يكن الا صنف واحد من اولي الارحام فانظر لهذا الصنف بما اقله فيما يأتي حال كوني مرشداً لك به او حال كونك مرشداً به وهو قولي فان يكن شخصاً الخ وقولي وحيث صنفان فأكثر الخ معناه انه اذا وجد صنفان او ثلاثة الى آخر ما يمكن ان يكون من الاصناف كان ذلك كمتعدد الجهات في العصبات وذلك من تعدد السبب الخاص وحينئذ ينظر لمن جهة قرابته مقدمة في الارث ويقطع النظر عما سواه حتى كانه لم يكن فحيث كان الصنف الاول ينظر اليه وحده وكذلك الثاني مع ما بعده حيث لم يكن الاول وهلم جرا ومعنى النظر اليه ما ذكرته بقولي

فان يكن شخصاً فبه الكلاً      او فضل فرض سبب وإلا  
فان يكن مختلفاً بالدرج      فالاقرب انظر وسواه اخرج

اي فان يكن ذلك الصنف شخصاً واحداً بان كان اثني واحدة او ذكراً واحداً فاعطه كل ما يورث حيث لم يكن احد الزوجين وفضل فرض احدهما حيث كان احدهما وان لا يكن شخصاً واحداً بان كان عدداً فاما ان يكون متفقاً في الدرجة واما ان يكون مختلفاً فيها فان كان مختلفاً فيها ينظر للاقرب درجة ويقطع النظر عما سواه وان كان متفقاً فيها كان كالاقرب عند الاختلاف فيها ومثال ذلك من الصنف الاول اولاد بنت واولاد بنت ابن ومن الثاني جد ابو ام وجد ابو ام الاب ومن الثالث اولاد اخت واولاد بنت اخ ومن الرابع خالات واولاد اخوال فينظر للاول . يفسح النظر عن الثاني ولو كان كله في درجة واحدة كان كالاقرب

ومعنى النظر الى الاقرب ما ذكرته بقولي

فان يكن اقربه مختلفا في قوة ففيه تفصيل وفي

اي فان يكن الاقرب درجة من الصنف المختلف في الدرجة ومثله كل  
الصنف المتفق فيها مختلفا في القوة ففي ذلك تفصيل كثير لانه ان كان  
الصنف الاول فاختلافه يكون بعضه ولد وارث والبعض الآخر ولد ذي  
رحم كاولاد بنت الابن واولاد بنت البنت فينظر للاول ويقطع النظر  
عن الثاني وان كان الصنف الثاني فاختلافه بان يكون بعضه من حيز قرابة  
الام وبعضه من حيز قرابة الاب كجد ابي ام وجد ابي ام اب فيكونان  
كلام والاب فيأخذ الاول الثلث والثاني الثلثان وان كان الصنف  
الثالث فهو ثلاثة انواع النوع الاول بنات الاخوة الاشقاء واولاد الاخوات  
الشقائق وفروع الفريقين والنوع الثاني بنات الاخوة لاب واولاد الاخوات  
لاب وفروع الفريقين والنوع الثالث اولاد الاخوة لام واولاد الاخوات  
لام وفروع الفريقين فحيث كان النوع الاول فقط او النوع الثاني فقط  
فاختلافه في القوة كاختلاف الصنف الاول فيها فيقدم ولد الوارث على  
غيره كبنات ابن اخ شقيق واولاد بنت اخ شقيق فالmaal لبنات ابن الاخ  
لانهن ولد وارث وحيث كان النوع الثالث فقط فلا يتأتى فيه الاختلاف  
المذكور لان اولاد الاخوة والاخوات لام كلهم اولو ارحام اولاد وارث  
واولاد اولادهم كلهم اولو ارحام اولاد اولي ارحام واذا اجتمع نوعان او  
الثلاثة كان الاعتبار للاصول فمن كان اصله محبوبا حجب كذهب  
العز بل فاذا مات عن ثلاث بنات اخوة متفرقين اي احدهم شقيق واحدهم  
لاب واحدهم لام فلا شيء لبنت الاخ للاب وانما لبنت الاخ لام السدس  
والباقي لبنت الشقيق واذا مات عن ثلاث بنات اخوات متفرقات كانت

المسئلة من خمسة لبنت الاخت لام واحد ولبنت الاخت لاب واحد  
ولبنت الاخت الشقيقة ثلاثة اعتباراً بالاصول عند محمد واما ابو يوسف  
فيعتبر ابدانهم كالعصبة فيقدم من هو لاب على من هو لام ومن هو لاب  
وام على من هو لاب فقط او لام فقط واما تقديم ولد الوارث على ولد ذي  
الرحم حيث لم يكن الثاني اقوى قرابة فامر اتفاقي لانت الوارث اقرب  
اتصالاً بالميت بدليل تقدمه على ذي الرحم في الارث فيكون المتصل به  
اقرب من المتصل بذوي الرحم وذلك كتقديم بنت ابن اخ لاب على بنت  
بنت اخ لاب فعلى هذا قول بعض المتون ويرجمون اسم اولو الارحام  
بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة ليس  
على اطلاقه بالنسبة لقوة القرابة في الصنف الثالث على قول محمد فان ولد  
الشقيق لا يتقدم على فرع الاخ لام وكذلك فرع الشقيقة لا يتقدم على  
فرع الاخت لاب ولا على فرع الاخت لام ولا فرع الاخت لاب على فرع  
الاخت لام بل يعامل الفروع حسب اصولهم كذهب اهل التنزيل كما اتفق  
بذلك وصرح به من يعتمد عليهم في المذهب وان كل الصنف الرابع  
فاختلافه في القوة في كون بعضه من حزب الاب وبعضه من حزب الام  
ثم في كل حزب يقدم من لاب على من لام ومن لاب وام على من لاب  
او لام ويقدم ولد الوارث على ولد ذي الرحم على تفصيل يأتي وذكر  
الاول بقولي

خفيث في قربي الاصول اختلفاً كان كامراً واباً مختلفاً

اي فاذا اختلفت الصنف في قرابة اصول الابوين كان مختلفاً في الارث  
كاختلاف الابوين فيه حيث انفرد او من هو في حزب قرابة الام يسمى  
حزب الام ومن هو في حزب قرابة الاب يسمى حزب الاب والمراد بالقرابة

التي بين الام وحزبها وبين الاب وحزبه ان يكون الحزب اصلاً من  
 اصول احدهما او فرع اصل من اصول احدهما من غير اعتبار كون ذلك  
 الفرع شقيقاً لاحدهما او لاصل آخر او فرع شقيق او للاب او فرع  
 من للاب او للام او فرع من للام لان ذلك شيء آخر يأتي حكمه وهو  
 سقوط غير الاقوى حيث اختلف الحزب في ذلك ولا يكون الصنف  
 الثالث وهو فروع الاب والام وفروع الاب فقط وفروع الام فقط حز بين  
 حتي يكون لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان لان كله كالحزب الواحد من  
 الصنف الرابع في انه لا يتشعب لحزبين بل بعضه شقيق وبعضه لاب  
 وبعضه لام ولا يتصور ان في الصنف الاول لانه فروع الميت ومن جهته لا  
 من جهة ابيه ولا من جهة امه ثم فرعت على ذلك بقولي

فمن بقربي الاب ادلى ضعف ما لمن بقربي الام ادلى غنا

الفاء تقريبية لان ما بعدها مرتب على ما قبلها ومن مبتداً وجملة غنم  
 خبره وجملة ادلى الاولى صلته كما ان ادلى الثانية صلة من الثانية وبقربي  
 متعلق بادلى الاول والثاني والثاني ولن صلة ما وضعف مفعول غنم والثالث  
 غنم للاطلاق اي فيرتب على كون حزبي الاب والام كالاب والام في  
 الارث ان الحزب الذي ادلى بقراءة ابي الميت يغم ضعف النصيب الذي  
 استقر وثبت للحزب الذي ادلى بقراءة ام الميت وكذلك من ادلى بقراءة  
 ابي ام الميت مع من ادلى بقراءة ام ام الميت وكذلك من ادلى بقراءة ابي  
 ابي الميت مع من ادلى بقراءة ام ابي الميت وانما كان الامر كذلك لان  
 قرابة الاب في استحقاق معنى العصوبة تقدم على قرابة الام فهي اقوى من  
 قرابة الام كما نص على ذلك شراح الملتقى فنقدم عليها ولو بزيادة الحظ  
 ولا يعزب عنك انه لا بد من النظر في كل حزب حيث كان عدداً من

جهة قوة القرابة القائمة مقام الدرجة كالكون شقيقاً أو لام أو لاب أو ولد وارث فيما يتأتى فيه ذلك فإن كان متفقاً فيها فجميعه يرث على الوجه الآتي بيانه وإن كان بعضه أقوى من بعض يقطع النظر عن غير الأقوى وورث الأقوى فقط كما سيأتى ابضاحه بقونه تعالى وقد مثلت لذلك بمثالين أحدهما من الصنف الثاني والآخر من الصنف الخامس فالاول هو قولى

وذاك كالجدة ابى امّ الاب مع جدّ امّ مثله فى الرّب

ال فى الرّب للجنس والمراد انهما متفقان فى الدرجة وذا امم اشارة راجع لمن يغتم الضعف وكالجدة خبره ومع حال من الجدة وال فى الاب عوض عن الميت حيث اريد بام فى الشطر الثانى ام الميت ومثل ذلك الجدة ام ابى ام الاب مع الجدة ام ابى ام الام وتقدير البيت وتقديره ومثال من يغتم من حزب الاب ضعف نصيب من هو معه من حزب الام الجدة ابو ام الاب مع جد من حزب الام فى رتبته كابى ام الام فاذا مات شخص عن ابى ام ابيه وعن ابى ام امه لا غير كان للثانى الثلث نصيب الام وللأول الثلثان نصيب الاب وكذلك يكون الحكم حيث احد الحزبين عدد او ما عددان مع الاستواء فى العدد والصفة ام لا وكذا الاخوال واخالات مع الاعمام والعلمات وكذا فروعهم ثم قلت

وكل حزب منها اذا اختلف كذا يكون حكمه كما سلف

امى وكل حزب من حزبي الاب والام اذا اختلف كهذا الاختلاف بان يكون بعضه من قبل ام احدهما وبعضه من قبل ابيه يكون حكم فرقى



الحزب كما سلف في الحزبين ومثال ذلك من المصنف الثاني كن يموت فخص  
عن أبي أمية أم تميم أبي أمية وعن أبي أمية أم أبي أمية وأم أبي أمية  
أمه فالاولان من حزب أمية والآخران من حزب أمه فيكون الاولين  
ثلثا الملل وللآخرين ثلثة ثم يقسم الثلث بين الآخرين اثلاثا ثلثة لمن  
هو من قبل أمها وثلثا لمن هو من قبل أبيها وكذلك يقسم الثلثان بين  
الاولين وقد اوضحت ذلك بمثال من الصنف الخامس فقلت

مثاله من خامس ليخيلي ولا يرى في ثالث واول

اي مثال ما ذكر من الاختلاف في قرابة الام والاب والحكم في  
ذلك من خامس الاصناف وقد مثلت له ليتضح وقولي ولا يرى الخ ولا  
يكون ما ذكر في ثالث الاصناف ولا في اولها لما سبق اتقا وبأقي قريبا  
وقولي لام زيد الآتي الخ خبر مثاله وجملة ولا يرى الخ اعتراضية  
والمثال هو قولي

لام زيد خالة وعمه وقد حكى ابو في ذا أمه

اي والحال ان ابا زيد قد ماثل ام زيد فيما ذكر بان يكون له خالة  
وعمة فالاولان حزب الام والآخران حزب الاب وخالة الام من قبيل  
أمها وعمتها من قبيل أبيها وخالة الاب من قبيل أمه وعمته من قبيل أبيه  
وانما كلفت هؤلاء الاربع من المصنف الخامس لان الصنف الرابع هو  
خوولة الميت وعمومته وهؤلاء من خوولة ابوي الميت وعمومتها وترك  
التمثيل بمثال من الصنف الرابع لانه يتأتى فيه الحزبان كان يموت زيد  
عن خالته وعمة فللأول الثلث وللآخر الثلثان ولا يتأتى ان يكون

الحزب منها فرقتين لانه اخوات امه واخوات ابيها واختلاف الحزب منه  
في الكون شقيقاً والكون لاب والكون لام يوجب حجب غير الاقوى  
بالاقوى لا اقتسام المال بخلاف الحالات من الخامس فلن اختلاف غير  
هذا ايضاً وهو كون بعضهم حالات ام وبعضهم حالات اب وكذلك  
العمات وهذا يوجب اقتسام المال كما ذكر ثم قلت

فات زيد عن اولاء الاربع فالثالث للأولتين وارجع  
لقسمه ثلاثة بينهما كذلك الباقي للباقي اقسماً

اي فحيث مات زيد عن هؤلاء الفرق الاربع او النسوة الاربع  
اللاقي من حوزبان وكل حزب منها فرقتان فثلث مال زيد للأولتين وهما  
الثان من قبل امه فاحكم به لها وارجع لقسمه بينهما ثلاثة سهام سهم  
خاللة ام زيد وسهمان لعمتها والمسلم الباقي وهو الثلثان كذلك اي ثلاثة  
سهام الباقي من النسوة وهو حالة ابي زيد وعمته ابي زيد سهم للخاللة  
وسهمان للعمته وحيث ثلث الثلث فخرجه التسعة فتكون المسئلة من  
تسعة هكذا

ت	٩	وكذلك مسئلة الاجداد الاربعة التي سبقت آتفاً
خاللة ام	١	ويقال اصلها من ثلاثة لحزب الام واحد على ثلاثة
عمة ام	٢	لا ينقسم ولحزب الاب اثنان على ثلاثة لا بتقسيمان
خاللة اب	٣	والفرقتان متماثلان فيضرب احدهما وهو ثلاثة رؤس
عمة اب	٤	في اصل المسئلة وهو ثلاثة فتصح من تسعة ولحزب
الام واحد من اصل المسئلة مضروب في ثلاثة بثلاثة ولحزب الاب اثنان		
مضروبان في ثلاثة بسنة هذا ولو كانت الفرقة اكثر من شخص والحزب		

أكثر من شخصين كان الحكم كذلك غير ان آحاد الفرقة اذا اختلفت  
بالذكورة والانوثة كان للذكر مثل حظ الانثيين كما سيأتي بيانه  
بعونه تعالى وقد ذكرت انه لا عبرة بتفاوت الحزبين والفرقتين في  
العدد بقولي

ولا اعتبار في تفاوت العدد اذ هم كوالدين وارثي ولد

اي ان الحزبين المختلفين في جهة قرابة الميت يعتبران كأنهما والداه وانه  
مات عنهما وحيث مات عن والدیه فقط كان لأمه الثلث ولایه الثلثان  
فكذلك يكون لحزب أمه الثلث سواء كثر أم قل ولحزب آیه الثلثان  
سواء قل أم كثر وكذا حزب الأم اذا كان حزبين فيقدر كأن الأم  
ماتت عن والدیه فقط وكذا يقال في حزب الأب اذا كان حزبين واذا  
كان الحزب الواحد من الجنسين فللذكر ضعف الانثی واذا تعالى النسب  
على هذا المنوال تضاعفت الاحزاب ولكن ذلك نادر فلذلك اقتصرنا  
على حد الصنف الخامس الذي تصور فيه أربعة احزاب وبقاس علیه ما  
فوق ذلك لو وجد ثم قلت

وحيثما في غير ذلك اختلف يورث الاقوى وغيره يكف

اي واذا اختلف الصنف في قوة قرابة غير الاختلاف المذكور كأن  
يكون بعضه ولد وارث وبعضه ولد ذي رحم يحكم بأقوى ويحجب  
غير الأقوى بالأقوى لان هذا الاختلاف قائم مقام اختلاف الدرجة عند  
عدم الاختلاف فيها اعني غير قوة السبب المتقدمة آنفا في قرابة الأصول  
لانها لا توجب الحرمان لغير الأقوى لكن النقصان كما تقدم والتي توجب

حرمان غير الاقوى بالاقوى اما ان تكون لمعنى في ذات الشخص كانت  
 يكون لام واب مع من لاب او لاب مع من لام او لمعنى في اصله كان  
 يكون ولد وارث مع ولد ذي رحم لان الوارث اقوى من ذي الرحم بدليل  
 تقدمه عليه في استحقاق الارث وتقدم ولد الوارث على ولد ذيه الرحم  
 حيث كانا من صنف واحد وحزب واحد ومستويين في قوة الذات او كان  
 ولد الوارث فيها اقوى فالاول كينت ابن اخ لاب مع بنت بنت اخ لاب  
 والثاني كينت ابن اخ شقيق مع بنت بنت اخ لاب متفق عليه ولكن حيث  
 كان كل منهما من حزب فاختلف الافتاء والترجيح فيه كينت عم شقيق  
 مع بنت خال شقيق فرجح صاحب الخيرية حجب بنت العم المذكورة لبنت  
 الخال لانها ولد ذي رحم وبنت العم ولد عصبة مع ان كلا منهما من  
 حزب لان بنت العم من حزب الاب وبنت الخال من حزب الام ورجح  
 صاحب الحامدية عدم حجبتها اياها بل يرثان معاً فائلاً بان ذلك هو ظاهر  
 المتن كقول الملقى ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفرد بعد قوله  
 فلقرابة الاب للثلاث وقرابة الام للثلاث وكذلك الخلاف حيث كان ولد  
 ذي الرحم اقوى في ذاته كينت بنت اخ لام واب مع بنت ابن اخ لاب  
 حيث كانا من نوع واحد فيجب ولد الوارث به على المعتمد والذي يدل ذلك  
 ان القرابة المقدمة غير هذه القرابة انه لا يقال للذلي بالطرفين من  
 الاصول شقيق او شقيقة وان كان يقال لفروعهم وهم الصنف الرابع وما  
 بعده فان ارث فروعهم على الكيفية المقدمة بالتبعية لهم وسياً في مزيد  
 بيان لذلك قريباً بعونه تعالى ثم قلت

فمن من الام بين هو لاب	أحجب وبالشقيق كل <sup>١</sup> انحجب
كذا فروعهم ونسل ذي الرحم	بولد الوارث نفسه حريم
لكن ذاك حيث كان اقوى	قرابة مقدم <sup>٢</sup> سب في الاقوى

أي فيخرج على ذلك أن من كان من اخوة أم الميت أو اخواتها شقيقاً  
 لها يجب به من هو اخوها من ابيها ومن هو اخوها من امها وان من  
 هو اخوها لا يبيها يجب به من هو اخوها من امها وكذا من كان فرع  
 شقيقها مع فرع اخيها لا يبيها ومن هو فرع اخيها لا يبيها مع فرع اخيها لا يبيها  
 وكذلك اخوة الجدة واخواتها وكذلك اخوات الاب والجد الصحيح  
 وفروعهم وكذا اولو الرحم الذين من فروع اخوتها ولا يتأق ذلك من  
 اخوتها لان اخوة الاب ليس فيهم ذو رحم سوى اخيه لأمه وكذلك  
 اخوة الجد الصحيح ويتأق في فروع اخوتها كأن يموت عن بنت عم  
 شقيق وبنت عم لاب وبنت عم لأم او عن بنت ابن عم شقيق وبنت  
 ابن عم لاب وبنت ابن عم لأم فاللألى للاولى فقط وحيث كانت الثانية  
 والمثالثة كان للال كله للثانية لا لوليتها بوجهين احدهما كونها فرع من  
 لاب والثاني كونها ولد عصة ومثال اخوة أم الميت ان يموت عن ثلاثة  
 اخوال متفرقين ومثال اخواتها ان يموت عن ثلاث خالات متفرقات  
 ومثال اخوات الاب ان يموت عن ثلاث عمات متفرقات فاللألى كله لمن هو  
 لأم واب وحيث لم يكن فاللألى لمن هو لاب وحيث كانت فروعهم كانت  
 الامر كذلك وحكم فروع اخوة الميت اخواته كذلك عند أبي يوسف من  
 جهة قوة القرابة في الذوات ومحمد يورثهم باعتبار اصولهم فمن كان اصله  
 محبوباً حيث ينزلون منزلة الاصول يجب وقولي ونسل ذمي الرحم الخ  
 معناه ان ولد الوارث مباشرة اقوى من ولد ذمي الرحم ان استويا فيه غير  
 ذلك كأن يكون كلاهما لأم او كلاهما لاب او كلاهما لاب وام وكذلك  
 اذا كان ولد الوارث اقوى كان يكون لاب وولد ذمي الرحم لأم او يكون  
 لاب وام وولد ذمي الرحم لاب واختلاف في العكس ومثال ذلك ان يموت  
 عن بنت ابن اخ لاب وولد بنت اخ لاب فاللألى للاولى لانها ولد وارث  
 عصة وكذلك بنت ابن الخ شقيق وولد بنت الخ شقيق واذا مات عن

بنت ابن الخ لاب ووالد بنت الخ شقيق بالمعتمد ان المال لولد بنت الاخ  
الشقيق لانه اقوى منها فهو مقدم في القول الاقوى لاب ترجيح شخص  
مقدم بمعنى فيه على شخص مقدم لمعني في غيره اولى كما تقدم اتفاقا وامتريت  
بقولي نفسه اي مبشرة اشارة الى انه لو كان ولد وارث بواسطة لا يرجح  
بذلك كما اذا مات عن بنت بنت بنت ابن وبنت بنت بنت بنت فلا  
ترجح الاولى بكرنها ولد وولد وارث ولكن الثلثان الاولى نصيب ابينا والثلث  
لثانية نصيب امها والله تعالى اعلم ثم قلت

ونسل عاصب كنسل الوارث  
بل فرع نسل الام مع فرع ولد  
ولا يرى في الثمان حجب بالقوى  
وذاك حجب نسل ذي رحم بن  
وليس كل ذا يرى في الثالث  
اب وصنو كالأصول قد ورد  
وجاء في الاول نوع لا سوى  
يكون نسل وارث فهو القمن

اي وولد العصبه مع ولد ذي الرحم كولد الوارث بالفرض معه في انه  
يقدم عليه حيث لم يكن ولد ذي الرحم اقوى قرابة وقد يستغنى بذلك  
ولد الوارث عن ذكر ولد العصبه لان الوارث اسم لمن يرث بالفرض ولن  
يرث بالمصوبه كما تقدم لكن حيث لا يتأتى وجود ولد وارث بالفرض في  
الصنف الرابع وما بعده يعبر بولد العصبه لثلاثه بتوهم ذلك لان الوارث في  
الصنف الرابع وما بعده هو العم لغير ام وابنه وما عصبه وحيث لا يتأتى  
اجتماع ولد عصبه وولد ذي رحم في الصنف الاول وانما يتأتى اجتماع ولد  
وارث بالفرض وولد ذي رحم يعبر بولد الوارث وذلك لان ولد العصبه  
فيه لا يكون الا وارثا اما بالمصوبه واما بالفرض كولد الابن وولد ابن  
الابن فلا يكون من اولي الارحام بخلاف ولد الوارث بالفرض كولد بنت  
الابن فانه يجتمع مع ولد ذي الرحم كولد ولد البنت واما الصنف الثالث

فثبت كان منه نوعان او الثلاثة فالاعتبار فيه للاصول فمن يجب اصله  
يجب هو كذهب للتنزيل كينت اخ لاب مع بنت شقيق وحيث كلت  
نوع واحد منه فان كان النوع الاول او الثاني وكان بعضه ولد عصبه وبعضه  
ولد ذي رحم يجب الثاني بالاول كينت ابن اخ شقيق وولد بنت اخ  
شقيق وكينت ابن اخ لاب وولد بنت اخ لاب واذا كان النوع الثالث  
قلنا يتأتى فيه اختلاف في القوة كما تقدم فعلم من ذلك انه لا يتأتى فيه ان  
يجب ولد ذي الرحم بولد الوارث بالفرض وانه لا يجب فيه ولد ولد الام  
بغير ولد الوارث ففيه شبه لحزبين عند محمد لاعتبار الاصول وعلى قول  
ابي يوسف هو كحزب الرابع في ذلك غنى لام يجب بين هو لاب  
وكلاهما بالشقيق ولما للصف الثاني فليس فيه اختلاف قوة الا يكون  
بعضه والد وارث وبعضه ولد ذي رحم كلبى ام ام الام مع ابى ام ابى الام  
وذلك لا يعتبر على المعتمد وفي الاول ولدية الوارث فقط فقد انضمت  
بذلك اياتي بحمده تعالى ثم قلت

وحيث في كل تساوى وكذا	اوصاف اصله تتوافقت وذا
بان ترى المدلى به الذكوانا	او الاناثي اعتبر الابدان
اي عددا وصفة في المدلى	ولا تراخ فيه وصف الاصل
واقسم لهم كالعصبات ما سوى	فروع نسل الام فاقسم بالسوا

اي واذا كان للصف عددا متساويا في كل ما ذكر من الجهة  
والدرجة والقوة وكذلك تساوت اوصاف اصوله والمراد بالاصول من يدلي  
بهم ذو الرحم الوارث بالفعل بان يكون البطن ذكورا فقط او اناثا فقط  
فاعتبر نفوس اولي الارحام واقطع النظر عن كون اصلهم ذكرا او انثى  
وورثهم كتوريث الفصيات ما عدا فروع اولاد الام فورثهم بالسوا

كاصولهم على المعتمد وذلك كأن يموت الشخص عن اولاد بنات فقط او  
 عن اولاد بنات ابن فقط او عن اولاد اخوة اشقاء فقط او عن اولاد  
 اخوة لاب فقط او عن اولاد اخوات شقائق فقط او عن اولاد اخوات  
 لاب فقط او عن اولاد اخوة واخوات لام فقط او عن اولاد عمات فقط  
 او عن اولاد اعمام لام فقط او عن اولاد اخوال فقط او عن اولاد خالات  
 فقط فيقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار عددهم وصفتهم  
 ولا اعتبار لصفة الاصل الا اولاد اولاد الام فيقسم المال بينهم بالسوية  
 فلا اعتبار باختلافهم في الصفة على المعتمد مثل اصلهم في عدم اعتبار  
 الاختلاف في الذكورة والانوثة لان ارثهم ليس بطريق العصوبة وحيث  
 لم تختلف الفروع في الصفة ولا بطن من الاصل قسم المال بينهم بالسواء  
 كبنات بنات وكبنات ابناء بنات وكابناء بنات ابناء وكابناء اخوات لاب  
 وكابناء بنات اخوة لاب وهلم جرا وقولي اوصاف اصله المراد بالاصل  
 الجنس وكذا بالاوصاف والمراد بالتساوي والاتفاق عدم الاختلاف  
 فيدخل الاصل الواحد فاكثر والوصف الواحد فاكثر وقولي بان ترى  
 المدلي به اتخ يشعر بانه ليس المراد بالاصول الاباء والامهات بل من يدلي  
 بهم الى الميت اي الاواسط بين ذي الرحم المتقدم الارث والميت ولو  
 كانوا فروعا لذي الرحم كما في الصنف الثاني لانه ابناء وامهات وما ذكر  
 من اعتبار ابدان الفروع عند عدم اختلاف الاصول باتفاق ابي يوسف  
 ومحمد وكذلك توريث فروع اولاد الام بالسواء كاصولهم الا في رواية شاذة  
 عن ابي يوسف انه يورثهم كالعصبة ومذهب ابي يوسف كذلك عند  
 اختلاف الاصول الا ما روي عنه انه يعتبر اختلاف البطون في الصنف  
 الثاني ومحمد يعتبر صفة الاصول عند اختلافها وهو الاقرب للمذهب النزول  
 لاسباب في الصنف الثالث كما يأتي بيانه ثم قلت



وذو قرابات يصنف فنحصر ورثته بالكل والا فاقصر  
على التي تكون منها اخرى ولا تورثه اذن بالاخرى

المراد بالقرابات ما فوق الواحدة وقد يعبر عنها بجهات القرابة وقد  
تقدم بيان تعدد القرابة في شخص من الورثة وحكم ذلك وهو يتأق في  
كل صنف من اصناف اولي الارحام كان يكون الشخص منهم فرع بنتين  
او ابنتين او بنت وابن او يكون جدًا او جدة مدليًا بالطرفين او يكون  
فرع اخوين او اخنتين او اخ واخت او يكون عمّة وخالة وحكمه انه يرث  
بهما ويظهر ذلك حيث كان معه ذو قرابة واحدة وحكمه ان يرث بهما  
حيث شملها صنف واحد كما ذكر والا ورث باحدهما وهي اجرهما بالايرث  
ولا يرث اذا كانتا من صنفين بالاخرى وهي غير الاخرى كابن بنت  
بنت هو ابن ابن اخت فيرث بينة البنية لا بينة الاختية ومحمد يعتبر  
جهات القرابة في الاصول المختلفة كما سيظهر بالامثلة بعونه تعالى  
وابو يوسف يعتبر بجهة الجاهات في نفوس الفروع المعبر عنها بالابدان وبينها  
فرق في كيفية الدورث بهما وكذلك في قدر الارث بهما غالبًا كما يأتي  
بيانه بعونه تعالى ولم يرث ابو يوسف الجدة الصحيحة المدلية الى الميت  
بجهتين صحيحين بهما محتجًا بان فرض الجدة لا يزيد بتعدد هـا فكذا  
بتعدد الجهة وارث اولي الارحام ليس بالفرض ومثال ذلك يونس له  
بنتان فاطمة وآمنة فتزوجت فاطمة بزيد بن حسين فانت منه بابن اسمه  
يعقوب وتزوجت آمنة ببيكر بن حسن فانت منه بنت اسمها راحيل  
فتزوجت راحيل يعقوب بن خالتها فانت منه بابن اسمه يوسف ثم مات  
يعقوب فتزوجت بخالد بن محسن فانت منه بنت سميتها زينب ثم لم يبق  
سوى يونس ويوسف وزينب فمات يونس عن يوسف وزينب فقط وترك

ما يورث عنه وصورته هكذا

ث	ث
يونس	بنت بنت
فاطمة آمنة	ابن بنت
يعقوب راحيل	عن ابن و بنت
عن يوسف وزينب	١ ٥
١ ٥	

فيوسف ابن ابن بنت يونس وابن بنت بنته وزينب بنت بنت بنته فقط  
 فابو يوسف يعد يوسف ابنتين باربعة رؤس حيث معه بنت وهي راس  
 فيكون له اربعة اخماس المال ولها خمسة ومحمد انما يقسم المال على البطن  
 الثاني وهو يعقوب وراحيل لاختلافه في الصفة مع عبد راحيل بنتين لان  
 لما فرعين فيكون هو براسين بحسب وصفه وهي براسين بحسب فرعها فيكون  
 له نصف المال بدفع لفرعه وهو ابنه يوسف والنصف الاخر لها بدفع  
 لولديها اثلاثا كما لو ماتا عنهم فتكون المسئلة من ٦ ليعقوب ٣ تدفع ليوسف  
 ولها ٣ منها ٢ لابنها يوسف وسهم واحد لبنتها زينب فقد اجتمع ليوسف  
 ٥ من جهة ابيه ٣ ومن جهة امه ٢ وقد نقلت هذا المثال من الهندية  
 وزدته ايضا كما واذا عكس المثال المذكور كان مثالا لمن يرث بالجهتين من  
 النصف الثاني بان نفرض ان يوسف مات عن جده يونس وعن جده حسن  
 وانما يذكر معه ذو جهة ليظهر ارثه بالجهتين فصورته هكذا

ث	ث
يوسف	اب ام
يعقوب راحيل	ام ام ابني
فاطمة آمنة بكر	عن ابني وابني
عن يونس وحسن	

فيونس ابو ام ابي يوسف وابو ام ام يوسف وحسن ابو ابي ام يوسف  
 فيقدر ان يوسف مات عن ابويه يعقوب وراحيل فيكون لهُ الثلثان ولها  
 الثلث ويدفع ثلثا يعقوب ليونس ولا تعتبر فاطمة لانها بطن من حزب  
 الاب لم يختلف ويقسم ثلث راحيل بين فرعيها آمنة وبكر وما ابواها  
 اثلاثاً لبكر ثلثاه ولا آمنة ثلثة ويدفع نصيب بكر لايه حسن ونصيب  
 آمنة لابيها يونس فالمسئلة من ٩ مخرج ثلث الثلث ليونس منها ٧ من جهة  
 ابني بنته ٦ ومن جهة بنت بنته او لحسن ٢ من جهة بنت ابنه وانما كان  
 الحال كذلك ولم تعد راحيل امين حتى تكون هي ويعقوب اربعة رؤوس  
 ويكون لها النصف فيقسم بين ابويها اثلاثاً لانهم قالوا اذا اختلفت جهة  
 قرابة الصنف فالثلثان لذوي قرابة الاب والثلث لذوي قرابة الام ثم ما  
 اصاب ذوي قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن اختلف في الصفة حيث وقع  
 اختلاف والا فلا يعتبر الواسط وكذلك ما اصاب ذوي قرابة الام وهنا  
 قد اختلف البطن الواسط في حزب الام فقط فكان الحكم كما ذكر ومثال  
 ذي الجهتين من الصنف الرابع امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها  
 لامها اختها لابيها فولد بينهما ولد ثم مات الولد عن المرأة وعن اخت لها  
 من ابها غير امه فتكون المسئلة من ستة للمرأة الثلثان اربعة اسهم بجهة  
 كونها عمته لام وتشارك اختها في الثلث فيقسمانه سوية بجهة كونها  
 خالتيه لاب فيجتمع للمرأة خمسة اسهم واحد بكونها من حزب الام  
 واربعة بكونها حزب الاب وللخاله الاخرى سهم واحد بجهة كونها خالة  
 لاب من حزب الام ولو كان مكان المرأة رجل كان عمّا للولد لام وخالاً  
 له لاب فاذا كان خال آخر لاب كان الحكم كما ذكر واذا كان معه  
 مكان الخال خالة كان لذلك الرجل الثلثان وثلثا الثلث ولها ثلث الثلث  
 وهو التسع فتكون المسئلة من تسعة له ثمانية ولها سهم واحد وسياً في مثال  
 ذي الجهتين من الصنف الثالث بمونه تعالى ثم قلت

وحيثما وصف الاصول يختلف فاقدم على اول بطن مختلف  
لكل اصل باعتبار صفته وعد نفس فرعه وجهته  
ثم الذي يخص كل اصل يقسم بين فرع ذاك الاصل

اي وحيث كان وصف اصول الصنف المقصود توريثه مختلفا بالذكرة  
والانوثة فانقسم الارث على آحاد ذلك البطن المختلف من الاصول دافعا  
لكل اصل منه ما يستحقه من ارث ذلك المورث مع من هو معهم معتبرا  
في ذلك الاصل صفة نفسه وتجرد عدد فرعه لا صفته مع اعتبارك جهتي  
فرعه فيه وفي اصله الآخر حيث كان لفرعه جهتان بان يكون ولده وله  
اصل آخر كما تقدم ثم بعد القسمة على الاصول المختلفة بهذه الكيفية يدفع  
ما خص كل اصل من ذلك البطن من الارث بتقديره حيا وارثا عند  
موت الموروث الخالي لفرعه من البطن الذي بعده وحيث كان فرعه عددا  
يقسم نصيبه بينهم كما اذا مات عنهم كما تقدم في قولي واقسم لم كالعصبات  
انخ فيعطى كل شخص بحسب وصفه حيث لم يكن من فروع اولاد الام  
والا فبالسواء وهذا حيث لم يقع بعده اختلاف في بطن او اكثر من  
الاصول فيكون المراد بالفرع الفرع المقصود توريثه بالفعل لا بالتقدير  
سواء كان ذلك الفرع ولداً لذلك الاصل او فرع ولده كما تقدم بيانه  
وسواء كان والداً لذلك الاصل او اصل والده ففي الصنف الثاني وقد  
مثلت لاختلاف الاصول في بطن واحد بقولي

مثاله وقس عليه ما يرد من اختلاف الاصل فهو مطرد  
خلف بنت من يرى شقيقه وابن بنت اخته الشقيقه

اي مثال ذلك قولي خلف انخ وقولي وقس الى آخر البيت جمل ممنوعة

اي ونس على هذا المثال ما يرد عليك من اختلاف الاصول فالحكم فيه  
يجري في كل مثال فيه اختلاف الاصول وقولي خاف الخ اي مات شخص  
وخلف بنت اخيه الشقيق وابن اخته الشقيقة وبناتها فحذف اخته بعد  
ابن وبقي ابن على حاله لانه مضاف نقديراً فحذف المضاف اليه لدلالة  
ما بعده عليه وذلك مطرد قال ابن مالك

ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل  
بشرط عطف واطافه الى مثل الذي له اخفت الاول

وقد نقلت هذا المثال من الدر المختار في آخر الكلام على اولي  
الارحام وكما قرره قرره بقولي

فانقسم على الشقيق والشقيقة مع عدما اثنين بالسوية  
ونصفها اقسام لابنها واخته ثلاثة ونصفه لبقته

اي وحيث ترك ذلك الشخص شيئاً يورث عنه فانقسم ذلك الشيء  
اولاً بين الشقيقة والشقيق نصفين لكونه كشقيقتين بحسب وصفه وهي  
كشقيقتين بحسب فرعها وبعد ذلك اقسام نصفها بين ولديها اثلاثاً كما لو  
ماتت عنهما فيكون لابنها الثلثان ولبنتها الثلث وواحد على ثلاثة لا يعقسم  
فتضرب ٣ في ٢ اصل المسئلة فتصح من ٦ لابنها ٢ ولبنتها ١ ولبنت  
الشقيق ٣ نصيب ابنيها وعند ابي يوسف تقسم من ٤ لابن الشقيقة ٢  
ولبنتها ١ ولبنت الشقيق ١ انتهى ملخصاً وفي تنقيح الحامدية مات عن ثلاثة  
اولاد اخ لام وابن وبنت اخت شقيقة وبنتي اخ شقيق وعن اولاد  
اخت لاب وبنت اخ لاب وخلف تركة فكيف تقسم اجاب لا اولاد

الاخ لام الثلث اثلاثا ذكرهم كانوا ولولدي الشقيقة ثلث الباقي لانهما  
 كشقيقتين للذكر ضعف الانثى ولبنتي الشقيق الباقي لانهما كشقيقتين  
 ولا شيء لاولاد العلات لسقوطهم بيني الاعيان اي لانه عند محمد تؤخذ  
 الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكأنه مات عن ثلاثة اخوة لام  
 وعن اختين شقيقتين وعن اخوين شقيقتين فاصلها ٣ للفريق الاول ١  
 مابين لرؤسه وللثاني ٢ بوافاق رؤسه بالنصف فتد الى ٣ فتصير كرويس  
 الاول فيضرب احدهما في الاصل فيحصل ٩ منها ٣ للاخ يقسم بين اولاده  
 كأنهم اخوة لام لا كأنه مات عنهم و ٤ للشقيق تقسم بين بنتيه كأنه  
 مات عنهما و ٢ للشقيقة يقسمان بين ابنتها كأنها ماتت عنهما فلا  
 ينقسمان لانهما ٣ رؤس فتضرب ٣ في ٩ فيحصل ٢٧ فمن له شيء من ٩  
 يأخذه مضروبا في ٣ فتكون السبعة والعشرين تصحح التصحيح وهذا هو  
 الصحيح وفيها ماتت عن ثلاث بنات اخت شقيقة وعن بنت اخت لاب  
 وخلفت تركة اجاب على قول ابي يوسف التركية كلها لبنات الاخت  
 الشقيقة لقوة قرابتها وعلى قول محمد الملقى به كذلك لانه يعتبر العدد في  
 الفروع والصفة في الاصول فكأنها ماتت عن ثلاث اخوات شقائق واخت  
 لاب وحينئذ لا شيء للاخت لاب والتركه كلها للاخوات الشقائق فرضا  
 ووردا وفيها مات عن اربع بنات اخ شقيق وبنت اخت شقيقة وخلف  
 تركه اجاب تقسم من ٩ لبنت الاخت الشقيقة منهم ولكل واحدة من  
 بنات الاخ الشقيق ميهمان على قول محمد فكان الميت مات عن اربعة  
 اخوة اشقاء وعن اخت شقيقة وفيها ماتت عن بنتي اخ شقيق واربع بنات  
 اخت شقيقة اجاب لبنات الشقيقة النصف وبنتي الاخ الشقيق النصف  
 وفيها مات عن ابن اخت شقيقة وبنت اخ شقيق اجاب يجعل كأنه مات  
 عن اخ شقيق واخت شقيقة فللاخ الشقيق الثلثان ويدفع لبيته وللأخت  
 الشقيقة الثلث فيدفع لابنها وفيها مات عن بنت اخ شقيق وبنت اخت

شقيقة اجاب لبنت الاخ الشقيق الثلثان ولبنت الاخت الشقيقة الثالث على  
 مذهب اهل التذليل وهو قول محمد وفيها مات عن زوجة وبنت اخت  
 شقيقة وبنت اخت لام وخلف تركة اجاب عند ابي يوسف الربع للزوجة  
 والباقي لبنت الاخت الشقيقة لانها اقوى وعند محمد تقسم من ١٦ للزوجة  
 الربع ولبنت الاخت الشقيقة ٩ ولبنت الاخت لام ٣ لانه يأخذ الصفة  
 من الاصول فكانه مات عن زوجة واخت شقيقة واخت لام ولو كان  
 كذلك فللزوجة الربع والباقي يقسم ارباعاً فرضاً ورداً فما اصاب كل اصل  
 يعود الى فرعه كما قسمنا وفي الملتقى وبقول محمد يفتى وفي التارخانية قول  
 محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى  
 هذا ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض وفيها مات عن زوجته واولاد  
 اخيه لاهمه وعن اولاد اخته لاهمه اجاب للزوجة الربع والباقي بعد الربع  
 يقسم بينهم على عدد رؤسهم ذكورهم واناثهم سواء اعتباراً باصولهم بلا  
 خلاف فيه الا ما روي شاذاً عن ابي يوسف انه يقسم للذكر مثل حظ  
 الانثيين كما صرح بذلك في السراجية وشرحها للسيد الشريف قدس سره  
 وفيها في ذي مات عن ابن ابن عمه شقيقة وابن بنت عمه شقيقة اخرى  
 وعن اولاد ابن خال شقيق وخلف تركة اجاب لدرية العمتين الثلثان  
 والدرية الخال الثلث فنقسم من ٩ لابن ابن العمه ٤ ولابن بنت العمه  
 الاخرى سهمان ولاولاد ابن الخال ٣ قال المنقح ووجه ذلك انه على  
 قول محمد يعطى لقرابة الاب الثلثان والقرابة الام الثلث فالعمتان قرابة  
 الاب والخال قرابة الام فالمسئلة من ٣ وما اصاب كل قرابة يعطى لفرعها  
 لكن ان وقع اختلاف في البطون يقسم على اول بطن اختلاف وهنا وقع  
 الاختلاف في البطن الثاني من قرابة الاب وهو هنا ابن عمه وبنت عمه  
 ورؤسهما بالبسط ٣ فاذا قسمنا عليهم نصيب قرابة الاب وهو ٢ لا ينقسم  
 ويابن فتضرب ٣ عدد الرؤس في ٣ اصل المسئلة تبلغ ٩ لقرابة الام ٣

ولقرابة الاب ٦ فنقسم ٦ على اول بطن اختلف فيعطى لابن العم ٤ تدفع  
 لابنه ولبنت العم ٢ يدفعان لابنها وفيها مات عن زوجة وابن خال لاب  
 وام وابن وبنتي خالة لاب وام اجاب تقسم التركة بعد اخراج ما يجب  
 اخراجه شرعاً من ٢٠ وذلك لانه يقدر كأنه مات عن زوجة وخال  
 وثلاث خالات فاصل المسئلة من ٤ للزوجة ١ ولهم ٣ وم ٥ رؤس فلا  
 تنقسم عليهم فيضرب ٥ في ٤ فيحصل ٢٠ للزوجة ٥ وللخال ٦ وللخالات ٩ وما  
 اصاب كل اصل يعطى لفرعه وقد اخذ عدد فروع الخالة فيها بلا اعتبار  
 وصفهم وعند القسمة عليهم يعتبر وصفهم فهم ٤ رؤس و ٩ تباين ٤  
 فتضرب ٤ في ٢٠ يحصل ٨٠ للزوجة ٢٠ بقی ٦٠ تقسم على خال وثلاث  
 خالات فكأنهم ٥ خالات فللخال خمسا ٦٠ وما ٢٤ تدفع لابنه وللخالة التي  
 بمنزلة ٣ خالات ٣ اخماس ٦٠ وذلك ٣٦ تدفع لاولادها لابنها ١٨ ولكل  
 بنت ٩ قسمتها على مخرج القيراط يخرج للزوجة ٦ ولابن الخال ٧ وعشرا  
 قيراط ولابن الخالة ٥ و ٤ اعشار قيراط ولكل بنت خالة قيراطان وسبعة  
 اعشار وصورة ذلك هكذا

١٠	٢٤	٨٠	ت
	٠٦	٢٠	زوجة
٠٢	٠٧	٢٤	ابن خال
٠٤	٠٥	١٨	ابن خالة
٧	٠٢	٠٩	بنت خالة
٠٧	٠٢	٠٩	بنت خالة

وفي الجيرية مات عن اولاد خالة واولاد خال اجاب عند محمد القسمة  
 على الاصول فلاولاد الخال الثلثان يقسمان عليهم للذكر مثل حظ الانثيين



ولأولاد الخالة الثلث يقسم بينهم للذكر مثل الانثيين وفيها مات عن  
 ابن وبقي خال وبقي خال آخر وابن وثلاث بنات خالة كلهم لأب وأم  
 اجاب عند محمد تقسم من ٥٠ لابن الخال ١٠ ولكل بنت من بنته ٥  
 ولكل بنت من بنتي الخال الثاني ١٠ ولابن الخالة ٤ ولكل بنت من بناتها  
 ٢ اي لانه يعتبر كأنه مات عن خالين وخالة فاصل المسئلة ٥ كرومهم  
 فلكل خال ٢ وللخالة اورؤس فروعها ٥ ورؤس فروع الخال الاول ٤ فنصيب  
 كل منهما لا ينقسم على فرعه فنصيب الخال يوافق رؤس فرعه بالنصف  
 فنرد الرؤس الى ٢ وبينهما وبين رؤس فروعها مباينة فيضرب ٢ في ٥  
 فيحصل ١٠ هي جزء السهم فنضرب في ٥ اصل المسئلة فيحصل ٥٠  
 فقسمتها كما ذكر حيث اعطى ٢٠ نصيب الخال الاول لأولاده و ٢٠  
 نصيب الخال الثاني لبنتيه و ١٠ نصيب الخالة لأولادها ولم يأخذ في  
 الاصول عدد الفرع ولو اخذه كان يقال كأن الميت مات عن ٥ احوال  
 و ٤ حالات فاصلها ١٤ ونصح من ١٤٠ فالخال الاول ٦٠ والثاني ٤٠ وللخالة ٤٠  
 ثم يقسم نصيب كل بين فروعها كأنه مات عنهم كما تقدم عن التنقيح وكأن  
 صاحب الخبرة اخذ ذلك من قول السراجية ومحمد يعتبر ابدان الفروع  
 ان اتفقت صفة الاصول ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع  
 ميراث الاصول واخذه صاحب الخامدية وحمل قولها وكذلك محمد يأخذ  
 الصفة من الاصل حال القسمة عليه ويأخذ العدد من الفرع على الاطلاق  
 وهما امامان فبكل منهما يقتدى وفي التنقيح مات عن زوجة هي بنت عمه  
 المعصي وابني عمته وابن خالته وبنت خاله اجاب تقدم بعد اخراج ما  
 يجب اخراجه شرعاً من ١٢ للزوجة ٣ وبقي ٩ لها ايضاً منها ٦ لكونها بنت  
 عم ولا شيء لاني العمة لكونها ولد ذي رحم وهي ولد عصة فهي مقدمة  
 عليهما ولابن الخالة وبنت الخال ٣ لابن الخالة سهم ولبنت الخال سهمان  
 على قول محمد وهو اخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع وعلى قول

ابي يوسف اجبت الخلال ميم ولابن الخالة ميمون ويقول محمد بنى وفيها  
 ماتت عن زوج وبنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت المم للزبور وخلفت  
 تركه اجاب حيث استوتا في القرب والقربة وكان حيز قرايتها متجدا فولد  
 العصبه اولى من لا يكون ولد عصبه فللزواج النصف ولبنت ابن الم النصف  
 والله تعالى اعلم وقد تقدم ان بعضهم يقدم ولد العصبه على ولد ذي الرحم  
 حيث اتحدوا في القرب والقربة اي بان يكونا لاب وام مثلاً وان لم يتحد  
 حيز قرايتها وفيها مات عن ابن بنت عمته شقيقة ابيه وعن ابن وبنت بنت  
 خالته شقيقة امه وقد ترك ما يورث عنه شرعاً فكيف تقسم تركته اجاب  
 لابن بنت عمته الثلثان ولابن وبنت بنت خالته الثلث اثنان للابن ثلثا  
 ٥ وللبنت ثلثه ونصف من ٩ للابن الاول ٦ وللابن الثاني ٢ ولاخته ١ وفيها  
 وان ترك خالاً وخالة فالمال بينهما اثنان وعن ابي يوسف المال بينهما نصفان  
 خلاصة وان اجتمعوا وكلت حيز قرايتهم متجداً كالاعلام لام والعمات  
 فالاقوسه منهم اولى بالاجماع كعمه لاب او شقيقة مع عم لام وكذلك  
 الاخوال والخالات بخالة شقيقة اولى من خال او خالة لاب وخالة لاب  
 اولى من خالة او خال لام واذا كانوا ذكورا واناثا واتحد حيز قرايتهم  
 فللذكر مثل حظ الانثيين حيث استوت قوتهم كعمه وعم كلاهما لام وخال  
 وخالة كلاهما لاب وام او لاب او لام وفي الملتقى وعند الاستواء في القرب  
 والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين وتعتبر ابدان الفروع ان اتحدت  
 صفة الاجول اه ملخصاً ثم قلت

وحيث مات الشخص عن فروع  
 ففي فروع الابن حفظه انسيا  
 وحيثما زاد اختلاف فاعمل  
 كذا لك حتى المنتهى نلت الامل

ثم من فروع هذه الفروع  
 وحصة البنين في فرعيها  
 كذا لك حتى المنتهى نلت الامل

وصورته هكذا بان يكون لابن الشقيقة بنت ولبتها ابن ولبت الشقيق  
ابن فيوت الشخص عن هذه الثلاثة ت

شخص

شقيقة شقيق

ابن بنت بنت

عن بنت وابن وابن

٢ ٢ ٢

فقسمنا على البطن الاول كما ذكر ثم جعلنا الذكر طائفة والانثى طائفة  
واعطينا نصيب كل منهما لفرعه فكان لفرعه ٣ ولفرعه ٣ ثم جعلنا ابن  
البنت طائفة وله سهمان من نصيب امه اعطيناها لبنته وللبنتين ٤ سهام  
اعطيناها لابنيهما لكل واحد ٢ ولو كان بطن رابع كذا يكون العمل وهلم  
جرأ وملخص ما في السراجية وشرحها ومحمد يعتبر ابدان الفروع اذا اتفقت  
صفة الاصول ويعتبر الاصول اذا اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث  
الاصول مخالفا لقول ابي يوسف الاخير في اعتبار الابدان مطلقا كما اذا  
ترك الميت ابن بنت و بنت بنت فعند ابي يوسف ومحمد يكون المال بينهما  
للكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة الاصول متفقة ولو  
ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابي يوسف لبنت ابن البنت ثلثه  
ولابن بنت البنت ثلثاه باعتبار الابدان وعند محمد المال بين الاصول في  
البطن الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالذكر والاثوثة اثلاثا  
وحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت لان ذلك نصيب ابها قد انتقل اليها  
وثلثه لابن بنت البنت فانه نصيب امه فانقل اليه وكذلك عند محمد اذا  
كان في اولاد البنات المتساوية في الدرجة بطون مختلفة يقسم المال على  
اول بطن اختلف من الاصول بالذكر والاثوثة للذكر مثل حظ  
الانثيين ثم تجعل الذكر من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث ايضا

طائفة اخرى على حدة و بعد القسمة على الذكور والاناث فما اصاب  
 للذكور من اول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعهم بحسب  
 صفاتهم اذا لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاصول اختلاف بالذكورة  
 والانوثة بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط او اناثا فقط وان  
 كان فيما توسط بينهما من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب الذكور ويقسم  
 على اعلى الخلاف الذي وقع في اولادهم وتجعل الذكور هنا ايضا طائفة  
 والاناث طائفة على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهن  
 ان لم تختلف الاصول التي بينهما وان اختلفت يجمع ما اصابهن ويقسم على  
 اعلى الخلاف الذي في اولادهن وهكذا العمل الى المنتهى وقال كذلك  
 محمد ياخذ الصفة اية الذكورة والانوثة من الاصل حال القسمة عليه  
 و ياخذ العدد من الفرع ومثل لذلك بهذه الصورة

ت

شخص

بنت بنت بنت

بنت بنت بنت

بنت بنت ابن

بنت ابن بنت

عن ابني وبنت وبنتي

١٦ ٦ ٦

وسيا في بيانها ثم قال ان ابا يوسف يعتبر الجهات في ابدان الفروع لانه  
 يقسم المال على الفروع ابتداءً ومحمد يعتبر الجهات في الاصول لانه يقسم  
 المال على اول بطن اختاف من الاصول و ياخذ العدد في الاصول من  
 الفروع ومثل لذلك بنحو ما مثلنا في شرح قولنا وذو قرابات الخ ولكن لم  
 نمثل بمثال من الصنف الثالث وسنمثل له بعد ايضاح هذه الصورة وايضاها  
 ان علماء مذهب القرابة قالوا اذا اختلفت صفة المدلى بهم في بطن او اكثر

فلما لم يتوحد القروع بان يكون لكل اصل فرع واحد واما ان تعدد  
وعلى كل منها فاما ان يكون في القروع ذو جهتين او لا فان توحدت  
للقروع وليس فيهم ذو جهتين كينت ابن بنت وابن بنت بنت هكذا

ت

بنت بنت

ابن بنت

عن بنت وابن

١ ٢

فمحمد يقسم المال على اعلی بطن اختلف وهو البطن الثاني هنا ويحصل  
ما اصاب كل اصل من البطن الثاني لفرعه من البطن الثالث حيث لم يقع  
بعده اختلاف فيكون ثلثاء للبنت من البطن الثالث نصيب ابيها وثلثه  
للابن نصيب امه وحيث وقع بعده اختلاف في بطن او اكثر فانه بعد  
ما قسم على اعلی بطن اختلف جعل المذكور منه طائفة والانا طائفة وقسم  
نصيب كل طائفة على اعلی بطن اختلف بعد ذلك وحيث تعددت فروع  
الاصول المختلفة كلهم او بعضهم وليس فيهم ذو جهتين وذلك كابني بنت  
بنت بنت وبنت ابن بنت بنت وبني بنت ابن بنت هكذا

ت

بنت بنت بنت

بنت بنت ابن

بنت ابن بنت

عن ابني وبنت وبني

١٦ ٦ ٦

يقسم على اعلی اختلاف وهو البطن الثاني هنا موصوفاً بصفته متعدداً  
كل اصل بعدد نفوس فرعه فتكون للبنت المتطرفة منه كبنيتين والمتوسطى على

حالمها والابن كاتبين فله اربعة اسباع لانه اربعة رؤس. وللبنتين ثلاثة اسباع لانهما ثلاثة رؤس احدهما رأسان والاخرى رأس ثم يجعل الابن طائفة والبنتين طائفة هنا و يقسم نصيبه بين بنتي بنته سوية ولم تعتبر بنته لتوحدما ونصيبهما لولديهما وهما الابن والبنت في البطن الثالث سوية بينهما لان البنت فيه لها فرعان في البطن الرابع ثم يدفع نصيبه لبنته ونصيبها لابنيها من البطن الرابع فاصل المسئلة ٧ ونصح من ٢٨ وذلك لان نصيب البنيتين ٣ ورؤس فرعيهما من البطن الثالث اربعة لان بنت بنت البنت فيه برأسين والابن برأسين وثلاثة على اربعة لا تنقسم فتضرب ٤ في ٧ يحصل ٢٨ ومن له شيء من الاصل اخذه مضروباً في ٤ وكان لبنتي بنت ابن البنت ٤ فتضرب في ٤ فلها ١٦ وتضرب ثلاثة البنيتين من البطن الثاني في ٤ يحصل ١٢ نقسم بين الابن والبنت من البطن الثالث سوية فيكون للبنت ٦ تدفع لابنيها والابن ٦ تدفع لبنته وابطاح ذلك بالاعلام هكذا

ت

عائشة	فاطمة	زینب
٤ صالح	١ زليخا	٢ مريم
كاتبه	هاشم	خولة
ليلي وسعدى	سكينة	احمد واسعد
٨ ٨	٦	٣ ٣

فلو فرض ان ابراهيم مات عن الطبقة الاخيرة فقط بحيث تكون الطبقات الثلاث الى امواتها وعرومين بقتل او اختلاف دين او دار فابو يوسف يجعل المسئلة من سبعة عدد رؤسهم ويعطى احمد سهمين لان صفته وهي المذكورة تقتضي ان يعد برأسين وكذا اسعد ويعطى سكينة سهماً وليلي سهماً وسعدى سهماً ولا يعتبر الطبقات التي بينهم وبين

جندم ابراهيم الذي مات عنهم ولو كانوا ذكورا فقط او اثلاثا فقط. ووث  
 محمد الطبقة الاخيرة كذلك ولكن حيث في مسئلتنا طبعان مختلفتان ينوك  
 الاولى لاننا في الصفة ويقسم مال ابراهيم على مريم وزليخا وصالح ويعد مريم  
 بنتين وصالحا ابنتين لان لكل منهما فرعين في الطبقة الرابعة وزليخا واحدة  
 على حالها لعدم تعدد فرعها فمسئلتهم من ٧ عدد رؤسهم فيكون لصالح ٤  
 ولريم ٢ ولزليخا ١ ثم يجعل صالحا طائفة وزليخا ومريم طائفة ويقسم اربعة  
 سهام صالح على سمدي وليلي ولدي كاتبه بنته ويقطلي كاتبة لانه حيث  
 لم يختلف فرع الطائفة وكان بعده آخر فاعطاؤه نصيب اصله ثم نقله لولده  
 تطويل بلا فائدة ويقسم ثلاثة سهام طائفة الاناث وهي زليخا ومريم على  
 ولديهما هاشم وخولة وهي برأسين لان لما فرعين احمد واسعد وهو برأسين  
 بحسب صفته وهي الذكورة فيكونان اربعة رؤس وثلاثة على اربعة لا  
 تنقسم وتباين فتضرب ٤ في ٧ فيحصل ٢٨ ومنها تصح المسئلة ومن له شيء  
 في ٧ اصل المسئلة اخذه مضروبا في جزء السهم وهو اربعة وقد كان  
 لسمدي وليلي ٤ فصارت ١٦ لكل واحدة ٨ ولهاشم وخولة ٣ فصارت ١٢  
 لما ٦ تعطى لولديهما احمد واسعد لكل واحد ٣ وله ٦ تعطى لبنته سكبنة  
 وحيث كان في الفروع المتوفى عنهم ذو جهتين كان يموت شخص عن بنتي  
 ابن بنته ها بنتا بنت بنت له اخرى وعن ابن بنت بنت ايضا هكذا

ت

شخص

بنت بنت بنت

ابن بنت بنت

عن بنتي وابن

وصورته بالعلية هكذا

ت يونس

فاطمة آمنة، صالحة

يعقوب راحيل وزكية

عن هند ودعد وخليل

٦ ١١ ١١

فمحمد يعتبر الجهات في اعلى الخلاف مع اخذه العدد من الفروع  
 فيقسم على البطن الثاني هنا وفيه ابن وهو يعقوب مثل ابنين وبناتان هما  
 راحيل كبنتين وزكية على حالها لتوحد فرعها فصار المجموع كسبع رؤس  
 فالمسئلة من عدد رؤسهم فليعقوب ٤ ولراحيل ٢ ولزكية ١ ثم يجعل المذكور  
 طائفة والاناث طائفة في هذا البطن ويدفع نصيب يعقوب لبننيه هند  
 ودعد لكل واحد سهمين ويدفع نصيب راحيل وزكية وهو ثلاثة سهام  
 لاولادها هند ودعد وخليل وهم اربعة رؤس فلا تنقسم عليهم الثلاثة  
 فتضرب ٤ في ٧ فيحصل ٢٨ فيصير نصيب يعقوب ١٦ لهند ٨ ولدعد ٨  
 ونصيب راحيل وزكية ١٢ لخليل ٦ ولهند ٣ ولدعد ٣ فيجتمع لكل واحدة  
 منها ١١ فمن جهة ابوها ٨ ومن جهة امها ٣ وابو يوسف يعتبر جهات  
 قرابة الفروع فيهم فيعتبر هند كبنتين احدهما من جهة الام والاخرى من  
 جهة الاب وكذلك دعد فيكون لها اربعة من ٦ لكل واحدة ٢ وخليل ٢  
 ونقدم آنفاً نظير هذا المثال ومثال ارث ذي القربتين من الصنف

ت

الثالث وصورته هكذا

شخص

اخت لام اخ لاب اخت لاب اخت شقيقة

ابن بنت ابن بنت

بنت وابن بنت وابن

١٨ ٢ ٤



وتقريره ان محمداً يقسم المال على الاصول ويعتبر فيهم الجهات  
 وعدد الفروع فما اصاب كل فريق منهم يقسم على فروعه كانه مات عنهم  
 فكان الشخص مات عن اخت لام واخ واخت لاب واخت شقيقة وحينئذ  
 يكون اصل المسئلة ٦ للاخت لام او للشقيقة ٤ لان لها فرعين فهي  
 كشقيقتين وللأخ والاخت لاب الباقي وهو ١ وحيث لهذه الاخت فرعان  
 تعد كاختين لاب واخوها كاختين بحسب وصفه فهما اربع رؤس والباقي ١  
 يابن ٤ فنضرب ٤ في ٦ اصل المسئلة فيحصل ٢٤ وقد كان للاخت لام ١  
 يضرب في ٤ جزء السهم فيحصل لها ٤ تدفع لبنت ابنها وكان للشقيقة ٤ فنضرب  
 في ٤ فيحصل ١٦ تدفع لبنتي بنتها مناصفة كما لو ماتت عنهما وكان للأخ  
 والاخت لاب ١ يضرب في ٤ فيحصل ٤ فنقسم مناصفة للأخ لاب ٢  
 يدفعان لابن بنته وللأخت لاب ٢ يدفعان لبنتي ابنتي اللتين هما بنتا بنت  
 الشقيقة فاجتمع لهما من الجهتين اى جهتي جدتيهما الامية والابوية ١٨  
 فنقسم بينهما نصفين لكل بنت ٩ وعند ابي يوسف يقسم المال كله بين  
 بنتي الشقيقة نصفين لقوة القرابة فيوجب بهما الباقي كذا قرر هذا المثال  
 شارح السراجية السيد الشريف قدس الله تعالى سره ناقلاً له عن بعض  
 الشراح واقره مع ان مقتضى ظاهر كلام السراجية كما يأتي ان يقسم المال  
 على البطن الاول كما ذكر لاختلافه ثم يجعل المذكور منه طائفة والافانث  
 طائفة ويقسم نصيب كل طائفة على فرعها في البطن الثاني ثم يجعل ذكره  
 طائفة وانائه طائفة ويدفع نصيب كل طائفة لفرعها من البطن الثالث وقد  
 نبه على ذلك صاحب رد المختار عليه رحمة الغفار وقد تقدم ملخص ما  
 في السراجية وشرحها من احكام الصنف الاول من اولي الارحام وملخص ما  
 فيهما من الكلام على باقي الاصناف ان الصنف الثاني اولام بالميراث  
 اقرهم الى الميت في درجات القرب وهذا الحكم مطرد في كل صنف على  
 مذهب القرابة وان استوت منازلهم اى درجاتهم في القرب والبعده واتفقت

صفة من بدلون به واتحدت قرابتهم فالقسمة على ابدانهم للذكر مثل حظ  
الانثيين كابي ابي ام الاب وام ابي ام الاب هكذا

ت

زيد

بكر

هند

حسن

عن حسناء ومحسن

فحسنا ام ابى ام ابي زيد ومحسن ابو ابي ام ابي زيد فحسنا والثلث  
من التركة ومحسن الثلثان لانهما من جهة قرابة الاب ولومات عن حسناء  
وابى ام امه كان لها الثلثان وله الثلث ولومات عن الثلاثة المذكورين  
كان لحسنا ومحسن الثلثان اثلاثا بينهما والثلث للجد الذي من جهة الام  
كما ذكر هذا ومعنى اتفاق صفة المدلى بهم في هذا المثال عدم اختلافها  
في بطن من البطون اى الطبقات والدرجات فان بين زيد وحسنا ومحسن  
ثلاثة بطون في كل بطن شخص واحد وهو لا يكون مختلفا حتى لو كان خنى  
فلا بد من تقديره ذكرًا او انثى والاختلاف تنافيه الوحدة ولو كان مع هند  
اخرى واخرى ومع حسن آخر واخر وكذلك بكر لم يختلف الحكم ثم قال  
وان اختلفت صفة من بدلون به بقسم المال على اول بطن اختلف كما في  
الصنف الاول وقد قدمت مثال ذلك في شرح قولى وذو قرابات الخ ثم  
قال وان اختلفت قرابتهم فالثلثان لقرابة وهو نصيب الاب والثلث لقرابة  
الام وهو نصيب الام ثم ما اصاب كل فريق بقسم بينهم كما لو اتحدت  
قرابتهم وقد تقدم بيان ذلك ثم قاله الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات  
وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف  
الاول اعني اولام بالميراث اقربهم الى الميت وان استوتوا في درجة القرب

فولد العصة اولى من ولد ذي الرحم كينت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما  
 لاب وام او لاب او احدهما لاب وام والاخر لاب المال كله لبنت ابن  
 الاخ لانها ولد العصة الذي هو ابن الاخ ولو كانا لام كان المال بينهما  
 انصافاً وان استنوا في القرب وليس منهم ولد عصة او كان كلهم ولد عصة  
 او كان بعضهم ولد عصة وبعضهم ولد صاحب فرض فالاول كابن بنت  
 الاخ وبنت بنت الاخ والثاني كبنتي اخ شقيق او لاب والثالث كبنت  
 الاخ الشقيق او لاب وبنت الاخ لام فابو يوسف يعتبر الاقرب في  
 القرابة ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع  
 والجهات في الاصول فما اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فرعه  
 كما في الصنف الاول كما اذا مات عن ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاث  
 بنات وثلاثة بني ثلاث اخوات متفرقات بهذه الصورة

ت

لام	لاب وام	لاب
اخ اخت	اخ اخت	اخ اخت
عن بنت وابن وبنت	وبنت وابن وبنت	وبنت وابن وبنت
١	١	١
١	٢	٣

فعند محمد يقدر كأنه مات عن اخ واختين لام واخ واختين لاب  
 وام واخ واختين لاب وحيلته لا شيء للاخ والاختين لاب لحجبهم  
 بالشقيق فيكون ثلث المال لاولاد الام يقسم بينهم اثلاثاً واحداً للاخ لانه  
 كبت واثنان للاخت لانها كينتيتن لعدد فرعها وثلاثة لاولاد الاب  
 والام يقسم بينهم على اربعة اثنان للاخ لانه برأصير بحسب وصفه  
 واثنان للاخت بحسب فرعها ثم يدفع حظ كل شخص من الاصول لفرعه  
 واصل المسئلة ٢ واحد منها لاولاد الام فيدفع لفرعهم وهو ٣ رؤس فلا  
 يستقيم عليهم واثنان لاولاد الاب والام يدفعان لاولاد الاب والام

واحد نصيب الاخ يدفع لثنته. فيستقيم وواحد للاخت يدفع لولديها وهم ٣ رؤس فلا يستقيم وبين رؤس ولديها ورؤس اولاد ولدسيه الام عائلة فيضرب احدهما في اصل المسئلة فيحصل ٩ لاولاد ولدي الام ٣ منها ٢ ولدي الاخت نصيب امها بينهما موية وواحد لبنت الاخ نصيب ابها واولاد الاخ والاخت لاب وام ٦ لبنت الاخ ٣ نصيب ابها ولابن وبنت الاخت ٣ نصيب امها تقسم بينهما اثلاثا كما لو ماتت عنها ثم قال ولو ترك الميت ثلاث بنات بني اخوة متفرقين بهذه الصورة

ت

لاب وام	لاب	لام
اخ	اخ	اخ
ابن	ابن	ابن
عن بنت	وبنت	وبنت

فالل كل لبنت ابن الاخ الشقيق بالاتفاق لانها ولد عصبة فنقدم على بنت ابن الاخ لام ولها قوة القرابة من جاني الاب والام فنقدم على بنت ابن الاخ لاب ثم قال شارحها السيد قدس سره قد زاد بعض الشارحين هنا مسئلة لاعتبار الجهات وعدد الفروع في الاصول وساق المثل المتقدم بصورته وقرره كما تقدم وقد علمت ما قيل فيه ثم قال صاحب المراجعة الصنف الرابع وهو من ينتمي الى جدي الميت او جديته وهم العات على الاطلاق والاعام لام والاخوال والخالات مطلقا الحكم فيهم اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله لعدم المزاومة كما في كل صنف ولم يذكر اختلاف الدرجة هنا لانه لا يتصور في هذه الطبقة ثم قال واذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متخذا كالعات والاعام لام او الاخوال والخالات فالاقوى قرابة اولى بالاجماع اعني من كانت لاب وام اولى بالميراث من كان لاب ومن كان لاب اولى ممن كانت لام لا فرق بين

كون الاقوى ذكراً وكونه انثى وحيث استعوا في القوة فلذلك مثل حظ  
 الاثنين كم وعممة كلاهما لام وكحسب وخالة كلاهما لاب وام او لاب او  
 لام وان كان حيز قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار بقوة القرابة بين المختلفين في  
 الحيز فلا تكون عممة شقيقة اولى بكل الميراث من خالة لام او لاب ولكن  
 الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما احاب كل فريق يقسم بين  
 آحاده حيث كان عدداً كما لو اتحد حيزهم وان كان الفريق واحداً استبد  
 بالثلث ان كان من حيز قرابة الام وبالثلثين ان كان من حيز قرابة الاب  
 ولو كان في الحيز الآخر كثرة والحكم في اولادهم كالحكم فيهم وزيد عليه  
 انهم كالصنف الاول في تقديم ولد الوارث على ولد ذي الرحم وفي قسمة  
 المال على اول بطن يختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول  
 وانما خص هذين الحكمين في اولاد الطبقة الاولى لعدم اعتبارها فيها  
 والمراد بالوارث هنا العصبة لانه لا صاحب فرض في الاعمام وابنائهم  
 وذلك كابن العممة مع بنت العم كلاهما لاب وام او لاب المال كله لبنت  
 العم لانها ولد عصبة فان كان ابن العممة الشقيقة مع بنت العم لاب كان  
 المال كله له في ظاهر الرواية قياساً على خالة لاب مع خالة لام فان  
 الاولى اولى بالميراث اتفاقاً لقوة القرابة الحاصلة فيها من جهة الاب مع انها  
 ولد ذي رحم وهو ابو الام والخالة لام ولد وارث لانها ولد ام الام وانما  
 قدمت عليها مع انها قوية بكونها ولد وارث لان ترجيح شيء على آخر لمعنى  
 فيه اولى من ترجيح الآخر لمعنى في غيره فان الوارثية ليست حاصلة في  
 الخالة للام بل في امها التي هي ام ام الميت فاعتبار ولدية العصبة يعد  
 اعتبار قوة القرابة ولا اعتبار لولدية العصبة حيث كان ولد العصبة من  
 حزب وولد ذي الرحم من حزب قياساً على عممة لاب وام مع خالة لاب فلا  
 تحجب العممة الخالة حرماناً بل لما للثلثان وللخالة الثلث مع ان العممة ذات  
 قرابتين وولد وارث من الجهتين لانها اخت ابني الميت من ابيه وامه وابو

ابي الميت عصبة وام ابي الميت ذات فرض والخاله لاب بنت ابي ام الميت  
وهو ذو رحم واقول قد تقدم ان بعضهم قدم ولد العصبة من اولاد الصنف  
الرابع على ولد ذي الرحم مع الاستواء في القرابة والاختلاف في الحزب  
فاثني بان بنت الم لاب وام اولي من ابن اخال لاب وام ورجح ذلك بما  
يطول ثم قال ثم ينتقل هذا الحكم الى عمومة ابوي الميت وخوئلها ثم الى  
اولادهم كما في العصبات هذا ما ذكره صاحب السراجية مع ايضاح وقد  
قرر الشارح السيد قدس سره مثالا من الصنف الرابع وصورته هكذا

ت

لاب	لاب	لاب	لاب	لاب	لاب
عمة	عمة	عمة	خال	لاب	لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
عن ابني	و ابني	و ابني	و ابني	و ابني	و ابني
٦	١٨	٢	١٠	١٠	١٠

فهو لاء ثلاثة بطون من فريق الاب ومن فريق الام وتصح هذه  
المسئلة عند محمد من ٣٦ لانه يقسم المال على اول بطن اختلف ويعتبر  
فيهم عدد الفروع والجهات فني فريق الاب يحسب الم عميت هما كارب  
عات وكل عمة عميتين فالمجموع ٨ عات فيجعل كعميتين اختصارا وكذا  
يقال في فريق الام يجعل الرؤس الثانية كخالين واصل المسئلة ٣ للعميتين  
٢ والخالين ١ لا يستقيم عليها فتضرب ٢ في ٣ فيحصل ٦ فيعطى فريق  
الام ٢ للخال او للخالين او يعطى فريق الاب ٤ للم ٢ و ٢ للعميتين  
ويدفع نصيب الم لآخر فرعه وهو بنتا بنته ونصيب العميتين لفرعها من  
البطن الثاني وهو ابن كابنين وبنت كبنتين لتعدد فرعها فيجعل البننتين  
كابن فالمجموع ٣ بنين و ٢ على ٣ لا ينقسمان للمباينة فتترك ٣ بمالها واذا  
دفع نصيب الخال لابني بنته لا ينقسم وياين فيترك ٣ بمالها واذا دفع ١

كون الاقوى ذكراً وكونه انثى وجبت استعوا في القوة فلذلك مثل حفظ  
 الاثنين كم وعمه كلاهما لام وكخمال وخالة كلاهما لاب وام او لاب او  
 لام وان كان حيز قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار بقوة القرابة بين المختلفين في  
 الحيز فلا تكون عمه شقيقة اولى بكل الميراث من خالة لام او لاب ولكن  
 الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما اصاب كل فريق يقسم بين  
 آحاده حيث كان عدداً كما لو اتحد حيزهم وان كان الفريق واحداً استبد  
 بالثلث ان كان من حيز قرابة الام وبالثلثين ان كان من حيز قرابة الاب  
 ولو كان في الحيز الآخر كثرة والحكم في اولادهم كالحكم فيهم وزيد عليه  
 انهم كالصنف الاول في تقديم ولد الوارث على ولد ذي الرحم وفي قسمة  
 المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول  
 وانما خص هذين الحكيمين في اولاد الطبقة الاولى لعدم اعتبارها فيها  
 والمراد بالوارث هنا العصة لانه لا صاحب فرض في الاعمام وابنائهم  
 وذلك كابن العممة مع بنت العم كلاهما لاب وام او لاب المال كله لبنت  
 العم لانها ولد عصة فان كان ابن العممة الشقيقة مع بنت العم لاب كان  
 المال كله له في ظاهر الرواية قياساً على خالة لاب مع خالة لام فان  
 الاولى اولى بالميراث اتفاقاً لقوة القرابة الحاصلة فيها من جهة الاب مع انها  
 ولد ذي رحم وهو ابو الام والخالة لام ولد وارث لانها ولد ام الام وانما  
 قدمت عليها مع انها قوية بكونها ولد وارث لان ترجيح شيء على آخر لمعنى  
 فيه اولى من ترجيح الآخر لمعنى في غيره فان الورثية ليست حاصلة في  
 الخالة للام بل في امها التي هي ام ام الميت فاعتبار ولدية العصة بعد  
 اعتبار قوة القرابة ولا اعتبار لولدية العصة حيث كان ولد العصة من  
 حزب وولد ذي الرحم من حزب قياساً على عمه لاب وام مع خالة لاب فلا  
 تحجب العممة الخالة حرماناً بل لها الثلثان وللخالة الثلث مع ان العممة ذات  
 قرابتين وولد وارث من الجهتين لانها اخت ابي الميت من ابيه وامه وابو

ابي الميت عصبة وام ابي الميت ذات فرض والخاله لاب بنت ابي ام الميت  
وهو ذو رحم واقول قد تقدم ان بعضهم قدم ولد العصبة من اولاد الصنف  
الرابع على ولد ذي الرحم مع الاستواء في القرابة والاختلاف في الحزب  
فاثني بان بنت الم لاب وام اولى من ابن الخال لاب وام ورجح ذلك بما  
يطول ثم قال ثم ينتقل هذا الحكم الى عمومة ابوي الميت وخوولتها ثم الى  
اولادهم كما في العصبات هذا ما ذكره صاحب السراجية مع ايضاح وقد  
قرر الشارح السيد قدس سره مثالا من الصنف الرابع وصورته هكذا

ت

لاب	لاب	لاب	لاب	لاب	لاب
عمة	عمة	عمة	خال	لاب	لاب
بنت	ابن	بنت	ابن	بنت	ابن
عن ابني	و بنتي	و بنتي	و بنتي	و بنتي	و بنتي
٦	١٨	٢	١٠	١٠	١٠

فهؤلاء ثلاثة بطون من فريق الاب ومن فريق الام وتصح هذه  
المسئلة عند محمد من ٣٦ لانه يقسم المال على اول بطون مختلف ويعتبر  
فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الاب يحسب الم عميت ها كارب  
عات وكل عمة عمتين فالجموع ٨ عات فيجعل كعمين اختصارا وكذا  
يقال في فريق الام يجعل الرؤس الثمانية كخالين واصل المسئلة ٣ للعمين  
٢ والخالين ١ لا يستقيم عليهما فتضرب ٢ في ٣ فيحصل ٦ فيعطى فريق  
الام ٢ للخال او للخالين او يعطى فريق الاب ٤ للم ٢ و ٢ للعميتين  
ويدفع نصيب الم لاخر فرعه وهو بنتا بنته ونصيب العميتين لفرعها من  
الوطن الثاني وهو ابن كابنين وبنت كبنتين لتعدد فرعها فيجعل البنين  
كابن فالجموع ٣ بنين و ٢ على ٣ لا ينقسمان للمباينة فتترك ٣ بمالها واذا  
دفع نصيب الخال لابني بنته لا ينقسم وبيان فيتركها بمالها واذا دفع ١



نصيب الخاليتين الى فرعها من البطن الثاني لا ينقسم وبيان لانه ابن  
 كاتين وبنت كينتين فيجعل المجموع كثلثة بنين وتركه على حاله  
 فاذا نظرنا الى اعداد الرؤس وجدنا بين ٣ و ٣ بمائلة فناخذ ٣ فيجد بينها  
 وبين ٢ مياينة فنضرب ٢ في ٣ فيحصل ٦ ثم نضرب ٦ في ٦ اصل المسئلة  
 فيحصل ٣٦ لفريق الاب ٢٤ وفريق الام ١٢ وتقرب ذلك على الآحاد  
 ان يقال كان لبني بنت العم ٢ تضرب في ٦ جزء السهم فلها ١٢ لكل  
 واحدة ٦ ونصيبها من العمة ١ يضرب في ٦ فيحصل ٦ لكل واحدة ٣  
 فاجتمع لكل واحدة ٩ وكان لابني بنت العمة ١ يضرب في ٦ فيحصل ٦  
 لكل واحد منها ٣ فصار المجموع ٢٤ هو نصيب فريق الاب وكان لابني  
 بنت الخال ١ فيضرب في ٦ فيحصل ٦ لكل واحد ٣ وكان لفروع الخاليتين ١  
 من الاصل فيضرب في ٦ فيحصل ٦ فلابني ابن الخالة من ذلك ٤ لكل  
 واحد ٢ ولبني الخالة ٢ لكل واحدة ١ وبمجموع ذلك ١٢ هي نصيب فريق  
 الام من المصح فقد اجتمع للابنين ١٠ لكل ابن ٥ من جهة الخال ٣  
 ومن جهة الخالة ٢ انتهى باختصار ولا يخفى انه جعل الذكور طائفة  
 والاناث طائفة واعطى نصيب كل طائفة لفرعها ولم يعتبر فرع العم الوسط  
 لتوحد ٥ وما مر لنهم هذا كاف كما لا يخفى تقسيم سهام هذه المسئلة  
 بالقبراط لانا اذا قسمناها على مخرج القبراط خرج سهم ونصف سهم فلن  
 له ٩ سهم يكون له ٦ فراريط ولن له ٩ سهام قبراط وثلاث وكذلك  
 مناسبتها حيث مات بعض من ذكر عن الباقي او عنهم وعن غيرهم الى  
 آخر ما تقدم في المناصفة لان من قرأ هذا الكتاب ووصل الى هنا يسهل  
 عليه غالب احكام الورثة واولي الارحام ولا حول ولا قوة الا بالله عليه  
 توكلت واليه ائيب ثم فات

وقد عنوا بالاصل واسطا علم ما بين ميت ووريث ذي رحم

فانظر لاصل وارث تقدميا ثم بالموجود ذي الرحم اشتمل

واقول حيث ان محمداً يورث اولي الارحام باعتبار الاصول فلا بد ان يكونوا معلومين والمراد بالاصول من توسط بين الميت والوارث بالرحم وسمي اصلاً لذي الرحم حيث انه مقدم عليه في استحقاق الارث لو كان حياً غير محروم وفي اعتباره وتقديره وارثاً وتقل نصيبه اليه عند الاختلاف ويسمى ذو الرحم فرعاً حينئذ مع ان الامر بالعكس في الصنف الثاني باعتبار معنى الاصل والفرع المتقدم في الورثة فان الجد والجدة يدلان بفروعهما الى الميت كما تقدم ولا يخفى انه لا بد من واسطة بين الميت وذوي الرحم لانه لو ادلى بنفسه كان من اعلى الورثة واسبقهم للارث مع انه متأخر عنهم وحيث كانت تلك الواسطة شخصاً واحداً فلا يكون الا وارثاً لانه يعقب الميت فيكون مدلياً بنفسه وكل مدل بنفسه الى الميت يكون وارثاً وحيث كانت عدداً متسلسلاً من بطون لا بد ان يكون كله او بعضه من الورثة فالاول كابن بنت ابن الميت والثاني كابن بنت ابن بنت ابن الميت وحيث تعدد الوارث فيكفي غالباً اول وارث من طرف ذي الرحم وهو آخر الورثة من طرف الميت حيث ينزل ذو الرحم منزلته وذلك الوارث معتبر ومظور اليه وان لم يذكر كقولنا عمه الميت اي بنت جده المدلي اليه بالاب وهي في منزلة الاب وعلماء القرابة يطلقون الاصول على من بين الميت وذوي الرحم المراد توريثه فيقتضي اعتبار الجميع ولو كان طبقات من الورثة لكن من تقرير الامثلة بفتح المراد فان قيل كذلك الوارث حيث لا بد من معرفة من توسط بينه وبين الميت لتعرف جهة ودرجته وقوته قلنا نعم لكن الوارث قد لا تكون له واسطة واذا كانت فلا يكون فيها ذو رحم ولا تقدر وارثة على الكيفية المذكورة على مذهب محمد وقولي ثم هي العاطفة مقرونة بالناء المبسوطة على الاقبح وقولي بالموجود

ذي الرحم اخنما اي اجعله خاتمة النظر بانتقال الارث اليه كما تقدم ولا  
يخفى ما فيه من اللطافة البديعة وحسن براعة الختام والحمد لله على التمام  
والشكر له الدوام ثم قلت

### ﴿ تنبيهات ﴾

(الاول) قال السيد الشريف في شرح السراجية ان من الادلة  
على توريث اولي الارحام قوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في  
كتاب الله اذ معناه بعضهم اولى بميراث بعض من الاجانب كموالي  
المولاة فيما كتب الله اي اوجب وحكم به فارت موالي المولاة متأخر عن  
ارث اولي الارحام وان اهل مذهب القرابة وهم ابوحنيفة وصاحبه وزفر  
وعيسى بن ابان قالوا استحقاق ذوي الارحام باعتبار معنى العصوبة  
ولذلك قدم في الاصناف الاربعة من هو اقرب ويستحق الواحد منهم  
جميع المال وفي العصوبة الحقيقية يكون زيادة القرب تارة بقلة الدرجات  
واخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الابوة فكذلك فيما فيه معنى  
العصوبة واما اهل التنزيل وهم الذين ينزلون المدني منزلة المدني به من  
الورثة في استحقاق الارث فدليلهم انه لا نص على استحقاق اولي الارحام  
الارث من الكتاب ولا من السنة فلا طريق سوى اقامة المدني مقام  
المدني به ليثبت له الاستحقاق ويؤيده ان من كان منهم ولد صاحب  
فرض او عصبة كان اولى بمن ليس كذلك وذهب جماعة منهم نوح بن  
دراج الي التسوية بين اولي الارحام باعتبار الرحم الذي هو الوصف  
العام والسبب لارث جميعهم والدليل على قول ابي يوسف الاخير وهو  
اعتبار ابدان الفروع ان استحقاق الفروع انما هو بمعنى فيهم لا في غيرهم

وذلك المعنى القرابة التي في ابدان الفروع وقد اتحدت الجهة وهي الولاد  
فيساوي الاستحقاق وان اختلفت صفة الاصول فان صفة الكفر والرق  
لا تعتبر في المدلى به بل في المدلى فكذا صفة الذكورة والانوثة والدليل  
لقول محمد اتفاق الصحابة علي ان للعمة الثلثين وللخاله الثلث ولو كان  
الاعتبار بابدان الفروع لكان المال بينهما نصفين وايضا قد اتفقنا  
ان ولد الوارث مقدم على غيره فقد ترجح اعتبار معنى القرابة في المدلى  
به انتهى بايضاح

(الثاني) ان الاصل من حيث هو لا يعتبر اخا شقيقا او ولدا ب  
او ولد ام كما لا يعتبر ابنا لاحد وانما يكون مدليا الى الميت بفروع نفسه  
الذين هم اصول للميت وهم امه وابوه فحيث كان من طرف احدهما يرث ما  
يرثه ذلك الاحد لو كان حيا ومات المورث عنه وحده حيث لم يكن من  
الطرف الآخر احد وعنه وعن الآخر حيث كان شيء من الطرف طرف  
الآخر فنزل حزبا الاب والام منزلتهما وانما الفرق بين الابوين وحزبيهما  
ان كلا منهما لا يتعدد حقيقة وحزب كل منهما يكون عدد او ما قد يرثان  
مع غيرهما ولا يتأتى ذلك في حزبيهما لان ارث اولي الارحام بطريق  
المصوبة فلا يجتمع صنف مع آخر في الميراث بخلاف الابوين فان الاب  
يرث بالفرض فقط مع العصبة من الجهة الاولى وبالفرض والمصوبة مع  
اصحاب الفرض منها حيث بقي شيء عن الفرض والام ترث السدس مع  
الجنس من الجهة الاولى او العدد من اول طبقة من الجهة الثالثة لوجود  
الاقوى ولم يحرما من الارث حينئذ لادلائهما بالنفس بخلاف من يدلي  
بهما ولذلك افترقا جهتين جهة الابوة وجهة الامومة وحيث لم يرث معها  
احد اعتبرها من جهة واحدة وهي الاصلة ومن درجة واحدة وهي كونهما  
والدين مباشرة وحيث انهما من جهة واحدة ودرجة واحدة واختلفا في  
الصفة كان لها الثلث وله ضعفه على القاعدة لان مبنى الارث على الولاية

والنصرة والاثني كما قيل نصرها يحكاه وانما خرج اولاد الام عن القاعدة  
للنهي ولتتزيلهم منزلة الام كما تواتر الممة منزلة الاب فودثت الثلاثين  
والخال منزلة الام فودث الثلث حيث مات عن عمه وخال والحقت ذريتهم  
بهم وقد جعل حزب الاب والام صنفًا واحدًا من حيث الاصل لا نسب  
تقابل الفرعية من حيث ان كلا منهما طرف من طرفي النسب اعلاه  
واسفله فتشا كلها وجعلنا من جهتين حيث ان الاصل ابوة وامومة وجعل  
كل حزب من فروع الاصول كصنف في اعتبار القوة الذاتية بين  
ابعضه بالاتفاق وغير الذاتية على الخلاف وانما يوجد في كل حزب منه  
قوة ذاتية لان الحزب منهم له جهتان مختلفتان جهة كونه فرعًا لاصل من  
اصول الميت وجهة كونه اخًا لاصل وحيث كان اخًا يكون لاب او لام  
او لها فعمه الميت مثلاً بنت جده ابي ابيه واخت ابيه من ابيه او من  
امه او منها وخاله بنت جده ابي امه واخت امه من ابيها او من امها او  
منها ولا يتصور ذلك في الاصول وانما يتصور كونهم من جهة الاب او  
من جهة الام ولنصور فيهم القوة غير الذاتية وهي كونهم بعضهم والد  
وارث كالابي الام وتعتبر في مذهب التنزيل لا القرابة على المعتمد واما  
الفروع فليس لهم الا جهة واحدة لانهم من جهة الميت فهم واصولهم فروعهم  
ولذلك قالوا لا يشترط اتحاد الجهة في الفروع لاعتبار الدرجة والقوة لعدم  
امكان تعددها ولا يتصور كون الفرع اخًا من جهة كونه فرعًا للميت  
ويتصور كونه اخًا من حيث مشاركته للميت في التولد من اب واحد او  
ام واحدة في نكاح الجوس ووطء الشبهة كلن يبطأ رجل امه فتأتي بولد  
منه فهو ابنه واخوه من امه حيث كان ذكرًا وبنته واخته من امه حيث  
كان انثى وكان يبطأ بنته فتأتي منه بولد فالولد ابنها واخوها من ابيها حيث  
كان ذكرًا وبنتها واختها من ابيها حيث كانت انثى وقولهم ان الفرع قد  
يدلي الى الميت بجهتين المراد بهما الطرفين اي ابواه كدلالة الشقيق بهما

وانما يتصور في الفروع كون بعضهم ولد وارث كما تقدم واما اخوة الميت  
فهم من جهة واحدة تنقسم ثلاث فرق اولاد اب واولاد ام واولاد اب  
وام كجهة من جهتي فروع الاصول لا تنقسم الى جهتين لا كجهة منهما  
تنقسم الى جهتين ايضا فهم كجهة من الصنف الرابع وذريتهم تنزل  
منزلتهم والله تعالى اعلم

(الثالث) في الدر المختار وعند الاستواء اي في الجهة والقرب  
والقوة وفي كون كلهم ولد وارث او ولد غيره فان اتفقت صفة الاصول في  
الذكورة والانوثة اعتبرت ابدان الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت كبنت  
ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على  
اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت  
وبنت بنت فمحمد اعتبر البطن الثاني في مسئلنا بقسم عليهم اثلاثا  
واعطى كلاً من الفروع نصيب اصله فحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت  
نصيب ابيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه انتهى ملخصا فقد  
اقتصر على اختلاف الاصول في بطن واحد مع عدم تعدد فرع احد  
الاصليين او فرع كل منهما وسمى البطن المختلف اول بطن اختلف فعلم من  
كلامه ان قولهم اول بطن اختلف لا يلزم ان يكون له ثان مختلف ولم  
يقع اختلاف في الافتاء على راي محمد فيما ذكره وانما وقع فيما اذا اختلفت  
الاصول في بطن واحد وتعدد فرع اصل او اكثر من اصل كما تقدم فقبل  
يعطى حظ كل اصل لفرعه من غير اعتبار تعدد فرعه وقيل مع اعتبار  
تعدد فرعه وعلى الاول مشي صاحب الخيرية وفيها مثل في رجل مات عن  
بنتي اخت لاب واولاد اخ لام ذكر واثنين اجاب المال كله لبنتي الاخت  
لاب عند ابي يوسف وعند محمد الربع لاولاد الاخ لام وثلاثة الارباع  
لبنتي الاخت لاب انتهى وما ذاك الا انه قدر انه مات عن اخ لام واخت  
لاب واصل مسئلتها ٦ لما ٣ وله ١ ويرد عليهما ٢ فيكون اصل الرد ٤ لما ٣

تعطى لبنتيها وله ١ يعطى لاولاده ونصح من ٢٤ لاولاده ٦ ولبنتيها ١٨  
ولو اعتبر عدد الفروع في الاصول كان للاخ للام الثلث لانه كثلثة  
اخوة لام ولها الثلثان لانها كبنتي اخ لاب كما مشى صاحب الحامدية  
وعبارة الملتقي وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول وكذا ان  
اختلفت عند ابي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من  
الفروع ويقسم المال على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على  
حدة والاناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف  
كذلك ان كان بينهما اختلاف والا دفع حصة كل اصل الى فرعه انتهى  
قال شارحه اي وان لم يكن بين ما توسط اختلاف اعطي حظ كل اصل  
الى فرعه كأنه مات عنهم اه فقله والا دفع حصة كل اصل الى فرعه مجمل  
حيث لم يقل مع اعتبار عدد فرعه فيه او عدله وقد تقدم تفصيل ذلك  
ولعل اختلاف الفتوى جاء من هنا وما تقدم والله تعالى اعلم

(الرابع) ان قولهم ميراث اولي الارحام على مذهب القرابة بطريق  
العصوبة ليس على اطلاقه بالنظر الى مذهب محمد فانه يميل للمذهب اهل  
التنزيل لاسباب في الصنف الثالث فقد صرحوا بالارث فيه بطريق الفرض  
والرد والعول في بعض المسائل وبعدم حجب غير الاقوى قرابة بالاغوى  
حيث ورث بعض بطريق الفرض فقط وبعض بطريق العصوبة او ورث  
كلم بطريق الفرض حيث لم يحجب بعض الاصول ببعض كما اشرت لذلك  
فيما تقدم ولا بضر ذلك تعريف ذي الرحم انه النسب الذي ليس بعصبة  
ولا ذي صبه لان المراد انه ليس من الورثة للمجمع عليهم او انه لا يرث  
بالفرض مباشرة بل ينقل الفرض من اصله اليه في المسئلة التي يكون فيها  
اصله صاحب فرض فيكون قولهم بطريق العصوبة نظراً للغالب على رأي  
محمد والله اعلم

(الخامس) قد تقدم ان الصنف الثالث كفر بقرينة من فريقي

الصف الرابع في ان له جهة واحدة وهي اخوة الميت كما ان جهة الفريق  
 اخوة شخص وهو احد الابوين بخلاف الصف الرابع فان فيه اخوة  
 الاب واخوة الام وفي الصف الخامس اربع اخوات وهلم جرا وانه عند  
 ابي يوسف كذلك الفريق في الحجب والارث ما عدا فرع الام على الرواية  
 الصحيحة عنه وان تورثه على راي محمد بطريق التنزيل ما عدا اعتبار استواء  
 الصف والدرجة عند محمد واعتبار عدد الفرع وجهاته في الاصل وكذلك  
 اعتبار الوسط المختلف على خلاف تقدم وبناء على انه تنزيلي يلزم منه ان  
 يكون الارث فيه بطريق الفرض والرد والعول فاذا مات عن بنت اخت  
 لاب وبنت اخت لام كان بالفرض والرد واذا مات عن زوج وبنتي  
 اختين لاب كان للزوج النصف كاملا ولها النصف عائلا ولولا العول كان  
 لها الثلثان ولا يعول نصيب الزوج لانه وارث مقدم على اولي الرحم بالنسبة  
 لنصيبه ولولم نقل بالتنزيل فالنصف لها بطريق العسوية وقد ذكر بعضهم  
 مسائل للتعبير بين مذهبي القرابة والتنزيل منها ما اذا مات شخص عن  
 ابن بنت وبنت بنت اخرى وثلاث بنات بنت اخرى هكذا

ت

بنت بنت بنت

عن ابن وبنت وثلاث بنات

فعلى مذهب اهل التنزيل لابن البنت الثلث ولبنت البنت الاخرى  
 الثلث ولبنات البنت الثلث وعلى مذهب اهل القرابة ابي يوسف ومحمد  
 المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لاتفاق الاصول في الصفة فاصل  
 مسئلتهم من عدد رؤسهم وهي ستة للذكر اثنان ولكل انثى واحد ومنها ما  
 اذا مات عن بنت بنت بنت وبنت ابن بنت هكذا



ت

بنت بنت

بنت ابن

عن بنت و بنت

فعلى مذهب اهل التنزيل و ابي يوسف المال بينهما بالسوية و عتد  
محمد ثلث المال للاولى و ثلثه للثانية لاعنباره المتوسطين بينهم و بين اولي  
الارحام و ابو يوسف يعتبرهم بانفسهم و اهل التنزيل يعتبرون البنين الاولين  
ومنها ما اذا مات عن بنت بنت و ثلاث بنات ابن بنت هكذا

ت

بنت بنت

بنت ابن

عن بنتي و ثلاث بنات

فعلى مذهب اهل التنزيل لبنت بنت البنت النصف بينهما نصفين  
و ثلاث بنات ابن البنت الاخرى النصف بينهم اثلاثا فتصح من ١٢  
لكل بنت من البنين ٣ و لكل بنت من الثلاث ٢ و عند ابي يوسف من ٥  
لكل بنت ١ و عند محمد من ٨ لانه يقسم المال بين الذكر والاثنى  
المتوسطين و يقدر الذكر ثلاث بنين بستم رؤس لآخذه العدد من الفرع  
والاثنى بتين بعدد فرعها فخصه الذكر ٦ لبناته لكل بنت ٢ و خصه الاثنى  
٢ لكل بنت من بنتيها ١ ومنها ما اذا مات عن بنت بنت ابن وابن بنت  
بنت فالمال للاولى بالاتفاق لانها ولد وارث ومنها ما اذا مات عن ابي  
ام ام وام ابي ام هكذا

تد

أم أم

أم أبي

عن أبي وام

فعلى مذهب أهل التنزيل المال كله لأبي أم الأم لسبقه إلى الوارث  
وكذلك على رواية عند أهل القرابة لكن المتمد حننهم عدم الترجيح  
بوالدية الوارث ولكن ولد الوارث يكون أولى بالميراث حيث لم يكن ولد  
ذي الرحم أقوى منه بالتلقين وحيث كان ولد ذي الرحم أقوى قرابة منه  
يكون أولى بالميراث من ولد الوارث على المتمد الذي عليه المتون قال في  
الملتقى ويجمعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الأصل وارثاً عند  
اتحاد الجهة أم فاعتبار ولدية الوارث بعد اعتبار قوة القرابة عندهم فعلى  
المتمد يكون لأبي أم الأم الثلثان ولأم أبي الأم الثلث عند أبي يوسف  
وقيل أنه يعتبر اختلاف البطون في الصنف الثاني خاصة وعند محمد يقسم  
المال على البطن المتوسط لاختلافه ويعطى نصيب الذكر لقرته ونصيب  
الأنثى لقرتها فيكون لأم أبي الأم الثلثان ولأبي أم الأم الثلث ومنها ما إذا  
مات عن بنت بنت ابن وابن وبنت بنت ابن أخرى هكذا

ت

ابن ابن

بنت بنت

عن بنت وابن وبنت

فعلى مذهب أهل التنزيل نصفه للاولى ونصفه بين الأبنين الثلاثة  
تنزيلاً لكل منزلة من أدنى به فكان الميت مات عن الأبنين فكل ابن  
منها نصفه ثم يقدر كأن كل ابن مات عن أدنى به فاصل المسئلة ٢  
ونصيب من ٦ للاولى ٣ ولابن بنت الابن وواحد لاخته وعلى مذهب

اهل القرابة اصلها ٤ للذكر ٢ ولكل بنت واحد لاتفاق الاصول في الصفة  
 والفروع في كون كل ولد وارث واختلافهم في الصفة وعند المناهضة من ٤  
 للاولى ٢ والابن ١ ولاخت ١ لانهم لا يفضلون الذكر على الانثى من  
 جهة واحدة ودرجة واحدة ومنها ما اذا مات عن ابن وبنت اخ لام فالل  
 بينهما نصفين بالاتفاق الا ما شذ عن ابي يوسف ومنها ما اذا مات عن  
 بنت اخ لابوين وبنت اخ لاب وبنت اخ لام فعند ابي يوسف المال كله  
 للاولى لانها اقوى قرابة لانه يورث بطريق العصبية وعند اهل التنزيل  
 المال على ستة للثلاثة واحد وخمسة للاولى ولا شيء للثانية لانه ينزل كل  
 واحدة منهن منزلة من ادلت به فكانه مات عن ثلاثة اخوة متفرقين  
 ولا شيء حينئذ للاخ لاب لحقه بالشقيق ويقسم المال كما ذكر وكذلك  
 عند محمد ومنها ما اذا مات عن ثلاث بنات اخوات متفرقات فعند ابي  
 يوسف المال كله لبنت الاخت الشقيقة وعند اهل التنزيل ومحمد المال على  
 خمسة لثلاثة لبنت الشقيقة وخمس لبنت الاخت لاب وخمس لبنت الاخت  
 لام فرضاً ورداً لانه بقدر كانه مات عن ثلاث اخوات متفرقات وحيث  
 فالمسئلة نصف وسدس فاصلها من ٦ ولهن منها خمسة فيرد الباقي  
 عليهن ثم يعطى نصيب كل واحدة لفرعها كانه مات عنه ومنها ما اذا  
 مات عن بنت اخ شقيق وبنت اخ لاب فالل للاولى باتفاق ومنها ما اذا  
 مات عن بنت اخ شقيق او لاب وبنت اخ لام فالل للاولى عند ابي  
 يوسف وعند اهل التنزيل ومحمد للثانية السدس والباقي للاولى اعتباراً  
 بالاصول ومنها ما اذا مات عن بنت اخت شقيقة او لاب وبنت اخ لام  
 او ابن اخت لام فالل كله للاولى ٥ ابي يوسف ومن اربعة عند اهل  
 التنزيل ومحمد للاولى ثلاثة وللثانية او الثاني واحد فرضاً ورداً ومنها ما  
 اذا مات عن ابني اخت شقيقة وبنت اخت لام فعلى مذهب اهل التنزيل  
 اصلها من ستة واصل الرده منها ٤ وتصح من ٨ منها ٦ لابني الشقيقة بينهما

نصفين و ٢ لبنت الاخت لام فرضاً ورداً وعند محمد تعد الاخت لابوين شقيقتين فلها الثلثان والاخت لام السدس فاصلها من ٦ وترد خمسة للشقيقة ٤ تعطى لابنيها سوية والاخت لام ١ يعطى لبنتها وعند ابي يوسف المال للابنين بينهما سوية ومنها ما اذا مات عن ثلاث بنات اعمام متفرقات فالمال كله لبنت العم الشقيق بالاتفاق ومنها ما اذا مات عن بنت عم شقيق وبنت اخ لام فعلى مذهب اهل التنزيل للثانية السدس والباقي للاولى وعلى مذهب اهل القرابة لاشي للاولى والمال كله للثانية لانها من الصنف الثالث والاولى فهي اقوى سبباً من الاولى ومنها ما اذا مات عن ثلاثة اخوال متفرقين فعلى مذهب اهل التنزيل للخال من الام السدس وللخال من الابوين الباقي وعلى مذهب اهل القرابة المال كله للخال الشقيق ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات فعلى مذهب اهل التنزيل المال بينهما على خمسة ثلاثة للحالة الشقيقة منها وللحالة للام واحد وللحالة للاب واحد فرضاً ورداً وعلى مذهب اهل القرابة المال كله للشقيقة وكذلك ما اذا مات عن ثلاث عمات متفرقات ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فعلى مذهب اهل التنزيل الثلث للحالات على خمسة كما ذكر والثلاثان للعمات على خمسة كذلك وعلى مذهب القرابة الثلث للحالة الشقيقة فقط والثلاثان للعمة الشقيقة فقط ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات وثلاثة اخوال متفرقين فعلى مذهب اهل التنزيل للخال والحالة من الام الثلث اثلاثاً عند الشافعية وانصافاً عند الحنابلة والباقي وهو الثلثان بين الخال الشقيق والحالة الشقيقة اثلاثاً عند الشافعية والحنابلة ولا شيء للخال والحالة من الاب وعلى مذهب اهل القرابة ثلث المال للحالة الشقيقة وثلثا للخال الشقيق ولا شيء للباقيين ومنها ما اذا مات عن ابن ابن اخ لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب فعلى مذهب اهل التنزيل المال كله لبنت لكونها ولد وارث وكذا

اهل القرابة اصلها ٤ للذكر ٢ ولكل بنت واحد لاتفاق الاصول في الصفة  
 والفروع في كون كل ولد وارث واختلافهم في الصفة وعدد الحنابلة من ٤  
 للاولى ٢ وللأبن ١ ولاخت ١ لانهم لا يفضلون الذكر على الانثى من  
 جهة واحدة ودرجة واحدة ومنها ما اذا مات عن ابن وبنت اخ لام فالمال  
 بينهما نصفين بالاتفاق الا ما شذ عن ابي يوسف ومنها ما اذا مات عن  
 بنت اخ لابيوين وبنت اخ لاب وبنت اخ لام فعند ابي يوسف المال كله  
 للاولى لانها اقوى قرابة لانه يورث بطريق العصبية وعند اهل التنزيل  
 المال على ستة للثالثة واحد وخمسة للاولى ولا شيء للثانية لانه ينزل كل  
 واحدة منهم منزلة من ادلت به فكانه مات عن ثلاثة اخوة متفرقين  
 ولا شيء حينئذ للاخ لاب لحقه بالشقيق ويقسم المال كما ذكره وكذلك  
 عند محمد ومنها ما اذا مات عن ثلاث بنات اخوات متفرقات فعند ابي  
 يوسف المال كله لبنت الشقيقة وعند اهل التنزيل ومحمد المال على  
 خمسة ثلاثة لبنت الشقيقة وخمس لبنت الاخت لاب وخمس لبنت الاخت  
 لام فرضاً ورداً لانه يقدر كأنه مات عن ثلاث اخوات متفرقات وحينئذ  
 فلهن ثلث نصف وثلث سدس فاصلها من ٦ ولهن منها خمسة فيرد الباقي  
 عليهن ثم يعطى نصيب كل واحدة لفرعها كأنها ماتت عنه ومنها ما اذا  
 مات عن بنت اخ شقيق وبنت اخ لاب فالمال للاولى باتفاق ومنها ما اذا  
 مات عن بنت اخ شقيق او لاب وبنت اخ لام فالمال للاولى عند ابي  
 يوسف وعند اهل التنزيل ومحمد للثانية السدس والباقي للاولى اعتباراً  
 بالاصول ومنها ما اذا مات عن بنت اخت شقيقة او لاب وبنت اخ لام  
 او ابن اخت لام فالمال كله للاولى عند ابي يوسف ومن أربعة عند اهل  
 التنزيل ومحمد للاولى ثلاثة وللثانية او الثانية واحد فرضاً ورداً ومنها ما  
 اذا مات عن ابني اخت شقيقة وبنت اخت لام فعلى مذهب اهل التنزيل  
 اصلها من ستة واصل الرء منها ٤ وتصح من ٨ منها ٦ لابني الشقيقة بينهما

نصفين و ٢ لبنت الاخت لام فرضاً ورداً. وعند محمد تعد الاخت لابوين شقيقتين فلها الثلثان وللأخت لام السدس فاصلها من ٦ وترد خمسة للشقيقة ٤ تعطى لابنيها سوية وللأخت لام ١ يعطى لبنتها وعند ابي يوسف المال للابنين بينهما سوية ومنها ما اذا مات عن ثلاث بنات اعمام متفرقات فالمال كله لبنت العم الشقيق بالاتفاق ومنها ما اذا مات عن بنت عم شقيق وبنت اخ لام فعلى مذهب اهل التنزيل للثانية السدس والباقي للاولى وعلى مذهب اهل القرابة لاشي للاولى والمال كله للثانية لانها من الصنف الثالث والاولى فهي اقوى سبباً من الاولى ومنها ما اذا مات عن ثلاثة اخوال متفرقين فعلى مذهب اهل التنزيل للخال من الام السدس وللخال من الابوين الباقي وعلى مذهب اهل القرابة المال كله للخال الشقيق ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات فعلى مذهب اهل التنزيل المال بينهما على خمسة ثلاثة للخال الشقيقة منها وللخاله للام واحد وللخاله للاب واحد فرضاً ورداً وعلى مذهب اهل القرابة المال كله للشقيقة وكذلك ما اذا مات عن ثلاث عمات متفرقات ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فعلى مذهب اهل التنزيل الثلث للخالات على خمسة كما ذكر والثلاثان للعمات على خمسة كذلك وعلى مذهب القرابة الثلث للخال الشقيقة فقط والثلاثان للعممة الشقيقة فقط ومنها ما اذا مات عن ثلاث خالات متفرقات وثلاثة اخوال متفرقين فعلى مذهب اهل التنزيل للخال والخاله من الام الثلث اثلاثاً عند الشافعية وانصافاً عند الحنابلة والباقي وهو الثلثان بين الخال الشقيق والخاله الشقيقة اثلاثاً عند الشافعية والحنابلة ولا شيء للخال والخاله من الاب وعلى مذهب اهل القرابة ثلث المال للخال الشقيقة وثلثاه للخال الشقيق ولا شيء للباقيين ومنها ما اذا مات عن ابن ابن اخ لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب فعلى مذهب اهل التنزيل المال كله لبنت لكونها ولد وارث وكذا

عند البعض من اهل القرابة ولكن المعتمد ان المال لابن بنت الشقيق  
لكونه اقوى قرابة كما تقدم والله تعالى اعلم

(السادس) انه قد علم ما مر ان من كل من اصول الاب ينزل منزله وكذلك من كان من اصول الام ينزل منزلتها فيقسم المال على الاب والام ثم يكون نصيب كل لاصوله كما لو كانوا اولاده ومات عنهم فيكون حكمهم كفروع الميت بحيث لم يكن بين الاب واصوله الورثين بالفعل من اولي الارحام بطن مختلف كانوا كفروع الميت الذين ليس بينهم وبين الميت بطن مختلف وان كان بطن مختلف كانوا كفروع الميت الذين بينهم وبينه بطن مختلف وكذا الحكم اذا تعدد الاختلاف وكذا الحكم في اصول الام ومثل اصول الاب والام فروعها فان فروع اصول الاب ينزلون منزلة الاب وفروع اصول الام منزلة الام ولم يأخذ محمد عدد من نزل من حزب الام منزلتها فيها ولا عدد من نزل منزلة الاب من حزب ابه فيه مع انها كبطن مختلف في الصفة وقد نزل فرع الابن من البطن المختلف منزلتها مع اخذ عدده فيها على ما هو المشهور من مذهبه وكذا فرع الذكر منه والفرق ان الاب لا يتعدد حقيقة فلا يتعدد حكماً وكذلك الام بخلاف البطن المختلف من الفروع او الاصول او فروع الاصول كما اذا مات عن بنت ابن بنت وابن بنت بنت فيقدر كأنه مات عن البطن الوسط المختلف وكأنه اب وام فيعطى الابن الاخير نصيب امه وهو الثلث والبنت الاخيرة نصيب ايها وهو الثلثان واذا مات عن بنتي ابن بنت وابن بنت بنت كان الامر كذلك لكن مع تقدير الابن ابنين واعطائه اربعة اخماس المال لاخذ عدد بنتيه فيه وخمسه للبنت ثم يعطى للبنتين اربعة الاخماس نصيب ايها والابن الاخير الخمس نصيب امه وذلك لامكان تعدد الابن وكذلك الجد والجدة والاخ والاخت والخال والخاله والعم والعمة وكذا فرع كل والحاصل انه يعتبر كل بطن مختلف

غير ابي الميت وامه كابي الميت وامه ويزيد اخذ عدد الفروع في غيرها  
ومن هذا التحقيق يظهر موافقة محمد لاهل النزول في اشياء ومخالفته لهم  
في اشياء وبعلم ما وافقهم فيه وما خالفهم فيه ويسهل علينا حل  
المشكلات بعون الله تعالى

( السابع ) انه قد علم ان المدلي بابي الميت وامه من اصولها وفروع  
اصولها يرث من نصيبها وكذلك من يدلي ببطان مختلف يرث من نصيب  
ذكره واثناه حيث ادلى بهما من اي صنف كان كما تقدم تمثيله ثم ان قولهم  
تعتبر الاصول المختلفة التي بين الميت والوارث الرجمي ليس على اطلاقه من  
اعتبار كل من بين الميت وذوي الرحم الوارث لانه اذا مات عن خال  
لاب وعمه لام فانما يعتبر بين الميت وبينها الاب والام لا ابو الام وام  
الاب ثم الاب والام فتنبه ومن الامثلة يتضح المراد ثم قد يقال انه بذلك  
النزول قد تساوي الاثنى الذكر وقد تزيد عنه في الارث فلا تكون الحكمة  
التي ابدتها في تفضيل الذكر على الاثنى قلنا ذاك حيث استويا فيما عدا  
الذكورة والانوثة كالاب والام والابن والبنت والشقيق والشقيقة بخلاف  
الاثنى المدلية بالذكر والذكر المدلي بالانثى فانها اقوى منه كما اذا اختلفا  
في الدرجة كالبنات مع ابناء الابن وانما لم يفضل الاخ لام على الاخت لام  
لانه ليس من جهة العصوبة التي فيها معنى النصرة ولذلك فضلت العمومة  
على الخوالة ولم يفضل الاب على الام مع الابن لان العصوبة للابن  
حينئذ فعصوبة الاب تتلاشى في جنب عصوبته لانه مع كونه ذكراً  
اقوى قرابة لانه جزء الميت واصل الانتقال من اصله اليه كما ان اصله  
مع اصله كذلك وما يأخذه الاب حينئذ كالعلة والوصية بشيء مقدر  
وكذلك سائر اصحاب الفروض وقولهم اصحاب الفروض تقدم في الارث  
وان بقي عنهم شيء اخذه العصبية ليس على اطلاقه بل ذاك حيث يكون  
ذو الفرض اقوى قرابة او مدلياً بنفسه وحيث كان ذو الفرض مثل



العصبية في القرابة يتعصب به ويكون تبعاً له كالبنات مع الابن والاخت مع الاخ وابن تنقدم اصحاب فرض على الابن وارث الام او الجدة او الاب او الجد معه كالصلة كما تقدم فالارث يعتمد قوة القرابة والولاية وشذ ولد الام في اشياء وهذه حكم تبدو لمن له ملكة في هذا الفن بحسبها وحسب فطائته وتفيد لانه لا يحسن حفظ شيء والعمل به بلا معرفة اقل حكمة له يطعن بها فكره ويستند عليها وان كان التسليم اسلم والله تعالى اعلم

(الثامن) قد تقدمت صورة لايضاح الاصول بالاعلام المقدرة ولتعمدها بالامماء المشقة من جهتي الاصول وهي هذه

حسن

اب			ام		
اب	ام	اب	اب	ام	اب
اب	ام	اب	اب	ام	اب
اب	ام	اب	اب	ام	اب
اب	ام	اب	اب	ام	اب

وفيهما اربع طبقات من الاصول ثلاث منها اجداد وجدات وهي فريقان فريق الاب وفريق الام وكل فريق فرقان فهي اربع فرق فرقة ابي الاب وفرقة ام الاب وفرقة ابي الام وفرقة ام الام والطبقة السفلى ستة عشر اصلاً فيهم جد صحيح وهو الذي في طرف البمين اعني ابا ابي ابي الاب وسبعة فاسدون وفيهم اربع جدات صحاح واحدة من فريق الام وهي التي في الطرف الايسر اعني ام ام ام الام وثلاث من فريق الاب واربع فواسد وعلامة الجد الفاسد ان يدلي بام وعلامة الجدة الفاسدة ان تدلي بالجد الفاسد كما تقدم وحيث مات حسن عن الاصول الفاسدة الاحد عشر نراهم اربعة احزاب فحزب الام ثلاث جدات واربعة اجداد لم تلت المال وحزب الاب جدة وثلاثة اجداد لم تلتاه ثم ترى حزب

الام حزبين حزب امها جدة وجدات لهم ثلث الثلث وحزب ابها جدتان  
وجدان لهم ثلثا الثلث وتري حزب الاب حزبين حزب امه جدة وجدان  
لهم ثلث الثلثين وحزب ابيه جد واحد له ثلثا الثلثين فالقسمة عليهم  
من ٩ لفريق الاب ٦ لحزب امه منها ٢ ولحزب ابيه ٤ وفريق الام ٣  
لحزب انها ١ ولحزب ابها ٢ واذا اردت القسمة على آحاد كل حزب  
فالاصهل ان تميز كل حزب على حدة هكذا

ت

حسن

ابيه

ام ام ام

ابي ام ابي

عن ابي وابي وام

٤ ٢ ٤

فنقسم ثلث الثلثين وهو مهمان على البطن الوسط المختلف وفيه  
ذكران واثني بخمسة رؤس فنضرب ٥ في ٢ فيحصل ١٠ لكل ذكر ٤ وللانثى  
٢ ثم يعطى نصيب كل لمن تحته كما رقم ثم تأتي بحزب آخر وآخر حتى  
الآخر ثم تجنس السهام فيظهر لك المرام وكذا تفعل في احزاب فروع  
الاصول المرفومين وهم الاعمام والعمات والاخوال والخاللات وفروعهم ويتبين  
كل منهم بان كل ولد من اولاد هؤلاء الاصول ان كان اخا لام من هذه  
الامهات من ابويها او من احدهما يكون خالا لفروعها وان كان اختا لها  
يكون خالة لهم كذلك وان كان اخا لاب من هذه الآباء من ابويه او  
من احدهما كان عمًا لفروعه وان كان اختا له كذلك كان عمه لهم وان لم  
يكن ذلك الولد اخا ولا اختا لاب او ام وهو ولد ابوي الميت كان اخا  
او اختا للميت كذلك فيرث منه بجهة الاخوة فقط ولا يعتبر كونه خالا

العصبة في القرابة يتعصب به ويكون تبعاً له كالبنات مع الابن والاخت  
مع الاخ واين تنقدم اصحاب فرض على الابن وارث الام او الجدة او  
الاب او الجد معه كالصلة كما تقدم فالارث يعتمد قوة القرابة والولاية  
وشذ ولد الام في اشياء وهذه حكم تبدو لمن له ملكة في هذا الفن  
يحسبها وحسب فطائنه وتقيد لانه لا يحسن حفظ شيء والعمل به بلا  
معرفة اقل حكمة له يطعن بها فكره ويستند عليها وان كان التسليم  
اسلم والله تعالى اعلم

(الثامن) قد تقدمت صورة لايضاح الاصول بالاعلام المقدرة  
ولتعمدها بالامماء المشتقة من جهتي الاصول وهي هذه

حسن

ح				ب			
ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا

وفيهما اربع طبقات من الاصول ثلاث منها اجداد وجدات. وهي فريقان  
فريق الاب وفريق الام وكل فريق فرقتان فهي اربع فرق فرقة ابي  
الاب وفرقة ام الاب وفرقة ابي الام وفرقة ام الام والطبقة السفلى ستة  
عشر اصلاً فيهم جد صحيح وهو الذي في طرف اليمين اعني ابا ابي ابي  
الاب وسبعة فاسدون وفيهم اربع جدات صحاح واحدة من فريق الام  
وهي التي في الطرف الايسر اعني ام ام ام الام وثلاث من فريق الاب  
واربع فواسد وعلامة الجد الفاسد ان بدلي بام وعلامة الجدة الفاسدة ان  
تدلي بالجد الفاسد كما تقدم وحيث مات حسن عن الاصول الفاسدة ان  
الاحد عشر تراهم اربعة احزاب فحزب الام ثلاث جدات واربعة اجداد  
لهم ثلث المال وحزب الاب جدة وثلاثة اجداد لهم ثلثاه ثم ترى حزب

الام حزب بين حزب امها جدة وجدات لهم ثلث الثلث وحزب ابيها جدتان  
وجدان لهم ثلثا الثلث وترى حزب الاب حزب بين حزب امه جدة وجدان  
لهم ثلث الثلثين وحزب ابيه جد واحد له ثلثا الثلثين فالقسمة عليهم  
من ٩ لفريق الاب ٦ لحزب امه منها ٢ ولحزب ابيه ٤ وللفريق الام ٣  
لحزب امها ١ ولحزب ابيها ٢ واذا اردت القسمة على آحاد كل حزب  
فالامهل ان تميز كل حزب على حدة هكذا

ت

حسن

ايه

ام ام ام

ابي ام ابي

عن ابي وابي وام

٤ ٢ ٤

فنقسم ثلث الثلثين وهو مهمان على البطن الوسط للختلف وفيه  
ذكران واثني بخمسة رؤس فنضرب ٥ في ٢ فيحصل ١٠ لكل ذكر ٤ وللانثى  
٢ ثم يعطى نصيب كل لمن تحته كما رقم ثم تأتي بحزب آخر وآخر حتى  
الآخر ثم تجنس السهام فيظهر لك المرام وكذا تقفل في احزاب فروع  
الاصول المرقومين وهم الاعمام والعمات والاخوال والخاللات وفروعهم ويتميز  
كل منهم بان كل ولد من اولاد هؤلاء الاصول ان كان اخا لام من هذه  
الامهات من ابوها او من احدها يكون خالا لفروعها وان كان اختا لها  
يكون خالة لهم كذلك وان كان اخا لاب من هذه الآباء من ابويهم او  
من احدها كان عمّا لفروعه وان كان اختا له كذلك كان عمّة لهم وان لم  
يكن ذلك الولد اخا ولا اختا لاب او ام وهو ولد ابوي المبت كان اخا  
او اختا للمبت كذلك فيرث منه بجهة الاخوة فقط ولا يعتبر كونه خالا

او خالة لاولاد الميت حيث كان الميت اثنى او عمًا او عمّة لهم حيث كان الميت ذكرًا لانه خروج عن مسئلة الميت ثم ان نسبة هؤلاء الاصول وفروعهم للميت الذكر وللميت الانثى على حد سواء فلو كان مكان حسن حسناء لا تختلف النسبة ولا الحكم وكذلك نسبة فروع الميت اليه ثم ان اولاد هؤلاء الاصول كلهم اشقاء وشقائق فاولاد ابوي الميت وبها الطبقة العليا اشقاء وشقائق للميت لكن اذا كان للاب زوجة اخرى غير امه كان اولاده منها اخوة واخوات للميت لاب واذا كان للام زوج آخر غير ابي الميت كان اولادها منه اخوة واخوات له لام وكذلك كل ولد ابوين بمن دونه ففرع كل اب وام ثلاثة انواع شقيق ولاب ولام واطم انه لا يوجد في فريق الام عصبة اصلاً لا اصلاً ولا فرعاً وانما لها في كل طبقة من الاصول ام من فرقة امها وارثة بالفرض واما فروع اصولها فكلهم اولو ارحام ومنهم اعمامها كفروع اولادها واما فريق الاب ففرقة امه منه كفرقة ام الام وفرقة ابيهم عصبة وذو فرض وذو رحم اصولاً وفروعاً وفي ذلك كفاية لمن يفهم والله تعالى اعلم

( التاسع ) ذكر في الهندية انه اذا مات شخص عن ولدي ابن بنت

وولدي بنت بنت يجعل انه مات عن ابن بنت وبنت بنت فله ٢ ولها ١ ثم يقسم ما لها على ولديها اثلاثاً لابنها ثلثاً ولبناتها ثلثه وكذلك ماله على ولديهم فتكون القسمة من ٩ لابنها ٢ ولبناتها ١ ولابنته ٤ ولبنته ٣ وذلك لان اصلها ٣ له ٢ ولها ١ ثم لما اردنا قسمة نصيب كل على فروع وجدنا المائة وبين رؤسها الفريقين تماثل فنضرب رؤس فريق منهما في ٣ فيكون كما ذكر وانما لم يعتبر عدد الفروع في الاصول في هذه المسئلة لانه حيث تماثل الفروع ايسر فروع احد الاصلين المختلفين في الصفة وفروع الاصل الآخر يستوي اعتبار الفروع في الاصول وعدمه فانك لو قدرت البنت ثلاث بنات والابن ثلاثة ابناء كانت القسمة كذلك لاني ثلاثة

الابناء ستة رؤس فيكون لهم ستة من تسعة وللبنيات الثلاث ثلاثة ثم  
يقسم نصيب الابن ثلثا وثلثين بين ولديه وكذلك نصيب البنت غاية الامر  
انه يكون اصل المسئلة من تسعة عند الرؤس لا تصحيحها ومن ذلك ما اذا

شخص

مات

فيقدر كأنه مات عن البطن بنت بنت  
الذي قبل الفروع الدين ابن بنت  
مات عنهم حقيقة ولا نعتبر ابن بنت  
البطلون الثلاثة التي فوقه مع ابن بنت  
ان الاختلاف في كل بطن منها ابن بنت  
لعدم اختلاف الفروع فلذلك عن بنت وابن  
قال صاحب تنوير الابصار ١ ٢

واما اذا اختلفت الفروع والاصول كبت ابن بنت وابن بنت بنت  
اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة  
والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت و بنت بنت اثلاثا واعطى كل  
من الفروع نصيب اصله فحينئذ يكون ثلثا لبنت ابن البنت نصيب ابيا  
وثلاثة لابن بنت البنت نصيب امه وها اي ابو حنيفة في رواية شاذة عنه  
وابو يوسف في قوله الاخير اعتبر الفروع فقط لكن قول محمد اشهر  
الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى كذا في  
شرح السراجية لمصنفها اي مراج الدين وفي الملتقى وبقول محمد ينفى انتهى  
فذكره اختلاف الفروع مع اختلاف الاصول في عمله وان عارضه الشارح  
بان اختلاف اي بينه وبين ابي يوسف في اختلاف الاصول فقط فانه كما  
قال الشارح لكن اذا لم تختلف الفروع لا يظهر الفرق وقوله اول بطن  
اختار يحتمل ان يكون ثانيه بطن الفروع لانه مختلف ايضا ويحتمل ان  
يراد به ما وقع اولاً بلا اعتبار ثانيه ومن ذلك ما اذا مات عن ابن ابن

بنت و بنت بنت فلان بن الاخير الثلثان ولبنت الاخيرة الثلث سواء  
 اعتبرنا البطن الوسط المختلف ام لا لمساواة كل فرع لاصله والله تعالى اعلم  
 (اله'هر) ان قولي في صدر الكتاب بعد خطبته صدقني سن  
 بكره هو مثل اصله ان رجلا ساوم في بكر فقال ما منه فقال صاحبه بازل  
 ثم نكر البكر فقال له هَدْغْ هَدْغْ وهي لفظة يسكن بها الصغار فلما سمعه  
 المشتري قال صدقني سن بكره فالبكر يفتح الباء ولد الناقة النقي ويموز كسر  
 الباء على ارادة تشبيه هذا الكتاب بالبكر الذي هو اول ولد الابوين  
 فيكون فيه مراعاة لفارض وعون فان الفارض يكون بمعنى البقرة المسنة  
 والعون جمع عون بمعنى النصف والبكر بمعنى الفتية كقوله تعالى لا غارض  
 ولا بكر عون بين ذلك مع ان المراد بالفارض هنا المعارف بالفرائض وقولي  
 بلا ضن بمحاجب تلحق لقول قيس بن الخطيم في هروسة

ولاحت لنا كالشمس تحت غمامة بدا حاجب منها وضحت بمحاجب

وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها

انعرف ربما كاطراد المذاهب لعمرة وحشا غير موقف راكب

ومني حماستها

اجالدم يوم الحديقة حاسرا كان يلدي بالسيف مخراق لاهب

وقوله كاطراد المذاهب يعني ان آثار منزل عشيقته عمرة من رماذ  
 وتراب ورمل فيها طرائق من مصادمة الهواء كطرائق ماء الاحواض التي

تكون على وجهه من مصادمة الهواء ومنه قول الشاعر

نسج الريح على الماء زرد      ياله درعا منيعا لو حمد

ومنه قول العلماء للشيء القياسي مطرد لانه يتبع بعضه ببعض كتجمعات وجه الماء ثم عرفوا الاطراد بانه التلازم في الاثبات ويقال لتلك الطرائق حبكا وحيث اريد تخصيصها بالماء زخارف وبالرمل عجاير والحديث شجون فان ما ذكرناه هنا استطرادي جر الى المقام والحمد لله على التمام

### ✽ الخاتمة ✽

في شرح خاتمة الكتاب وهي قول

واذا بعون الله قد تلخصت      ارتخ لوجهه الحليم اخلصت  
قد بلغت اياتها التكلا      وابلغت طالها ما املا

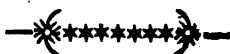
الضمير للارجوزة وعدد اياتها ٥٢٢ بناء على انها من تام الرجز لا مشطوره واذ حرف تعليل او ظرف والعون اسم مصدر من الاعانة وتلخصت تبينت وتهذبت واخلصت ترك فيها الرباء والحليم الذي لا يعمل العقوبة وحساب ذلك بالجل ١٢٨٩ كما ان عدد اياتها كمدو التكلا وهو ما رقم والامل الرجاء ثم قلت

واحمد الله تعالى ان هدى      مصليا على الرسول احدا



وسائر الرسل وبقاى الانبياء والآل والصحب وبقاى الاحتيا  
واختم بخير بالهمل عملي وبلغن من كل خير املي  
وكف عني الشك والشرك الخفي واجعلن ربي برضاك اكنفي

الشرك انواع شرك الاستقلال وهو اثبات الالهين مستقلين او آلهة  
كذلك وشرك التبعض وهو اثبات تركيب الاله من آلهة وشرك التقريب  
وهو عبادة غير الله للتقرب الى الله وشرك تقليد وهو اتباع المشرك في  
الشرك بلا اعتماد على ما هو كالدليل وشرك اسباب وهو اسناد التأثير  
للاسباب العادية بالطبع وشرك اغراض وهو العمل لغير الله تعالى بأن  
يكون في العبادة رياء وحكم هذا انه مفصية من غير كفر بالاجماع وهذا  
هو الشرك الخفي الذي يخفى دخوله على العاقل فيخشى منه واما تلك  
الاشراك فلا يخشى ان يعلق بها العاقل الموحد لظهورها والرضا ضد الخط  
وتترك الاعتراض والقبول وعدم المواخذة والسرور بالشئ والابتهاج به  
وكال اراحة وجود الشئ والسعيد من يكتفي برضا ربه والشقي من يرضي  
المخلوق بما لا يرضاه الخالق وان الى ربك المنتهى ولا حول ولا قوة الا  
بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله اولا واهرا وظاهرا  
وباطنا له الحمد في الاولى والاخرة وله الحكم واليه المرجع والمعاب وعلى نبينا  
وسائر الانبياء ومن تبعهم باحسان الصلاة والسلام



## فهرس

صفحة	
٢	تمهيد
٧	مقدمة الكتاب
٢٨	فصل في توزيع التركة
٤٧	باب الورثة
٥٤	باب الفروض
٦٩	باب العول
٧٨	باب الرد
٩١	باب التعصيب
١٠٨	باب الحجب
١٢٧	فصل في تفصيل الحجب
١٤٤	باب الحساب
١٥٥	فصل في التأصيل وما يناسبه
١٦٨	فصل في التصحيح
١٨١	باب المناصفة
١٩٧	فصل في قسمة التركة
٢١٤	باب اولي الارحام
٢٢٢	فصل في احكام اولي الارحام
٢٦٨	تنبيهات
٢٨٥	الخاتمة







THE BORROWER WILL BE CHARGED  
AN OVERDUE FEE IF THIS BOOK IS  
NOT RETURNED TO THE LIBRARY  
ON OR BEFORE THE LAST DATE  
STAMPED BELOW. NON-RECEIPT OF  
OVERDUE NOTICES DOES NOT  
EXEMPT THE BORROWER FROM  
OVERDUE FEES.

CANCELLED  
JUL 26 1990



3 2044 010 639 755